آراء
العدد 145
يناير 2020
حول الخليج

قمة الرياض: مجلس التعاون لا يسمح باستيراد الحلول

مدير مؤسسة الفكر العربي لـ "آراء حول الخليج": "فكر١٧" الأول ولن يكون الأخير في السعودية

ملف العدد:
رؤية استشرافية لعام جديد وعقد مقبل في منطقة الخليج

- الخليج يحتاج ديناميكية جديدة تنظر للتحديات والفرص وتواجه المتغيرات القادمة
- ٧ تحديات اقتصادية تواجه العالم العربي و٧ حلول لمواجهة تقلبات أسواق الطاقة
- ٥٠٠ مليار دولار تكلفة مشروع "نيوم" ويشمل ٩ قطاعات متخصصة للمستقبل
- التكامل يتحقق بتوزيع الأدوار و٨ سياسات تضمن أمن واستقرار منطقة الخليج
- الفكاك من أزمة الخليج يقوم على التكامل العسكري وتحويل درع الجزيرة لجيش
- ٣ سيناريوهات تنتظر العراق وإعادة الإعمار تعيده للعرب ودور إيران يتراجع
- المتغيرات توفر فرص تعزيز النظام العربي ودول الخليج قاطرة الوحدة العربية
- أمريكا تتعامل مع مشكلات المنطقة بردود الأفعال دون التزامات بعيدة المدى
- ٦ محددات ترسم مستقبل الجزائر وتحدد مكانتها العربية والإقليمية والإفريقية

شركة كاب القابضة

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالى.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات الممكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة ممّا أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسى والخاص بقطاع التطوير العقارى.

WHEN EXPERIENCE AND RESULTS MATTER

شركة كاب القابضة
١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢
المملكة العربية السعودية

KAB HOLDING
شركة كاب القابضة

آراء

حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
جمال أمين همام
jamal@araa.sa

سكرتير التحرير
سليمان ماريني
suliman@araa.sa

التصميم الفني
منى فيصل
mona@grc.net

الهيئة الاستشارية
د. خالد الجابر
أ. د. عبد الخالق عبد الله
أ. د. عبد الله خليفة الشايجي
د. عبد الله بن علي عبد الرزاق باحجاج
أ.د. صالح بن عبد الرحمن المانع
د. محمد عبد الغفار عبد الله

الطباعة
تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للصحافة والطباعة والنشر

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

افتتاحية العدد

4

العقد الجديد.. التحديات والحلول
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

حوار العدد

6

د. هنري العويط لـ "آراء حول الخليج": "فكر ١٧" ركز على ثلاثة محاور .. ومؤتمر "إثراء" لن يكون الأخير في السعودية
حوار: جمال أمين همام

متابعات خليجية

9

المسار الخليجي ينسجم مع التوجهات العربية ولا يتصادم مع النظام العربي
د. علي بن حمد الخشيبان

متابعات عربية

13

الحروب العسكرية الأمريكية: عبثية مدمرة
د. صدقه يحيى فاضل

16

أهم أنشطة وبرامج مركز الخليج للأبحاث عام ٢٠١٩

دراسة العدد

18

٣ قضايا تشكل مشهد المنطقة خلال العقد الجديد: فلسطين وإيران وجماعات الإسلام السياسي
د. محمد الرميحي

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريالاً
الأردن:	٤,٥ دينارًا

الاشتراك السنوي

الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة
مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة
الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

قضية العدد

٧ تحديات اقتصادية تواجه العالم العربي و٧ حلول لمواجهة تقلبات أسواق الطاقة
د. ثامر محمود العاني — 22

ملف العدد

لواء د. محمد علام سيد — 29
د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي — 35
د. ظافر محمد العجمي — 40
د. عبد الله باحجاج — 44
د. غانم علوان الجميلي — 52
د. أحمد سليم البرصان — 57
د. الصادق الفقيه — 62
د. يحيى بن مفرح الزهراني — 67
د. نـورهان الشيـخ — 71
د. أيمن سمير — 76
د. مصطفى صايج — 81
مختار شعيب — 86
د. ميسون إبراهيم — 91
د ميلود عامر حاج — 96
شاهيناز العقباوى — 99
د. مثنى فائق العبيدي — 103
مها محمد الشريف — 108
د. محمد يوسف الحافي — 111

إصدارات

115
المملكة العربية السعودية
اقتصاد ما بعد النفط ـ رؤية ٢٠٣٠
آراء حول الخليج: جدة

وقفة

116
نحو "فهم" عربي جديد
جمال أمين همّام

الإسهامات

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

هـذا العـدد الماثـل بيـن أيـدي القـراء الأعـزاء، يحمـل رقـم ١٤٥ مـن سلسـلة إصـدارات مجلـة "آراء حـول الخليـج" لشـهر ينايـر ٢٠٢٠م، وتنـاول الملـف الرئيسـي للعـدد "رؤيـة استشـرافية تحليليـة للعـام الجديـد ٢٠٢٠م، وللعقـد الجديـد وهـو العقـد الثالـث مـن الألفيـة الميلاديـة الثالثـة (٢٠٣٠)، ومـا يحملـه هـذا العقـد مـن مؤشـرات، لمخاطـر، وتحديـات، وقـد تناولـت أقـلام الباحثيـن والأكاديميـن مـن المتخصصيـن رؤيتهـم حـول تلـك الفتـرة التـي تأتـي بالتزامـن مـع العديـد مـن المتغيـرات الدوليـة والإقليميـة والتـي لهـا انعكاسـات مباشـرة عـلى المملكـة العربيـة السـعودية ودول مجلـس التعـاون الخليجـي.

عـلى الصعيـد المحـلي السـعودي، ركـز المتخصصـون عـلى الملـف الاقتصـادي والتصـدي لـه بـ "رؤيـة ٢٠٣٠" وتـم طـرح المتوقـع والمسـتهدف من هـذه الرؤيـة، ومحاورهـا ومرتكزاتهـا والمتوقـع منهـا، وكذلـك مـا وفرتـه حكومـة المملكـة العربيـة السـعودية مـن مقومـات النجـاح لهـذه الرؤيـة.

عـلى الصعيـد الخليجـي، رصـد العـدد، التحديـات والفـرص في مجـالات شـتى تواجـه دول مجلـس التعـاون الخليجـي، منهـا التحديـات الاقتصاديـة، التنمويـة، الأمنيـة، والعسـكرية، وغيرهـا مـن التحديـات التـي تفـرض نفسـها نتيجـة للمتغيـرات التـي سـتزداد في العقـد الجديـد، جـراء اختـلال موازيـن القـوى الإقليميـة، ومحـاولات بعـض الـدول فـرض أجنـدات معينـة ليسـت في صالـح دول مجلـس التعـاون الخليجـي، كمـا تنـاول العـدد التحديـات الإقليميـة وتأثيرهـا عـلى دول مجلـس التعـاون وأبرزهـا التحديـات الأمنيـة بأبعادهـا العسـكرية، والإرهابيـة، وتأثيـر الميليشـيات المسـلحة مـا دون الـدول، وكذلـك تأثيـر مـا يحـدث في اليمن، العـراق، سـوريا، لبنـان، وليبيـا وغيرهـا مـن الـدول العربيـة التـي بمثابـة سـاحة صـراع للـدول الإقليميـة والأجنبيـة، انعـكاس وظـلال ذلـك عـلى دول مجلـس التعـاون الخليجـي، إضافـة إلى التحديـات الاقتصاديـة نتيجـة للمتغيـرات التـي تشـهدها أسـواق الطاقـة، إضافـة إلى البدائـل التـي قـد تطـرأ عـلى هـذا السـوق خـلال العقـد الجديـد.

وكان القاسـم المشـترك بيـن كل الدراسـات والمقـالات المسـتقبلية، هـو التأكيـد عـلى ضـرورة التكامـل الخليجـي والمواجهـة الخليجيـة الجماعيـة لهـذه التحديـات التـي تفـرض التكامـل والوحـدة كخيـار ضـروري وحتمـي للتعامـل معهـا ومواجهتهـا باعتبارهـا تواجـه المنظومـة الخليجيـة برمتهـا في العقـد الجديـد.

كمـا تطـرق العـدد إلى أهميـة التكامـل الاقتصـادي خاصـة الصناعـي في ظـل المنافسـة العالميـة، وعـلى ضـوء مـا ترمـي إليـه خطـط التنميـة (٢٠٣٠) التـي تسـعى إلى توسـيع القاعـدة الاقتصاديـة وتنويـع مصـادر الدخـل بـدلًا مـن الاعتمـاد عـلى النفـط كسـلعة رئيسـية لمداخيـل دول مجلـس التعـاون الخليجـي.

محاور العدد المقبل

العـدد المقبـل الـذي يحمـل الرقـم (١٤٦) والـذي سـيصدر بمشـيئة اللـه تعـالى في الأول مـن شـهر فبرايـر المقبـل ٢٠٢٠م، سـوف يكـون عـن "دول مجلـس التعـاون الخليجـي والثـورة الصناعيـة الرابعـة: مشـاركين لا متفرجيـن"، وسـوف يركـز عـلى المحـاور الآتيـة:

- الاستعداد للثورة الصناعية الرابعة بالتعليم .. رؤية لتأسيس البنية التعليمية.
- الارتقاء بالتعليم الفني والمدارس الفنية المتخصصة .. التحديات والحلول.
- مواءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل على ضوء متطلبات الثورة الصناعية الرابعة.
- دور القطاع الخاص في الثورة الصناعية الرابعة .. التحديات وكيفية تجاوزها.
- أولويات توطين الصناعة والشركات مع التكتلات الاقتصادية والدول المتقدمة.
- دور البنوك في تمويل الصناعات المتطورة والدقيقة .. متطلبات قطاع الصناعة.
- التكامل الصناعي الخليجي لا المنافسة للارتقاء بالقطاع الصناعي الخليجي.
- المزايا النسبية في دول مجلس التعاون .. كيف تكون في صالح القطاع الصناعي.
- الصناعات القابلة للنمو والتوطين على ضوء المقومات ومزايا الثروات الطبيعية.
- مستقبل توطين الصناعات العسكرية بين القدرات والطموحات والاحتياجات.

العقد الجديد..
التحديات والحلول

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

ونحن ندلف إلى العقد الثالث من الألفية الميلادية الثالثة، نستشعر التحديات والمخاطر، وأيضًا نرقب الفرص الماثلة بوضوح أكثر من ذي قبل وذلك لأسباب كثيرة منها توافر وسائل الرصد والاستشراف، إضافة إلى التجارب والدراسات المستقبلية التي تتوقع ما هو آت، وبإسقاط الاستشراف على منطقة الخليج العربي وجوارها، نجد عدة دوائر متداخلة أو متقاربة ، يجب التعامل معها بالتوازي ، ونحن نخطو نحو العقد الجديد الذي يتسم بالسرعة ، ويعتمد على المعلومات، إضافة إلى تشابك المخاطر والتحديات مع الفرص والمصالح ،على عدة دوائر متقاطعة أو متقاربة ومرتبطة بعضها بالبعض الآخر، **وهذه الدوائر هي:**

- **الدائرة المحلية**، وأهم متطلباتها في كل دولة هي "التنمية والتحديث" لتحقيق طموحات الشعوب، وأهداف الحكومات، طبقًا للرؤى التي وضعتها، خاصة الرؤى المتسقة مع رؤية الأمم المتحدة للتنمية خلال العقد الجديد، وبما يتناسب مع إمكانيات واحتياجات كل دولة، وإن كان القاسم المشترك بين دول مجلس التعاون هو "تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية" لذلك فإن الرؤى التنموية تشترك في كثير من الأهداف، والطموحات، وترتكز على كثير من المنطلقات المتشابهة، وعكفت كل دولة على تنفيذ هذه الرؤى للحاق بركب التنمية، وبدأت بالفعل في التنفيذ.
- **الدائرة العربية**، مازالت توجد الكثير من التحديات الموروثة من العقد المنصرم، ومنها تداعيات ما يسمى بثورات الربيع العربي، خاصة في النقاط الملتهبة ومنها اليمن، سوريا، لبنان، ليبيا، والعراق، وتبعات هذه الثورات من تأثيرات سلبية على اقتصادات هذه الدول واستقرارها وأمنها، وأيضًا انعكاسها على دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى قضايا الإرهاب والنعرات الطائفية والمذهبية والعرقية والقومية في بعض الدول التي تشهد تأثيرات هذه الثورات حيث تحولت بعض هذه الدول إلى دول رخوة، أو دول ذات حكومات

غير مستقرة، دول تشهد حروبًا أهلية، أو حالة رفض للأنظمة الحاكمة كما في لبنان والعراق وليبيا، وهنا يجب على المجتمع الدولي بالتنسيق مع دول المنطقة إعادة الأوضاع في هذه الدول إلى طبيعتها وتثبيت الأمن والاستقرار في ربوعها وتهيئتها للإعمار والتنمية والتفرغ للبناء واستئصال الإرهاب، وهذه مهمة شاقة لن تتحقق بسهولة ما لم تتضافر الجهود الإقليمية والدولية.

● **ما يتعلق بالدائرة الإقليمية**، توجد ثلاث دول لها أجندات تؤرق المنطقة وتعمل على خلخلتها وهي: إيران، تركيا، وإسرائيل، ورغم اختلاف طبيعة أجندة كل دولة عن الأخرى إلا أنها في النهاية يأتي تنفيذها على حساب مصالح دول المنطقة العربية، لذلك من الضروري على المجتمع الدولي بالتعاون مع دول المنطقة إرغام هذه الدول الثلاث على التخلي عن مشروعاتها التوسعية على حساب الدول والأراضي العربية، وأن تتوقف عن تصدير ايدولوجياتها، وتلجم مطامعها وإيقاف برامجها النووية والامتثال للقانون الدولي والالتزام بسياسة حُسن الجوار، وهذا لن يتحقق إلا في وجود مشروع عربي قوي للتكامل والوحدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية يكون قادرًا على مجابهة المشاريع الثلاثة الأخرى الموجودة في الساحة، ومشاركة المجتمع الدولي بصورة فاعلة.

● **الدائرة الدولية**، على المستوى الدولي توجد العديد من المتغيرات التي سوف تؤثر على موازين القوى والاستقرار والسلم الدوليين والإقليميين خلال العقد الجديد، **ولعل أهم ملامح ذلك يتمثل في:**

- غموض، ارتباك، وتراجع الدور الأمريكي في المنطقة بصفة خاصة، وعلى المسرح الدولي بصفة عامة، فسياسة الولايات المتحدة تجاه منطقة الخليج يشوبها الغموض خاصة في السنوات الأخيرة أي منذ عهد الرئيس السابق باراك أوباما وحتى الوقت الحاضر ، فتارة يتحول الاهتمام الأمريكي بالشرق الأقصى على ضوء الصراع الاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين، وما يتبعه من الصراع على النفوذ والمصالح ، الذي سيكون بوابة الحروب المستقبلية، وتارة أخرى يرتبط بتغير موازين القوى العسكرية، والتنافس على سوق الأسلحة، وتارة ثالثة تحدث حالة من توافق المصالح غير المعلن كما هو بين أمريكا وإيران ما يثير شكوك دول مجلس التعاون الخليجي.

- انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وما قد يترتب عليه من تداعيات على القارة العجوز الأقرب جغرافيًا وتاريخيًا إلى المنطقة، وما قد ينسحب على حلف الناتو من تفكك أو ضعف بما يحدث خللًا بمنظومة الأمن في أوروبا على ضوء الخلافات حول تسليح الناتو، أو إنشاء الجيش الأوروبي، أو انسحاب أمريكا من الحلف، الأمر الذي يؤثر على الاستقرار الذي فرضه الحلف منذ تأسيسه بعد الحرب العالمية الثانية.

- غموض توجهات روسيا نحو المنطقة، فهي تسعى لعلاقات قوية مع دول مجلس التعاون، وفي الوقت نفسه ترتبط بشبه تحالف مع إيران، مع توافق المصالح بينهما حول مناطق النفوذ والمصالح؟، وكذلك غموض العلاقات بين واشنطن وموسكو، فمن التحالف أحيانًا، إلى الصراع أحيانًا أخرى.

- الصين تراوح بين تحقيق المكاسب والابتعاد عن مشاكل المنطقة وعدم رغبتها في لعب دور لتثبيت الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، فهي مازالت حبيسة معادلة (التجارة والنفط) دون الاهتمام بالملفات الأخرى.

يتبقى القول: إن كل المؤشرات تؤكد أن العقد الجديد يحمل المزيد من صراع المصالح ، وتوظيف الأيدولوجيات في المنطقة لخدمة هذا الصراع. كما أن الصراع قد يتحول إلى استخدام القوة الخشنة في بعض مراحله خاصة مع وجود الاختلافات الاثنية والطائفية والصراعات الداخلية التي قد تكون منفذًا للولوج إلى الصراع الخشن.

أما عن كيفية التعامل مع هذه التحديات، فمن أهم الوسائل الممكنة: بناء الاقتصادات الوطنية بما يتلاءم مع متطلبات العقد الجديد، وبناء تكتلات اقتصادية جديدة، أو التوسع في الشركات مع التكتلات القائمة، مع ضرورة بناء نموذج قوة عسكرية من دول المنطقة يتم اختيار صيغته بما يناسب ظروف المرحلة المقبلة على أن يكون هدفه محاربة الإرهاب والدفاع عن مكتسبات الشعوب، وتثبيت الأمن والاستقرار، وفي حال تحقيق ذلك مع توحيد السياسات الخارجية سوف يتبلور مشروع جديد مستقل يحمل هوية المنطقة ويحافظ عليها ويضمن الاستقرار الإقليمي بعيدًا عن الاستقطاب الدولي والإقليمي أو يقلل من حدته وخطورته على أقل تقدير.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

د. هنري العويط مدير عام مؤسسة الفكر العربي لـ (آراء حول الخليج):

"فكر ١٧" ركز على ثلاثة محاور.. ومؤتمر "إثراء" لن يكون الأخير في السعودية

أشاد البروفيسور هنري العويط، مدير عام مؤسسة الفكر العربي بنتائج مؤتمر فكر ١٧ الذي نظمته مؤسسة الفكر العربي في مركز الملك عبد العزيز الثقافي العالمي "إثراء" في الظهران خلال الفترة من ٢ إلى ٥ ديسمبر ٢٠١٩م، وأشاد بالدعم الذي وجده المؤتمر من حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، مؤكدًا أن هذا المؤتمر هو الأول الذي استضافته المملكة العربية السعودية ولكن لن يكون الأخير حيث ستكون هناك مؤتمرات أخرى في المملكة، وأكد على أن مؤتمر "فكر ١٧" ركز على ثلاثة محاور ومناقشة احتياجات شعوب ودول المنطقة على ضوء المتغيرات الدولية التي تحيط بالتطور السريع والمتلاحق، وضرورة تجديد المناهج والوسائل والأدوات، وكذلك النظر إلى القضايا وطريقة التعامل معها بشكل متسارع ومتلاحق، نظرًا لسرعة التطورات والمستجدات في العالم، وهذا لا يستدعي من العرب فقط التطوير والتحديث والتجديد، بل يستدعي ذلك من البشرية بأسرها كلها التي وجدت نفسها مضطرة أن تواجه قضايا وتطورات غير معهوده وقضايا غير مسبوقة ومن هنا جاء مؤتمر "فكر ١٧" ليدعو إلى تجديد الفكر العربي. وأكد على ضرورة أن تواكب مؤسسات ومراكز الفكر العربي التطورات والمتغيرات، وأن تقدم المؤتمرات والدراسات والأنشطة المختلفة لمعالجة القضايا المحيطة بالأمة العربية. **وفيما يلي نص الحوار:**

حوار: جمال أمين همام

س. أولاً نقدم لكم التهنئة بنجاح مؤتمر "فكر ١٧" الذي جاء كالعادة يحلق في المستقبل.. كيف يمكن تطبيق ما تضمنه المؤتمر وما نطمح إليه تحت عنوان المؤتمر "نحو فكر عربي جديد"؟

ج - المطلوب من المؤتمر أن يرسم التوجهات العامة للمحاور محل الطرح والنقاش، ومن هذا المنطلق فإن مؤتمر "فكر ١٧" قام بهذه المهمة، فمن البداية تم اختيار عنوان المؤتمر ليكون معبرًا ويحمل دلالات، ويركز على ثلاثة معطيات تعتبرها مؤسسة الفكر العربي من المفاهيم أو التوجهات الأساسية في اللحظة التاريخية الراهنة أولاً: موضوع المؤتمر يدور حول الفكر العربي ومأسسة ذلك وتسليط الضوء على أهمية إعمال الفكر لفهم التحديات والمخاطر التي تواجه الأمة العربية، خاصة أن الأمة تعاني من تحديات، بل ومؤامرات ليست سهلة، وفي ذلك لابد من وجود الفكر السليم وليس المصالح الضيقة لمواجهة هذه المخاطر، و هنا يأتي دور الفكر المتنوع الذي يعمل العقل ويساعد على الخروج من الأزمات عبر وسائل مهمة وانفتاح إيجابي وعدم انغلاق التفكير، وضرورة تهيئة العقل المدرك والمسؤول والمنفتح الواعي والناقد بالمعنى الإيجابي الذي يساعد على البناء، لذلك أظن اختيار موضوع الفكر يحمل دلالة مهمة وهذه هي رسالة المؤسسات الفكرية بل ونحن على كافة المستويات بحاجة إلى فكر استراتيجي على كل الأصعدة سواءً على الصعيد العسكري، أو التنموي، أو الاقتصادي، كما أننا بحاجة إلى فكر تربوي مستنير في قطاع التربية، لذلك فإن أهمية المؤتمر في كونه ركز على "تجديد الفكر العربي" ومستقبله.

والبعد الثاني، هو تناول المؤتمر الفكر بواقعية، وليس الفكر الفلسفي المطلق ومن ثم ناقش المفاهيم في إطار المنطقة العربية وتحدياتها، وما يرتبط بشؤون الشعوب العربية، واحتياجاتها ومستقبلها وهذا ما تناوله المؤتمر في أكثر من جلسة لأن الفكر العربي ليس منفصلاً وليس منعزلاً عن شؤون المنطقة، وشؤون العالم، فالأمة العربية جزء من العالم، وتتفاعل معه وتتأثر به وتؤثر فيه، لذلك كان طموحنا في هذا المؤتمر ليس فقط أن نأخذ بعين الاعتبار التطورات والتحولات العميقة والمتسارعة

التي تجري على الساحة الدولية مثل القضايا الأمنية، وقضايا الإرهاب و التطرف، و البيئة وقضايا التنمية الاقتصادية، باعتبارها قضايا كونية وإقليمية، بل كيف نتفاعل مع هذه القضايا، وكيف تنعكس التطورات والتحولات في التكنلوجيا وفي العلوم على حياة الشعوب العربية، وكيف يمكن أيضًا أن تدير هذه المستجدات والتكيف معها، وكيف نحسن التعامل مع التحديات ومواكبة التحولات العالمية، ونكون طرفًا فاعلًا يساهم ويشارك في هذه التحولات.

البعد الثالث للمؤتمر، هو ضرورة تجديد المناهج والوسائل والأدوات، وكذلك النظر إلى القضايا وطريقة التعامل معها بشكل متسارع ومتلاحق، نظرًا لسرعة التطورات والمستجدات في العالم، وهذا لا يستدعي من العرب فقط التطوير والتحديث والتجديد، بل يستدعي ذلك من البشرية بأسرها كلها التي وجدت نفسها مضطرة أن تواجه قضايا وتطورات غير معهودة وقضايا غير مسبوقة ومن هنا جاء مؤتمر "فكر ١٧" ليدعو إلى تجديد الفكر العربي.

س. لديكم تجربة تنظيم ورش عمل في مختلف العواصم العربية لشرح ما تضمنته أعمال مؤتمرات الفكر العربي، هذه بادرة لا تقدمها مؤسسات أخرى.. ما هي فائدة نقل فعاليات مؤتمرات مؤسسة الفكر العربي إلى العواصم العربية في تجمعات للمثقفين العرب؟

ج. مؤتمر مؤسسة الفكر العربي للعام الحالي يحمل عنوان "فكر ١٧" ما يعني أن سبقه ١٦ مؤتمرًا، وجميعها -والحمد لله- نجحت من حيث الموضوعات والمحاور، و من حيث عدد المشاركين والمتحدثين والتغطية الإعلامية ، ومع ذلك نسعى دائمًا لنكون على مقربة من جميع المفكرين والمثقفين العرب في مختلف العواصم العربية، كما لدى المؤسسة ٣٦ اتفاقية مع شركاء إعلاميين وصحف وإذاعات ومواقع وقنوات تلفزيونية ومع أهمية هذه الشراكات في نقل وقائع المؤتمرات إلى كل الدول العربية، نسعى أيضًا للوصول إلى مناطق أخرى في الوطن العربي قد لا تصلها تفاصيل هذه المؤتمرات، لذلك كان علينا أن ننقل مداولات المؤتمرات وإصداراتها للمهتمين أينما كانوا في المنطقة العربية لإتاحتها على أوسع نطاق، و نقوم بهذا الجهد عبر المواقع الإلكترونية والنشرات التي نصدرها، كما نسعى لمشاركة أبناء الأمة العربية والاستفادة من رؤيتهم و أفكارهم لتكون المحاور مفيدة في الطرح والمناقشة والاقتراحات ومن ثم التوصيات بما يحقق الهدف الأسمى للمؤسسة القائمة على خدمة الشأن العربي والتفاعل معه وتبني قضاياه بمشاركة المفكرين والمثقفين العرب وليس بمعزل عنهم، لذلك ترى من المناسب عقد ورش عمل بين كل مؤتمر وآخر في أماكن مختلفة حتى تعم الفائدة، ففي العام الماضي مثلًا أصدرت المؤسسة التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية وكان بعنوان (الابتكار والاندثار) وتضمن بحوثًا ودراسات حول واقع البحث العلمي في مختلف الدول العربية، وتم تنظيم عدة ندوات حول هذا التقرير الهام منها ندوة بالقاهرة بتعاون مع أكاديمية البحث العلمي، وأخرى مؤسسة التقدم العلمي بالكويت، وثالثة بالمملكة العربية السعودية في إطار منتدى اسبار الدولي، ورابعة مع مؤسسه شومان في الأردن، وخامسة مع منظمة الإيسيكو في اطار مؤتمر وزراء التنمية في العالم العربي باعتبار أن موضوع التقرير الأساسي حول التنمية المستدامة، وكذلك ندوة موسعة بالتعاون والشراكة مع معهد العالم العربي في باريس، وتنوي المؤسسة القيام به كذلك فيما يتعلق بالتقرير الحادي عشر.

س. التقرير الثقافي السنوي لمؤسسة الفكر العربي، عبارة عن موسوعة مهمة جدًا يشارك في وضعه نخبة عربية مهمة جدًا ويضم بين دفتيه توصيات مهمة.. هل وجدتم اهتمامًا رسميًا من جامعة الدول العربية، أو منظمات أخرى أو من الحكومات لتوظيف مخرجات التقارير في خدمة التنمية أو الاستفادة منها.

ج . تربط مؤسسة الفكر العربي بجامعة الدول العربية اتفاقية تعاون، و توجد مشاركة فاعلة من الجامعة في مؤتمرات المؤسسة التي تحظى بمشاركة الأمين العام للجامعة الذي يحرص على الحضور في المؤتمر السنوي وإلقاء كلمة. ما يعني أن الجامعة مهتمة، كما أن المؤسسة ترسل التقرير السنوي إلى كل الجهات والوزارات العربية المعنية والجامعات ومراكز الفكر والثقافة والدراسات والبحث العلمي، وكافة المنتديات المعنية بالشأن الثقافي وقضايا الأمة العربية، كما لا نستثني دولة عربية من المشاركة بممثلين لها من النخب الفكرية أو من إرسال التقارير وإصدارات المؤسسة سواء الورقية، أو عبر طرق التواصل الالكترونية، وأعتقد هذا دور المؤسسة فهي تتيح ما لديها للجميع وعلى كل جهة تستفيد كما ترى.

س- في إطار ورشات العمل والذهاب إلى العواصم العربية هناك مؤسسات ثقافية ومراكز بحثية ومنها على سبيل المثال مكتبة الإسكندرية، الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، والاتحاد المغربي هل تفكرون في تنفيذ ورش عمل ودعوة مسؤولين من هذه الجهات للمشاركة واستشراف وجهة نظرهم ليكون هناك تفاعل بين المؤسسة والمنظمات الإقليمية ومراكز الأبحاث والدراسات؟

بدأ التفكير لمؤتمر "فكر١٨" من ١٥ ديسمبر .. وورش العمل في العواصم المختلفة لتوسيع المشاركة العربية

ج- المؤسسة تنفذ ذلك بالفعل وقد يزيد عن ذلك فعند إقامة أي ندوة في أي دولة عربية دائما نقيمها بالشراكة والتعاون مع مؤسسة أو أكثر من مركز بحثي ففي مصر على سبيل المثال نقيم هذه الورش بالشراكة مع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ومع أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ومكتبة الإسكندرية، وغيرها.

س- ماهي رؤيتكم للاستضافة الأولى للمملكة العربية السعودية، وهل سوف تكرر المؤسسة هذه التجربة؟

ج- أولًا: نعم هذا المؤتمر هو الأول في المملكة العربية السعودية ولن يكون الأخير، ونحن سعداء والمؤسسة سعيدة جدًا باستضافة المملكة العربية السعودية مؤتمر "فكر ١٧"، فما وجده ضيوف المؤتمر وما وجدته المؤسسة من حفاوة بالغة وتيسيرات عظيمة نشكر عليها حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وسمو ولي العهد سمو الأمير محمد بن سلمان، ونشكر الشريك مركز الملك عبد العزيز العالمي "إثراء"، والشكر لشركة أرامكو المؤسسة الحكومية السعودية العملاقة على التعاون والدعم اللامحدود، كما أن انعقاد المؤتمر في الظهران شرق المملكة العربية السعودية له رمزية مهمة ولذلك هذا المؤتمر هو الأول في المملكة لكن لن يكون الأخير.

س- الخطاب الافتتاحي دائمًا لمؤتمر الفكر العربي من صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل، ومن حضرتك يقوم برفع الطموح لدى الحضور لما يتصف به من صدق وواقعية حيال قضايا العربية عند صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل وعند حضرتك ما هو مرد هذا وإلى أي مدى في هذا التوجه سائرون

ج- دائمًا نكون أمام خيارين في حفل الافتتاح، إما الكلمات الرسميات بمعنى الترحيب والشكر وما هو شائع كثيرًا، وإما التعبير عن موقف، لذلك تأتي كلمة صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل مستشار خادم الحرمين الشريفين وأمير منطقة مكة المكرمة ومؤسس ورئيس مؤسسة الفكر العربي تعبر عن موقف وتعتمد الإيجاز المكثف والمعبر، وتشخيص حال الأمة العربية.

إن مشروع مؤسسة الفكر العربي الذي أطلقه صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل، هو مشروع رائد وأهدافه نبيلة وسامية، وسموه لا يتوخى إلا خدمة الأمة العربية، وتعزيز الهوية العربية والانتماء، وتوضيح التحديات والمخاطر، والحفاظ على اللغة العربية الحاضنة للعروبة، وهذه الأهداف تجد في نفوس الجميع وتلقى في قلبي وفي وجداني وعقلي صدًا كبيرًا، أنا سعيد بالمساهمة بحدود إمكانياتي المتواضعة في خدمة هذه الرسالة التي نؤمن بضرورتها. أما عن كلمتي، فإنني أسعى أن أكون في مستوى الحدث ومستوى من أخاطبهم.

س- يغبطون مؤسسة الفكر العربي إن لم يكن يحسدونها على القدرة الفائقة في تنظيم هذا المؤتمر بهذا الحضور وحشد المثقفين والمبدعين والمفكرين فما هو مبعث ذلك وأسبابه؟

ج- نؤمن في مؤسسة الفكر العربي بعمل الفريق، ونؤمن بضرورة التعاون والشراكة وبجدوى هذا التعاون على صعيد العمل الجماعي، أنا أؤمن بذلك على الصعيد الداخلي في المؤسسة، لذلك أنا سعيد وفخور بنتائج هذا التعاون المثمر والمفيد والذي يصب في نجاح المؤسسة ومؤتمراتها، وسعيد بفريق عمل أسرة المؤسسة، إنه فريق كفء وملتزم ومتفاني، خاصة أن الإعداد لهذا المؤتمر في بيروت "مقر المؤسسة" كان في ظروف صعبة بسبب الأوضاع السياسية والأمنية السائدة في لبنان.

كما إننا في المؤسسة نتعاون مع شبكة واسعة جدًا وثرية جدًا من المثقفين ورجال الفكر في مختلف الاختصاصات ومن كافة الدول العربية، ونجحنا والحمد لله في كسب ثقة هؤلاء وتعاونهم في كل محطات الإعداد للمؤتمرات، فقد سبق تنظيم المؤتمر الأخير، اجتماعًا للهيأة الاستشارية وندوة على مدى يومين في الرباط جمعت مثقفين ومفكرين من الدول المغاربية الخمس، للإعداد لهذا المؤتمر ثم استقطبنا نخبة من المتحدثين ومن مديري الجلسات ونخبة من المشاركين في المؤتمر.

س. هل فكرتم في المؤتمر القادم؟

ج. لا ولكن نحن بدأنا ولذلك طرحت في الجلسة الأخيرة عدة اقتراحات، أو رغبات ولا أذيع سرًا سوف نعقد اجتماعًا مع الهيأة الاستشارية في الخامس عشر من ديسمبر لبحث هذا الموضوع.

أربعة عقود غيرت وجه الخليج: القمة الـ ٤٠ في الرياض تؤكد الرسوخ الخليجي

المسار الخليجي ينسجم مع التوجهات العربية ولا يتصادم مع النظام العربي

التساؤلات المفتوحة حول مجلس التعاون الخليجي ودوله الست تتضاعف مع كل اجتماع ومنذ أربعة عقود مضت لتعيد ذات السيناريو حول ماذا حقق المجلس..؟، عبرعملية طرح مفتوحة للأسئلة حول موضوعات سياسية واقتصادية واجتماعية، ولكن الحقيقة أن إنجازات المجلس خلال العقود الماضية إنما ولدت في مجالات حيوية كبرى مما ساهم فعليًا في تشكيل ذلك الجبل الخليجي من الإنجازات االسياسية والاقتصادية والثقافية والمجتمعية خلال الأربعة عقود الماضية، وهو ما ساهم في أن تقف هذه الدول على قمة ذلك الجبل من الإنجازات بكل ثبات، مع إيمان تام من هذه الدول أن المشكلات الجانبية بغض النظر عن حجمها أو شكلها إنما هي جزء متوقع ومحتمل نشؤوها أثناء عملية النمو السياسي والتاريخي للمجلس بدوله الست ذات التاريخ المتسقة جيوسياسيًا واستراتيجيًا.

د. علي بن حمد الخشيبان

المسار المتأني نحو البراغماتيه الخليجية:

خلال أربعة عقود مضت تمكنت دول الخليج العربي الست من مقاومة شهية الإغراء نحو الاستسلام للعواصف العاتية التي أطاحت بمجلس التعاون، ولأن أهل الخليج هم أهل البحر فقد اعتادوا على مواجهة تلك العواصف الكبرى التي التزمت مسارًا موازيًا لمجلس التعاون خلال العقود الأربعة الماضية، فقد كان الاختلاف فقه مشروعًا ولكن الاستقرار كان مقدسًا إيمانيًا فما يخلّفه فقه الاختلاف تحفظه وتروضه قدسية التوافق.

أربعة عقود غيرت وجه الخليج وتبادلت مواقف الدول إمكاناتها في محاولة جادة لإستثمار الهيكل الخليجي عبر مفاهيم تراوحت بين الإغراء والتنازلات المتبادلة وصولاً إلى صيغة برغماتية ساهمت فعليًا في ثبات واستمرار قدسية المجلس كقوة إقليمية بعيدًا عن فقه الاختلاف الذي يظهر على شكل موجات شاطئية تمر وتذهب دون أن تؤثر في المسار الحقيقي لدول الخليج.

إن مفهوم الجهد السياسي الذي تقوم به دول الخليج فيما بينها يشكل تفسيرًا دقيقًا للنمط الفعلي لمكونات المجلس، وقد أثار مفهوم هذا الجهد سؤالاً مهمًا حول العوامل الدقيقة التي ساهمت بشكل حاسم في كمية ونوعية المقاومة للهزات الجادة لكيان مجلس التعاون خلال عقوده الماضية، وقد أبدى الملجس خلال الأربعة عقود الماضية ومع كل الأحداث والفعاليات قوة للتخلص من التوتر العاطفي في المنعطفات التاريخية المهمة، ليصل إلى القمة برقمها الأربعين وهو يتمتع بكامل تنغماته المقدسة حتى وإن كانت هناك حالة من القلقلة السياسية لبعض الأجزاء ،الآن وحدة المجلس تفوقت في عملية رمزية أثبتت كيف تشير رمزية البقاء إلى المعنى الحقيقي لبقاء الكيان الخليجي كوحدة سياسية عملاقة غيرت وجه الخليج.

القمة الأربعون ومفهوم الجهد السياسي :

قضية وحدة المجلس دستوريًا قضية مثقلة بالقيم والأحكام التي يصعب تفكيكها لمجرد اختلافات جانبية مهما كان حجمها فالتصدي في الأزمات مرتبط بمعانٍ أخلاقية ومقدسة يتم فحصها بشكل دقيق حتى لا تؤثر وبشكل خاطئ على أي من الأهداف الرئيسة للمجلس، لذلك ركزت كل القمم على منهجية صارمة اتضحت في الفقرة الثالثة من البيان الختامي للقمة الخليجية الأربعون حيث " أكد المجلس الأعلى حرصه على قوة وتماسك ومنعة مجلس التعاون، ووحدة الصف بين أعضائه، لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة أساسها العقيدة الإسلامية والثقافة العربية، والمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها، ورغبتها في تحقيق المزيد من

التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين من خلال المسيرة الخيرة لمجلس التعاون، بما يحقق تطلعات مواطني دول المجلس، مؤكدًا على وقوف دوله صفًا واحدًا في مواجهة أي تهديد تتعرض له أي من دول المجلس" .

هذه الدلالة والجهد السياسي لبلورة مفاهيم الأسباب الرئيسة خلف ضرورة بقاء المجلس بكياناته السياسية توضح بشكل دقيق أن علاقة الشكل الخارجي لمنظومة المجلس بالمحتوى الداخلي لذات المنظومة كلها تؤدي إلى حقيقة واحدة ،هي أن خيار التعاون ومن ثم الوحدة لا يمكن تفكيكه لصالح أزمات جانبية قابلة للمعاجلة وخاصة في المسار الزمني، فمن الواضح وبشكل دقيق أن الرهانات الخليجية تركز على المعتقد السياسي لكيان مجلس التعاون بشكل عقلاني إذا ما طلب منها معالجة المشكلات الداخلية.

الحوار سلاح لايصدأ:

الواقع السياسي للأزمات بين أعضاء المجلس لا يسمح باستيراد الحلول من الخارج ولعل السيطرة الذاتية الكاملة والمحكمة التي تميز بها أعضاء المجلس تمثلت بقدرة المجلس على إحكام محتوياته السياسية ومنعها من التسرب إلى الخارج، فلذلك أصبحت مشكلات المجلس يتم بناء الحلول لها في إطار داخلي صارم يمنع مشاركة الأطراف الخارجية بغض النظر عن القيمة التي تسهم بها تلك الأطراف، لأن الفرضية السياسية في المجلس تقوم على أن سياسة المجلس ينبغي أن تمارس من على منصة المجلس، لذلك نلحظ قوة هذه الفكرة في الفقرة الرابعة من البيان الختامي " أشاد المجلس الأعلى بالمساعي الخيرة والجهود المخلصة التي يبذلها حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، حفظه الله، لرأب الصدع الذي شاب العلاقات بين الدول الأعضاء، وعبر المجلس عن دعمه لتلك الجهود وأهمية استمرارها في إطار البيت الخليجي الواحد".

مهما كانت الصورة الإعلامية المحلية أوالإقليمية أو الدولية قاتمة حول المجلس وعلاقات أعضائه إلا أن ذلك لا يعكس الحقيقية التي يتم تفنيدها مع كل بيان ختامي للقمم الخليجية وخلال الأربعة عقود الماضية تمكنت قيمة الحوار كمنهج سياسي مفتوح بين دول المجلس من إثبات فاعليتها بدرجة كبيرة مهما كانت بطيئة، فما يحدث خارج المجلس بشكل ثنائي بين دول المجلس حتى وإن كان يبدو للمتابع أنه أزمة..!، إلا أن الحقيقية أن الحوار ظل سلاحًا لا يمكن أن يصدأ بين الدول الخليجية، وهذه الفلسفة السياسية تشكل أهمية قصوى في تفسير وفهم العقل الخليجي كما يمثله مجلس التعاون الذي استطاع ان يقاوم العواصف السياسية التي جرفت الكثير من المشروعات العربية المماثلة خلال العقود الماضية، ولكي تكون الصورة واضحة بشكل دقيق فقد عكست الفقرة الخامسة من البيان الختامي ذلك "أكد القادة ضرورة تنفيذ كافة قرارات المجلس الأعلى والاتفاقيات

التي تم إبرامها في إطار مجلس التعاون، وفق جداولها الزمنية المحددة، والالتزام بمضامينها، لما لها من أهمية في حماية أمن الدول الأعضاء وصون استقرارها وتأمين سلامتها ومصالح مواطنيها، وإيجاد بيئة اقتصادية واجتماعية مستقرة تعزز من رفاه مواطني دول المجلس".

الخطوات مهما كان اتجاهها ليست تعثرًا:

استطاع مجلس التعاون أن يمارس عملية التجميد السياسي المتعمد لأزماته دون الاخلال بمكوناتها وعناصرها الحيوية اثناء عبور التاريخ، كما استطاع المجلس التعامل مع الخطوات المتأرجحة إلى الأمام أوالوراء كونها خطوات مهمة وليست تعثرًا فيما يخص المشكلات بين دول الخليج، ولعل القضية القطرية من أهم القضايا المرشحة والتي يمكنها أن تنتقل من مرحلة الخطوات المتأرجحة إلى مرحلة التجميد إلى أن تبلغ اليوم الذي يمكن من خلاله بناء الحلول المناسبة، وقد تظل الأزمة القطرية وبقية دول الخليج لفترة قصيرة وقد تطول، ولكن القواعد المهمة في المجلس لن تسمح لهذه القضية كما يبدو من السياق التاريخي للمجلس أن تتجاوز قيم الوحدة والبقاء في المنظومة الخليجية ولعل الإنجازات العسكرية الأخيرة على مستوى المجلس تثبت هذه القواعد وترسخ أن الخطوات المتأرجحة ليست تعثرًا سياسيًا.

الفقرة الرابعة عشر من البيان الختامي تثبت صحة هذه الفكرة حول قدرة المجلس على المرور من بين أزماته بطرق مرنه وقوية فالفقرة نصت وبوضوح على أن المجلس الأعلى " استعرض تطورات العمل الخليجي المشترك، وأكد على أهمية الحفاظ على مكتسبات المجلس وإنجازات مسيرته التكاملية، ووجه الأجهزة المختصة في الدول الأعضاء والأمانة العامة واللجان الوزارية والفنية بمضاعفة الجهود لتحقيق الأهداف السامية التي نص عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون."

الخليج وديعة عالمية* اقتصاديا:

قضية الاعتداء على مصفاتي النفط في السعودية التابعة للشركة العالمية العملاقة (أرامكو) شكلت قضية مهمة في القمة الأربعون فقد كانت الفقرة السادسة من البيان الختامي توضيحًا دقيقًا للموقف الخليجي وهو ما شكل رسالة واضحة للعالم بأن الخليج وديعة عالمية وهذا ما عكسته الفقرة السادسة في البيان بوضوح حيث " أكد المجلس الأعلى على أن الاعتداء التخريبي الذي تعرضت له منشآت إمدادات النفط للأسواق العالمية في المملكة العربية السعودية سبتمبر ٢٠١٩م، موجه لإمدادات الطاقة الدولية، وهو استمرار للأعمال العدوانية السابقة التي تعرضت لها محطات الضخ لشركة أرامكو باستخدام أسلحة إيرانية، ودعا المجلس المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته في إدانة من يقف وراء ذلك والتصدي لهذه الأعمال الإرهابية التي تمس عصب الاقتصاد العالمي، مشيدًا بدعوة المملكة العربية السعودية خبراء دوليين من الأمم المتحدة للوقوف على الحقائق والمشاركة في التحقيقات، ومؤكدًا وقوف دول المجلس مع ما تتخذه المملكة العربية السعودية من إجراءات في ضوء ما تسفر عنه تلك التحقيقات، وبما يكفل أمنها واستقرارها"

وبصرف النظر عن الإدانة كقضية مهمة إلا أن مثل تلك التهديدات لا تطال الشأن الخليجي لوحده وإنما هي اعتداء على الغذاء العالمي من الطاقة الذي تمثل فيه دول الخليج نسبة كبيرة، لذلك فلا بد من مشاركة عالمية ودعوة للمجتمع الدولي بأن يمارس مسؤولياته تجاه مصدر اقتصادي مهم يعتمد عليه العالم بشكل كبير، بالإضافة إلى أن التهديدات التي تصدر من النظام الإيراني أصبحت تمتد وبشكل كبير نحو دائرة عالمية أوسع وهذا يستوجب تكاتف دولي لوضح حد فاصل أمام سلسلة الاعتداءات التي ترتكبها إيران في المنطقة ضد أهدف حيوية واستراتيجية.

* "الخليج وديعة عالمية" من كلمات معالي الأمين العام السابق لمجلس التعاون الاستاذ عبد الله بشارة.

تحدي الإرهاب:

أثبتت دول الخليج عبر تاريخها الطويل أنها في موقف سياسي موحد تجاه قضية عالمية مهمة تمثلت في مكافحة الإرهاب وعملت دول الخليج بمرونة كبيرة من أجل المساهمة الدولية في مكافحة الإرهاب على جميع المستويات، ولم تتأخر الدول الخليجية عن المساهمة في تمرير ماتحصل عليه من معلومات استخباراتيه حول الإرهاب مع شركائها في حرب الإرهاب حول العالم، وقد أثمر هذا التعاون من خلال تصاعد الثقة بالدول الخليجية من جانب الدول الكبرى وكذلك منظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الفعالة في مجال مكافحة الإرهاب. وقد أشار البيان الختامي بتطورات العمل مع الدول من خلال إقامة الندوات والمؤتمرات وقد نصت الفقرة الخامسة والثلاثين من البيان بترحيب المجلس الأعلى "بانعقاد مؤتمر مكافحة التطرف والخطاب الإرهابي، في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون في أكتوبر ٢٠١٩م، كما رحب بنتائج المؤتمر السنوي للدول المشاركة في التحالف الدولي، في واشنطن نوفمبر ٢٠١٩م، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، مشيداً بالجهود التي بذلها التحالف الدولي في تحقيق الهزائم ضد ما يُسمّى بتنظيم داعش."

القضية الفلسطينية الانماط القديمة لا تتغير:

تقول الفقرة السابعة والثلاثون من البيان بما نصه " أكد المجلس الأعلى على مواقف دول المجلس الثابتة من القضية

الفلسطينية باعتبارها قضية العرب والمسلمين الأولى، ودعمها للسيادة الدائمة للشعب الفلسطيني على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧م، وتأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وعودة اللاجئين وفق مبادرة السلام العربية والمرجعيات الدولية وقرارات الشرعية الدولية، مؤكدًا على مركزية القضية الفلسطينية، وعلى ضرورة تفعيل جهود المجتمع الدولي لحل الصراع، بما يلبي جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق وفق تلك الأسس".

التركيبة السياسية لمجلس التعاون الخليجي فيما يخص القضية الفلسطينية ظلت مصدر إجماع على ذات الأنماط القديمة التي لم ولن تتغير وفقًا لمايصدر ويتحدث به مجلس التعاون أو قنواته الرسمية، وخاصة ان التأكيدات الخليجية تتسارع وتتفاعل مع كل نقاش إقليمي أو دولي حول القضية الفلسطينية لترسخ باستمرار ولا تغير في الانماط والتقاليد، فخلال الاربعة عقود الماضية لم يكن هناك اي انقطاعات جذرية او ثانوية عن الاسس التي شكلت موقف مجلس التعاون بدوله الست من القضية الفلسطينية، ودائمًا ما يكون الموقف الرسمي للمجلس منطقًا مشعًا يذيب كل التصورات الجانبية حول التواجد الإسرائيلي وأشكاله في المنطقة، من خلال التأكيد على المبادرات العربية والقرارات الدولية ومشروع حل الدولتين.

إيران والحلول المغلقة:

إيران واحدة من الدول المضطربة من حيث النتائج والأهداف والمعطيات والتي أثارت التساؤلات المتلاحقة على مدار أربعة عقود مضت منذ قدوم الخميني الذي أربك المشهد السياسي لإيران كدولة تقع على الضفة الشرقية للخليج العربي، من خلال علاقة مبهمة وغامضة تم بناؤها بين المنهج الديني الثوري والمسار الدستوري السياسي المتأصل في إيران قبل الخميني، لقد كان المشهد السياسي الإيراني يزداد غموضًا حول رؤية إيران الخميني للجوار الجغرافي والنهج الطائفي والتدخل بشؤون الدول.

المسار الخليجي فيما يخص إيران حاول وبتكرار خلال الأربعة عقود الماضية أن يتفهم بشكل أكبر الكيفية التي يمكن من خلالها صياغة علاقات ثقة مع النظام الإيراني، إلا أن ذلك كله لم ينجح سوءا على مستويات ثنائية معظمها كان مؤقتا أو من خلال منظومة مجلس التعاون بذاته، وقد بذلت دول المجلس الكثير من الجهود لمعرفة الكيفية المناسبة لفتح الأبواب المغلقة التي وضعتها ايران في طريق فرضية التعامل وفقًا لمتطلبات التجاور الجغرافي والتناغم التاريخي الذي يجمع المنطقة تحت منظومة التكوين الإسلامي للمعطيات الاجتماعية المتواجدة في المنطقة بأكملها، ومع كل ذلك ظلت دول الخليج تاريخيًا تحاول المرة تلو المرة بهدف وضع المسار الإيراني على سكة سياسية واضحة المعالم من خلال التشاركية ومبادئي الجيرة والتعاون.

واذا استعرضنا الفقرة الخامسة والأربعون في البيان الختامي للقمة الأربعون سوف نجد ذات المطالبة الدائمة من دول الخليج نحو إيران بأن يكون السلوك الإيراني وفق مبادي وقيم متفق عليها حيث "أكد المجلس الأعلى مواقفه وقراراته الثابتة بشأن العلاقات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مؤكدًا ضرورة التزام إيران بالأسس والمبادئ الأساسية المبنية على ميثاق الأمم المتحدة ومواثيق القانون الدولي، ومبادئ حُسن الجوار، واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل الخلافات بالطرق السلمية، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها، ونبذ الطائفية".

وخلف كل هذه المواقف والدعوة إلى المسار الأكثر انفتاحًا إلا أن دول المجلس يرغب دائمًا بلفت النظر إلى سيناريو الحالة الإيرانية والذي يحمّل أمريكا الجزء الأكبر من شيطنة النظام الإيراني وخاصة في فترة حكم الرئيس (أوباما) التي قدمت على طبق من ذهب اتفاقًا نوويًا وأفرجت عن الأموال الإيرانية في أمريكا، ولذلك فإن توسيع النفوذ الإيراني في المنطقة والدول المجاورة وتحديدًا العراق إنما شكل انخراطًا أمريكيًا في الحقبة الزمنية الماضية وهذا ما يتطلب دفع الثمن حاليًا.

لا صدام مع قواعد النظام العربي:

أثبتت دول الخليج أنها تتفوق على الأفكار الفردية لدول المجلس حول الكثير من الموضوعات والأحداث في العالم العربي وخاصة خلال العقد الماضي، وقد شكلت قرارات مجلس التعاون أرضًا صلبة تذوب فوقها المواقف الفردية للدول الخليجية وتحديدًا فيما يخص القضايا الحيوية في المنطقة العربية، وهذا المسار إنما شكل أحد القيم الصلبة التي ساهمت في تماسك أركان المجلس بعيدًا عن تفكيكها من خلال المواقف الفردية وهذه في الواقع مأسسة سياسية للمجلس نحج في ترسيخها باقتدار.

وعبر أربعة عقود مضت يمكن القول بأن النظرية الأكثر ثباتًا حول العلاقة بين المجلس والعالم العربي بدوله أو مؤسساته الهيكلية مثل جامعة الدول العربية، إنما كان مسارًا يرسخ الا تصادم مع النظام العربي بغض النظر عن حجم المشكلات التي تعاني منها الدول العربية بشكلها المنفرد، ودائما ما شكل الموقف الخليجي انسجامًا واضحًا مع التوجهات العربية حول القضايا المحورية وهذا يمكن قراءته من خلال فقرات البيان الختامي للقمة الخليجية الأربعون والتي ناقشت فقراته وبشكل منفرد كل الأزمات التي تعاني منها بعض الدول العربية وموقف المجلس منها.

* باحث وكاتب سياسي سعودي

ارتفع عدد رخص الاستثمار الأجنبي بالسعودية ١٣٠٪

الحروب العسكرية الأمريكية: عبثية مدمرة

يدعو كثير من خبراء وعلماء السياسة الأمريكيين، وغير الأمريكيين في بقية أرجاء العالم بحرارة، حكومة الولايات المتحدة لمراجعة وتطوير وتهذيب سياساتها الداخلية والخارجية، بما يخدم في نهاية الأمر المصالح الأمريكية الحقيقية، ومصلحة العالم، وخاصة في مجالي الأمن والسلم الدوليين. وهناك شبه إجماع بين هؤلاء على أن أغلب هذه السياسات والاستراتيجيات الأمريكية تظل في أمس الحاجة للمراجعة والتطوير والتعديل. فليس من مصلحة أمريكا أن تستمر هذه السياسات على ما هي عليه، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥م، وتتواصل كذلك، حتى نهاية "الحرب الباردة" (الأمريكية – السوفيتية) عام ١٩٩١م.

د. صدقه يحيى فاضل

إن أبرز ما تتسم به هذه السياسات هي كونها سياسات "أوليجاركية"، تسعى لخدمة جماعات مصالح (أمريكية) معينة، ودون اعتبار يذكر لمصلحة الشعب الأمريكي وللمصلحة العامة الأمريكية، والمصلحة البشرية، التي يجب أن تتناسب مع مكانة الولايات المتحدة الدولية. وغني عن القول تذكر أن هذه السياسات قد نجم عنها الكثير من الأوضاع السلبية الداخلية (تراجع ديمقراطية أمريكا، ازدياد الفقراء فقرًا والأغنياء غنًا، ارتفاع نسبة البطالة، على سبيل المثال لا الحصر) والخارجية (انحسار النفوذ الأمريكي حول العالم، تدني سمعة وشعبية أمريكا... الخ).

إن المراقب المحايد (وحتى المحب) للسلوك السياسي الأمريكي، الداخلي والخارجي إلى حد أكبر، يصدم من كون هذا السلوك منطلقًا من هدف (خفي وغير معلن) هو: خدمة مصالح بعض جماعات الضغط أولاً، وقبل كل شيء آخر. يقول الرئيس الأمريكي الحالي "دونالد ترامب" إن حكومته ستعمل على خدمة أمريكا أولاً (يقصد كل أميركا)... ولو تحرى الدقة في التعبير لقال: إن حكومتي، مثل ما سبقها من حكومات، ستخدم مصالح جماعات المصالح المتنفذة إياها أولاً.

لقد نتج عن هذا التوجه السياسي الأمريكي ما نتج من مآس وكوارث إنسانية لا حصر لها، خاصة على المستويين العالمي والإقليمي. حروب متنوعة ومختلفة شنت هنا وهناك... معظمها لا معنى له، ولا هدف معقول، سوى إرضاء بعض الفئات المصلحية، مثل ملاك مصانع الأسلحة الأمريكية، وتجار السلاح، وإشباع غرور الكاوبوي الجامح. وهناك دعم مقيت لبعض "الباطل" وخرق حقوق الإنسان في كثير من أنحاء العالم، ناهيك عن كون أمريكا المعارض الأول والأساسي لإصلاح وتطوير منظمة الأمم المتحدة...؟!

تأسست الولايات المتحدة عام ١٧٨٩م، أي قبل ٢٢٩ عامًا. وهناك إحصائية تشير إلى أن هذه الدولة قد قضت حوالي ٩٣٪ من عمرها هذا (٢٢٩ سنة) وهي تخوض حروبًا متنوعة، منها حوالي ٩٠ حربًا عسكريًا (أغلبها بالتعاون مع "وكلاء" محليين) ضد دول وجماعات خارج حدودها، بدءًا من حربها ضد نيكاراجوا عام ١٨٣٣م، وحتى حروبها في سوريا والعراق وأفغانستان، وغيرهم.

انتهت الحرب العالمية الثانية بعيد قصف نووي لمدينتي هيروشيما وناجازاكي اليابانيتين، بقنبلتين ذريتين أمريكيتين. فقد حوالي ٢٢٠ ألف شخص حياتهم نتيجة لإلقاء هاتين القنبلتين. أكثر من ١٠٠ ألف شخص قتلوا خلال القصف مباشرةً، والبقية فقدوا حياتهم في أواخر عام ١٩٤٥م، نتيجة للإشعاعات النووية الضارة التي أُصيبوا بها. ومنذ انتهاء تلك الحرب، وخروج الولايات المتحدة منتصرة، عسكريًا وسياسيًا، وظهورها كدولة عظمى، أمسى جنرالات الحرب الأمريكيون

شبه إجماع على أن أغلب السياسات والاستراتيجيات الأمريكية في أمس الحاجة للمراجعة والتطوير والتعديل

منتشين جدًا بهذا النصر، وبدأوا يدفعون لشن حروب عسكرية عدة، آملين تحقيق انتصارات سهلة فيها. ولكن النتائج النهائية لمعظم هذه الحروب أتت مخيبة لأمال هؤلاء العسكر (ومن تعشم النصر فيهم) الذين مازالوا يديرون أفضل وأقوى جيش في العالم...؟!

شنت الولايات المتحدة حروبًا إقليمية عدة. إذ خاض جيشها ٤١ حربًا في ٢٨ دولة، منذ العام ١٩٤٥م، حتى الآن. ومعظم هذه الحروب انتهت بكوارث ألحقت بالبلاد التي شنت عليها وفيها، وعادت على أميركا نفسها بشيء من الخسران. وقديمًا قيل: "لا منتصر في الحروب"... للدلالة على ما ينجم عن الحروب من مآس لكل أطرافها. الأمر الذي يجعل من الدفع بالتي هي أحسن (سلمًا) هو الخيار المنطقي والأفضل في حالة تسوية الخلافات والصراعات، سواء الدولية أو الشخصية. وهذا القول تثبته هذه الحروب الأمريكية بقوة.

وعندما نتوقف، عند "حروب" الولايات المتحدة هذه التي خاضتها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، سرعان ما سنرى أن التحليل الموضوعي المحايد لهذه الحروب البشعة، وما نجم عنها من ويلات، يكشف سوء كثير من السياسات الخارجية الأمريكية، وتخبطها، وعدم اكتراثها بالقيم الإنسانية التي يقدرها البشر في كل مكان. صحيح، لقد نتج عن بعض هذه الحروب رسوخ

التاريخ المعاصر يؤكد عندما تتدخل أمريكا عسكريًا في أي بلد فغالبًا ما ينتهي تدخلها بالتدمير الممنهج والفوضى السياسية

قوة أمريكا العالمية، واكتسابها قدر من الهيبة. ولكن نتائج ما بعد معظم هذه الحروب كانت وبالاً على أمريكا، والبلاد التي تدخلت فيها. ولم تستقر تلك البلاد إلا بعد أن رفعت أميركا يدها الغليظة عنها.

كما أن هناك حروبًا شنت لأسباب هلامية، ومبررات مكذوبة، ونجم عنها تدمير البلاد المستهدفة، وقتل وتشريد أعداد كبيرة من شعوبها، دون هدف إيجابي بناء أسفرت عنه. حتى "فوضتهم الخلاقة" كانت فوضى مدمرة. ونلقي هنا بعض الضوء على هذه الحروب التي تمثل جزئية بشعة من سياسات أميركا الخارجية.

حروب أميركا: غطرسة القوة:

لم يتحقق من أغلب هذه الحروب سوى الدمار والفوضى، وخروج القوات الأمريكية بعيد انتهاء هذه المهمة، محبطة، صاغرة في الغالب. كل ذلك دفع الكثير من المراقبين، الأمريكيين وغيرهم، إلى التساؤل: كيف يهزم أقوى جيوش العالم، وأكثرها كفاءة وتجهيزًا، وعدة وعتادًا، ولا يحقق انتصارًا حاسمًا، وعلى يد قوات بدائية وأضعف منه بمراحل؟! وقد كتب عدة خبراء ومحللين عسكريين وسياسيين عن هذا الموضوع، متسائلين ومستغربين، منهم "أرنولد ايساكس" الصحفي الأمريكي المخضرم المتخصص في تغطية حروب أمريكا، بدءًا من حرب فيتنام، وحتى الحرب في العراق وسوريا.

في أفغانستان، وبعد ثمانية عشر عامًا من التدخل العسكري الأمريكي، وشن حرب شعواء ضد "طالبان" و "القاعدة"، ما زالت الحكومة التي تدعمها أمريكا لا تسيطر على أغلب أرجاء البلاد. وما زالت "طالبان" مهيمنة على جزء كبير من أفغانستان، متمردة على حكومة كابل، وساعية للإطاحة بها. ولولا تحصينات مكثفة حول العاصمة كابل، لسقطت في يد "الثوار" منذ سنوات.

قام قائد أركان الجيش الأمريكي، جنرال المارينز "جوزيف دنفورد"، في أبريل ٢٠١٨م، بزيارة استغرقت خمسة أيام للقوات الأمريكية في أفغانستان. وفي نهاية زيارته تلك، عقد مؤتمرًا صحفيًا، قال فيه لمراسل "أسوشيتدبرس" بأننا: "هذه المرة، نظن أننا نعمل صح". بمعنى: أن الترتيبات الأمريكية العسكرية والسياسية السابقة لم تجد نفعًا، وأن "ترتيبات جديدة" ستحقق الأهداف الأمريكية، وتضمن سيطرة الحكومة الأفغانية على كل البلاد. علما بأن "ايساكس" يقول إنه لا يرى جديدًا ...؟!

التاريخ السياسي والعسكري المعاصر يؤكد لنا أنه عندما تأخذ أمريكا القانون في يدها، وتتدخل عسكريًا في أي بلد، فغالبًا ما ينتهي هذا التدخل بالتدمير الممنهج، والفوضى السياسية العارمة. هناك استثناءات محدودة، منها: التدخل الأمريكي ضد صربيا. ولعل أصرخ الأمثلة على التدخل السلبي ما حصل في كل من: فيتنام والصومال وأفغانستان والعراق، وغيرهم. وقد تكون لنا وقفة لاحقة مع حربي أمريكا في كل من فيتنام، والعراق.

ولنكرر، في نهاية هذا المقال، التساؤل: لماذا تنتهي معظم التدخلات العسكرية الأمريكية، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، بما تنتهي عليه عادة من تدمير وفشل وإحباط؟! ونجتهد للإجابة العامة على هذا التساؤل فيما يلي. السبب الرئيس لهذه النتائج المأساوية لمعظم تدخلات أمريكا العسكرية، يعود إلى خلل واضح في السياسة الخارجية الأمريكية بعامة. أما أهم أسباب هذا الخلل، في رأينا، فهي:

١- وقوف أمريكا غالبًا مع الجانب الخاطئ في أغلب الصراعات، وتجاهلها لرغبات وطموحات الأغلبية الشعبية في الدول المعنية.

٢- التدخل تحت ضغوط بعض جماعات المصالح (الضغط) الأمريكية. وهي جماعات لا تمثل إلا قلة قليلة من الشعب الأمريكي. ولعل أبرز هذه الجماعات كل من: التحالف العسكري-الصناعي (The Military – Industrial Complex)، واللوبي الصهيوني (AIPAC).

٣- التدخل غالبًا بمعزل عن إرادة منظمة الأمم المتحدة، والقانون الدولي.

٤- عدم حرص الاستراتيجيين الأمريكيين على تطبيق تصور منطقي بناء ومقبول لما يجب عمله قبل وأثناء وبعد التدخل. قد يغفر للدولة العظمى كل ما تعمله، كما يظن البعض. ولكن، من الصعب أن يغفر لأي طرف إنزال ظلم بآخر، دون مبررات حقيقية. ولا يمكن قبول مبدأ "لا تستفيد، حتى لو تضرر أخرون"، طالما يمكن -بدلاً عن ذلك- تطبيق مبدأ "لاستفد، وأفيد الآخرين". من يعمل للإضرار بأخرين دونما مبرر حقيقي، يفقد كثيرًا من هيبته ومكانته، وفي ذلك إضعاف له، سواء كان شخصًا أو دولة. إنها غطرسة القوة التي تؤدي لارتكاب مظالم فظيعة.

* عضو مجلس الشورى السابق، أستاذ العلوم السياسية

أهم أنشطة وبرامج مركز الخليج للأبحاث عام ٢٠١٩		
اسم المؤتمر	عنوان الجلسة	التاريخ/الموقع
١. المنتدى الاستراتيجي العربي	• "سباق القوة والتأثير في المنطقة خلال العقد القادم: دول الخليج، إيران، تركيا، روسيا" • (استشراف العقد القادم ٢٠٢٠-٢٠٣٠)	٢٠١٩/١٢/٩ أبوظبي
٢. منتدى الإعلام السعودي	• "صناعة الإعلام.. الفرص والتحديات" •"مراكز الدراسات وصناعة الإعلام الحديث"	٢٠١٩/١٢/٣ الرياض
٣. اللقاء التشاوري "مساهمات القطاع الخاص اليمني والإقليمي لتحسين الظروف المعيشية والرفاه للمواطنين اليمنيين"	• الخيارات للمساهمة في تخفيف المعاناة الحالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في اليمن.	٢٠١٩/١١/٢٩ ٢٠١٩/١٢/٢ برلين
٤. الملتقى البحري السعودي الدولي الأول		٢٠١٩/١١/٢٥ الرياض
٥. في قمة الأمن الإقليمي الخامس عشرة	حوار المنامة ٢٠١٩	٢٠١٩/١١/٢٤-٢٢ البحرين
٦. منتدى بني ياس السنوي	"إيران: هل الدبلوماسية هي الحل"	٢٠١٩/١١/١٧ أبو ظبي
٧. منتدى باريس للسلام	آليات للجمع بين الجهات الفاعلة الرئيسية في عملية شاملة تهدف إلى الحد من التوترات في منطقة الشرق الأوسط، وفتح قنوات اتصال والدخول في حوار حول مختلف القضايا.	٢٠١٩/١١/١٢ باريس
٨. مؤتمر ميونخ للأمن	اجتماع "المجموعة الأساسية"	٢٠١٩/١٠/٢٧ ميونخ
٩. المنتدى السعودي - البريطاني	السياسة الداخلية والخارجية في المملكة المتحدة والعلاقات البريطانية -السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي.	٢٠١٩/١٠/٢٤-٢٣ لندن

١٠. مؤتمر السياسة العالمية الثاني عشر	"الشرق الأوسط وشمال غرب إفريقيا"	١٢-٢٠١٩/١٠/١٤ مراكش
١١. مؤتمر الجغرافيا السياسية العربية بعد "الخلافة". كيفية الخروج من التفتت	"الاقتصاد المستدام ومتغيرات اللعبة.. دور الطاقة"	٢٠١٩/١٠/١٤ روما
١٢. ورشة عمل "العراق في المرحلة الانتقالية: البحث عن مقاربات جديدة لبناء الدولة"	"مستقبل العراق والمنطقة"	٢-٢٠١٩/١٠/٣ لندن
١٣. منتدى أوسلو ٢٠١٩	التطورات الأخيرة في منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي، وتحديد فرص التعاون الإقليمي وتخفيف حدة المنافسة المزعزعة للاستقرار	١٨-٢٠١٩/٦/١٩ أوسلو
١٤. ورشة عمل "السياسة الألمانية الداخلية والخارجية"	المشهد السياسي، الاقتصادي، الأمني، والدفاعي لألمانيا	٢١-٢٠١٩/٦/٢٢ برلين
١٥. المنتدى السعودي الفرنسي الأول	ورقة "البحر الأحمر وأهميته للمملكة العربية السعودية في ظل المنافسة الإقليمية والدولية"	٢٠١٩/٤/١٥
١٦. المنتدى الاقتصادي للتنمية المستدامة	الخيارات المطروحة للتنمية والاستثمار في اليمن	١-٢٠١٩/٤/٣ القاهرة
١٧. ملتقى الخليج للأبحاث العاشر	تضمن ١٤ ورشة انبثقت عنها العديد من الأبحاث والدراسات	لندن - جامعة كامبريدج ١٥ -١٨ يوليو
١٨. صدر ١٢ عددًا من مجلة آراء حول الخليج	كل عدد يتضمن ملفًا من ملفات القضايا المعاصرة	مركز الخليج للأبحاث - جدة المملكة العربية السعودية من يناير إلى ديسمبر ٢٠١٩
١٩. صدرت عدة دراسات سياسية-اقتصادية-استراتيجية-أمنية-عسكرية-وقضايا التسليح والبيئة و الإرهاب	دراسات متخصصة لتحليل الواقع وتقديم رؤية استشرافية وتقدير موقف و الإرهاب	جدة من يناير إلى ديسمبر ٢٠١٩
٢٠. المشاركة في فعاليات مؤتمر مؤسسة الفكر العربي (فكر ١٧)	حضور فعاليات المؤتمر	الظهران - ٢-٥ ديسمبر

الخليج يحتاج ديناميكية تنظر للتحديات والفرص وتخطط لمواجهة المتغيرات

٣ قضايا تشكل مشهد المنطقة خلال العقد الجديد: فلسطين وإيران وجماعات الإسلام السياسي

تمر منطقة الشرق الأوسط في الوقت الحالي بما يمكن أن يسمى بـ (منخفضات شديدة) سياسيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا، وقد بدأت تلك المنخفضات منذ نهاية العقد الأول من القرن الحادى والعشرين واستمرت طوال عقد تؤثر في الأحداث واستغرقت معظم أو كل سنوات العقد الثاني، ونحن الآن على مشارف العقد الثالث الذي لا يمكن على وجه الدقة بيان على أي وجه سوف يكون (سياسيًا، و اجتماعيًا، واقتصاديًا) الأمر الذي نحاول سبر غوره في هذه المطالعة، وقد يخضع لعدد من السيناريوهات، بعضها معتم و بعضها واضح نسبيًا، إلا أن هناك مؤثرات ومؤشرات قديمة وجديدة تفعل فعلها في صيرورة الأحداث، كما أن هناك خطوات تحديثية أيضًا تسابق الزمن لتقتلع أسباب التذكر، هناك من جانب آخر خطط (تخريب) ممهورة بشعارات (ثورية) قائمة في المنطقة تقاوم المصالح المرسلة لأبناء الشعوب و هناك خطط (تجبير) ما هو قائم وإصلاحه، بين الخطط البانية و الخطط المخربة المختلفة سباق سوف يربحه من يستطيع أن يقرأ الأحدث بشكل منطقي ويضع الإجابات الصحيحة للأسئلة الكبرى القائمة ويفهم مسيرة التاريخ و يدرس عن قرب تحولات النسيج الاجتماعي/الثقافي في هذه المنطقة ويحدد المخاطر و يستفيد من الفرص.

د. محمد الرميحي

الأحداث الكبرى في العقدين الماضيين:

هناك عدد من الأحداث الكبرى التي أثرت في أحداث المنخفضات السياسية المشاهدة اليوم بعضها قديم ولا زال مؤثرًا، وبعضها جديد (نسبيًا والآخر مستجد) والجميع له مساهمة بدرجة أو أخرى في تشكيل المشهد القادم في المنطقة. من القديم المؤثر والجديد الفاعل:

الأول: ما تعارفنا على تسميته بـ (القضية) واقصد القضية الفلسطينية، فقد أرست العديد من المظاهر السياسية ولا زالت تفعل على رأسها وصول العسكر العرب إلى الحكم، تحت شعار (تحرير فلسطين) وقد ترك ذلك التطور (حكم العسكر) ندوب على وجه التطور الطبيعي المرجو في المنطقة ككل، فكانت أم الثورات في مصر من خلال حركة الضباط الأحرار، ومن ثم كرت السبحة في معظم بلاد العرب المشرقية وحتى المغربية، وجاء إلى السلطة (عسكر) ومعظمهم ليس لهم مشروع واضح المعالم قائم على نموذج حديث، ومن هنا دخلت المنطقة في صراع بين معسكرين مستقطبين، زاد ذلك الاستقطاب من الخلاف الدولي بين المعسكر الاشتراكي و المعسكر الرأسمالي! ونتيجة مجموعة من المزايدات، لا شيء من فلسطين تحرر (بل على العكس تمددت دولة إسرائيل) وتعثر مشروع حريات الشعوب العربية، ومع الزمن لم تعد الشعوب تهتم كثيرًا بـ (القضية) حسب استطلاعات الرأي، وأصبحت شعارًا فقط، وفي أحداث ما عرف بالربيع العربي لم تذكر تلك القضية إلا لمامًا، بل استطلاعات الرأي الأخيرة تجمع على أن (القضية) لم تعد تحظى باهتمام الجمهور العربي وقد تراجعت في الأولويات.

الثاني: الدخل في التأثير في المشهد السياسي العربي وهي (الثورة الإيرانية) منذ بداية ثمانينات القرن الماضي والتي تمددت فعلاً من الجانب الملموس في العديد من الدول العربية تحت ذرائع مختلفة، كما تمددت بمقولاتها في مجتمعات أخرى ، وهي لا زالت تفعل، تداعيات النسخة الإيرانية من الحكم وهي نسخة لا تروم إقامة دولة حديثة، بل إقامة سلطة متوحشة باسم الدين تقفز بالمجتمعات إلى الخلف، فقد أثرت في الوضع اللبناني حتى افشلت الدولة، و كما ساندت حكمًا قمعيًا في سوريا ، و تحاول التمدد في اليمن عن طريق ذراعها (الحوثي) الذي يحمل أفكارًا نكوصية غير قابلة للتطبيق في بداية القرن الحادي

والعشرين الذي يتوق أهله إلى الحرية و الدولة المدنية العادلة. التمدد الإيراني مغموس بالرغبات القومية الإيرانية وملبس بأفكار مذهبية، يخلط خلطًا غير منطقي بين (حكم إسلامي) كما يراه وقمع مجدول بالإنابة عن (المعصوم) وأصبح نائب المعصوم معصومًا، ليس له علاقة بالتفاعلات السياسية والاجتماعية على الأرض هو كما يدعي (مفوض من السماء) مما أدخل المنطقة في إشكالية قد يطول حسمها.

الثالث: أما المكون الثالث فهو (الإسلام السياسي السني) وهو قديم جديد، نشأت حركة الإخوان بعد الحرب العالمية الأولى في مصر التي ساء بعض المحافظين وقتها سقوط الخلافة العثمانية في الأستانة فقرر منظرو الإخوان الأوائل السعي لإقامة (خلافة)، كرد فعل كما يقال على سقوط الخلافة العثمانية، ولكن مشروعهم بسبب فقدان النموذج المعرفي الحديث أصبحت قواهم كقوس قزح، ليس فقط ملونًا ولكن أيضًا متلونًا في بيئات مختلفة إلا أنه في الغالب يفتقد كمثل الإسلام الشيعي (أجندة حديثة لإدارة المجتمعات) هذه الكتلة المتنوعة متكئة على الإسلام ومستفيدة من خلو الساحة من منافسين سياسيين حداثين ،هي كتلة لا يجب الاستهانة بها، فشلت في مصر سريعًا (إبان حكم محمد مرسي) وفشلت في السودان بعد فترة طويلة نسبيًا من الحكم، قسم فيه السودان الى قسمين وأشعلت شماله وجنوبه عدد من الحروب الأهلية ،إلا أن جزأ من ذلك المكون يشارك في الحكم في تونس و أيضًا في المغرب، وله أيضًا امتدادات تنظيمية في كل من ليبيا و الكويت و البحرين ،و مجموعات نائمة في دول أخرى . هذه الكتلة (على تنوعها) في قوس قزح كبير سوف تظل فاعلة في العقد القادم في المشهد السياسي العربي بسبب فقر في نوعية التعليم من جهة وأيضًا فقر في المناعة المعرفية من جهة أخرى مما جعل من قطاعات واسعة في النسيج العربي تتبعها إما جهلا أو بعضها تكسبًا سياسيًا ولكن الجميع يتغذى على طول ضعف في التعليم لم تكن بعض الإدارات السياسية بعيدة عنه، لذلك سوف تظل تلك المجاميع فاعلة دون فاعلية تعمل على تعويق التحديث ولا تقدم بديلا عنه بسبب قصور في المفاهيم والنماذج المعرفية لدى الجماعة.

هذه الثلاثية (فلسطين، النموذج الإيراني، النموذج الإخواني) على ما بينها وفيها من تضارب في المفاهيم واختلاف في الأهداف سوف تظل فاعلة في المشهد السياسي العربي في العقد القادم، من خلال جماعات وتجمعات ودول ترى في استمرار تلك الشعارات تحقيق أهداف لها.

الموقف الأمريكي

سوف تبقى الولايات المتحدة مؤثرة في تشكيل الأحداث بشكل كلي أو جزئي في الشرق الأوسط، هي الأكثر تواجدًا على الأرض وهي الأكثر مصلحة في الدفاع عن الأمن والسلم، كما أنها مفتاح السلام أو الحرب في المنطقة، إلا أنها تعاني من (أمراض سياسية خطيرة قد تؤثر في فعاليتها، من هنا أهمية تشريح الموقف السياسي الأمريكي وتأثيره في العقد القادم على الخليج.

ترامب جعجعة بلا طحين!

الإدارة و الرئيس: انفجرت في الولايات المتحدة، مجموعة من القضايا السياسية منها قضية السفير البريطاني في واشنطن منذ أشهر وهي غير مسبوقة في الدبلوماسية العالمية، ثم قضية النائبات الأربع من الحزب الديمقراطي ذوي الأصول المشرقية في مجلس النواب الأمريكي اللاتي اتهمهن ترمب تقريبًا بـ (الخيانة)، والأخيرة تقديم الرئيس دونالد ترمب إلى محاكمة سياسية حول أحداث أكرانيا والطرف المقابل في كل تلك القضايا هو السيد دونالد ترمب، وهي جزء من سلسلة الأزمات المتجددة للرئيس الأمريكي، الأزمة الأولى دولية ومع أقرب حليف للولايات المتحدة تاريخيًا، و الثانية داخلية تجاه صلب التكوين الشعبي الأمريكي المكون من مهاجرين، مما دفع مجلس النواب لإدانة الرئيس بالعنصرية، والأخيرة هي ما جعل من مجلس النواب يفتح تحقيق قد يؤدي إلى عزل الرئيس أو التأثير في إعادة انتخابه عام ٢٠٢٠، ذلك غيض من فيض من الأحداث التي ارتكبها الرئيس الأمريكي لما يمكن أن يلاحظ في حده الأدنى بعدم انتظام سياسي معيق و للبعض مقلق. السيد ترمب له معارك أخرى خارجية مع الحلفاء والأعداء، ربما يسير على عكس القول الشعبي الأمريكي الذائع قبل أن تدخل معركة عليك حساب التكاليف! يبدو أن التكاليف السياسية بعيدة المدى هي آخر ما يفكر فيه ساكن البيت الأبيض! وقد أثرت تصريحاته تجاه المنطقة سلبيا فقد (فلت لسان الرئيس بعبارات غير لائقة) وسببت حرجًا شديدًا في الحالة النفسية للعلاقات بين الإقليم وبين الإدارة الحالية.

ليس من السهل لأي متابع لتغريدات وقرارات السيد ترامب أن يدعي أنه يعرف (السمة) الترامبية التي يسير عليها الرئيس، فهي سمة سياسية وشخصية غير قابلة للتفسير أو المعرفة أو حتى التوقع قبل سبر عدد من الوقائع الحالية والتاريخية. تسرع بعضهم وقال أنها (سمة) رجل الأعمال، ولكن حتى ذلك الرجل لا يمكن أن تفسر تصرفاته بعقلانية ويمكن التنبؤ بالكثير منها. الأكثر قربًا إلى التفسير المعقول عاملان الأول أن القوة الأمريكية تفقد (زخمها) في العالم، وتتخلى تدريجيًا وبشكل غامض عن كل من القيم الديمقراطية العميقة التي نشأت عليها واستطاعت تسويقها على مدى قرن وأكثر، و (الثاني) تتخلى عن الدفاع عن منظومة الاستقرار العالمي. يمكن معرفة السمة الترامبية من معادلة (عدم كفاءة في استخدام القوة الخشنة في العقود الأخيرة، ونقص فاضح في استخدام القوة الناعمة)، ترمب هو التجسيد الأكثر وضوحًا لها ولكنه لم يصنعها لوحدة، فقد تكونت لأكثر من عقد نتيجة التحديات العالمية التي تواجه الولايات المتحدة وهي اليوم تتفوق على ما سبقها من تحديات. أمام الولايات المتحدة أربعة على الأقل من التحديات الكبرى، الأولى اضطراد نمو

الصين كقوة عظمى اقتصادية وسرعان ما سوف تتحول إلى سياسية وتزاحم المصالح الأمريكية وهي الآن قريبة إلى التفوق حتى التقني، والثانية حركات العنف ذات المتكأ الإسلامي من بوكوحرام إلى داعش مرورًا بإيران وأفغانستان ومتشابهاتها، وهي حركات شجت الولايات المتحدة بعضها عندما كانت في صراع مع الاتحاد السوفيتي ودون كثير من الحساب للعواقب، وهي اليوم تسمى (إرهابا) دوليًا بالغ الخطورة.

ثالثًا: السباق في الفضاء الخارجي المتنامي والمكلف، و الرابعة معارك الفضاء اللاألكتروني المتزايد الخطورة والذي سوف يصبح شاغل الدول في العقد القادم لأنه يمكن أن يكون بديلاً لكل آلات الحرب المعروفة منذ بدأ التاريخ!. لا يبدو أن إدارة ترمب لديها وضوح في كيفية مواجهة التحديات الكبرى فهي في صراع مع الصديق والعدو على حد سواء. الأساس في عدم القدرة أن الولايات المتحدة منذ فترة ليست قصيرة غير قادرة أو ربما راغبة في استخدام (القوة الخشنة) تلك الحقيقة ليست خاصة بالإدارة الحالية ولكن من قبلها بسبب (متلازمة حرب أفغانستان والعراق) التي أثرت سلبًا في الرأي العام الأمريكي وأيضًا التراث السياسي الأمريكي القائم في الغالب عن النأي بالنفس، المشكلة ليست هنا ولكن المشكلة الأكبر أنها لم تعد تحسن استخدام أو إدارة (القوة الناعمة) التي كانت تسمى في وقت ما (القيم الأمريكية العميقة) فحادث السفير من جهة والنائبات من جهة أخرى والقضية النابعة من (ملابسات أوكرانيا) تنبئ عن عدم تسامح و عدم قبول الآخر في الثقافة السياسية للإدارة الحالية، وهما عنصران مهمان في القوة الناعمة الأمريكية. منذ أن تحدث ثيودرور روزفلت وكان نائب الرئيس وقتها في سبتمبر ١٩٠١م، (مطلع القرن العشرين) لحشد من مؤيديه قائلاً (تحدث بلين و احمل عصًا غليظة) بعد ذلك الخطاب بأيام قتل الرئيس وليم ماكلي وأصبح روزفلت رئيسًا للولايات المتحدة وبدأ في تحقيق ذلك الشعار على الأرض وفي تكوين القوة العسكرية الأمريكية، وحمل روزفلت شعار (أمريكا أمة عظيمة) فالشعار الذي يتبناه ترمب ليس جديدًا، الفرق بين ترمب وروزفلت أن شعار الأخير تحول إلى منهاج عمل سياسي في الداخل والخارج أدى باختصار أن يكون القرن العشرين (قرن أمريكي) وفي بدايته تدخلت أمريكا عسكريًا في أمريكا الجنوبية ثم خاضت حروبًا كبرى، ولكنه كان قرنًا مكلفًا في الأرواح و المال، قرن الهيمنة كلف أمريكا سبع مائة ألف قتيل ومليون جريح تقريبًا في حروب عديدة منها حربين عالميتين و اثنتان منهكتان فيتنام و أفغانستان. تمخض عن كل ذلك فكرة سياسية تبلورت في عهد السيد رونالد ريجان (عظم من القوة العسكرية والتقنية بشكل طاغ حتى تصل إلى درجة تنعدم عندها الحاجة إلى استخدام القوة) العصى الغليظة أو حرب النجوم! كما عرفت شعبيًا في تلك الحقبة أتت أكلها بانهيار الاتحاد السوفيتي، ولكنها لم تنهي الحروب، خاصة في فضاء عالمي تنمو فيه قوى اقتصادية هائلة (الصين والهند) وأخرى غير منضبطة. على الأقل في العقد الأخير (أوباما وترمب) واجهت أمريكا نفس المعضلة التي واجهتها عند البدء، فقد هاجر أسلاف الأمريكيين من أوروبا المشتعلة بالظلم والحروب هربًا من الاستبداد والمذابح ولكنهم تعلموا بسرعة أن النيء بالنفس لا يعني عالمًا مستقرًا ، فاشتركوا من جديد في حروب أوروبا أو حروبًا لحسابهم ولكن بعضها خاصة فيتنام و أفغانستان و أخيرًا العراق احرقت أصابع الداعين إلى الحرب فتكون ما سمته بعض الدارسات الامريكية (سندرروم الحرب) أي الابتعاد ما أمكن عن خوض الحروب، عدم استخدام القوة الخشنة يعني تراجع هيبة الولايات المتحدة، فقد أسقطت إيران طيارة مسيرة دون ثمينة دون رد فعل أمريكي، كما أن تراجعها عن (القيم العظيمة) أفقدها القوة الناعمة، ما بقي هو شيء مما يمكن أن يسمى (الاستبداد الديمقراطي)،صحيح أنه تناقض في المفهوم، ولكنه معبر من خلال تلك الشعبوية التي تريد أن تعيد أمريكا عظيمة من جديد إلا أن ثمن العظمة هذه المرة هي الشعبوية لا الانتصار في حرب ولا الدفاع عن قيم إنسانية نبيلة . المعضلة التي تواجه بقية العالم وعالمنا جزء منه أن الصيرورة لا تتوقف هنا أي الا حرب والا سلم، فإما أن يكون هناك نظام عالمي قادر على بسط السلام وتعظيم احترام قواعد اللعبة الأممية المتمثلة في القانون الدولي أو الفوضى. ذلك ما يقلق في (جعجعة) السيد ترامب، فالقيادة تأخذ أشكال مختلفة ولها خصوصيتها والقيادة الأمريكية ليست استثناءً ولكن دائما القيادة تحتاج الى (القوة العسكرية) وهي مكونًا رئيسًا منها. تردد ترامب و إدارته وتوهانها المشاهد هو دليل من أدلة أخرى على غياب (السمة). إعلان الانسحاب من شمال سوريا ثم العودة عنه جزيئًا وتناقض الموقف مع كوريا الشمالية والذي كلف الإدارة ربما أفضل وزير دفاع في التاريخ المعاصر يفصح ذلك أن هناك خلط ضبابي لدى الإدارة يفرق بين (الحفاظ على المصالح الأمريكية) كما تفهمها الإدارة و (الحفاظ على السلم العالمي) كما يرجو العالم. وحتى يتبين للإدارة أن المصالح الأمريكية جزء لا يتجزأ منها الحفاظ على السلم العالمي! وهما متشابكان، هنا فقط تتحول الجعجعة إلى طحن! ولكن ذلك لا يبدو قريبًا. من هنا فإن الاعتماد على الولايات المتحدة لبسط السلم في الخليج أصبح اعتمادًا مشكوك فيه، ولذلك يتوجب أولا رأب الصدع الخليجي في العقد القادم ومن ثم التحول إلى بناء مشروع متكامل للحفاظ على السلم والأمن في الخليج نابع أولاً من شعوبه مع الاحتفاظ بعلاقات إيجابية مع أكبر ما يمكن من القوى في العالم.

الرؤية الاستشرافية للعقد القادم

على الرغم من الحرائق المشتعلة حول الخليج وبعضها يمس دوله أو أغلبها مسًا مجاورًا ومكلفًا، فإن دول الخليج حتى الآن حافظت على السلم والتنمية في فضائها المباشر، إلا أن ذلك لا يمنع من التفكير بأن (عدم الإخلال بالسلم) في الخليج ليس مضمونًا لأن هناك فواعل أخرى قد تحدد ذلك، منها الصراع المحتدم بين الولايات المتحدة وبين إيران، وقد ينفجر ذلك الصراع إلى حرب ساخنة في العقد القادم وذلك

يعني الإضرار الكبير لتصدير النفط الذي تعتمد عليه ميزانيات دول الخليج، كما أن هناك احتمال (ولو ضئيل) بنشوء مطالبات من تأثير الضغط الاجتماعي، أو من تأثير عدم التحرك بالسرعة الكافية في الإصلاحات المطلوبة. إذا هناك عدد من المستحقات التي يجب أن ينظر إليها (من الدول الخليجية كل على حدة ومن الإقليم الخليجي ككل) فهناك إصلاحات واجب التفكير فيها في الدولة الخليجية، وقد تم بعضها بنجاح مثل إصلاحات المملكة العربية السعودية في القطاعين الاجتماعي، وخاصة تحرير إمكانيات المرأة السعودية و في القطاع الاقتصادي الذي يُدار بكفاءة، إلا أن هناك استحقاق سياسي في بقية دول مجلس التعاون الخليجي واجب زيارته في القريب العاجل أو المتوسط من أجل إكمال مسيرة الإصلاح، وفي بقية دول الخليج تشتكي مجتمعاتها من (تفشي) ظاهرة (الفساد) وهي ظاهرة تستهلك من رأس المال السياسي للنخب، والحديث عن استئصال الفساد دون خطط تنفذ على الأرض يزيدها سوءًا ويزيد الشارع توترًا، فهي أحد المنقصات للتنمية المستحقة. الإدارة الرشيدة أيضا عامل مهم في الإصلاح العام والمصاحب لها قوانين حديثة عادلة في التساوي وتتوجه الى المأسسة، بذلك تسحب الذرائع من القوى التي ترغب بأن تحدث شرخًا اجتماعيًا في الدولة الخليجية المعاصرة مستفيدة من بعض المثالب. من جانب آخر معالجة شجاعة للخلافات الخليجية (المعلنة والصامتة) بحيث تقلع أسباب التوتر من الفضاء السياسي الخليجي والذهاب سريعًا إلى (سوق خليجية موحدة) من أجل أن يشعر المواطن أن انتماءه إلى الإقليم فيه فائدة مباشرة له، لقد عمل مجلس التعاون على الكثير من المؤسسات الجماعية وهي الآن تحتاج إلى أن تتحول من كم إلى كيف من خلال ترقية عمل الأمانة العامة من سكرتارية إلى مفوضية تطبخ فيها (بالتعاون مع أهل الخبرة في الخلج) الخطط المكملة للحمة المنشودة. من نافلة القول إن التهديدات على أمن الخليج سوف تبقى وربما تتعاظم في العقد القادم، وهي تهديدات جادة قادمة من نتاج الحرائق في الإقليم المحيط، لذلك فإن (شد العصب) الخليجي في العقد القادم هو أحوج ما يكون لاستقرار ونمو وتقدم دول الخليج.

في الداخل الخليجي هناك شعور لدى كثيرين أن إعادة النظر الجادة في التعليم (كمًا وكيفًا) هي أحد العناصر التي لا تنتظر، فنظام التعليم القائم بشكل عام قد فقد قدرته على إخراج جيل يمكن أن يتعامل مع المستقبل، وتقول لنا الدراسات العالمية أن ٦٥٪ على الأقل من الداخلين إلى التعليم في العقد القادم سوف يعملون في وظائف ليست موجودة اليوم، وتلك حقيقة موضوعية من الواجب وضعها في قمة الأولويات، علينا إعادة زيارة إلى مؤسسة المدرسة، فقد كانت في الجيل السابق هي مكان الإشعاع، اليوم هي مكان لاستقبال الضغوط وخاصة الفكرية. المطلوب هو الحث على التفكير النقدي والابتكار والتكنولوجيا الذي أصبح يفوق كثيرًا التعليم والتدريب المتاحين في منطقة الخليج اليوم، يُتوقع من العمال ذوي المهارات المنخفضة استخدام التكنولوجيا لتحقيق قدر أكبر من الإنتاجية، بينما سيُستخدم العمال ذوو المهارات العالية في مجالات لاختراع منتجات وخدمات جديدة تكون قيمة مضافة إلى الاقتصاد.

الخلاصات

يتجه الإقليم إلى مرحلة غموض كبير نتيجة الصراع (الإيراني/الأمريكي) والتدخل الروسي/التركي، وصراع الأضداد في العراق، وضعف أو ارتباك في القرار الأمريكي وغياب القرار الأوروبي وفرجة الموقف الصيني، وتفكك الموقف الخليجي بطيء الإصلاحات مما يشكل الكثير من التحديات في العقد القادم لدول الخليج.وقد تجد الدبلوماسية الإيرانية نفسها (مرتاحة) جزئيًا أو مضطرة، فتقوم بعدد من المناورات الدبلوماسية منها الإعلان المكرر عن رغبته بـ (التفاوض مع دول الخليج بشرط الاتفاق على إخراج القوات الدولية منه) وفي نفس الوقت تقوم بتهديد بعض دول الخليج (الإمارات مدن من الزجاج) أو بمحاولات تحييد بعض دول الخليج الأخرى للاستفراد بالمملكة العربية السعودية. تحاول بعض الدول التوسط بين الولايات المتحدة وبين إيران (فشلت محاولة ماكرون الرئيس الفرنسي الأخيرة) في مقر الأمم المتحدة في نيويورك لجمع ترامب مع روحاني، مع قبول الأول وترحيبه، كما أن المبادرة العمانية غير واضحة وحتى الآن غير ناجحة.وسوف تقوم بعض القوى الإقليمية بعمليات (شبه إرهابية) وادعاء أن طرف ثاني قد قام بهذه العملية أو تلك (عملية بقيق شرق السعودية) و (عملية الباخرة الإيرانية في البحر الأحمر ولا يستبعد أن تقوم (حرب الصدفة) بين طرف أو أطراف لا يخطط لها ولكن تقودها الأحداث الصغيرة إلى تلك الحرب.

العراق واليمن وسوريا سوف تبقى جروح نازفة على المدى المنظور، والتطورات الأمريكية الداخلية قد تأتي بنتائج غير متوقعة في أشهر تقود إلى انتخابات عامة قد لا يكون الرئيس الحالي طرفا فيها. ذلك احتمال لا بد من التفكير فيه. أما التسلح النووي والصاروخي الإيراني فهو سيظل يثير المخاوف على الأقل بشكل مباشر من زاوية الموضوع البيئي فله تداعيات خطيرة (قد تتكرر حادثة شرنوبل في أوكرانيا أو كارثة فوكوشما في اليابان (مارس ٢٠١١) أو حتى كارثة روسيا (ابريل ٢٠١٩) في هذه المنطقة الضيقة جغرافيًا، فمن المؤكد أن عمليات السلامة في المنشآت الإيرانية أقل بكثير من اليابانية وحتى الروسية! مما يشكل مخاطر حقيقة على البيئة والسكان في الخليج، أما إذا تطور الأمر إلى حرب ساخنة ولو محدودة فإن ذلك سيناريو الكارثة. أمام كل تلك التحديات يحتاج الخليج إلى ديناميكية مختلفة عن الماضي، تنظر إلى التحديات وتقيم الفرص وتضع الخطط من أجل مواجهة متغيرات في العقد القادم غير محسوبة اليوم.

* أستاذ علم الاجتماع السياسي ـ جامعة الكويت

" رؤيـة استشـرافية لمسـتقبل المنطقـة العربيـة فـي العـام المقبـل ٢٠٢٠ "

٧ تحديات اقتصادية تواجه العالم العربي و٧ حلول لمواجهة تقلبات أسواق الطاقة

في مستهل هذه الدراسة، لابد من الإشارة إلى كتاب "تطبيق الاقتصاديات السليمة لمواجهة الأوقات العصيبة، حلول أفضل لأكبر مشاكلنا"، والذي صدر هذا العام ٢٠١٩م، لمؤلفيه ابهيجيت بانيرجي وأستر دولفو الحائزان على جائزة نوبل في الاقتصاد هذا العام ٢٠١٩م، حيث يرى مؤلفا الكتاب "إن تطبيق العلوم الاقتصادية بصورة سليمة من شأنه أن يساعدنا على حل أصعب المشكلات الاجتماعية والسياسية التي تواجهنا، من الهجرة إلى عدم العدالة، ومن تباطؤ النمو إلى تسارع التغير المناخي، لدينا الموارد اللازمة للتعامل مع التحديات التي تواجهنا، إلا أننا في أغلب الأحيان لا نرى ذلك بسبب الأيديولوجيات التي نؤمن بها". رأيت أن دراستي بهذه العبارة التي تأثرت بها وأراها تنطبق كثيرًا على عالمنا العربي الذي نحبه وننتمي إليه.

د. ثامر محمود العاني

خفضت المؤسسات الدولية تقديراتها لمعدل نمو الاقتصاد العالمي المتوقع خلال عام ٢٠١٩م، في ظل ضعف مستويات النشاط الاقتصادي العالمي، والتجارة الدولية انعكاسًا لحالة عدم اليقين التي خلفتها التوترات التجارية المتصاعدة ما بين أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم -أمريكا والصين- وتزايد وتيرة الحمائية التجارية، ما أثر على أنشطة التصنيع والاستثمار والتجارة الدولية. في المقابل، من المتوقع حدوث تحسن نسبي للنشاط الاقتصادي العالمي عام ٢٠٢٠م، بافتراض التوصل إلى اتفاقات مُرضية بشأن النزاعات التجارية القائمة والعودة إلى مسارات تحرير التجارة في إطار نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف.

لا يزال الاقتصاد العالمي يواجه عدة مخاطر على رأسها تأثير التوترات التجارية على مسارات النمو الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية، وتصاعد مستويات المديونيات وتأثيراتها السلبية المتوقعة على موازنات الأسر والشركات، علاوة على الأثر المتوقع لتباطؤ الاقتصاد الصيني، وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق، والشكوك في قدرة الاقتصادات العالمية على بلوغ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

بناءً على حالة الاقتصاد العالمي الراهنة وما يستتبعها من تباطؤ لمستويات الطلب الخارجي، توقع تقرير آفاق الاقتصاد العربي أن يبلغ معدل نمو الدول العربية نحو ٢,٥٪ في عام ٢٠١٩م، مقابل نحو ٢,١٪ للنمو المُسجل عام ٢٠١٨م. يأتي ذلك انعكاسًا لخفض تقديرات النمو الاقتصادي في كل من الدول العربية المُصدرة للنفط والمستوردة له كنتيجة لتباطؤ الطلب الخارجي وتأثيراته المتوقعة على الصادرات النفطية وغير النفطية. في المقابل، تم الإبقاء على توقعات النمو الاقتصادي للدول العربية خلال عام ٢٠٢٠م، عند مستوى يدور حول ٣,٠٪ في ظل التعافي النسبي المتوقع للاقتصاد العالمي، وتواصل الآثار الإيجابية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، وإصلاحات السياسات الاقتصادية الكلية، والإصلاحات الهيكلية التي تنفذها الدول العربية لدعم الاستقرار الاقتصادي وحفز النشاط الاقتصادي.

في خضم التطورات العالمية حاليًا في إطار الثورة الصناعية الرابعة، الحاجة ملحة إلى تحول الاقتصادات العربية إلى اقتصاد المعرفة، حيث لا تزال مساهمة الدول العربية محدودة في هذا المجال. يوفر التحول نحو اقتصاد المعرفة فرص كبيرة لتعزيز النمو الاقتصادي وإيجاد المزيد من فرص العمل، سواءً تعلق الأمر بالقطاعات التقليدية مثل الزراعة والصناعة والخدمات التي يمكنها الاستفادة من التطور التقني المتسارع لدعم الإنتاجية والتنافسية، أو ما يتعلق بالقطاعات التي ترتبط بالتقنيات الحديثة التي برزت في إطار الثورة الصناعية الرابعة مثل الذكاء الصناعي، وأنترنت الأشياء، والبيانات الكبيرة، والتقنيات المالية، وتخزين الطاقة وغيرها من التقنيات التي بإمكانها دفع معدل نمو الدول العربية.

خطت الدول العربية خطوات مهمة لتحقيق التكامل الاقتصادي منذ إطلاق منطقة التجارة الحرة العربية التي تستهدف زيادة مستويات التجارة البينية السلعية وإزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية للوصول إلى الاتحاد الجمركي العربي الذي سيستتبعه التفاوض للوصول إلى السوق العربية المشتركة كدرجة أعمق من درجات التكامل الاقتصادي. وحرصت البلدان العربية مؤخرًا على إدماج التجارة في الخدمات ضمن مفاوضات تحرير التجارة البينية إدراكًا للأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع، وخطوة نحو تعميق التكامل الاقتصادي العربي في ظل مساهمة قطاع الخدمات بنحو ٤٨ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو ٥٤٪ من مستويات التشغيل. توجت هذه الجهود بإقرار الاتفاقية العربية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية كاتفاقية مستقلة عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وكان من المتوقع أن تدخل حيز التنفيذ خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٩م. من شأن تفعيل العمل بهذه الاتفاقية زيادة مستويات التجارة البينية العربية إلى المستويات المماثلة في التكتلات الاقتصادية الدولية الأخرى، ودعم فرص النمو والتشغيل. كما يتطلب دعم التكامل الإقليمي أيضًا جهود موازية لحفز الاستثمارات وانتقالات رؤوس الأموال العربية البينية.

في البداية، قبل الخوض في استشراف مستقبل المنطقة العربية في العام المقبل ٢٠٢٠م، لابد من استعراض أهم التحديات التي تواجه العالم العربي والتي تلعب دورًا مركزيًا في رسم الملامح المستقبلية، وفي مقدمتها:

أولاً، رغم جهود تنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصادات العربية، إلا أنها ما زالت شديدة التأثر بتقلبات أسعار النفط، واقتصادات ما زالت شديدة الارتباط بسلعة واحدة ومشتقاتها، في عالم يشهد تغيرًا في خريطة تصدير النفط وتخفيض الاعتماد عليه بالتنوع في مصادر الطاقة المتجددة ومصادر النفط غير التقليدية.

ثانيًا، هناك ضرورة ملحة للتصدي العاجل لخلل الموازنات العامة وما يترتب عليه من تراكم المديونية المحلية والدولية، وارتفاع معدلات التضخم والغلاء ارتباطًا بالاقتراض من البنوك المركزية وتأثيره على الإصدار النقدي.

ثالثًا، يشير النمو الاقتصادي، في ظل الأوضاع العالمية المشهودة، إلى تراجع نمو الاقتصادات العربية بمعدلات لا تلبي احتياجات التنمية وزيادات السكان وتوقعاتهم، ويجعل المديونيات العامة المحلية والخارجية في نطاق حرج، وتستوجب التغيرات العالمية المصاحبة لتغيرات التكنولوجيا، أن تشرع الاقتصادات العربية في تبنّي نهج جديد نحو اقتصاد يعتمد على مستحدثات الثورة الصناعية والاستثمار في التعليم والتدريب المتقدم يستفيد من التحول الرقمي في الإنتاج. ويستند إلى تمكين الشباب بإتاحة فرص العمل والاستثمار وريادة الأعمال من خلال مؤسسات متخصصة وتمويل داعم.

رابعًا، تصاعد حدة التوترات التجارية، إذ لا يزال استمرار عدم اليقين بشأن السياسات التجارية يمثل مصدرًا مهمًا للمخاطر السلبية على الاستثمار والوظائف ومستويات المعيشة العالمية. كما تؤثر القيود الجمركية الجديدة التي تم تطبيقها خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩م، على مستويات الدخل المتاح للإنفاق ومستويات المعيشة، في عام ٢٠٢٠م، من جهة أخرى، تهدد أجواء التوترات التجارية الحالية قواعد النظام التجاري متعدد الأطراف التي تم إرساؤها خلال عقود، وتُبرز الحاجة إلى إصلاح واسع النطاق للنظام التجاري العالمي للحفاظ على مكاسب تحرير التجارة الدولية التي تم الوصول إليها.

خامسًا، تباطؤ الاقتصاد الصيني وتداعياته، إذ بالرجوع إلى حقبة الثمانينات كانت مساهمة الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي ضئيلة جدًا في حدود ٢٪ وبدأت في الارتفاع حتى وصلت إلى ١٦٪ عام ٢٠١٨م. تشير التوقعات إلى إمكانية بلوغه نسبة ١٩٪ بحلول ٢٠٢٣م، مما يجعله قريبًا من حجم مساهمة الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي التي ارتفعت من ٢١,٨٪ عام ١٩٨٠م، إلى ٢٣٪ عام ٢٠١٨م، ومن المتوقع أن تصل إلى ٢١٪ عام ٢٠٢٣م، رغم تبني الصين لحزمة من السياسات التحفيزية لدعم النمو الاقتصادي وتفادي الانخفاض الحاد للنشاط الاقتصادي، فمن شأن التباطؤ الحاد غير المتوقع في الصين أن يكون له عواقب وخيمة كبيرة على النمو العالمي، والتجارة الدولية، وأسواق المال في ظل العلاقات الارتباطية القوية ما بين الصين وباقي دول العالم.

سادسًا، انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق، يمثل تحديًا جديًا إذ لا تزال حالة عدم اليقين بشأن إتمام ترتيبات انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تُلقي بظلالها على آفاق الاقتصاد البريطاني، والاتحاد الأوروبي في الأجلين القصير والمتوسط حيث من المُحتمل إتمام الانسحاب بدون الوصول إلى اتفاق في هذا الإطار وهو ما يزيد حجم المخاطر الاقتصادية المحتملة ويُضعف معدلات نمو بريطانيا والاتحاد الأوروبي. في هذا السياق، تُشير التقديرات إلى أن الزيادة في مستوى الرسوم الجمركية ما بين الجانبين سوف يؤدي إلى انخفاض معدل نمو بريطانيا بنحو نقطتين مئويتين خلال العامين التاليين للانسحاب. قد تكون التأثيرات أقوى إذا أثرت عملية الانسحاب على انتقالات السلع والأفراد، وأدت إلى فقدان

الإبقاء على توقعات النمو الاقتصادي للدول العربية عام ٢٠٢٠ عند مستوى يدور حول ٣,٠٪ في ظل التعافي النسبي المتوقع للاقتصاد العالمي

بريطانيا مزايا تفضيلية كانت تحصل عليها في إطار ترتيبات التجارة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى، وهو ما قد يسبب اختناقات في سلاسل الإمداد المتكاملة عبر الحدود. كما يُمكن أن تكون التكاليف الاقتصادية أكبر في حال انخفاض مستويات ثقة قطاع الأعمال وتأثر الأسواق المالية، وهو ما قد تمتد آثاره إلى دول أخرى في الاتحاد الأوروبي. على الرغم من اتخاذ الجانبين تدابير طارئة لتخفيف تأثير عدم التوصل إلى اتفاق، فإن الانفصال عن الاتحاد الأوروبي دون اتفاق سيظل بمثابة صدمة سلبية، فبريطانيا شريك تجاري مهم للعديد من البلدان الأوروبية. في الاتحاد الأوروبي، قد تتعرض بعض الدول الأصغر التي لها روابط تجارية واستثمارية قوية مع بريطانيا، بما في ذلك أيرلندا وهولندا والدنمارك إلى صدمة تباطؤ الطلب الخارجي، مما يؤدي إلى تكاليف تكيف كبيرة في مناطق أو قطاعات معينة.

التحدي السابع: مرحلة ما بعد العولمة، إذ أتفق مع رأي السيد مايكل أوسلفان Michael O'sullivan، ومع كل من السيد إيريك كاردين والسيد آمري زيمان في كتابهما الموسوم " ما بعد العولمة" ، وفي ضوء المعطيات التي قدمتها في الجزء الثالث من الدراسة وفي مقدمتها بروز أقطاب دولية جديدة، بروز مجموعة العشرين G20، والثورة الصناعية الخامسة 5G، التنمية المستدامة، الإسلام السياسي، التحدي النووي، الحاجة لقيام نظام مالي دولي جديد بديل لمؤسسات العولمة (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية)، وتراجع الدور الأمريكي باعتباره القطب الوحيد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، كل هذه الحقائق المعروضة في الدراسة بشكل تفصيلي، تقدم الدليل على انتهاء عصر العولمة، والآن العالم في مخاض لولادة مرحلة ما بعد العولمة، وهذه تمثل تحديًا وفرصة في نفس الوقت.

وفي ضوء هذه التحديات والفرص التي تم استعراضها، لابد من المراجعة لمتغيرات الاقتصاد الكلي والإصلاح الاقتصادي والتي ستؤثر على أداء الاقتصادات العربية في عام ٢٠٢٠م، ومنها بشكل متواصل خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠م، ولعل أهم ما تم بشأنها ومن ثم المكاسب والخسائر التي تحققت في هذا الميدان، فقد شهدت الاقتصادات العربية مجموعة من التطورات العالمية والتحولات الإقليمية التي أثرت على أدائها الاقتصادي، والتي يمكن تقسيمها حسب التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي والاقتصادات العربية إلى فترتين رئيسيتين اتسمت كل منها باتجاهات متباينة لأداء الاقتصاد الكلي للدول العربية. تتمثل الفترة الأولى قبل وأثناء الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م، فيما تتمثل الفترة الثانية المرحلة بعد الأزمة المالية العالمية حتى عام ٢٠١٩م، والتي تضمنت متغيرات هامة جدًا منها العولمة ومرحلة ما بعد العولمة، الاقتصاد الرقمي والشمول المالي، اقتصاد المعرفة والابتكار والإبداع، والمفهوم الواسع والشامل للتنمية المستدامة، والتنويع الاقتصادي.

تمثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م، الشاملة والمتكاملة والتحويلية، برنامج عمل لأجل الناس، والكوكب، والازدهار، والسلام، والشراكة. تم اعتماد خطة ٢٠٣٠م، في سبتمبر ٢٠١٥م، من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بهدف القضاء على الفقر، ومكافحة عدم المساواة وتغير المناخ على مدى السنوات الـ ١٥ المقبلة. تتألف الخطة من أربعة عناصر هي: الإعلان، وأهداف التنمية المستدامة، ووسائل التنفيذ والشراكة العالمية، والمتابعة والاستعراض .اعتبر المجتمع الدولي خطة ٢٠٣٠ خطة طموحة يمكن من خلالها تحقيق تحول كلي على المستوى العالمي في حال تم العمل بها بطريقة متكاملة قائمة في الأساس على حقوق الإنسان لتحقيق التنمية المستدامة. قسمت أهداف الخطة إلى ١٧ هدفًا رئيسًا و١٦٩ غاية فرعية تتوافق مع أهداف الألفية لاستكمال مالم يتم تحقيقه. تغطي خطة ٢٠٣٠ نطاقات واسعة من خلال الأهداف والغايات التي تعكس الترابط بين أركان التنمية المستدامة.

لابد من توضيح مهم جدًا، أن الأمم المتحدة تدعم تنفيذ البرامج على المستوى الإقليمي، إلا أن خطة ٢٠٣٠ تركز على التنفيذ على المستوى الوطني حيث تأخذ الدول الأعضاء زمام المبادرة وتقوم بتكييف الخطة بما يتناسب مع احتياجاتها الوطنية. تعتمد الخطة أساليب جديدة من الشراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين تتمثل بإعطاء دور أكبر للمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وشركاء آخرين في مجال التنمية. بالإضافة إلى التركيز على المساءلة واعتماد ثلاثة مستويات لمتابعة واستعراض التقدم المحرز نحو تنفيذ خطة ٢٠٣٠، وذلك على المستوى العالمي والإقليمي والوطني.على الرغم من التحديات الهائلة التي واجهتها ولا تزال تواجهها المنطقة العربية منذ عقود، تبذل العديد من الدول العربية جهودًا ملحوظة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تنفيذ مختلف التوصيات العالمية. على الرغم من ذلك، فإن تحقيق خطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وأهدافها الـ ١٧ يتطلب معالجة قضايا التنمية بطرق جديدة تتلاءم مع التحديات الوطنية والإقليمية، خصوصًا تلك المتعلقة بآثار النزاعات. لم يكن التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على مدى الخمسة عشر عامًا السابقة متساويًا في المنطقة العربية. فباستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، كان التقدم متواضعًا في بعض الدول العربية ومتراجعًا أو سلبيًا في أخرى، فالدول التي واجهت تحولات سياسية وانتفاضات في الأعوام الأخيرة شهدت انكماشًا اقتصاديًا، في حين واجهت الدول التي ما زالت تعاني صراعات وحروبًا ضربة قاسية في التقدم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويسبب الخراب الهائل للبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية ففي تلك الدول خسائر فادحة لمساعيها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبمجرد إعادة بناء السلم والأمن في الدول التي تمزقها الحروب والصراعات؛ سيكون هناك تركيز على إعادة البناء والتنمية لتمهيد الطريق نحو أهداف التنمية المستدامة.

هناك تحديات سياسية وأمنية في المنطقة، أمام تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، حيث " النزاعات المسلحة والصراعات

في دول مثل سورية والعراق واليمن وليبيا، وظاهرتي التطرف والإرهاب اللتين أصبحتا تهددان المجتمعات العربية، تؤثر سلبًا على مكتسباتها التنموية، كما أن زيادة موجة المهجرين قسريًا واللاجئين والنازحين نتيجة للاضطرابات، فاقمت من الضغوط ليس على الدول المعنية والمجاورة بل كذلك على عدد من دول العالم". إذ أن استمرار حالة الحرب والصراعات العرقية والأيديولوجيات المختلفة في المنطقة العربية يزيد من العوائق ضد تحقيق أهداف التنمية، إضافة إلى استمرار تدخل الدول الكبرى في سياسات المنطقة، واعتبارها ساحة للحرب بين الأطراف الكبرى ومساعدة الإرهابيين والجماعات المتطرفة بالمال والسلاح.

المنطقة العربية تواجه تحديات تنموية واقتصادية واجتماعية وبشرية كبيرة، منها تحديات التنمية البشرية. إذ عجزت المجتمعات العربية من استثمار الإمكانات والطاقات البشرية الهائلة الموجودة لديها في كافة المستويات. فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية هي ليست مسؤولية الحكومات، وإنما الأفراد والدول شريكة في تحمل مسؤولية التنمية الشاملة. حيث أصبح اليوم رأس المال البشري أهم كثيرًا من رأس المال التقليدي؛ وكلما زادت جودة التعليم وإدارة المواهب بشكل صحيح؛ كان لذلك تأثير إيجابي على المجتمع.

أصبح الوضع الاقتصادي في معظم الدول العربية بحاجة إلى مراجعة جادة، كما ستكون كل دول المنطقة مهددة بالانفجار الديموغرافي؛ فقد تضاعف عدد السكان خلال العقود الثلاثة الأخيرة وما زال العدد في ارتفاع. إنّ الإشكالية الاقتصادية تبقى سببًا في ما تشهده دولنا اليوم، من استمرار التأزم الاقتصادي والاجتماعي الذي يظهر في الفقر والأمية والتخلف وانكشاف الأمن الغذائي وارتفاع نسب البطالة، خاصة بين الشباب، وزيادة نسبة الاقتصاد غير الرسمي، مع تراجع الأداء الإداري للحكومات ممثلًا بكبر حجم القطاع العام، وتراجع التنافسية والإنتاجية، وزيادة الهشاشة في البنى الإنتاجية، وضعف الترابط والتبادل الاقتصادي العربي، وخاصة في المجالين الاستثماري والتجاري وعدم كفاءة إدارة الموارد البشرية والطبيعية والمالية، وتراجعًا في البيئة، وعجزًا مزمنًا في المياه.

لقد بدأت الأمم المتحدة منذ عام ٢٠١٥م، بمساندة الدول لإدماج أهداف التنمية المستدامة في خططها التنموية الوطنية والمتابعة الإقليمية، ورصد التقدم المحرز بالاستناد إلى البيانات الرسمية، مؤكدة على الحاجة إلى اعتماد مسار يعزز آليات الحوار وبناء الشراكات لكي تعود خطة التنمية المستدامة بفوائدها على الجميع، وضمان ألا يتخلف أحد عن مسار التنمية .وبما أنه لا توجد أجندة للتنمية تناسب الجميع، فإن كل دولة عربية وضعت خطة عمل إنمائية خاصة بها، طبقًا لظروفها المحلية ومستوى التنمية فيها. ويجب أن تكون خطط التنمية الوطنية متوافقة مع الرؤية التحويلية لأهداف التنمية المستدامة والمقاصد المرتبطة به، وأن تأخذ في الحسبان التداخل والتضافر بين القطاعات المترابطة، كقطاعات الغذاء والماء والطاقة التي تحتاج تشابكاتها المعقدة إلى تحقيق التوازن بين نواحيها المختلفة لضمان أمن توافرها.

تمارس التكنولوجيا والابتكار دورًا هامًا في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة. وقد أظهرت الدراسات مدى مساهمة العلوم والتكنولوجيا والابتكار في التنمية. كأداة حاسمة لتحقيق الأهداف في إطار الثورة المعرفية، وتسارع التقدم التكنولوجي، ويركز الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة على إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار. إذ أنه عنصر أساسي في معظم الأهداف المعنية بالصحة والرفاه، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، والعمل اللائق ونمو الاقتصاد، والمجتمعات المحلية المستدامة، والمناخ، والسلام والعدل والمؤسسات القوية، وعقد الشراكات، إذ تعتبر التكنولوجيا والابتكار محورين مركزيين ترتبط وتعتمد عليهما كل أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في عالمنا العربي.

واقتناعًا بأهمية دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية، تم إعداد عدد من الدراسات حول الابتكار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة الشاملة من أجل مساعدة صانعي السياسات في الدول العربية في التعرف على نهج الابتكار والتكنولوجيات البازغة، واستكشاف سبل تسخيرها في خدمة السياسات الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومن أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والاستفادة من موضوع الابتكار، لابد من الاعتماد على التكنولوجيات الجديدة في التنمية الاقتصادية، وهي موجهة إلى الدول التي لديها هياكل أساسية متقدمة نسبيًا ومنظومة جاهزة للبحث والتطوير والابتكار. وتشمل هذه التوصيات وضع سياسات تأخذ بتطورات التكنولوجيا البازغة، وبناء القدرات البشرية المتخصصة في التكنولوجيات الحديثة، وتخصيص الموارد المالية اللازمة لتشجيع المؤسسات الوطنية على الاستثمار في هذه التكنولوجيات والمساهمة في تقدم العلوم؛ هذه تشمل المجموعة الأولى من الدول العربية، دول مجلس التعاون الخليجي، مصر، الأردن، المغرب وتونس.

والمجموعة الثانية من الدول العربية عليها القيام بوضع إجراءات تمويلية تحفيزية لتعزيز الابتكار الوطني ودعم ريادة الأعمال، وهي موجهة إلى الدول ذات الدخل المتوسط، التي لديها رؤى وطنية طويلة المدى ومنظومة جيدة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار. وتشمل هذه التوصيات توفير التمويل لدعم تأسيس الشركات الناشئة، ودعم البحث والتطوير في الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتنظيم الأسواق المالية التي تساعد في نشر التكنولوجيات الجديدة، وتعزيز رأس المال المخاطر، وإنشاء صناديق استثمار من أجل تعزيز الابتكار.

انتهاء عصر العولمة والآن العالم في مخاض لولادة مرحلة ما بعد العولمة وهذه تمثل تحديًا وفرصة في الوقت نفسه

لابد لنا أن نتناول هنا الثورة الصناعية الرابعة 4G في سياق الدول العربية والتي تعتبر تحدي كبير وحافز مهم للتقدم وخدمة التنمية الاقتصادية في الدول العربية في عام ٢٠٢٠م، من خلال إتاحة المعارف ذات الصلة، وقد شهد العالم تطورات تكنولوجية سريعة منذ عام ٢٠١٦م، بفعل الاتصالات الفائقة السرعة والميسورة الكلفة، والحوسبة القوية، والخدمات السحابية والتخزين السحابي الهائل من البيانات. وقد أدت هذه التطورات إلى اعتماد منظومة الأمم المتحدة عددًا من التكنولوجيات الرائدة والرقمية، لما لها من دور أساسي في تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، على غرار البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيات أخرى من الثورة الصناعية الرابعة. لابد من تسليط الضوء على أهمية الثورة الصناعية الراهنة والتحديات الإنمائية الرئيسية في الدول العربية. ويبين أن التطورات التكنولوجية المتسارعة أدت إلى آثار مزعزعة طالت جميع مجالات الحياة. ومع ذلك يؤدي التقارب في التكنولوجيات إلى تحسينات لا تحصى، تظهر في آثارها الإجمالية، وقد نجحت التطبيقات المتعددة التخصصات في زيادة التحسينات وفي تحقيق إنجازات كان يعتقد أنها مستحيلة، في بعض الدول العربية والعالم، والثورة الصناعية الرابعة بما لها من قدرة على دعم التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في الدول العربية، تتيح فرصًا استثمارية مربحة في مجالات عدة، منها إعادة الإعمار، والتنبؤ بالكوارث والتعافي منها، وإدارة أزمة اللاجئين وحلها، وتمكين المرأة، وصنع السياسات، والاستهلاك المسؤول للموارد الطبيعية وإدارتها المتكاملة، والتنمية الاقتصادية الشاملة، والتصنيع ذات القيمة المضافة، وهذه المنطلقات تهيء أساسيات الانطلاق للجيل الخامس G5 من التكنولوجيا في العالم وبعض الدول العربية.

يظل الهاجس الرئيسي لبعض الدول العربية يتمثل في كيفية تأمين تمويل لتنفيذ خطة التنمية المستدامة، وكيف يكون تمويلا مستدامًا قادرًا على تنظيم وزيادة الموارد المحلية من خلال نظم أفضل وأكثر كفاءة نحو تحصيل الضرائب ودمج القطاع غير الرسمي داخل القطاع الرسمي للدولة وتفعيل أدوار للمجتمعات المحلية أكثر استقرارًا ، وهنا تبرز الأدوار المطلوبة من البنوك العامة والخاصة، والمؤسسات الوطنية التنظيمية المالية، لتقديم الحوافز المطلوبة لدعم دور القطاع الخاص والمجتمع المدني، وتشكيل صناديق سيادية، وشركات التأمين ومؤسسات العطاء الاجتماعي، فالتمويل المستدام هو المدخل الأكثر أهمية لضمان نجاح سياسات وبرامج خطة التنمية المستدامة، وبه يمكن تحويل الإرادة السياسية لقدرة تنفيذية واعية، لذا يأتي التمويل المستدام على قمة اهتمامات الدول العربية.

لعل التحول العالمي وخاصة العربي، نحو الطاقة المتجددة ومصادر النفط غير التقليدية نتيجة تذبذب أسعار النفط وتنامي القلق لدى العديد من صانعي القرار في الدول النفطية، ومنها دول مجلس التعاون الخليجي والعراق والجزائر وليبيا ، بشأن المستقبل الاقتصادي والآثار المترتبة على هذا التطور السلبي على اقتصاد هذه الدول ، وتأتي هذه التغيرات الاقتصادية في ظروف عالمية وإقليمية غير مستقرة؛ مما يزيد من صعوبة الأزمة، حيث تشهد مناطق الإنتاج توترات سياسية، خاصةً منطقة الشرق الأوسط، وروسيا التي تواجه حربًا باردة جديدة مع الطرفين الأوروبي والأمريكي، فضلاً عن العوامل المناخية الدافعة لزيادة الاستهلاك العالمي خلال فصل الشتاء، والتي كان من المفترض معها أن تزيد أسعار النفط لا أن تنخفض. لذا لابد من الوقوف على الأسباب والسيناريوهات الكامنة وراء انخفاض سعر النفط، على نحو يمكن معه طرح عدد من البدائل لمواجهة التداعيات المحتملة.

تجدر الإشارة في هذه الدراسة، أن موازنات دول مجلس التعاون الخليجي والعراق والجزائر وليبيا ورؤيتها لعمليات الإنفاق تعتمد بشكل أساسي على أسعار النفط، وبالتالي فإن انخفاض الأسعار سيؤثر على ميزانياتها، وتشكل الاحتياطات النفطية والغازية داعمًا أساسيًا للتصنيف الائتماني السيادي لها، إلا أن اقتصاداتها المعتمدة على النفط تشكل أيضًا نقطة ضعف نتيجة لتذبذب أسعاره وتأثره بالعديد من العوامل الخارجية، ولمواجهة هذه المخاطر والإشكاليات السابق ذكرها، تتوافر العديد من الوسائل أمام هذه الدول، وأهمها (الموازنة العامة للدولة، وتفعيل مصادر الدخل غير النفطية)، حيث تعد الموازنة العامة للدولة بمنزلة الواجهة الأولى التي تواجه بها الدولة المصدرة للنفط مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعاره، أي أنها المدخل الذي يمكن للحكومة من خلاله امتصاص الآثار السلبية لانخفاض أسعار النفط وتلافي عدم انتقاله أو التقليل من حدة انتقاله إلى باقي قطاعات الاقتصاد الوطني، وهذه الوسائل هي:

أولاً: خفض الإنفاق والتركيز في ضبط أوضاع المالية العامة على احتواء نمو النفقات الجارية، خاصةً أجور القطاع العام، وتحديد أولويات النفقات الرأسمالية، وتعزيز الإيرادات غير النفطية.

ثانيًا: اعتماد سياسة مالية تعمل على زيادة تنويع مصادر الإيرادات المالية للدولة، وتوجيه السياسة المالية لزيادة الإنفاق الاستثماري.

ثالثًا: وضع سياسة مالية واقتصادية تأخذ موضوع مخاطر تقلبات أسعار النفط بعين الاعتبار عند إعداد الموازنات، مع

وضع سياسات خاصة للتحوط من شأنها معالجة اختلالات الموازنة (العجز والفائض).

رابعًا: تقليص دعم أسعار الطاقة، وتقليل خسائر هدر الطاقة، وذلك بتطبيق إجراءات ترشيد الطاقة وسن القوانين لإيقاف هدر الكهرباء في المستقبل القريب.

خامسًا: استخدام الفوائض المتحققة من السنوات السابقة في معالجة هذه الاختلالات، حيث عملت هذه الدول على تراكم أصول خارجية رسمية كبيرة، مما سيسهل عليها تجاوز حالة التراجع المؤقت في الدخل النفطي، وتوجيه مخصصاتها للإنفاق الاستثماري، ودعم البحث والتطوير والابتكار كمصادر لتحقيق النمو والتنوع الاقتصادي.

سادسًا: اعتماد مصادر الطاقة المتجددة، بالنسبة إلى اقتصادات الدول العربية، حيث ثمة بريق أمل في مصادر الطاقة المتجددة، لأن بعض هذه التقنيات ملائم تمامًا لظروف الدول العربية وهذا صحيح بالأخص في حالة الطاقة الشمسية الضوئية، فضلاً عن الاستفادة من احتياطات الغاز.

سابعًا: توسيع سلسلة القيمة، وربما أهم إجراء يمكن أن تتخذه الدول العربية للتهيؤ للتحول العالمي المقبل للطاقة، يتمثّل في دمج سلسلة القيمة الهيدروكربونية باتجاه التكرير والبتروكيماويات والأنشطة الصناعية، مثل صهر المعادن، والتي تتطلب مدخلات كبيرة من الطاقة.وهذه كلها أنشطة موجهة نحو التصدير، حيث تتمتع منطقة الشرق الأوسط بميزة تنافسية هامة، بسبب احتياطياتها الهيدروكربونية الرخيصة نسبيًا، وموقعها الجغرافي في منتصف الطريق بين أوروبا وآسيا وإفريقيا، وهو ما يجعلها مكانًا محتمًا للصناعات التي تستهدف أسواق تلك المناطق الثلاث، وفي الواقع وتحديدًا عندما تكون أسعار الطاقة العالمية منخفضة، يكون من المنطقي أكثر من أي وقت مضى، القيام بأنشطة ذات قيمة مضافة قريبة من مَصدر الطاقة، إذ إن زيادة القيمة المضافة تخفض نسبة تكلفة النقل على القيمة الإجمالية للسلع .

لقد سبق ونفّذ آخرون عملية التحول هذه، إذ تعتمد بلدان مثل النرويج وكندا وأستراليا أيضًا بشكل أساسي على صادرات السلع الأساسية، بما في ذلك نسبة كبيرة من الهيدروكربونات، لكنها أصبحت أيضًا اقتصادات مواتية للأعمال التجارية القائمة على المعرفة. ولا يوجد سبب يبرر عدم قدرة الدول العربية على اتباع الطريق نفسه لقيادة مرحلة التحول المقبلة في الطاقة، ومن المؤكد أن الاستجابة الصحيحة لتحديات التحول المقبل للطاقة، ليست مجرد إنفاق النقد في جميع المجالات، على أمل أن يدرّ عائدات في نهاية المطاف. وينبغي على حكومات الدول العربية ضمان أن يكون لجميع استثماراتها معنى اقتصادي، خاصة بعد انخفاض عائداتها النفطية السنوية إلى أقل بكثير من مستوياتها قبل عدة سنوات.

تعتبر الطاقة المحور الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار والتقدم في الدول العربية، ومصدر مهم من مصادر الدخل القومي لعدد كبير من الدول العربية أخذًا في الاعتبار فعالية إدارة وتنويع مصادرها الأولية، وتحسين كفاءة وترشيد استخدامها وتوافر تكنولوجياتها، وتأمين الحصول عليها بأسعار مقبولة من جانب المستهلك، وقد أولت الدول العربية، خلال العقود الماضية، اهتمامًا كبيرً بقطاع الكهرباء، وتمكنت من تحقيق إنجازات ملموسة في إنشاء وتطوير بنية هذا القطاع، والطاقة المتجددة هي الطاقة المستمدة من المصادر التي يمكن أن تعيد الطبيعة توليدها بشكل مستمر ، وبدون تدخل الإنسان، مثل المياه وطاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الحرارية الأرضية والكتلة الحيوية. تتميز الطاقة المتجددة عن الوقود الأحفوري " نفط، فحم وغاز طبيعي " بأن مصادرها طبيعية وغير ناضبة، ومتوفرة في الطبيعة، ومتجددة باستمرار، كذلك فهي طاقة نظيفة لا ينتج عن إنتاجها تلوث بيئي.

تتمتع الدول العربية بوفرة كبيرة في مصادر الطاقة المتجددة، خاصة الشمسية وطاقة الرياح، حيث تقع معظم هذه الدول في الحزام الشمسي، متمتعة بأعلى فيض إشعاعي شمسي على مستوى العالم. كما تتمتع معظم دول المنطقة أيضًا بإمكانات جيدة في مجال طاقة الرياح لتوليد الكهرباء، علاوة على مصادر الطاقة المائية وطاقة الكتلة الحيوية. وفي إطار تخفيض الاستهلاك المستقبلي من النفط والغاز، وللحفاظ على البيئة وتخفيض الانبعاثات من محطات التوليد الحرارية، توجه العديد من الدول العربية إلى زيادة الاعتماد على التوليد الكهربائي من محطات التوليد التي تعمل على الطاقات المتجددة. وقد حققت الإمارات والأردن ومصر والسودان وموريتانيا شوطًا كبيرًا في هذا المجال، وقطعت السعودية وتونس والجزائر بعض التقدم، بينما تسعى باقي الدول العربية للتوسع في استخدام تلك الطاقات في مجال التوليد الكهربائي.

وفيما يتعلق بالنظرة المستقبلية، يتعين على الدول العربية الاستفادة من وجود المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في مصر ، الذي تم إنشاؤه بغرض تفعيل التعاون العربي والإقليمي في مجال نشر السياسات الداعمة للطاقة المتجددة وتبادل الآراء على الصعيد الإقليمي حول القضايا ذات الصلة بالطاقة المتجددة، وكذلك الاستفادة من وجود الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) في أبو ظبي / الإمارات العربية المتحدة، ومن خلال النظرة المستقبلية أيضًا، يوصى بإنشاء صندوق عربي لتمويل مشروعات الطاقة المتجددة، على أن تكون لديه القدرة والاستعداد لتمويل مشروعات الطاقة المتجددة في

كافة الدول العربية، وليس الدول التي شاركت في إنشائه فقط، على أن يتم تحديد شروط مناسبة ومحفزة لإقراض الدول العربية، بناءً على الوضع الاقتصادي لتلك الدول.

كما يجب على الدول العربية كذلك العمل على توفير البيئة الداعمة لتعزيز مصادر الطاقة المتجددة من خلال توفير الإطار التشريعي والتنظيمي والمؤسسي الداعم لنمو مصادر الطاقة المتجددة من خلال سن التشريعات الكفيلة بتطوير مساهمة القطاع الخاص في إنتاج مصادر الطاقة المتجددة وتحسين فرص الاستثمار في هذا القطاع، إضافة الى العمل على إيجاد إطار تنظيمي ومؤسسي كفيل بدعم نمو السوق وصياغة الاستراتيجيات الوطنية وآليات التنفيذ اللازمة لزيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة المستخدم على مستوى الدول العربية بما يضمن الاستغلال الأمثل للطاقات المتوفرة في البلدان العربية و تعزيز الكفاءة الاقتصادية.

يأتي جزء كبير من الزيادة في الإمدادات النفطية من دول خارج منظمة أوبك من المصادر غير التقليدية لإنتاج النفط التي تصنف حسب تواجدها في الطبيعة إلى عدة أنواع رئيسية وهي النفط الثقيل، رمال النفط أو ما يسمى بالبتيومين الطبيعي، النفط الصخري، نفط الكيروجين، الصخر النفطي، بالإضافة إلى النفط المستخرج من المياه البحرية فائقة العمق وبخاصة في البرازيل فيما يعرف بمنطقة " ما قبل الملح "، ومن ناحية أخرى، يشار إلى مصادر النفط غير التقليدية بشكل عام بأنها المصادر الهيدروكربونية التي ليس بالإمكان استكشافها وتطويرها وإنتاجها بواسطة الطرق التقليدية المعروفة، كونها تتطلب تقنيات إنتاج جديدة ومتطورة تتسم بكثافة الاستهلاك للطاقة وتحتاج إلى معالجات جديدة للتعامل مع خاصية تموضع المصادر غير التقليدية المتعذر الوصول إليها وتركيبتها الاستثنائية. علمًا بأن مصادر النفط غير التقليدية تتميز بأنها منتجة من تشكيلات أو مكامن جيولوجية حالت تكويناتها في السابق دون تدفق النفط من خلالها بمعدلات تجارية.

تجدر الإشارة إلى أن الحد الفاصل بين مفهوم المصادر التقليدية والمصادر غير التقليدية ليس ثابتًا بل يتغير بمرور الزمن وتبعًا لتكنولوجيا الإنتاج المستخدمة، مما يعني بأن ما هو حاليًا يعد غير تقليديًا، قد يوصف على الأمد البعيد بأنه تقليديًا وينظر إليه على أنه اعتياديًا وليس استثناءً. بالتالي، فإن الفصل بين ما هو تقليدي وغير تقليدي يعتبر من الناحية العملية أمر غير دقيق، (المصدر: الأوبك).

ومن أجل التهيؤ لمرحلة ما بعد النفط، تتبنى العديد من الدول العربية وبخاصة الدول المستوردة للنفط، سياسات طاقة تهدف إلى خفض الاعتماد على النفط وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة الأخرى، خاصة المتجددة منها. حيث تم وضع عدد من المبادرات الاستراتيجية الرامية إلى تنويع مصادر الطاقة من خلال تنفيذ مشاريع لإنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة النووية، ومن بينها مشاريع إنشاء مدن صديقة للبيئة تعتمد في الأساس على مصادر الطاقة المتجددة ، وعلى الرغم من أن الانخفاض الذي تشهده أسعار النفط الخام منذ شهر يونيو ٢٠١٤م، نتيجة وفرة الإمدادات وبخاصة من المصادر النفطية غير التقليدية، قد يمثل تحديًا يواجه تنفيذ هذه المبادرات، حيث أن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى زيادة الاعتماد عليه على حساب مصادر الطاقة الأخرى إلا أن العديد من التقارير الرسمية تشير إلى أن قطاع الطاقة المتجددة، يشهد تقدمًا ملحوظًا وسط توقعات باستمرار هذا التقدم في المستقبل في الدول العربية.

وفي هذا السياق، يشير تقرير حديث لشركة بريتش بتروليوم إلى أن الطلب على الطاقة المتجددة ، سيشهد ارتفاعًا سريعًا بين جميع مصادر الطاقة الأخرى ، وذلك بمتوسط سنوي يقدر بنحو ٦,٦ ٪ بحلول عام ٢٠٣٥م، ويعود ذلك إلى انخفاض تكاليفها بنسبة ٢٥ ٪ لمشاريع طاقة الرياح، إلى جانب ٤٠ ٪ انخفاضًا في تكاليف مشاريع الطاقة الشمسية، على مدى العقدين القادمين .ووفقًا لتقرير أخر صادر عن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة " آرينا " تراجعت تكلفة توليد الطاقة باستخدام المصادر المتجددة إلى مستوى مكافئ أو يقل عن تكلفة الوقود الأحفوري بالنسبة للعديد من التقنيات في العديد من مناطق العالم.

وخلاصة القول، بالرغم مما تتمتع به الصناعة النفطية في الدول العربية من مميزات، فهي تمتلك احتياطيات كبيرة بتكاليف إنتاج منخفضة نسبيًا، وتتميز بموقع جغرافي يتوسط العالم، مما يسهل من إمكانية استهداف الأسواق العالمية المختلفة وبتكاليف نقل منخفضة نسبيًا، وتمتلك بعض الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط، مصافي تكرير في بعض الدول المستهلكة والتي تمثل بدورها منافذ لتصدير نفوطها. فإنه يتوجب على الدول العربية وبصفة خاصة الدول المصدرة الرئيسية للنفط أن تتابع عن كثب ما يستجد من تطورات في أسواق الطاقة العالمية، وبخاصة في مجال الصناعة النفطية من المصادر غير التقليدية، التي انعكست بالفعل على اقتصاداتها، مما يساعد على تقليل حدة هذه الانعكاسات، وكذلك تطوير الاستفادة من الطاقة المتجددة مثل الشمس والمياه وغيرها، والتي تتوفر بمعدلات اقتصادية في المنطقة العربية، والتي يمكن أن تكون أحد أهم مصادر الدخل القومي في العقد الجديد بجانب النفط ومصادر النفط غير التقليدية مثل النفط الصخري.

* أستاذ الاقتصاد القياسي ـ جامعة بغداد ـ العراق

التكامل يتحقق بتوزيع الأدوار.. وركائز التكنولوجيا الثلاث متوفرة

٨ سياسات تضمن أمن واستقرار الخليج وتحقق الاستفادة من إمكانياتها الذاتية

مع استشراف عام جديد، تشهد منطقة الخليج بوادر تغييرات هامة في القدرات العسكرية، سواء على الجانب الإيراني، أو الجانب العربي المقابل، ومعها تبدلات محتملة في التحالفات القائمة، مما يطرح تساؤلات عديدة تتعلق بالعقد القادم (٢٠٢٠-٢٠٣٠) حول نوعية الأسلحة القادمة وتأثيرها على العقيدة العسكرية، وطبيعة القدرات وتوزيع القوات، وانعكاس ذلك على التوازن العسكري في الخليج. كما أن هناك حاجة لاستقراء البدائل المتاحة أمام دول الخليج للمحافظة على الاستقرار في المنطقة، خاصة مع دأب القوى المعادية على تحديث أسلحتها سواء بالجهود الذاتية أو بالحصول عليها من القوى الخارجية الداعمة، وفرضية تملكها للسلاح النووي وتلويحها باستخدامه.

لواء د. محمد علام سيد

تحديث إيران لأسلحتها

منذ حرب إيران والعراق (١٩٨٠-١٩٨٨م)، جرى توجيه معظم الاستثمارات الإيرانية إلى تعزيز قدرات الحرس الثوري الإسلامي، وبرنامج الصواريخ البالستية والأنظمة الدفاعية للتعامل مع التهديدات الأمريكية والإسرائيلية. وهي وسائل لا تناسب التصدي للتحديات الحالية التي تشكلها حركات التمرد الإقليمية والتطرف. وستحاول إيران شراء أنظمة لأسلحة رئيسية لم تتمكن من إنتاجها محليًا، مثل الصواريخ أرض/جو والطائرات المقاتلة المتقدمة والدبابات والألغام المتقدمة وصواريخ كروز المضادة للسفن. وسيتم ذلك في نطاق محدود بسبب الكلفة العالية. وسيمثل بيع روسيا إلى إيران صاروخ ياخونت Yakhont المضاد للسفن تطورًا يغيّر بشكل جذري حسابات قادة البحرية الأمريكية وقوات التحالف، ويؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة.

ويحتاج سلاح الجو الإيراني بشدة إلى التحديث. وأمام التكلفة الباهظة فمن المرجح أن تعطي إيران أولوية لشراء طائرات مقاتلة وصواريخ جو/جو في محاولة لتعزيز دفاعاتها الجوية. وربما تلجأ لإنتاج مشترك للطائرات محليًا بحسب الأنظمة التي ترى امتلاكها.

ستواصل إيران التأكيد على تطوير الصواريخ الباليستية، وهي تمتلك حاليًا أكبر ترسانة منها في منطقة الشرق الأوسط، وسوف تعطي أولوية لتحسين دقة الصواريخ على حساب زيادة المدى. تتطور عقيدة إيران الصاروخية من مبدأ يعتمد فقط على معاقبة المهاجمين المحتملين بضرب أهداف واسعة النطاق ذات قيمة عالية، مثل المدن، إلى استراتيجية تسعى أيضًا إلى حرمان خصومها المحتملين من أهدافهم العسكرية.

وتمثل الأنظمة غير المأهولة إضافة منخفضة التكلفة نسبيًا إلى ترسانة إيران، وقد استثمرت طهران في عدد من الطائرات بدون طيار -الجوية والبحرية- للقيام بمهام القصف والاستطلاع (على الرغم من أن القدرات الفعلية للعديد من هذه الأنظمة مشكوك فيها). إن وجود بنية تحتية محدودة للاتصالات وقاعدة دفاعية محلية غير كافية ستقيد من استخدام إيران للطائرات بدون طيار، وستشير التطورات في هذه المجالات إلى أولويات طهران مع منح الولايات المتحدة وحلفائها الخليجيين وقتًا للرد.

على المدى المتوسط إلى المدى الطويل، يمكن للتكنولوجيات الناشئة، مثل حشد الذكاء الاصطناعي، أن تعزز قدرة إيران على شن الحرب بشكل غير متماثل.

ترسانة الصواريخ والطائرات المُسيّرة الإيرانية

- "شهاب ٣": يبلغ مداه ٩٦٥ كم في خدمة العمليات، وتحاول طهران تحسين دقته وقوة تدميره. تشمل الأنواع المطورة منه بعد إطالة مداه صواريخ: "سجيل"، "عاشوراء"، "عماد"، "غدر"،

"خُرَامشهر". يتراوح مداها بين ١,٦٠٠ و ١,٩٣٠ كم، مما يجعل منطقة الشرق الأوسط مُعرَّضة لهذه الصواريخ. ويُعتقد أن إيران عكفت على تعديل "شهاب-٣" ليكون قادرًا على حمل رأس نووي.

● "بي إم-٢٥ موسودان": يبلغ مداه حتى ٤,٠٠٠ كم، وهو ذو تصميم كوري شمالي مؤسس على صاروخ "إس إس-٦" السوفيتي. وقيل إن إيران حاولت اختبار نسختها منه في يوليو ٢٠١٦م.

● الصواريخ الباليستية قصيرة المدى: تمتلك إيران مجموعة واسعة من الصواريخ الباليستية يتراوح مداها بين ٢٤٠ و ٦٤٠ كم مثل: بضع مئات من الصواريخ "شهاب-١ /سكود بي"، و "شهاب-٢/ سكود سي" و "توندار-٦٩/ سي إس إس-٨". جرى اختبار الصاروخ قيام (٦٤٠ كم) لأول مرة في أغسطس ٢٠١٠م؛ صواريخ "فاتح ١١٠ و٣١٣" و "هرمز" التي تعمل بالوقود الصلب وصواريخ "خليج فارس" (٨٠ إلى ٣٢٠ كم). نقلت إيران بعض هذه الصواريخ إلى حلفائها في لبنان وسوريا واليمن والعراق.

● صواريخ كروز المضادة للسفن وللدفاع الساحلي: اشترت إيران وطوّرت عددًا من صواريخ كروز. في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، قامت إيران بتسليح قوارب الدورية الخاصة بها بصواريخ كروز صينية مضادة للسفن من طراز "C-802" وبدائل إيرانية لهذا السلاح "نور"، "غدير"، "نصر". واشترت إيران أيضًا ونشرت صواريخ كروز على طول ساحلها، بما في ذلك الصواريخ صينية الصنع "Silkworm" و "Seersucker" وزودت بها أيضًا حزب الله والحوثيين. واستخدمها الحوثيون ضد السفن الأمريكية والإماراتية في مضيق باب المندب.

● صواريخ كروز للهجوم الأرضي: يبدو أن إيران استخدمت الهندسة العكسية على صاروخ كروز "KH-55" السوفيتي لتصنيع صواريخ "مشكاة" و "سومر" و "هوفيزيت"، ويبلغ مداها ١٩٣٠ كم. وقيل إن صواريخ "قدس-١" و "ياعلي" هي مطورّة من "سومر"، وقد استُخدِمت في هجمات ١٤ سبتمبر ٢٠١٩ م، على المنشآت النفطية بالمملكة العربية السعودية، وقد تم تزويد بعضها للحوثيين.

● الصواريخ الموجهة المضادة للدبابات: طوّرت إيران صاروخًا موجهًا ضد الدبابات "طوفان". وقد تم الاستيلاء على بعضها في مخابئ الأسلحة الحوثية أو في قوارب في طريقها إلى الحوثيين.

● صواريخ أرض/جو "SAM": في عام ٢٠١٦م، تم تسليم إيران الصاروخ "SA-20C" وهو روسي الصنع، وغالبًا ما يطلق عليه "S-300". وقد طوّرت إيران صاروخ "صياد 2C" الخاص بها وزُعم أنها قدمته إلى الحوثيين في اليمن لاستهداف طائرات التحالف الذي تقوده السعودية. لدى إيران أيضًا بعض الصواريخ أرض/جو متوسطة وقصيرة المدى، بما في ذلك صواريخ "آي هوك" التي قدمتها الولايات المتحدة خلال فضيحة إيران-كونترا.

● صواريخ تكتيكية: طوّرت إيران صاروخ "فجر" وزودت به حزب الله وحماس والمقاتلين في أفغانستان. ويبلغ مداه حوالي ٦٤ كم.

● المركبات الفضائية: في فبراير ٢٠٠٩م، أطلقت إيران بنجاح قمرًا صناعيًا صغيرًا إلى مدار قريب من الأرض بواسطة صاروخ "Safir-2" (مداه حوالي ٢٥٠ كم)، كما أطلقت قمرًا صناعيًا يحمل قردًا في ديسمبر ٢٠١٣م. وأطلقت مركبة إطلاق فضائية "Simorgh" في ٢٧ يوليو ٢٠١٧م، ولكن الإطلاق الثاني في ١٥ يناير ٢٠١٩م، فشل كما صرح مسؤولون إيرانيون.

الدور الإيراني في الإقليم - إلى أين؟

من شأن قرارات إيران المتعلقة بما تشتريه من أسلحة وبناء لقواتها أن تغير ميزان القوى في الشرق الأوسط على حساب الولايات المتحدة وشركائها. وتريد إيران توطيد نفوذها في العراق وسوريا ولبنان واليمن، وأن يكون لديها قوات شيعية استكشافية كبيرة قادرة على القيام بعمليات مستقلة مستدامة في أنحاء المنطقة. وهناك من يرى في إيران مصدرًا لتحديات متصاعدة في الإقليم للاعتبارات التالية:

● من المرجح أن تزيد إيران من إمداد حلفائها ووكلائها الإقليميين بأسلحة أكثر دقة، بما في ذلك الصواريخ قصيرة المدى.

● قد تقدم إيران على عمليات تماثل هجوم ١٤ سبتمبر على المملكة العربية السعودية كمحاولة للضغط على الولايات المتحدة وشركائها لتخفيف العقوبات.

● قد تنجح إيران، من خلال حلفائها ووكلائها في سوريا والعراق، في إنشاء ممر بري آمن يمتد من إيران إلى لبنان، وتمارس ضغطًا على إسرائيل من الحدود السورية واللبنانية.

● إن الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على مبيعات الأسلحة لإيران، يُنتَظر رفعُه في أكتوبر ٢٠٢٠م، وسيمكن ذلك إيران من تحديث قواتها المسلحة، وربما يصبح في مقدورها نقل قوات برية عبر الممرات المائية مثل مضيق هرمز.

● قد تلجأ إيران إلى توسيع دائرة دعمها لفصائل المعارضة في البحرين.

● قد تنجح إيران لتصبح مركزًا إقليميًا رئيسيًا للطاقة والتجارة، داخل وخارج مشاركتها في مبادرة الحزام والطريق الصينية، وهو ما يستتبعه تكريس لنفوذها السياسي.

● قد ينشأ تعاون عسكري ما بين قوى إقليمية مختلفة وبين إيران، أو يتوطد تعاون قائم بالفعل، وهو تطور يمكن أن يعزز القدرات التقليدية لإيران.

وهناك آخرون يرون أنه مع الرغبة في تخفيف حدة العقوبات المتعددة الأطراف وتجنب احتمال المواجهة - أو ربما كجزء من

خطة عمل شاملة مشتركة جديدة (JCPOA) - قد يتم حث إيران على قبول التسويات الإقليمية. وذلك بفرض تحقق الاعتبارات التالية:

- استعداد إيران للتفاوض على خطة عمل شاملة مشتركة بعد تنقيحها، والتي تحد من تطوير إيران للصواريخ كما تشمل أحكامًا أخرى.
- تجاوب إيران لتحديد بديل للأسد في سوريا سيخفف من حدة الصراعات الأهلية ويسمح لإيران بسحب قواتها.
- اقتناع إيران بالحد من تزويدها حزب الله وحماس لصواريخ بعيدة المدى أو غيرها من المعدات العسكرية، رغم أنه من غير المرجح أن تقلل إيران من دعمها السياسي لحزب الله تحت أي ظرف من الظروف.
- دعم إيران لحل سياسي في اليمن يمنح الحوثيين نفوذًا أقل مما يطلبونه في الحكومة الجديدة.
- حل إيران والإمارات العربية المتحدة نزاعهما الإقليمي.
- حصول إيران على عضوية منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) والتعاون بشكل أكثر منهجية مع أعضائها ضد داعش أو المنظمات الإرهابية الأخرى.
- سعي إيران إلى الانتهاء من المشروعات الاقتصادية الإقليمية، بما في ذلك: -تطوير حقول النفط والغاز في بحر قزوين -روابط خطوط أنابيب الغاز بين إيران والكويت والبحرين وعمان وباكستان، -طرق النقل إلى الصين.

وقد تؤدي العوامل الإيرانية المحلية إلى تحول سياسة إيران الخارجية. فمثلاً

- تصاعد الاحتجاجات التي حدثت منذ أواخر عام ٢٠١٧م، قد تدفع النظام إلى تقليل نطاق تدخلاته، وخفض ميزانية الدفاع، أو الحد من برنامج تطوير الصواريخ.
- إذا تصاعدت الاضطرابات بشكل كبير وفقد النظام السلطة، فقد تتغير سياسة إيران الخارجية بشكل كبير، والأرجح أن تصبح أكثر ملاءمة للمصالح الأمريكية.
- قد يغير رحيل المرشد الأعلى من سياسة إيران الخارجية بشكل حاد، وهذا يتوقف على آراء خليفته.

الخطر النووي الإيراني

إن امتلاك إيران أسلحة نووية سوف يمثل لها ميزة استراتيجية إقليمية وعالمية، ولكن هناك من لا يتفق مع الضجة العالمية حول المخاطر التي تهدد العالم ودول الجوار. فسلاح إسرائيل النووي لم يردع العرب ولم يمنع نشوب حروب نظامية وغير نظامية مع جيرانها تكبدت فيها الخسائر، وكذلك الحال في حرب الروس في افغانستان. ومن شأن تورط إيران في سباق التسلح النووي لخلق توازن عسكري مع كل من إسرائيل والغرب الذي تنتشر قواعده في مياه الخليج والبحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي أن يرهق اقتصادها بل وينذر بانهيار نظامها السياسي الحالي. وقد تبدت آثار العقوبات الاقتصادية في المظاهرات الأخيرة في إيران.

لم يعد للسلاح النووي ذات التأثير الاستراتيجي أو التكتيكي خاصة مع المناطق المتجاورة، وقد تبنت الدول أدوات استراتيجية جديدة للردع فوق التقليدي، تمثلت في الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، التي تحملها الصواريخ أرض/أرض متوسطة المدى، أو بعيدة المدى. كما أسست الحرب غير النظامية لأدوات استراتيجية أخرى سميت بـ "الحرب اللامتماثلة". وهكذا فهناك رادع في مواجهة إيران إذا قُدِّر لها أن تتفوق نوويًا أو عسكريًا. إن المبالغة في الخطر الإيراني الاستراتيجي ترجع إلى رغبة الولايات المتحدة والغرب في دفع العرب لشراء الأسلحة الغربية لاستنزاف عائدات النفط. ولكن دول الخليج ومصر لديهم المقدرة والخبرة لإحداث التوازن الاستراتيجي من خلال إنجاز الردع المناسب.

التدخلات التركية

يحلم أردوغان بإحياء الإمبراطورية العثمانية التي تشمل دولاً عربية أيضًا، كما يريد تقاسم غاز المتوسط. فقد حاول إسقاط نظام الأسد في دمشق ليستبدل به نظامًا سنيًا حليفًا، أما هدفه المهم في سوريا الآن فهو مجابهة الأكراد في شمالي سوريا ومنع قيام إقليم كردي مستقل على الحدود الجنوبية لتركيا تسيطر عليها وحدات حماية الشعب الكردية في تركيا. يحاول أردوغان أن يقوي نفوذه في العالم العربي والإسلامي اعتمادًا على دعمه لجماعة الإخوان المسلمين، وتعتبر قطر من أكبر الداعمين له. وتسعى تركيا للمحافظة على مصالحها وعلاقاتها الاقتصادية الجيدة مع إيران. وطبعًا هذا لا يتوافق مع المصالح السعودية التي ترى في إيران المنافس الأكبر لها في المنطقة. ولكن مع الضغوط المتصاعدة في الداخل التركي هل سيأتي المستقبل بمن ينهي الخلافات ويتصالح مع العرب؟

القدرات الخليجية

تُظهر تقديرات القوة العسكرية تفوق دول الخليج بشكل عام في الأسلحة الجوية المختلفة، فغالبية سلاح الجو الخليجي طائرات مقاتلة أمريكية وبريطانية من الجيل الرابع، ولذلك، تعوض إيران هذا القصور عبر حماية الأجواء بالصواريخ، فهي رابع أقوى دولة في العالم من حيث الصواريخ، بعد الولايات المتحدة وروسيا والصين. ويمثل الجدول قدرات دول الخليج العسكرية.

وحتى يتحقق التوازن الاستراتيجي يتعين على دول مجلس التعاون أن تقيم دفاعات عن أمنها بالاعتماد على الذات، وتوجيه قدراتها إلى إنتاج وسائل دفاعية وانتهاج سياسة استباقية للردع. وكذلك بالتعاون مع حلفاء أقوياء مما يسمح بالدخول تحت مظلة نووية أو امتلاك سلاح نووي. بذلك يتحقق "توازن الرعب" الذي يمنع كل طرف من التصرف وفق مصالحه الضيقة، ويفرض نوعًا من الوفاق.

القدرات العسكرية للدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي

	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
القوة العددية للمقاتلين	+٨,٢٠٠	+١٥,٥٠٠	+٤٢,٦٠٠	١١,٨٠٠	+٢٢٥,٠٠٠	٦٣,٠٠٠
الجيش والحرس الوطني						
أفراد	٦,٠٠٠	١١,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٨,٥٠٠	١٧٥,٠٠٠	٤٤,٤٠٠
دبابات القتال الرئيسية	١٨٠	٢٩٣	١٥٤	٣٩	٦٠٠	٤٦٧
مركبة قتال / حاملة أفراد	٢٢٥	٧٨٩	٢٠٦	٢٣٠	٣٠١١	١٩٥٧
مدفعية	١٥١	٢١٨	٢٣٣	+٩١	٧٧١	+٥٧٩
هليكوبتر هجومية	–	–	–	–	١٥	–
صواريخ سام	٩١	+١٣٦	٤٨	٧٥	١٨٠٥	غير معلوم
القوات البحرية						
أفراد	٧٠٠	٢٠٠٠	٤٢٠٠	١٨٠٠	١٣٥٠٠	٢٥٠٠
مدمرات / فرقاطات	١	–	٣	–	٧	–
غواصات	–	–	٢	–	–	١٠
دوريات / قتال ساحلي	٦٤	٥٢	٤٦	٢٣	٨٣	١٤١
مركبة برمائية الهبوط	١	٤	–	–	٨	
القوات الجوية						
أفراد (الدفاع الجوي)	١,٥٠٠	٢,٥٠٠	٥,٠٠٠	١,٥٠٠	٢٠,٠٠٠ (١٦,٠٠٠)	٤,٥٠٠
طائرة مقاتلة	٣٣	٣٩	١٥	١٢	٢٦١	١٣٨
هليكوبتر هجومية	٢٨	١٦	–	٨	–	٣٧
الدفاع الصاروخي						
باتريوت باك ٢	نعم	نعم	–	نعم	نعم	نعم
باتريوت باك ٣	نعم	نعم	–	نعم	نعم	نعم
صاروخ ثاد (دفاع منطقة)	–	–	قيد البحث	قيد البحث	تم الاتفاق	نعم

وهنا لابد من التساؤل حول مدى التزام الولايات المتحدة بدعم الأمن في المنطقة بما يعكس قدرًا من الكفاءة والجدية، ومدى استعداد دول الخليج العربية لتجاوز خلافاتها السياسية والعمل كتحالف فعال بمساعدة الولايات المتحدة لإطلاق قدراتها الجماعية. يبدو أن ذلك لم يتحقق في السنوات الأخيرة، وعلى الولايات المتحدة ودول الخليج إذا أرادوا التصدي بفاعلية لإيران المتمردة أن يفعلوا ما هو أفضل لإعاقة جهود إيران في استكمال قدراتها وتحديث جيشها بشكل انتقائي وتطوير فيلقها الشيعي.

أخيرًا، يجب على الولايات المتحدة العمل مع الحلفاء لضمانة أن تفي إيران بالتزاماتها بموجب خطة العمل المشتركة مع تحديد أوجه القصور في الاتفاق النووي الإيراني (٢٠١٥م)، حتى لا تغدو إيران في النهاية على أعتاب دولة نووية، وهو ما يمثل تهديدًا خطيرًا لأمن وسلام المنطقة في المستقبل.

العلاقات مع القوى الخارجية

لدى روسيا مصالح استراتيجية ثابتة في المنطقة ترعاها من خلال مجموعة من السياسات الخارجية المتنوعة التي تتسم بالمرونة. وليست الولايات المتحدة قوة متدهورة بأي مقياس، وليس ثمة تناقص للمصالح الأمريكية الدائمة في المنطقة بما يضمن التدفق الحر لموارد الطاقة ومنع نمو الجهات الفاعلة الحكومية أو غير الحكومية التي تتعارض مع الولايات المتحدة.يظل الوجود العسكري والاستخباري والدبلوماسي للولايات المتحدة في المنطقة لا مثيل له من قبل أي قوة خارجية أخرى. ومع ذلك، فإن تصورات خروج الولايات المتحدة الوشيك من الشرق الأوسط ليست مدفوعة بعدم اليقين بشأن قدرات الولايات المتحدة، بل بالشكوك حول التزام الولايات المتحدة. إن الإرادة السياسية للانخراط في المنطقة تتضاءل، وبدأ قادة المنطقة في مواجهة ما قد يبدو عليه مستقبلهم دون قيادة أمريكية واضحة والاستعداد لذلك.

على الرغم من عدم وجود "فراغ" بعد لملء الشرق الأوسط لأن الولايات المتحدة لم تقلص وجودها بالفعل، فإن توقع انسحاب الولايات المتحدة دفع العديد من الجهات الفاعلة إلى السعي للتقارب مع روسيا. يختلف نهج بوتين اختلافًا كبيرًا عن منهج الولايات المتحدة: فهو يفضل الحفاظ على علاقات متوازنة بين جميع الجهات الفاعلة الإقليمية، بغض النظر عن العداء تجاه بعضهم البعض. هذا يحفز كل دولة على متابعة العلاقات مع روسيا بغض النظر عن روابط روسيا مع خصومها. نهج روسيا الحالي في الشرق الأوسط هو نهج للتعاون مع الحكومات الحالية والوساطة بينها في العديد من النزاعات. لقد حاولت روسيا القيام بدور وسيط قوي ملتزم بالحفاظ على الاستقرار في الشرق الأوسط، ونجحت في حل العديد من الأزمات المستعصية. ومع ذلك، فمن غير الواضح ما إذا كانت روسيا تستطيع فعلًا الوفاء بوعودها لضمان الاستقرار في المنطقة. وربما يتعثر نهج روسيا تجاه المنطقة، فقد يجبر تصعيد النزاعات بين الدول (خاصة بين المملكة العربية السعودية وإسرائيل وإيران) روسيا على الانحياز لطرف والمخاطرة باستراتيجيتها المتمثلة في الحفاظ على العلاقات مع الجميع. وقد تحوّل المخاوف الجيوسياسية اهتمام روسيا بعيدًا عن المنطقة، خاصة في ظل رئيس جديد يخلف بوتين. وهكذا، يُنظر إلى روسيا على أنها وسيط قوة ملتزم بالاستقرار في الشرق الأوسط، في حين أن قدراتها الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية قد لا تساعدها على متابعة هذا الدور؛ يُنظر إلى الولايات المتحدة على أنها تخفض التزاماتها في المنطقة على الرغم من استمرار المصالح والاستثمارات والقدرة الفائقة على ضمان الأمن الإقليمي. لا تقف روسيا على أهبة الاستعداد للتغلب على الولايات المتحدة كقوة مهيمنة في المنطقة، لكن أنشطتها المتعلقة بنشر القوة في المنطقة تهدد المصالح الأمريكية بشكل متكرر.

لقد أصبحت الصين في السنوات الأخيرة عنصرًا نشطًا ومشاركًا فاعلًا في النظام الدولي، وهو ما يعبر عن ثقة الصين المتزايدة على الساحة العالمية. هناك العديد من المؤشرات الموضوعية التي توحي بان تنامي القوة الصينية لا يمثل تحديًا للنظام الدولي الحالي. ولا تطمح الصين إلى تقويض أسس النظام الدولي القائم ولا تسعى إلى هندسة نظام جديد تكون لها فيه السيطرة على الشؤون الدولية، فهذا المسلك لا ضرورة له بل قد يحفز القوى الأخرى للتحرك لموازنة هذا الطموح. إن التنبؤ بصراع بين القوى الكبرى هو تصور مبالغ في التشاؤم، كما أن توقع وفاق تام بين القوى الكبرى يبدو مفرطا في التفاؤل، وما يبديه البعض من مخاوف حول احتمالات الحرب مع الولايات المتحدة كنتيجة لصعود الصين ليس له ما يبرره في الواقع. لقد جعلت القدرة التدميرية للسلاح النووي والمكاسب الناجمة عن العولمة الاقتصادية مسألة الحرب بين القوى الكبرى أمرًا لا يمكن تصوره، وأصبح خيار السلام الدائم بديلًا عن حروب الهيمنة والتغيير.

تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي "MESA ميسا"

يشمل مشروع "تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي (ميسا)" دول مجلس التعاون الخليجي (البحرين، والكويت، وعُمان، وقطر، والسعودية والإمارات العربية المتحدة)، بالإضافة إلى مصر والأردن والولايات المتحدة. يمثل خطوة نحو بناء أمن جماعي يربط الأمن العسكري بالأمن السياسي والأمن الاقتصادي. في إطار هذا التحالف يجري بناء قدرات لدول الخليج تواجه بها إيران دون حاجة إلى تدخل الولايات المتحدة، ودون أن يحل التدخل الروسي أو الصيني محل الدعم الأمريكي. ويبدو أن استراتيجية التحالف قد تتسع لتشمل أهدافا أخرى مثل مقاومة التهديدات السيبرانية، والهجمات على البنى التحتية، وتنسيق عمليات إدارة النزاعات من سوريا إلى اليمن، ومكافحة انتشار الأسلحة ومكافحة الإرهاب. ثمة ضرورة حاسمة للتطرّق إلى العناصر التي من شأنها تمكين مشروع "ميسا" من الإسهام في بناء الأمن الإقليمي، بدلاً من أن يتحول إلى مصدر جديد يغذّي سباق التسلّح في المنطقة.

يحدد الإطار التنظيمي لتحالف "ميسا" التزامات الدول الأعضاء، وآلية حل النزاعات بينها، ويوفر منصة لتنسيق

العمل الجماعي في الأزمات الإقليمية. وعلى الجانب العسكري، يجب على الولايات المتحدة أن تتبحّر في الدروس المُستقاة من العمليات البحرية المشتركة للقيادة المركزية الأمريكية ومن التدريبات العسكرية العربية المشتركة. إذ تتبع أهمية هاتين التجربتين من الاهتمام العربي المتزايد بأمن البحر الأحمر والقيادة التناوبية التي سمحت للبلدان العربية بقيادة العمليات المشتركة. فالدروس المستفادة هنا قد توفّر مرجعًا واقعيًا للتوقعات الأمريكية حيال أي تحالف استراتيجي عربي لا تلعب فيه الولايات المتحدة دور القيادة.

التكنولوجيا والتسليح

ما تحققه إيران في المجال النووي ومجال الصواريخ وغيرها يعكس تطورًا تكنولوجيًا في اتجاهات التصنيع العسكري والمدني على السواء. فالتكنولوجيا لا تنبت في جزر منعزلة بعضها عن بعض، ولا تنحصر داخل نطاق محدود لا تضيء خارجه. وهذا بالضبط ما ينبغي الانتباه إليه بالنسبة لدول الخليج العربي وسائر حلفائهم. لابد أن يشهد هذا العقد الذي بدأ بالفعل تكاملاً مثاليًا بين الأشقاء يعبر عن طفرة تكنولوجية، وهي ليست بالمستحيلة، لأن جل أدواتها من موارد بشرية وطبيعية موجود بالفعل. لابد أن يشهد هذا العقد الصاروخ العربي والطائرة العربية والقمر العربي والمدرعة العربية وهكذا.

يتحقق هذ الحلم من خلال خطة محكمة تتوزع فيها الأدوار، وتجري متابعاتها بكل دقة وحسم. وهناك في العالم من هم جاهزون لمد يد العون، وتبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا. الأمثلة من حولنا تعلن عن نفسها، حيث ركائز التكنولوجيا الثلاث: المال والبشر والزمن. فالإنفاق على المعامل ومراكز التميز والأدوات والتجريب والتصنيع يكفله المال. وأنشطة التعلم والابتكار والبحث والخبرات هي إبداعات البشر. أما الزمن فهو وعاء للعمل المنظم الجاد، يبدأ بالفكرة وينتهي بالعينة الناجحة، ويتبع خطة مرسومة تنتقل من مرحلة إلى مرحلة، ومن إنجاز إلى إنجاز. ويجب أن نسلم أن توفّر الأمن والاستقرار شرط أساسي للنمو والتطور.

خاتمة

لابد من النظر في انتهاج سياسات محكمة تساهم في ضمان أمن الخليج واستقراره، محققة أعظم استفادة من إمكانياتها الذاتية الحقيقية، وذلك في مواجهة المخاطر الإقليمية المحتملة:

- ضرورة توحيد السياسات الدفاعية والاقتصادية والخارجية بين دول مجلس التعاون بشكل حقيقي فعال وبشكل عاجل، ومد جسور التعاون والتنسيق وعقد اتفاقيات عسكرية وأمنية مع دول متعددة، بديلا عن الاعتماد على حليف واحد قد يتأثر بتغير المصالح. ولعل إهداء السعودية لمصر جزيرة "فرسان" لتكون قاعدة عسكرية للحماية في جنوب البحر الأحمر مثال حي لهذا التنسيق.
- بناء قاعدة تكنولوجية قوية للتصنيع العسكري، مهما تطلبت من الإنفاق وحشد الكفاءات والوقت. ومداومة أنشطة التدريب والتصنيع وتبادل الخبرات. وتبني استراتيجية الردع عن طريق الإسراع في تحقيق تقدم ملموس في عناصر القوة العسكرية وما تمثله تكنولوجيات التسليح البازغة من أنظمة فاعلة كالصواريخ والطائرات المسيَّرة ونظم الاستطلاع والمراقبة والدفاعات السبرانية. والاعتماد على مصادر متنوعة للسلاح، وأن تشمل التعاقدات ضمان مدد كافية لعمليات التدريب والإصلاح والصيانة.
- لا بد من تحالف عربي يعمل في ظل جامعة الدول العربية، وخلق تكامل عربي في إطار التحالف في شتى المجالات. ويُمْكِن لكل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر أن يمثلوا نواة لهذا التحالف. ومن المهم تعديل قانون الجامعة العربية لتكون قراراتها ممتثلة لأغلبية يُتَّفَق على توصيفها بديلاً عن الإجماع.
- من الحكمة تبني إطار سلمي للتعامل مع دول الجوار، فقد يبرز دعاة للتوافق والتعاون ونبذ الخلاف الذي لا طائل من ورائه، وليكن التصالح أمرًا واردًا، والسلام ليس مستبعدًا.
- أهمية إيجاد حل للتعامل مع إيران كأمر واقع، فالعامل الاقتصادي والتجاور الجغرافي يحبذان إقامة علاقات طبيعية معها رغم استمرار المخاوف، ومن الحلول إنشاء برنامج نووي خليجي سلمي لإيجاد توازن مع إيران.
- صياغة استراتيجية موحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي للتعامل مع المتغيرات الإقليمية في المستقبل، مثل الاحتجاجات والمظاهرات، لتحقيق أمنها الداخلي والحفاظ على سيادتها. وكذلك بذل الجهود لحل المشكلة السورية ومقاومة المد التركي والتنظيمات الإرهابية.
- مساعدة العراق للخروج من أزماته بدعم التوافق والتوازن بين طوائفه خاصة، وإنقاذه من النفوذ الإيراني والوصاية الأجنبية، فاستقرار العراق ضمان لاستقرار الخليج العربي.
- إجراء حوار بين قوى الصراع المختلفة في اليمن من قِبَل دول مجلس التعاون الخليجي بمشاركة جامعة الدول العربية والأمم المتحدة لإيجاد الحلول والبدائل للأزمة وإنهاء تدخل إيران في اليمن. ودراسة خيار ضم اليمن إلى دول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها امتدادًا استراتيجيًا طبيعيًا لها. وحث جميع المنظمات الإقليمية والدولية لتقديم المساعدات الإنسانية للشعب اليمني الذي عانى كثيرًا من نزاعات الحرب والحروب الأهلية.

* أكاديمي، جمهورية مصر العربية

الإصلاحات واستغلال الأصول في الاقتصادات الخليجية لدفع جهود التنويع

٥٠٠ مليار دولار تكلفة "نيوم" لبناء المدن الذكية ويشمل (٩) قطاعات متخصصة

منذ أن بدأت أسعار النفط هبوطها سعت دول الخليج العربي خلال العشرية الأولى والثانية من القرن الحادي والعشرين إلى إطلاق رؤى وخطط اقتصادية تواجه من خلالها تحديات هبوط الأسعار وارتفاع العجوزات المالية، والتحول من الاقتصادات الريعية إلى الاقتصادات المركزة على التنوع الذي سيؤمن بناء اقتصادات تنافسية تستطيع أن تواجه التحولات والمتغيرات الاقتصادية العالمية، وتتجه صوب مسار الاقتصاد الرقمي المرتكز على إنتاج السلع المعرفية التي باتت تشكل اليوم أحد أهم التحولات الهيكلية الكبيرة في القطاع الصناعي العالمي، وتشكل العنصر الرئيسي لخلق القيمة المضافة في الاقتصادات المعاصرة. ومن نافلة القول، فإن الاقتصاد الخليجي يدخل العشرية الثالثة من القرن الحالي في ظل جملة من المتغيرات الاقتصادية في مقدمتها حالة التباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي الذي يلقي بظلاله السلبية على الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء، وتزايد المنافسة في السوق العالمية للنفط والغاز في ظل التقدم المطرد في تكنولوجيا استخراج النفط والغاز الصخريين، بالإضافة إلى استمرار التوترات التجارية وتجدد المخاطر الجيوسياسية، بما فيها تطورات الأوضاع في إيران والهجمات الأخيرة على منشآت أرامكو النفطية السعودية. سنتناول في مقالنا هذا مسارات النمو الاقتصادي المتوقعة لدول الخليج العربية خلال العشرية الثالثة وبيان توجهاتها للتحول نحو الاقتصاد الرقمي الذي يشكل الركيزة الأساسية في تعزيز تنافسية الاقتصادات الوطنية.

د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي

أولاً- مسارات النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي:

يشير تقرير أفاق الاقتصاد الإقليمي للشرق الأوسط وآسيا الوسطى أنه من المتوقع أن يصل النمو في دول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠١٩ إلى (٠,٧٪) مسجلاً هبوطاً ملحوظاً عن معدل (٢٪) في عام ٢٠١٨م. ويعكس هذا التراجع أساسًا تخفيضات إنتاج النفط المتماشية مع اتفاقات تحالف +" أوبك ". غير أنه من المتوقع تعافي النمو في عام ٢٠٢٠ م، ليصل إلى (٢,٥٪) مدفوعًا بانتعاش في نمو إجمالي الناتج المحلي النفطي الحقيقي بنسبة (١,٩٪) مقارنة بنسبة (١,٤٪) في عام ٢٠١٩م، و (٢,٥٪) في عام ٢٠١٨م.

أما نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي المتوقع ارتفاعه إلى (٢,٨٪) عام ٢٠١٩م، قياسًا بحوالي (٢,٤٪) عام ٢٠١٨م. فسوف يكون مدعومًا بالإنفاق على مشروعات البنية التحتية (حيث يشهد قطاع السياحة دفعة في كل من الكويت والإمارات نتيجة تنظيم معرض "إكسبو ٢٠٢٠)، وفي قطر في ظل استعداداتها الجارية لاستضافة بطولة كأس العالم ٢٠٢٢م.

إزاء هذه الخلفية، من المتوقع أن يظل النشاط الاقتصادي مكبوحًا خلال الأمد المتوسط، فمن المنتظر أن يبلغ متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حوالي (٢,٤٪) في مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من (٢٠٢١-٢٠٢٤).

جدول (١) معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (٢٠١٧-٢٠٢٤) ٪

الدولة	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢٤
الإمارات	٠,٥	١,٧	١,٦	٢,٥	٢,٥
البحرين	٣,٨	١,٨	٢,٠	٢,١	٣,٠
السعودية	-٠,٧	٢,٤	٠,٢	٢,٢	٢,٥
عمان	٠,٣	١,٨	٠,٠	٣,٧	١,٦
الكويت	-٣,٥	١,٢	٠,٦	٣,٧	٢,٩
قطر	١,٦	١,٥	٢,٠	٢,٨	٢,٨

Source: International Monetary, World Economic Outlook, October 2019, P152

وتجني دول مجلس التعاون الخليجي ثمار الأوضاع المالية العالمية المواتية، فقد أدت تخفيضات أسعار الفائدة التي اعتمدتها المصارف المركزية الكبرى، علاوة على إدراج دول مجلس التعاون الخليجي في مؤشرات الأسهم والسندات العالمية إلى تعزيز تدفقات الاستثمار في سندات الدين وأسهم الملكية الوافدة إلى العديد من بلدان المنطقة في عام ٢٠١٩م، متخطية بذلك على غيرها من اقتصادات الأسواق الصاعدة.

وشهدت دول مجلس التعاون الخليجي تعافيًا متواضعًا في نمو الائتمان إلى القطاع الخاص، مدعومًا إلى حد ما بانخفاض أسعار الفائدة المحلية استجابة لسياسة التيسير النقدي التي اعتمدها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. ومع ذلك، لا تزال الضغوط مستمرة في الأسواق العقارية، مما يؤثر على الأوضاع المالية والنقدية.

ويتكيف القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي في الوقت الحاضر للانخفاض في أسعار العقارات عن طريق خفض المخصصات الائتمانية المتاحة لقطاعي البناء والعقارات كما هو الحال في قطر بينما تتزايد قروض الرهن العقاري في السعودية من أساس منخفض في الأصل. ورغم أن القطاع المصرفي لا يزال يتسم بسلامة أوضاعه، غير أن حماية استقرار النظام المالي ستتطلب مواصلة المتابعة الفعالة للاتجاهات العامة الناشئة في القطاع العقاري والبحث في إمكانية مواصلة استخدام التدابير الاحترازية الكلية لاحتواء المخاطر عند اللزوم.

ثانيًا- التوجه نحو الاقتصاد المعرفي أساس التنويع الاقتصادي:

تؤكد أغلب الرؤى المستقبلية لدول مجلس التعاون الخليجي أن أساس بناء اقتصاد متنوع يتناقص اعتماده على قطاع النفط والغاز يتطلب التحول نحو الاقتصاد المعرفي الذي يتسم بكثافة الاعتماد على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. وبالرغم من قيام كافة دول مجلس التعاون بوضع التشريعات وبناء المؤسسات التي تعنى بالتحول نحو الاقتصاد المعرفي، غير أن حجم التقدم المحرز في هذا المجال لا يتناسب وحجم الإمكانات المتاحة، وهو ما يعكسه ترتيب الدول الخليجية في مؤشر الاقتصاد المرتكز على المعرفة.

جدول (٢) ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي في مؤشر الاقتصاد المبني على المعرفة

	الدولة	الترتيب عالميًا	قيمة المؤشر
١	الإمارات	٤٢	٦,٩٤
٢	البحرين	٤٣	٦,٩٠
٣	عُمان	٤٧	٦,١٤
٤	السعودية	٥٠	٥,٩٦
٥	قطر	٥٤	٥,٨٤
٦	الكويت	٦٤	٥,٣٣

Source: World Bank, Measuring the Knowledge in the World Economy, Knowledge Assessment and Knowledge Economy Index

يلاحظ من الجدول أعلاه بأن كل من الإمارات والبحرين وعُمان قد صنفت بمستوى جيد وفق مؤشر الاقتصاد المعرفي والذي تتراوح فيه قيمة الدليل ما بين (٦-٧) وتتميز دول هذه المرتبة بمستوى مقبول في ميدان اقتصاد المعرفة مع البدء في التحول من مجتمع المعلومات نحو مجتمع المعرفة. بينما جاءت السعودية وقطر والكويت ضمن الدول ذات المستوى المتوسط والذي تتراوح فيه قيمة الدليل ما بين (٥-٦) وتشمل الدول التي نجحت في توسيع اقتصاد المعلومات، وبدأت في ارساء اللبنات الأساسية لاقتصاد المعرفة مع توفر مقومات مجتمع المعرفة.

ويمكن القول بأنه من المتوقع أن يرتفع ترتيب دول مجلس التعاون خلال العشرية الجديدة، حيث تبنت الدول خطط وبرامج طموحة لبناء اقتصاد المعرفة، **وفيما يلي بيان ذلك:**

١) دولة الإمارات:

أطلقت الحكومة الإماراتية عام ٢٠١٧م، استراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة الهادفة إلى تعزيز مكانة دولة الإمارات كمركز عالمي للثورة الصناعية الرابعة، والمساهمة في تحقيق اقتصاد وطني تنافسي قائم على المعرفة والابتكار والتطبيقات التكنولوجية المستقبلية. **وتركز هذه الاستراتيجية على محاور رئيسة تتمثل بالآتي:**

- "إنسان المستقبل" من خلال تحسين مخرجات قطاع التعليم الذي يرتكز على التقنية والعلوم المتقدمة، ومنها الهندسة الحيوية، وتقنية النانو، والذكاء الصناعي.
- تبني الخطط والاستراتيجيات في مجال الطب الجينومي، والسياحة الطبية الجينومية عبر تحسين مستويات الرعاية

جهود احتواء وترشيد فواتير الأجور وإعانات دعم الطاقة وتعزيز الحماية الاجتماعية تسهم في زيادة كفاءة توزيع الموارد وتحسين الإنتاجية

الصحية، وتطوير حلول طبية وأدوية جينومية شخصية حسب حاجة المرضى.

● التركيز على الرعاية الصحية باستخدام الإنسان الآلي، والاستفادة من الروبوتات وتقنية النانو، لتعزيز إمكانات تقديم خدمات الرعاية الصحية والجراحية عن بعد، وتقديم حلول طبية ذكية على مدار الساعة عن طريق التقنية القابلة للارتداء، والزرع في الجسم البشري.

● "أمن المستقبل" من خلال تحقيق الأمن المائي والغذائي عبر منظومة متكاملة ومستدامة للأمن المائي والغذائي، تقوم على توظيف علوم الهندسة الحيوية والتقنية المتقدمة للطاقة المتجددة.

● تعزيز الأمن الاقتصادي عبر تبني الاقتصاد الرقمي، وتقنية التعاملات الرقمية.

● "ريادة المستقبل" من خلال الاستثمار في أبحاث الفضاء والعمل على تعزيز مكانة الدولة كمنصة عالمية للجهات الطموحة في مجال الدراسة والأبحاث ومشاريع الفضاء.

● تشجيع الأبحاث والتطبيقات الوطنية في الجامعات والمراكز المتخصصة في مجال علوم الدماغ والأعصاب، والتعزيز البشري والإدراكي بالشراكة مع الجهات العالمية المتخصصة.

وتشتمل هذه الاستراتيجية على (١٢٠) مبادرة لتطوير ثلاثين قطاعًا حتى عام ٢٠٧١م، وتستهدف بناء مدينة علمية على كوكب المريخ، وإنشاء (٢٥٪) من المباني باستخدام تقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد بحلول العام ٢٠٢٥م، وأن تبلغ نسبة الرحلات التي تتم بمركبات ذاتية القيادة (٢٥٪).

٢) السعودية:

تشير رؤية السعودية ٢٠٣٠ بصورة جلية إلى مسار التوجه صوب الاقتصاد المرتكز على المعرفة من خلال المشاريع التي تضمنتها منها مشروع "نيوم" لبناء مدن ذكية تعتمد الطاقة النظيفة وتوفر استثمارات لربط القارات.

وسيشمل المشروع الذي من المتوقع أن تتخطى كلفته ٥٠٠ مليار دولار (٩) قطاعات استثمارية متخصصة في "مستقبل الطاقة، والمياه، والتنقل، والتقنيات الحيوية، والغذاء، والعلوم التقنية والرقمية، وتصنيع المحتوى المتطور والإعلام والإنتاج الإعلامي والترفيه وسبل المعيشة بما يشكل الدعامة الرئيسة لباقي القطاعات. حيث سيعمل على تطوير من حلول التنقل الذكية بدءًا القيادة الذاتية وحتى الطائرات ذاتية القيادة، والأساليب الحديثة للزراعة وإنتاج الغذاء، والرعاية الصحية التي تركز على الإنسان وتحيط به من أجل رفاهيته، والشبكات المجانية للإنترنت الفائق السرعة أو ما يُسمى بـ "الهواء الرقمي"، والتعليم المجاني المستمر على الإنترنت بأعلى المعايير العالمية، والخدمات الحكومية الرقمية المتكاملة.

٣) دولة قطر:

نظرًا لأهمية دور دعم ريادة الأعمال وقدرات الإبداع في تسهيل عملية الانتقال إلى الاقتصاد المرتكز على المعرفة والذي بدوره يعزز جهود التنويع الاقتصادي، فقد تم في استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠١٨-٢٠٢٢) **تحديد الهدفين التاليين:**

● تشجيع ريادة الأعمال في القطاعات ذات الأولوية وتمكين قطاع الشركات المتوسطة والصغيرة من النمو والمنافسة خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢).

● رعاية وتنمية قدرات الابتكار، وتبنيها، وترسيخها في القطاعات ذات الأولوية خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢م).

كما أسست قطر حاضنة للمشاريع القائمة على المعرفة في واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا، حيث أصبحت الواحة حاضنة رئيسية لتطوير التقانة ودعم جهود البحث والتطوير في دولة قطر. وفي إطار تأسيس إطار للشراكة بن القطاعين العام والخاص لدعم بناء قطاع أعمال قائم على المعرفة"، فقد تم تشريع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص والذي يحكم العلاقة بين هذين القطاعين.

٤) الكويت:

تم إدراج برنامج الاقتصاد المعرفي ضمن ركيزة الاقتصاد المتنوع المستدام ليكون احدى الركائز التي تعتمد عليها الدولة ضمن خطة التنمية لتنوع مصادر الدخل، وتم وضع آلية كيفية إمكانية النظر إلى الاقتصاد المعرفي بأنه أحد الموارد الحقيقية ومصدر رئيسي من مصادر دخل الدول والصناعات كما هو معمول به عالميا، وتقوم الأمانة العامة للتخطيط والتنمية بالتعاون مع الجهات المعنية في كيفية تحويل البرنامج إلى برنامج حقيقي مرتبط بزمن معين للاستفادة منه على مستوى المنظور القريب والمتوسط ضمن خطة التنمية.

وقد تم عقد المنتدى الأول للاقتصاد المعرفي عام ٢٠١٦م، تحت عنوان وظائف الدولة في معاصرة الاقتصاد المعرفي، وركز آنذاك على الدور والوظائف المتوقعة من الحكومات أن تقوم فيها. بينما ركز المنتدى الثاني عام ٢٠١٨م، على الجوانب التطبيقية للاقتصاد المعرفي وكان عنوانه " الحكومات المعرفية أفضل ممارسة والدروس المستفادة".

٥) عمان:

بدأت عُمان منذ العام ٢٠١٦ م، تنفيذ استراتيجية اقتصادية جديدة بقصد خفض اعتمادها على النفط من (٤٤٪) في العام ٢٠١٦ لتصل إلى (٢٢٪) في العام ٢٠٢٠م، وتؤكد هذه الاستراتيجية على الاستثمار في قطاعات الصناعات والتعدين

وفي قطاع السياحة، وكذلك الاستثمار في الاقتصاد المعرفي من أجل إحداث تحول نوعي في العائد الاقتصادي بما يؤمن التخلص من الاعتماد الكلي على النفط، والبحث عن خيارات أخرى أكثر استدامة واستقراراً.

٦) البحرين:

ركزت رؤية البحرين ٢٠٣٠ على تحفيز القطاع الخاص وجعله يتولى الدور الرئيسي في ارتقاء الاقتصاد والتوسع في القطاعات القائمة على المعرفة، وزيادة الإنتاج من السلع والخدمات ذات القيمة المضافة العالية. وتمتلك البحرين مستوى متقدمًا من الحوافز الاقتصادية، حيث تقوم مؤسسة تمكين بتوفير الدعم للمؤسسات والأفراد بهدف الارتقاء بالمستوى المعرفي من خلال توفير البرامج التدريبية المدعومة. وتقوم بدعم المؤسسات بشكل مباشر، ولا يقتصر دورها على تقديم حلول التمويل لمؤسسات القطاع الخاص بل إنها أيضًا تشجع على التوسع في القطاعات القائمة على المعرفة والتطور التكنولوجي، فتقدم تمكين أيضًا منحة الدعم الفني، وهي منح للشركات لشراء الآلات والتكنولوجيات الجديدة.

أما النظام المؤسسي في البحرين فهو أيضًا متطور حيث تقدم البحرين بيئة تنظيمية جاذبة للاستثمار ولديها معايير حوكمة توفر الاستقرار للمؤسسات، كما تمتلك البحرين اليوم بنية تحتية عالية الجودة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ثالثًا- إعادة هندسة المالية العامة:

إن استئناف إجراءات الضبط المالي من شأنها أن تساعد في إعادة بناء الهوامش الوقائية في السياسات ودعم الجهود الهادفة إلى تحقيق النمو بقيادة القطاع الخاص. ومن المفترض تحديد حجم التصحيح ووتيرة تنفيذه طبقاً للفائض المالي في كل دولة وأوضاعها الاقتصادية واحتياجاته التمويلية. غير أنه عند وقوع صدمات معاكسة أو إذا ما تطلبت الأوضاع الدورية يمُكن للدول التي تتمتع بفائض مالي كبير (الكويت، قطر، الإمارات) أن تعتمد وتيرة أبطأ في تنفيذ الضبط المالي. وبصفة عامة ستعتمد فعالية إجراءات الضبط المالي على عوامل عديدة مهمة تتمثل بالآتي:

١) تعزيز تحصيل الإيرادات غير النفطية:

بالرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي قد قطعت شوطًا طويلاً في مجال تحسين تعبئة الإيرادات بيد أن الحيز يتسع لتعزيز الإيرادات الضريبية غير النفطية من خلال الإصلاحات الضريبية الشاملة. وقد تتمثل الاستراتيجية في تحديد أولويات الإجراءات اللازمة لتوسيع القاعدة الضريبية من خلال الحد من الإعفاءات بصورة تدريجية، والقضاء على الثغرات في التشريعات الضريبية، وتقوية الإدارة الضريبية.

وستنتفع بعض الدول الخليجية كالكويت، عمان، قطر من استحداث العمل بنظام ضريبة القيمة المضافة من أجل تكثيف تعبئة الإيرادات المحلية. وعلاوة على ذلك يُمكن النظر في استحداث إجراءات أخرى، بما فيها ضريبة الدخل والضريبة العقارية.

٢) احتواء فواتير الأجور وإعانات دعم الطاقة وتحسين جودة الإنفاق ورفع كفاءته:

من المفترض أن تسهم جهود احتواء وترشيد كل من فواتير الأجور وإعانات دعم الطاقة، إلى جانب تعزيز الحماية الاجتماعية في زيادة فعالية وكفاءة توزيع الموارد، وهو أمر بالغ الأهمية لتحسين الإنتاجية. ورغم تباين مستويات جودة البنية التحتية في بلدان مجلس التعاون فإن هذه المستويات من الجودة تحققت بمستويات مرتفعة من النفقات الرأسمالية مقاسة كنسب من الناتج المحلي الإجمالي مما يشير إلى اتساع المجال لتحسين كفاءة الاستثمارات العامة. وتشمل أهم المجالات التي يمكن تحسينها التوريدات، والشفافية، وآليات التقييم والاختيار.

٣) تقوية أطر المالية العامة:

تؤكد أجواء عدم اليقين المحيطة بأسعار النفط ضرورة فصل نمو الإنفاق العام عن التقلبات في العوائد النفطية. ويمكن الاستفادة في هذا السياق من استخدام أطر المالية العامة متوسطة الأجل. فمن شأن تعزيز مؤسسات المالية العامة، بما في ذلك تحسين مستوى الشفافية واعتماد أطر متوسطة الأجل ذات مصداقية للمالية العامة، أن يساهم في تحسين أداء الاقتصاد الكلي لدول مجلس التعاون الخليجي.

رابعًا- نحو بناء اقتصاد خليجي تنافسي:

أن مواجهة التحديات التي تواجه عملية التنويع الاقتصادي الذي يُعد المرتكز الأساسي في عملية التحول نحو اقتصاد أكثر استقراراً ومناعة ضد تقلبات الاقتصاد العالمي، وبناء اقتصاد خليجي تنافسي تستدعي بالدرجة الأساس إجراء الإصلاحات الهيكلية من أجل دعم نمو القطاعات غير النفطية بقيادة القطاع الخاص ورفع مستويات الإنتاجية. وفي هذا السياق يمكن التركيز على أربعة أهداف رئيسة تتمثل بالآتي:

الهدف الأول: زيادة تحسين البيئة التي تسمح بازدهار القطاع الخاص:

تساعد المبادرات المستمرة في دول مجلس التعاون الخليجي بقصد تحسين بيئة الأعمال على تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر. فالاستثمار الأجنبي المباشر قادر على رفع مستوى الإنتاجية من خلال نشر التكنولوجيا وخلق المعرفة. ومن الممكن أن يؤدي سد فجوة الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون

الخليجي إلى زيادة نصيب الفرد من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي بنسبة تصل إلى نقطة مئوية كاملة.

الهدف الثاني: تحسين التنافسية والانضباط:

يمكن دعم التنافسية من خلال زيادة تركيز القطاع العام على القيام بدوره وذلك عن طريق تنفيذ عمليات الخصخصة والشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص، وإصدار القوانين والتشريعات الخاصة بالتنافسية التي تتصف باتساع نطاقها وكفاءة إنفاذها في دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد اعتمدت دول مجلس التعاون الخليجي رؤى وطنية تضمنت عناصر مهمة من السياسات الصناعية. ورغم أن مثل هذه السياسات يمكن أن تُشجع على استحداث قطاعات جديدة، فمن الضروري التعامل معها بحذر ومراعاة توجيه الدعم إلى قطاعات معينة وليس إلى شركات منفردة، وأن يكون الدعم محدد المدة ومصحوبًا بمعايير أداء معينة.

الهدف الثالث: تحفيز التوظيف في القطاع الخاص وتحسين التنافسية:

تبدو الأجور أعلى مما توحي به مستويات الإنتاجية في بعض دول مجلس التعاون. ونظرًا لأن ارتفاع الأجور والتوظيف في القطاع العام يُسهمان في الفجوة بين الأجور والإنتاجية، فسوف يتعين احتواء فجوة الأجور بين القطاعين العام والخاص في كل من الكويت، عمان، السعودية، الإمارات، وذلك من خلال ربط التعويضات بالأداء على نحو أوثق وزيادة السيطرة على صرف العلاوات والبدلات والإفصاح عن توقعات تقييد نمو فرص العمل في القطاع العام في كل من الكويت، عمان، والسعودية. ويُمثل تحسين التعليم والتدريب ركيزة أساسية لتحسين رأس المال البشري ورفع مستويات الإنتاجية في جميع دول مجلس التعاون الخليجي.

الهدف الرابع: تحسين الحوكمة:

ينبغي تقوية الأطر القانونية لحماية حقوق المتعاقدين والدائنين وحقوق الملكية. وسيتطلب تعزيز سيادة القانون زيادة الشفافية بشأن المالك المستفيد في قطاع الشركات. وستجني الكثير من الدول فوائد من تعزيز نظم التصريح بالأصول بصورة علنية لكبار المسؤولين، وتجريم أعمال الرشوة والاختلاس، وتقليص فرص مزاولة أنشطة الفساد والكسب الريعي.

وفي الختام نقول بأن السير قدمًا نحو التنويع الاقتصادي في الدول الخليجية خلال العقد القادم للتغلب على التقلبات التي تحصل في السوق العالمية للنفط والغاز تتطلب حشد الطاقات نحو بناء الاقتصاد المعرفي والرقمي ورفع مستويات الإنتاجية وتعزيز المنافسة وتحسين بيئة الأعمال وتشجيع القطاع الخاص المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي إلى القطاعات ذات الأولوية، ولتحقيق ما تقدم، ينبغي القيام بجملة من الإصلاحات السياساتية والتنظيمية والتشريعية والإجرائية والاستغلال الأمثل للأصول المتاحة في الاقتصادات الخليجية وتأطيرها لدفع جهود التنويع الاقتصادي نحو الأمام.

* أكاديمي متخصص بالاقتصاد السياسي

استمرار الوضع القائم واقتصار توازنات القوى في الخليج على واشنطن وطهران

لم يظهر مؤشر لتوازن حرب أو سلام في المنطقة بل مراحل انتقالية من جولة صراع لأخرى

الحديث عن التوازنات الاستراتيجية مهم للتعرف على الدول وطبيعة العلاقات بين القوى الفاعلة في أية منطقة من العالم ومعرفة من هم الأكثر تأثيرًا فيه. وتكمن صعوبة استشراف التوازنات الاستراتيجية في منطقة الخليج العربي في كونها بيئة أمنية متغيرة بوتيرة سريعة. ولنؤسس لمثل هذه القراءة يتوجب علينا أولاً قراءة الأحداث التي حفل بها عام ٢٠١٩م، وهو بحق كان عام تعبوي مثقل بالأحداث العسكرية التي ستفرض تأثيرها المستقبلي على صيغ التوازن بين أطراف معادلة أمن الخليج.

د. ظافر محمد العجمي

وتشمل مظاهر تشكل الفعل الاستراتيجي في الخليج خلال ٢٠١٩م، انتقال حرب إعادة الشرعية في اليمن التي اغتصبها الحوثة إلى الصراع خارج اليمن. حيث شنت الميليشيات الحوثية هجمات بالصواريخ والطائرات بدون طيار على سفن الشحن في البحر الأحمر، وحتى على أهداف بعيدة داخل السعودية مثل الرياض وبقيق وخريص وضد أهداف في الإمارات. كما تشمل مظاهر تشكل الفعل الاستراتيجي في الخليج خلال ٢٠١٩م، استهداف السفن التجارية الذي صُعّد المواجهة في الخليج، لأكثر من هجوم تخريبي، بل والاختطاف كما حدث للسفينة البريطانية، مما أدى لدخول حاملة الطائرات الأمريكية إبراهام لنكولن ومجموعتها القتالية للمنطقة. كما كان من جراء ذلك بأشهر تشكيل تحالفين بحريين عسكريين أوروبي وأمريكي. وفي مطلع الصيف الساخن نفسه تم إسقاط طائرة مسيرة أمريكية ومثلها إيرانية، بالإضافة إلى العديد من المسيرات التي اعتاد الحوثيون إرسالها في عدوان على السعودية. ثم تم أهم أحداث صيف ٢٠١٩م، بالهجوم على أرامكو في بقيق وخريص، وحسنًا فعلت الرياض بالتحلي بالصبر الاستراتيجي لكونها لا تريد الانجرار لحرب تتم شيطنتها في المجتمع الدولي، بل أرادت من المجتمع الدولي أن يعي ما حدث، وعلى الأسرة الدولية أن توضح للنظام الإيراني أن سلوكياته غير مقبولة.

أما في الجوار الإقليمي فقد شنت القوات المسلحة التركية والجيش الوطني السوري "عملية نبع السلام" لأهداف رئيسية في شمال شرق سوريا هي إبعاد وحدات حماية الشعب الكردية عن حدودها، إذ تعتبرها خطرًا أمنيًا. وإنشاء منطقة داخل سوريا يمكن فيها توطين مليوني لاجئ سوري تستضيفهم. وقد سبق ذلك انسحاب أمريكي محير حيث لم يقف مع الأكراد إلى جبالهم التي ينسحبون إليها كل مرة. لكن الفعل الاستراتيجي الجدير بالملاحظة في ذلك هو إعادة انتشار قوات روسية في قاعدتين أخلتهما أمريكا، حيث قامت روسيا بنشر قواتها في قاعدتي "صرين" و"السبت"، بعدما انسحبت منهما القوات الأمريكية مؤخرًا. كما يمكن القول أن الآلة الحربية الصهيونية كان لها سجل حافل في تعكير صفو الجوار الخليجي الإقليمي سواء بغطرستها تجاه الفلسطينيين أو بمهاجمة مواقع للنظام السوري والإيرانيين بدون توقف.

ومن التحولات الاستراتيجية في الجوار الإقليمي هبوب عواصف الربيع العربي في نسختها الثانية تحت محرك الرفض الشعبي للفساد وعدم كفؤ الحكومات في وقف تدهور الأحوال المعيشية. حيث أخذ الأمن اللبناني والميليشيات التابعة لحزب الله تشتبك مع المتظاهرين. وبصورة أكثر دموية اشتبك الأمن العراقي مع المتظاهرين وقتل المئات. والمحرك هنا واحد هو السيطرة الإيرانية على صنع القرار في بيروت وبغداد مما يدفعنا إلى القول بمنطقية انتقاله لطهران التي بدأت فيها أعمال الشغب وصنعاء التي تتحرك فيها الأمور بدوافع معيشية لغير صالح الحوثيين. ورغم عدم الاستقرار في الشارع الإيراني إلا أن إيران ما زالت تمثل خطرًا رئيسيًا على أمن المنطقة

واستقرارها بمواصلتها دعم الإرهاب والميليشيات الإرهابية وسياساتها التوسعية، وانتهاكاتها للقانون الدولي، معتمدة على القوة العسكرية غير المتوازنة مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما حول الحياة إلى كارثة، لغياب الإدارة الرشيدة.

توازنات القوى الاستراتيجية في منطقة الخليج

رغم الضجة التي رافقته؛ لا يشكل الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الموقع بين إيران ومجموعة "٥+١" أهمية توازي توقيع الاتفاق بالأصل، فقد كان التوقيع –في تقديرنا– اعترافا بدور إيران في منطقة الشرق الأوسط ودعم لطهران في خططها للتوسع الإقليمي. و تظهر الرؤية المستقبلية لتوازنات القوى بين أطراف المعادلة الخليجية أن إيران كانت ولا تزال تمثل أحد أهم أقطاب التوازن العسكري في المنطقة، وتوازي كما تضاد دول الخليج سواء على الصعيد الجماعي لدول مجلس التعاون كمنظومة أو على صعيد كل دولة خليجية على حدة، والتي تقول دراسات إنه ينظر إليها كالطرف الأضعف في هذا التوازن الإقليمي رغم التحولات الجذرية الإيجابية التي طرأت على عناصر القوة الجيوسياسية لها بأشكالها الطبيعية والبشرية والاقتصادية؛ بعكس العراق الذي تحول من طرف أساسي في معادلة توازن القوى الاستراتيجية الخليجية في العقود الثلاثة الأخيرة، لطرف تابع لإيران. أما الأطراف التي فرضت نفسها قادمة بسفنها في الأفق الخليجي فالولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت منذ عام ١٩٩١م، طرفًا فاعلاً في معادلة الأمن الخليجي. وبدرجات أقل روسيا التي تتقرب للخليج عبر مسارين أحدهما عبر انخراطها في الأزمة السورية وتفاعلاتها الخليجية، والمسار الثاني هو المبادرة الروسية لأمن الخليج والتي فصلت فيها دور لموسكو يمتد لعقود. إضافة إلى الصين التي يمد لها الشرق كله يد التودد طمعًا في الانضمام لطريق الحرير الجديد. أما اللاعبين الأقل انخراطًا فهم حلف شمال الأطلسي، والكيان الصهيوني، أما تركيا فقد حققت مع قطر المستوى الاستراتيجي من التعاون وهو أعلى درجات العلاقات الدولية. حيث وجدت تركيا في قطر دولة عربية فاعلة، ونافذة في الخليج والمنطقة برمتها، من خلال إمكاناتها المالية وأهميتها الاستراتيجية طمعًا في دور أكبر لأ نقره.

الهياكل العسكرية في موازين القوى في الخليج

في مفهوم توازن القوى يجب التطرق إلى أنواع القوة؛ مثل القوة الناعمة والقوة الذكية(التحويلية) والقوة الصلبة (العسكرية)، فالولايات المتحدة تمتلك كل أنواع القوة وتستخدم كل تلك الأنواع مجتمعة أو متفرقة في تواصلها مع الخليج العربي، فقد استخدمت القوة الذكية بالتهديد والابتزاز ومطالبتها بأن تدفع الدول أموالاً طائلة نظير حمايتها ورد العدوان عنها، وبالقوة الناعمة كترويج القيم الأمريكية المغلفة بالحريات والعدالة والديموقراطية وبالقوة الصلبة كما فعلت في العراق.

والقوة الصلبة هي ما يهمنا في هذا البحث، فأشكال القوة الصلبة الأمريكية في الخليج تحمل لواءها القوة البحرية الأمريكية أكثر من الجوية أو البرية –بناء على نظرية الفريد ماهان– وعلى رأس القوة البحرية الأمريكية يأتي الأسطول الأمريكي الخامس الذي يتخذ من المياه الإقليمية المقابلة للبحرين قاعدة له. ويصفه خبراء أمريكيون بأنه أكثر الأساطيل الأميركية الاستراتيجية أهمية في المنطقة. وتشير تقديرات سابقة إلى أن عدد البحارة الأمريكيين المتمركزين في البحرين نحو ٣٥٠٠ بحار، فيما يقدر عدد السفن التابعة لسلاح البحرية الأميركي والراسية في البحرين بسبعة عشرة سفينة. وتتلخص مهمة الأسطول الأساسية في تأمين إمدادات النفط من الخليج إلى الأسواق العالمية، ومراقبة إيران عن قرب، والإشراف على عمليات في الخليج العربي وخليج عمان والبحر الأحمر وأجزاء من المحيط الهندي. كما يشارك بشكل مباشر في العمليات العسكرية في كل من العراق وأفغانستان، ومكافحة الإرهاب والقرصنة في المياه الدولية. وتؤمن واشنطن بأن إبراهام لنكولن هي ١٠٠ ألف طن من الدبلوماسية، لذا قامت مع بداية أزمتها مع إيران حول الاتفاق النووي بنشر ٧ سفن عسكرية على الأقل، بقيادة "أبراهام لينكولن"، في الخليج العربي وفي المنطقة المحيطة. كما أن هناك مبادرة أمريكية تهدف لتشديد الرقابة على الممرات الحيوية لشحن النفط في الشرق الأوسط، لذا قام التحالف العسكري البحري بقيادة واشنطن لأمن الخليج، لكن تفاصيل المهمة البحرية سنتينل "Operation Sentinel" أظهرت غباءً استراتيجيًا لا اسم له، فهي تستثني البحر الأحمر من عمليات التحالف الجديد. وربما هذا ما أضعف التحالف الهيكل العسكري الجديد. فالبحر الأحمر هو الذراع الغربي للخليج.

الهياكل العسكرية الخليجية

تحتل المملكة العربية السعودية عسكريًا المرتبة ٥ إقليميًا بعد تركيا ومصر وإيران وإسرائيل. وتصنيفها عالميًا ٢٦ في عام ٢٠١٩م، والإمارات في المرتبة ٨ إقليميًا، بينما تصنيفها العالمي

للفكاك من الأزمة الممتدة على دول الخليج تحقيق التكامل العسكري وتحويل "درع الجزيرة" إلى قوة عسكرية خليجية موحدة

٦٥. وسلطنة عُمان في المرتبة الـ٧٩ عالميًا، كما جاءت في المركز ١١ إقليميًا. أما الكويت فتصنيفها ٨٨عالميًا والمركز ١٢ إقليميًا. ومملكة البحرين بالمرتبة ٩٧ عالميًا. أما قطر فحلت في المركز ١٠٠ عالميًا و١٤ إقليميًا.

الهياكل العسكرية الإيرانية

من المعروف أن الفرس أمة غير بحرية، لكن التهديد الدائم بتفكيك سيطرة فارس على الخليج كانت دائمًا بحرية سواء من البرتغاليين في هرمز إلى الهولنديين في خرج إلى البريطانيين ثم الأمريكان حاليًا. وإذا نحينا قدرة إيران الجوية والبرية الضعيفة جانبًا فلا يبقى لها كموازن للتواجد الغربي أو حتى الخليجي إلا قوتها البحرية. وقد ورد أن عدد القطع البحرية التي تملكها إيران بلغ ٣٩٨ قطعة، تؤهلها للتصنيف الرابع في ترتيب جيوش العالم من حيث عدد القطع البحرية. وبحسب تقارير، فإن القطع البحرية الإيرانية موزعة بين جهازين، الأول هو البحرية الإيرانية التابعة للقوات المسلحة، والثاني هو القوات البحرية التابعة للحرس الثوري الإيراني. ولطول حدودها البحرية وكثرة منافسيها وتفوقهم التسليحي سعت طهران لامتلاك قوة بحرية قوية وفتاكة كهدف للثورة الإسلامية منذ بداياتها، خاصة ضمن الظروف الدولية والإقليمية التي تحكم علاقة إيران مع دول الجوار. لذا عملت كي تمتلك إيران سرب للقوارب الصغيرة مثله مثل سرب من الحشرات، يمكن أن يشكل تهديدًا لأي سفينة حربية أكبر حجمًا وأكثر تكلفة، والتي ربما لا تستطيع سحقها كلها، في حين يكفي مجرد صاروخ واحد لتوجيه ضربة قاصمة مدمرة، وهذه الزوارق متعددة وهي خفيفة مجهزة بقاذف صواريخ، ويمكنه تحاشي الرادارات البحرية بسهولة بسبب سرعتها العالية، ويمكن تجهيزه بأنواع مختلفة من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة وتسمى قوارب Swarm الصغيرة المسلحة بالصواريخ.

كما أن هناك المكملات الاستراتيجية لإيران وتواجد هذه المكملات يظهر في مشاركتهم للحوثيين في التعرض للسفن في البحر الأحمر. فقد دأب حزب الله على إخفاء قدراته في الساحة البحرية مما يجعل له دورًا في الخليج. كما أنه من المتوقع دخوله مجال الطائرات المسيرة بعد الحوثيين. كما يشهد الحراك العسكري للحشد الشعبي توسعًا كبيرًا في أنشطته منذ نشأته عام ٢٠١٤م. فقد أعلنت هيأة الحشد الشعبي في البصرة في ٢٣ فبراير ٢٠١٩م، تشكيل نواة قوة بحرية، وذلك خلال احتفالية بمناسبة تخرج عشرات المقاتلين المنتمين للحشد من دورة تدريبية تلقوا خلالها تدريبات عسكرية تشمل مهارات الغوص وقيادة الزوارق وتدريبات قتال بحرية. هذا غير مدرعاتهم وصواريخهم فالحشد الشعبي يحاول بقوة أن يتقمص دور الحرس الثوري الإيراني. وللفريقين اللبناني والعراقي يمكن بسهولة ضمه للحوثيين حيث اجتهد الحرس الثوري الإيراني ببناء قوة الحوثيين وجهز لها معسكرات تدريب في لبنان وإيران.

الهياكل العسكرية الأخرى في الخليج

ظهر في الأزمة الأمريكية مع إيران ٢٠١٩م، أنه سيكون على الولايات المتحدة البحث عن بدائل من خارج منظومة مجلس التعاون الخليجي للمشاركة في التحالفات العسكرية لذا سمعنا عن تقرب صهيوني للخليج. وبعيدًا عن التردد أعلن الصهاينة رسميًا مشاركتهم في تحالف عسكري بحري في الخليج حيث كشف وزير الخارجية الصهيوني، يسرائيل كاتس، في ٦ أغسطس ٢٠١٩م، أن بلاده تشارك في المباحثات الدولية لتشكيل تحالف عسكري دولي بقيادة الولايات المتحدة من خلال جوانب استخباراتية وجوانب أخرى تتناسب مع ما تمتلكه تل أبيب من قدرات في هذا الشأن. فللصهاينة مصلحة استراتيجية في ضمان أمن الملاحة البحرية في منطقة الخليج العربي، والتي تندرج في إطار السياسات الصهيونية الرامية لكبح التهديدات الإيرانية لدول المنطقة. وبناء على وسائل الإعلام سيكون هناك تواجد روسي في ميناء "جابهار" في جنوب محافظة بلوشستان الإيرانية على بحر عمان ليحقق حلم روسيا القديم، فالبنى التحتية والإمكانيات المتوفرة تشجع المستثمرين الروس حيث لا توجد أي موانع من تواجدهم في ميناء جابهار.

أما دول الاتحاد الأوروبي والناتو فتواجدهم عبر مبادرة اسطنبول ICI أو عبر القوات البحرية المشتركة Combined Maritime Forces التي تشارك الدول الخليجية في عمليات الأمن البحري على المستوى الدولي والإقليمي، من خلال ثلاث قوى؛ واحدة داخل الخليج العربي، وقوتين خارجه. فقد شكلت قوة العمل المشتركة ١٥٠ (CTF-150) - الأمن البحري ومكافحة الإرهاب، وموجودة في المحيط الهندي بالقرب من باكستان، بغية السيطرة على تنقل الإرهابيين والأسلحة والأموال والمخدرات. وقوة العمل المشتركة ١٥١ (CTF-151) -مكافحة القرصنة عند باب المندب لمنطقة الصومال واليمن؛ للقيام بعمليات التضييق على القراصنة وردعهم ووقف عمليات القرصنة البحرية. وقوة العمل المشتركة ١٥٢ (CTF-152) -التعاون الأمني في الخليج العربي.

مستقبل التوازنات في الخليج

ليس من السهل وقف إيران عن التوسع غربًا في المجال الحيوي العربي، ولا وقف الصراع الجيوسياسي الإقليمي والدولي في المنطقة بين إيران من جهة، والولايات المتحدة وإسرائيل وتركيا ودول الخليج وغيرها من الهياكل العسكرية التي تسعى جاهدة

استخدمت واشنطن القوة الذكية للتهديد والناعمة للترويج لقيمها المغلفة بالحريات والديموقراطية والقوة الصلبة في العراق

للحفاظ على مصالحها ونفوذها في الخليج من جهة أخرى إلا أن ظهرت معادلة جديدة لتوازن القوى، وحتى الآن لا يظهر مؤشر ليقود إلى إيجاد توازن حرب أو توازن سلام في المنطقة. بل مراحل انتقالية من جولة صراع إلى أخرى ستمتد في تقديرنا للعقد القادم. وأسباب ذلك كثيرة منها أن منطقة الخليج العربي تعاني منذ حرب تحرير الكويت من الاحتلال العراقي ١٩٩١م، من خلل توازنات القوة الإقليمية وزاد جراء الاحتلال الأمريكي للعراق. كما تعقدت معادلة توازنات القوى في الخليج مع تطوير إيران قدراتها العسكرية، وسعيها لامتلاك سلاح نووي.

أما السيناريوهات المستقبلية المتوقعة فهي:

- انسحاب الولايات المتحدة من معادلة التوازن والاستدارة الاستراتيجية شرقًا و تفكيك بعض قواعدها العسكرية، وعودتها للعب دور الموازن الخارجي، كما في زمن الحرب الباردة ،مما يجبر دول الخليج على دخول معادلة التوازن بتطوير قدراتها و عقد شراكات استراتيجية مع موسكو وبكين وحلف الناتو
- قد تتخلى جميع الأطراف عن التنافس ببلورة صيغة جماعية توافقية لتحقيق الأمن في الخليج، وتتضمن تخلي إيران عن التدخل في الشأن الخليجي وعدم تجييش الكتل الطائفية واحترام حسن الجوار والتخلي عن المشروع النووي العسكري نظير تخلي الخليجيين عن استيراد الأمن الاستراتيجي ،ومن مؤشرات ذلك كثرة مبادرات إيران لصفقة سياسية تحت عناوين متفرقة آخرها عدم الاعتداء.
- الأزمة الممتدة واستمرار الوضع القائم وهيمنة قوتان رئيسيتان على معادلة توازن القوى الإقليمي؛ هما إيران بالاعتماد على قوتها العسكرية التقليدية ومحاولات تطويرها وكذلك امتلاك السلاح النووي؛ أما القوة الثانية فهي الولايات المتحدة بتواجدها البحري في البحرين والجوي في قطر والسعودية والبري في الكويت.

ونرى أن السيناريو الثالث المتمثل باستمرار الوضع القائم واقتصار توازنات القوى الاستراتيجية في الخليج على كل من الولايات المتحدة وإيران هو السيناريو الذي يمكن أن يحكم التفاعلات الاستراتيجية في منطقة الخليج خلال العقد القادم على الأقل.

الاستنتاجات الختامية

للفكاك من قدر الأزمة الممتدة على دول الخليج الإسراع بتحقيق التكامل الخليجي في المجالات العسكرية و تحويل قوات درع الجزيرة إلى قوة عسكرية خليجية موحدة ربما عبر فتح باب الانتساب للمتطوعين لها مباشرة، فالتعاون العسكري الخليجي سيكون بمثابة جسر وصل العلاقات الخليجية/الخليجية؛ فالتعاون العسكري الخليجي هو جوهرة التاج في شبكة العلاقات الخليجية برغم أن الطبيعة السرية للعمل العسكري لا تُظهر مداه ولا تظهر عمقه.

و تمتلك دول الخليج قوة جوية متفوقة وقوة برية حسنة التدريب والتسليح، لكنها لن تحقق التوازن مع إيران جراء ضعف القوة البحرية الخليجية؛ فالحرب البحريّة، تاريخيًّا هي ميدانٌ حصري للقوى العظمى لكنّ الدفاع عن النفس يستلزم كلفةً وموارد. وللخروج من المأزق البحري الذي تواجهه دول مجلس التعاون، نرى التعامل مع الهياكل البحرية في الخليج بمنتهى الحذر واعتبارها أمر واقع، فالبحرية الخليجية رغم الواجب البحري الضخم عليها إلا أنها الخاصرة الضعيفة في الجهد العسكري الخليجي منفردة أو مجتمعة، قد استثمرنا في القوة الجوية بوتيرة عالية طوال ثلاثة عقود، تليها القوة البرية. ولا ننكر أن هناك جهد للنهوض بالبحرية الخليجية لكنه لا يرقى لرفعها عن مستوى عمليات خفر السواحل، ولنا في عدم مقارعة قوارب الحرس الثوري الإيراني في هرمز أو قوارب الحوثة في باب المندب خير دليل. فالقصور الأكبر للبحرية الخليجية أنه رغم أن تعاونهم يتم تحت سماء واحدة لكن له أفقه.

كما يتطلب بناء تحالفات مع غير واشنطن كروسيا والصين والناتو، وتفعيل اتفاقية الدفاع العربي، توطيد علاقات دول الخليج العربية مع محيطها العربي. حيث لا يمكن الفصل ما بين أمن الخليج العربي والأمن العربي، فلكل منهما انعكاسًا على الآخر. وما زالت دول مجلس التعاون الخليجي تعيش في حالة من الأمن، والوحيدة التي ما زال فيها نوع من الاستقلالية في القرار بحكم استقرارها الداخلي ووضعها الاقتصادي. وانطلاقًا من ذلك، فإن دول مجلس التعاون الخليجي أمام مهمة قيادة الأمة العربية بأكملها بعد أن اتجهت نحو سياسة الاتزان والاعتدال فيما يخص الأزمات وقضايا الصراع في المنطقة على قاعدة حماية الأمن القومي العربي.

* كاتب وأكاديمي كويتي

زيارة الأمير خالد بن سلمان لمسقط تؤسس لخدمة الاستقرار والأمن الإقليمي

استراتيجية دول الخليج: سياسة خارجية واحدة أو مشتركة وأليات عمل جماعية ومؤسساتية

تعطينا تداعيات الأحداث الجسام التي شهدتها المنطقة الخليجية خلال الفترة من يونيو عام ٢٠١٧م، وحتى الآن، وآفاقها المقبلة، قدرًا كبيرًا من اليقين بتوقعات مستقبل السياسة الخارجية الخليجية خلال المدى المنظور عام ٢٠٢٠م، وكذلك المدى الطويل للعقد ٢٠٢٠ - ٢٠٣٠، وإعمال العقل فيها يقود الفكر السياسي الخليجي إلى نتائج عقلانية تمس المصالح الوطنية لكل دولة من الدول الست من جهة، والمصلحة الخليجية الكلية من جهة ثانية، وبالتالي، لا ينبغي تجاهلها أو استمرارية التفكير من داخل الصندوق السياسي، بل الحتمية الخليجية الجماعية، تستوجب فعلا الخروج من هذا الصندوق وفق المسلمات والبديهيات الجديدة. ورغم ما يعزى للسياسات الخارجية لدول المجلس الست، السبب في حدوث انشقاقات داخلية وكذلك تعطيل مسيرة التعاون والتكامل، إلا أننا لا نحملها بالمطلق ولا بشمولية ذلك، فهناك الكثير من التوافق بين الدول الست في سياساتها الخارجية مقابل القليل من الاختلاف، وهذا القليل، هو الذي يسبب الصداع ويعطل التطور المشترك، ويرجع ذلك إلى اختلاف مواقفها من قضايا خارجية محددة. وتلكم رؤية نافذة، نعتقد أن طبيعة المرحلة الراهنة تحتاج إلى التذكير بها من جهة، ورسم خارطة جديدة بالقضايا والأزمات الداخلية والخارجية التي تشطر السياسة الخارجية الخليجية المشتركة، وتجعلها تؤثر على العلاقات الجماعية والثنائية بين هذه الدول من جهة ثانية.

د. عبد الله باحجاج

واذا ما استدعينا الوعي السياسي الجديد الناجم عن الأحداث الجسام الجديدة، فإننا نجد هناك الكثير من الدواعي التي تحتم على دول المجلس الست تبني استراتيجية حاكمة للسياسة الخارجية الخليجية وفق أهداف ومحددات ثابتة وليست متغيرة، وإذا لم تعمل، فإنها ستكون بذلك بعيدة كل البعد عن الاستفادة من تجربتها خلال الفترة الزمنية التي حددناها سابقًا، وبذلك ستفوت على نفسها الفعالية وعدم المشاركة في رسم ملامح العقد المقبل ولا حتى التعاطي الإيجابي مع تطورات إقليمية بدأت على المستوى النظري تظهر وكأنها تسحب من تحت أقدام المنظومة الخليجية التأثير على محيطها الإسلامي والإقليمي.

• التساؤلات المنهجية للمقال.

س: هل آن الأوان لمجلس التعاون الخليجي أن يكون لاعبًا أساسيًا إقليميًا وعالميًا من خلال سياسة خارجية جماعية بصرف النظر عن كونها سياسة موحدة أو مشتركة؟

س: هل الأحداث التي مرت بها الدول الست، وتلكم التي شهدتها المنطقة، قد أنضجت القناعات السياسية، بأن يكون للخليج العربي صوت خليجي واحد وقوي في القضايا الإقليمية والعالمية؟

س: ما هي طبيعة أهداف السياسة الخارجية الخليجية الجديدة، مشتركة/ موحدة في عالم جديد، بدأ وكأنه يبلور قواه الفاعلة، ويكسر أحادية القطب؟

س: كيف يمكن تأسيس سياسة خارجية خليجية سواء كانت موحدة أم خليجية من رحم تجارب الثلاث سنوات الأخيرة وبالذات عام ٢٠١٨؟

سنحاول من هذه التساؤلات التمهيدية إثبات أن معظم المحددات السياسية والاقتصادية والديموغرافية والإقليمية والدولية للسياسة الخارجية الخليجية التقليدية قد سقطت الآن، ومن ثم فإن المعطيات الجديدة تلح على الدول الست أن تعيد رسم محددات لسياستها الخارجية المشتركة من ركائز وأسس

ومقومات جديدة سواء في إطار علاقاتها الدولية أو مع المنظمات والتكتلات الإقليمية والدولية.

• السياسة الخارجية الخليجية المشتركة من منظورين: تاريخي ومعاصر.

لسنا مع التعميم ولا الشمولية في جلد السياسة الخارجية الخليجية، فلو تأملنا قليلاً فيها من المنظور التاريخي، فسنجد أن هناك سياسة خارجية مشتركة ملموسة في عدة قضايا إقليمية وعالمية عبرت بوضوح عن الموقف الخليجي الواحد والقوي، مثلا إدانة استهداف السفن التجارية في المياه الخليجية، وكذلك استهداف أراضي ومواقع خليجية من قبل الحوثيين، وقديمًا مثل تحرير دولة الكويت، ومساندة قضية الجزر الإماراتية المحتلة ودعم القضية الفلسطينية وقضية الجولان المحتلة ولبنان والصومال وأحداث البحرين عام ٢٠١١م، وقضايا نزع الأسلحة النووية من الشرق الأوسط .. الخ.

ويعتبر عقدي الثمانينات والتسعينات نموذجين يمكن البناء عليهما في تحديد مستقبل السياسة الخارجية المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي، ففيهما تجربة ينبغي استدعائها لتطويرها من منظور الشمولية وفق قناعات الأحداث الجسام التي وقعت خلال المدى المنظور وتصاعدت عام ٢٠١٩م، وسنتناولها لاحقًا، ولو رجعنا إلى هذين العقدين سنجد أن تركيز السياسة الخارجية الخليجية خلالهما كان ينصب على التصدي لمسببات عدم الاستقرار من مصادر الجغرافيا.

وقد تمثلت هذه الأحداث في الحرب العراقية الإيرانية، حيث عملت السياسة الخارجية الخليجية المشتركة -وفق تحليلات أطلعنا عليها- على عدم انتشار رقعة الحرب، وقد نجحت بامتياز، وكذلك في احتلال نظام صدام حسين لدولة الكويت، واعتبرت السياسة الخارجية الخليجية تحريرها أولوية جماعية مطلقة، ونجحت بامتياز، بصرف النظر عن تداعيات الاستعانة بالأجنبي، وبعيد التحرير عملت هذه السياسة بصورة جماعية على تطبيق القرارات الدولية بشأن الكويت، وهذا كله يستدل منه على وجود سياسة خارجية خليجية مشتركة وفاعلة " آنذاك ".

والتساؤل الجدير بالطرح هنا يدور حول الأسباب التي تجعل الدول الست تتفق أو تختلف في سياساتها الخارجية؟ وهنا يمكن القول صراحة أنها ترتبط في جوهرها بمواقفها من القضايا الخارجية، وهذا ما تجلى لنا في مواقفها المتباينة من أزمات معاصرة مثل الأزمات العراقية والسورية والليبية واليمنية، فكلما يسود الخلاف أو الاختلاف فيها تنعكس سلبًا على سياستها الخارجية المشتركة، وكانت قضايا السيادة والحدود ومحددات السياسة الخارجية الخليجية التقليدية عوامل أساسية في صناعة التنافر بين مواقف بعض الدول الست مما ينعكس ذلك سلبًا على السياسة الخارجية الخليجية، فهل تعد هذه المحددات صالحة للعقد القادم " ٢٠٢٠-٢٠٣٠ "؟

سنرى أنها قد تجاوزها العصر بتطوراته وإيقاعاته المختلفة، فلو تأملنا في المحددات السياسية، فسيتأكد لنا مدى حاجة كل الأنظمة إلى جرعات من الانفتاح والمشاركة في اتخاذ القرار لمواجهة تحديات الجغرافيا الإقليمية المنشغلة هذه الأيام بطموحات اجتماعية في تغيير قواعد اللعبة السياسية الداخلية في الكثير من العواصم الإقليمية، مما قد يجعل العواصم الخليجية الست -مع التباين- محط تجاذبات داخلية مع الخارج، وربما بضغوطات منه.

أما المحددات الاقتصادية، فهي تكمن في تأثير النفط على السياسة الخارجية الخليجية، وانعكاسات ذلك على تفاعل السياسة الخارجية الخليجية ودورها في صناعة الاستقرار للسوق النفطية، غير أن تأثير السياسة الخارجية الخليجية قد أصبح يكتنفه التحديات الجيوسياسية تجاه العالم نحو الطاقة النظيفة، مما سيقلل من أهمية النفط الخليجي قبل نضوبه وكذلك من أهمية مضيق هرمز مستقبلاً.

بينما يكمن أكبر الاختلالات في المحددات الديموغرافية التي تجعل شعوب دول الخليج ما عدا المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان، أقلية أمام طوفان الوافدين.. أما المحددات الإقليمية، فإن التراجع الأمريكي عن الخليج العربي ومحاولات تحسين العلاقات مع إيران في ظل طموح طهران في المنطقة الخليجية، سيجعل من العامل الأمني الأمريكي لدول المجلس الست مفرغًا من تأثير السياسة الخليجية المشتركة.

أما المحددات الدولية، فقد لعبت واشنطن دورًا كبيرًا في التأثير على السياسة الخارجية الخليجية بسبب تقديم الدعم الأمني والعسكري لدول مجلس التعاون، ودور الدول الأخيرة في تأمين تدفق النفط الخليجي للغرب، غير أن التراجع الأمريكي عن المنطقة وحالة الجدال والمواقف العدائية تجاه الخليج من داخل أمريكا منذ مقتل خاشقجي، تجعل من إعادة النظر في السياسة الخارجية الخليجية المشتركة، مسألة حتمية وعاجلة

الكثير من التوافق بين الدول الست في سياساتها الخارجية مقابل القليل من الاختلاف وهذا القليل يعطل التطور المشترك

في ظل وجود بدائل تفرض نفسها بعد اتساع نفوذ قوى عالمية كروسيا والصين.

وإسقاط محددات السياسة الخارجية الخليجية، سيعطي دول المجلس حرية التصرف في سياستها الخارجية المشتركة من جهة ثانية، وذلك عبر انفتاحها على الشركاء الدوليين والإقليميين الجدد كروسيا والصين والهند وباكستان، وحتى المتنافسين معها كتركيا وإيران من جهة ثانية، وإسقاط تلكم المحددات، تفتح كل الأبواب أمام دول المجلس الخليجي إلى إقامة سياسة خارجية مشتركة وفق ما تتطلبه مصالحها الداخلية المشتركة ومتغيرات إقليمية ودولية ضاغطة.

• قناعات سياسية جديدة منتجة لتحولات تاريخية.

من حسن الطالع، أن تتزامن عملية إسقاط تلكم المحددات، مع ترسيخ قناعات سياسية جديدة تخرج من مرحلة الثلاث سنوات الأخيرة، وعلى وجه الخصوص عام ٢٠١٩م، يكفي الاستدلال بها لإحداث التحول التاريخي المنتج لتكتل خليجي متماسك داخليًا بسياسة خارجية قوية، ليسنا هنا بصدد حصر هذه الأحداث، وإنما يكفي الإشارة إلى أحداث معينة يمكن من خلالها البناء عليها القناعات السياسية الجديدة.

لقد فتح إعلان واشنطن انسحابها في الأول من فبراير الماضي من معاهدة الصواريخ النووية مع روسيا، وتنظيم بكين في أكتوبر الماضي أكبر عرض عسكري في تاريخها، واستعراض للمرة الأولى صاروخها العابر للقارات "دي إف ٤١" ليفتح أمام المنظومة الخليجية، سباق جديد للتسلح مفتوح الحدود في ظل ظهور أمريكا كقوة متراجعة مع تصاعد ظهور روسيا والصين كقوتين عالميتين، تملكان عناصر الجذب الإقليمي ومع مساعي طهران إلى امتلاك السلاح النووي.

وقد تزامن مع هذا التحول العالمي، تحولات إقليمية أبرزها صعود دول مثل تركيا وإيران والهند كدول إقليمية منافسة لموسكو وواشنطن على الخارطة الجيوسياسية الإقليمية بل

والعالمية، وفي هذا الصدد يشكل افتتاح قاعدة عسكرية تركية في الدوحة من التحديات البارزة لدول أساسية داخل المنظومة الخليجية، وقد تعززت هذه المخاوف بعد تشكيل تحالف إسلامي من تركيا وماليزيا وإندونيسيا وقطر.. في تراجع للدور الإقليمي والعربي لدول المنظومة الخليجية.

كما يشكل اختلال الأمن الخليجي الداخلي من كبرى الانكشافات بعد استهداف ناقلات نفط في الخليج في يونيو الماضي، ومواقع نفطية داخل العمق الخليجي في سبتمبر الماضي مع تصاعد حالة الشك والارتياب بين بعض دول المنظومة الخليجية.. مما فتحت مختلف السيناريوهات المجنونة... الخ، في ظل الانقسام إلى فسطاطين أو ثلاثة من بعض الأزمات، كاد أن يترسخ هذا المشهد، مما ستجد الدول الست نفسها في مرحلة تشتت غير مسبوقة، لذلك ومن هنا، قلنا سابقًا، إن عودة تماسك دول المنظومة الخليجية، ربما كانت في حاجة لمثل تلكم الأحداث الجسام التي تولد مجموعة قناعات سياسية جديدة، نبرز أهمها في النقاط التالية:

- كل دولة من الدول الست تشكل عمقًا استراتيجيًا مصيريًا للكل، ففقدان عمق أي واحدة منها أو أي خلل فيه، ستتأثر به الدول الأخرى، كما فقدت العمق العراقي وآخر في قطر وفي جوارها اليمن.

- تكشف الأزمة الخليجية - الخليجية ضعف المصالح بين الدول الست، وعدم تأسيس علاقات هذه الدول على مصالح نفعية عميقة متبادلة ومشتركة، تساهم في التأثير الإيجابي على قوة السياسة الخارجية الخليجية أو يكون من شأنها تحييد خلافات السياسة الخارجية الخليجية، بل وتصوب أو تهذب من شطحات بعضها.

- لم تتأسس المنظومة الخليجية على مصالح اقتصادية بينية عميقة مع دول إقليمية وعالمية متعددة، وظلت محصورة على النفط غالبًا، وهي مادة مضمونة للقوى الخارجية، وهامش المساس بها محدود جدًا رغم التوترات الجيوسياسية للممرات المائية.

- حتمية تغيير بوصلة الاعتماد على المسار الغربي عامة والأمريكي خاصة، في ضوء بروز دول إقليمية وعالمية أخرى منافسة لها في المنطقة، وهنا ندعو إلى التأمل في دور بكين وموسكو في الشرق الأوسط، وكيف أصبحت دول أوروبية كألمانيا وفرنسا تغير بوصلتها نحو إغراءات طريق الحرير على حساب بوصلتها نحو واشنطن.

- تجربة حرب اليمن وتداعياتها الإقليمية، وقد أثبتت بجلاء أن الحليف الأمريكي لن ينفرد بضمانة الأمن الخليجي أو حتى بصفة أساسية، بصرف النظر كونه قوة متراجعة، مما برزت قوى إقليمية وعالمية أخرى كالعراق وإيران وتركيا " وإسرائيل " وروسيا لها التأثير بدرجة معينة على الأمن الإقليمي، وبالتالي، فإن مستقبله -أي الأمن الإقليمي- ينبغي أن يكون من منظور تلكم الأبعاد الجيوسياسية.

- الحقيقة الراسخة أن أية خلافات لن تنهار بسببها المنظومة الخليجية، بدليل بقائها رغم أزمة ٢٠١٧م، وبدليل الآفاق الرحبة لحلها، وبالتالي، فإنه ليس أمام الدول الست من خيار سوى الرهان على المنظومة فقط، بالقناعات الجديدة.

• نحو استراتيجية سياسية خليجية مشتركة قوية أو موحدة

بدأ لنا المشهد الناجم عن تداعيات الأحداث الثلاثة المختارة التي أشرنا إليها سابقًا وكأن مستقبل تماسك وتمتين الدول الست الخليجية كان يحتاج لمثل هذه الأزمات العميقة حتى تترسخ تلكم القناعات السياسية الجديدة التي يمتزج فيها الأمن بالسياسة، والأمن بالاقتصاد، والأمن بالديموغرافيا، والأمن بالأيديولوجيا وهو أصلا لم يكن لمجلس التعاون الخليجي أن يرى النور في الثمانينات لو لا أزمة الأمن الإقليمي "آنذاك" مما دفع العامل الأمني ست دول إلى إقامة تكتل أمني بالدرجة الأولى على خلفية اقتصادية تكاملية، والأحداث سالفة الذكر والقناعات المترتبة عليها، تنقل الدول الست إلى فهم جديد للتكتل الخليجي في ضوء ما أشرنا اليه سابقًا من قناعات سياسية جديدة.

وتلكم القناعات تطرح مسألتين حتميتين، لا مناص للدول الست من إحداها، وهما إما سياسة خارجية واحدة أو مشتركة قوية، وآليات عمل جماعية ومؤسساتية، فبقاء الوضع كما عليه مشتتًا ومتفرقًا، وفي حالات يبدو متصارعًا، لن يخدم دوله، وأحداث السنوات الأخيرة تدلل على حتمية الرؤية الجماعية وفق إحدى المسألتين.

ومع إدراكنا ببقايا خلفيات فكرية لم تنضجها الأحداث الجسام المستجدة حتى الآن، فإننا نرى أن الاتفاق على استراتيجية سياسة خليجية " مشتركة " هي الخيار الممكن قبوله مرحليًا، لكي تشكل مرجعية لسياسة خارجية خليجية مشتركة قوية، لكن يشترط أن تكون محددة الأهداف والغايات، وأن تعمل الدول الست على بلورة هذه الاستراتيجية برؤية واحدة وفي إطار تكتل قوي داخليًا، ومتناغمًا خارجيًا، ومتصالحًا مع إقليمه ومحيطه العربي.

• مفهوم السياسة الخارجية المشتركة القوية

المفهوم ينصرف إلى التنسيق والتعاون في مجال السياسة الخارجية وصولاً إلى صياغة مواقف مشتركة وقد تصل إلى "موحدة" تجاه القضايا السياسية التي تهم دول مجلس التعاون الخليجي على مختلف المستويات العربية والإقليمية والدولية،

والتعامل كتجمع واحد مع العالم الخارجي في إطار أسس ومرتكزات متفق عليها من ثوابت أساسية وليس من أمزجة متقلبة أو مرحلية، فهل هذا ممكن؟

المتابع هذه الأيام، لمستوى التنسيق والتعاون بين مسقط والرياض بعد زيارة الأمير خالد بن سلمان نائب وزير الدفاع السعودي والمسؤول عن ملف الحوثيين في نوفمبر الماضي، يمكن من خلالها البناء عليها في خضم القناعات السياسية سالف الذكر، وهو -أي التنسيق والتعاون- يتجه نحو تشكيل مواقف مشتركة قوية ليس في مجال المصالحة الخليجيةـالخليجية وإنما تتجاوز ذلك إلى ما هو أكبر، بما يخدم الاستقرار والأمن الإقليمي، نلمس خلفياته في دعوة يوسف العلوي وزير الدولة للشؤون الخارجية العماني أثناء زيارته الأخيرة لطهران إلى عقد مؤتمر إقليمي تشارك فيه طهران.

وهذا يمكن أن يفسر ويؤول على قرب حل الأزمات الإقليمية التي تكون طهران طرفًا فيها، وكذلك الذهاب الى ما هو أبعد، كأن نرى في مضامينها مساعي لإقامة نظام إقليمي تشارك فيه طهران، وهذا لن يكون ما لم يكن لدول المجلس الست مواقف مشتركة من هذا النظام، وإذا حدث ذلك، فإن مجلس التعاون الخليجي سينتقل نقلة نوعية وكمية باتجاه اعتباره كتجمع واحد في مواجهة العالم الخارجي ببعديه الإقليمي والدولي.

لكن، ورغم ذلكم التطور الاستراتيجي الهام بين مسقط والرياض، إلا أنه يتطلب تكمله وإرادة حتى يمكن اعتباره قاطرة لبقية المواقف الخليجية الأخرى، وحتى يتسم بالديمومة حتى بين مسقط والرياض حيث نبحث هنا عن الاستدامة العقلانية للسياسة الخارجية الخليجية المشتركة، وهذا لن نجده إلا في تحديد أهداف الاستراتيجية السياسية الجديدة لمجلس التعاون الخليجي في ضوء تجارب الأحداث الأخيرة.

• أهداف الاستراتيجية السياسية الجديدة

تنطلق هذه الأهداف من قيم المنظومة الخليجية ومصالحها الأساسية بما فيها الأمنية والحفاظ على استقلالية دولها وفق الحدود المعترف بها، واعتبار أمن الدول الست مسؤولية مشتركة، ودمج التنمية بين الدول بمفهومها الشامل ضمن أهداف السياسة الخارجية الخليجية المشتركة وفق القناعات الجديدة التي أنتجتها الأحداث الثلاث سنوات الأخيرة، وهي قناعات تربط الشأن الوطني لكل دولة بالشأن الجماعي للمنظومة الخليجية، والشأن الخليجي الداخلي بشأن محيطها الإقليمي.

وكل المعطيات تشير إلى أن الدول الست -مع التباين- ستواجه تحديات داخلية وخارجية كبيرة في ضوء ما يشهده محيطها الإقليمي من صراعات معقدة يقودها شباب طامحين تدفعهم الطموحات، فليس بمقدور كل دولة منفردة على مواجهتها لوحدها وبمعزل عن دول المنظومة الخليجية، ولا كذلك استغلال الفرص المتاحة لها ولوحدها مهما كان الظهير الدولي لها.

وكذلك من كبرى الانكشافات الجديدة التي ينبغي للفكر السياسي الخليجي التسليم بها، والعمل على صياغة بيان جديد من خلال قمة بل مجموعة قمم تعقد لإحداث تحولات تاريخية كبرى تنطلق أولاً من الشأن الجماعي ومن ثم الإقليمي والدولي ثانيًا، ومن خلالها يتم تحديد أهداف السياسة الخارجية الخليجية المشتركة، مما سيظهر الحفاظ على السلام ومنع النزاعات وتعزيز الأمن الإقليمي كأولوية من أولويات السياسة الخارجية الخليجية المشتركة.

إن انعدام الأمن والاستقرار عن الشركاء الإقليمين خاصة جيران دول المجلس الخليجي كإيران والعراق واليمن ينعكس سلبًا على دول المجلس الخليجي بصورة مباشرة، لذلك يتعين على السياسة الخارجية الخليجية المشتركة أن تعيد التفكير في أن تجعل من أهم أهدافها كذلك خدمة شأنها الداخلي من منظور إقليمي.

ولن يتحقق ذلك إلا من خلال خليج عربي متحد بين دوله الست، وملتزم بقيمه ومصالحه بعد حل مشاكله بما فيها مشاكل الحدود المتبقية، والمصلحة الخليجية المستقبلية تحتم فعلاً، خليجيًا عربيًا تكون سياسته الخارجية المشتركة قادرة على فرض أجندة السلم والاستقرار الإقليميين والمشاركة فيها عالميًا ليس عبر التلويح بالقوة الخشنة، وإنما عبر القوة الناعمة، وتملك دول المجلس الست من مقوماتها ما يجعلها مؤثرة فعلاً في الأمن الإقليمي.

وإقامة اتحاد خليجي عربي قوي يتطلب حل مشاكل داخلية كالحدود، ولم يبق منها إلا القليل إن كانت مازالت عالقة، وهذا

محاولات أمريكا تحسين العلاقات مع إيران في ظل طموح طهران في المنطقة الخليجية يجعل العامل الأمني الأمريكي لدول التعاون مفرغا

التعامل كتجمع واحد مع العالم الخارجي في إطار أسس ومرتكزات متفق عليها من ثوابت أساسية وليس من أمزجة متقلبة لدول الخليج

ما يجب أن تتبناه قمة خليجية وفق قاعدة لا إفراط ولا تفريط، والكل في خدمة الدولة الواحدة، والدولة الواحدة في خدمة الكل من منظور ما أفرزته الأحداث الجسام المعاصرة من تكاملية الأعماق الاستراتيجية للدول الست.

وهذا ما تحتمه عملية أحداث تحولات تاريخية في بنية الفكر والواقع الخليجي على غرار التحولات التي حدثت في القرن الإفريقي، بحيث تكون قاطرة المنطلقات الأخرى على مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية، من بينها الاعتداد بالتنوع الفكري، لاحتواء كل الأبعاد الفكرية لقطع الطريق على الاختراقات الإقليمية، مما يسهل وضع استراتيجية للسياسة الخارجية الخليجية مشتركة / موحدة من تكتل إقليمي قوي داخليًا وجماعيًا، ومن ثم سيكون من السهولة بمكان رسم سياسة خارجية مشتركة وثابتة وواضحة بالمحددات والأهداف والآليات .

تلكم ملامح أساسية وجوهرية لماهيات التحولات التي تحتمها المرحلة السياسية لدول المجلس الخليجي، والظرفية مواتية لها، فالظرفية المالية الضاغطة لبعض الدول الخليجية ستجعلها تنفتح على مثل هذه التحولات، لأن هذه الضغوطات تمس الجانب الوجودي، وبالتالي ستجعل المواقف مرنة ومستجابة للتحولات، لكنها تحتاج إلى أن تخرج من مطابخ العصف الذهني ومن ثم تسويقها وترويجها بعيدًا عن وسائل الاتصال والإعلام حتى تنضج سياسيًا، وتلقى القبول من قبل الدول الست.

ويمكن اختصار أهم أهداف السياسة الخارجية الخليجية المشتركة في الآتي:

- ضمانة الأمن وتعزيز السلم لدول المجلس الخليجي على قدم المساواة.
- العمل على حماية القيم والمصالح المشتركة للدول الست.
- العمل برؤية مشتركة في التحول لمتطلبات المستقبل.
- اعتبار تحقيق أهداف التنمية المستدامة شأن جماعي بين الدول الست.
- العمل برؤية واحدة على تعزيز المشاركة الداخلية في اتخاذ القرار.
- المساهمة في تطوير التعاون الإقليمي والدولي مع إيلاء التعاون الأول الأولوية.
- ارتباط الأمن الداخلي بالأمن الخارجي.

• المؤسسات الفاعلة للسياسة الخارجية المشتركة لمجلس التعاون الخليجي

ولتحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية الخليجية المشتركة، يمكن تفعيل وتطوير المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي الذي يتكون من وزراء الخارجية، بحيث يمكن أن يمثل الوزراء داخل هذا المجلس بصفة دائمة في مقر الأمانة العامة للمجلس سفراء أو وزراء دوله، مهمتهم التفرغ والتخصص للسياسة الخارجية الخليجية المشتركة سواء لتحضير اللقاءات الوزارية التي كانت تعقد مرة كل ثلاثة أشهر، أو تقريب وجهات النظر والتحضير لأية اجتماعات استثنائية، وكذلك تكون له مهمة تنفيذية للسياسة الخارجية الخليجية المشتركة، ومتابعة تطوراتها سواء على صعيد الدول الست أو الخارجية على مختلف المستويات.

على أن يشترط في السفراء أو وزراء الدولة شروط معيارية، كأن يكونوا من المفكرين والسياسيين والكتاب.. لأنه من مهامهم أيضًا إعمال الفكر في تقديم رؤى وسياسات لخدمة الأهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية المشتركة سالفة الذكر، فبلورة القناعات السياسية الجديدة تحتاج لفكر وعصف ذهني مشترك ما دام الأهداف الاستراتيجية متفق عليها، وما دام هناك إرادة سياسية عامة على أحداث تحولات تاريخية في بنية المنظومة الخليجية لكي تواكب مختلف التحديات.

على أن يكون هناك ممثلا للمجلس الوزاري بدرجة سفير في المنظمات الدولية والإقليمية لشرح أهداف السياسة الخارجية الخليجية المشتركة، والحرص على إيصالها إلى الجهات المعنية مباشرة، وذلك لقطع الطريق لسوء التفسيرات والتأويلات، والسعي لإيصال الرسائل الإيجابية دون طرف ثالث.

ومن الأهمية بمكان كذلك، إقامة مركز للدراسات السياسية يتبع مباشرة للمجلس الوزاري تحت إشراف الأمانة العامة، لدراسة التحديات وكيفية مواجهتها من منظور أهداف الاستراتيجية السياسية الخليجية الجديدة، يعقد مرة في السنة لدراسة أو أكثر حسبما تستدعيه الحاجة، ويصدر إرشاداته ومرئياته للمجلس الوزاري للأخذ بها وفق حاكمية الأهداف الاستراتيجية سالفة الذكر.

* كاتب وإعلامي ـ سلطنة عُمان

أمريكا تتعامل مع مشكلات المنطقة بردود الأفعال دون التزامات بعيدة المدى

المنطقة بحاجة لنقلة نوعية في العلاقات مع أمريكا ترتقي للشراكة

تكتسب العلاقات الخليجية-الأمريكية أهمية كبيرة في السياسة العالمية لأنها تؤثر في العديد من القضايا الدولية والإقليمية تأثيرًا مباشرًا وتشكل محورًا مهمًا من محاور الأمن والسلم العالميين. كما أن لهذه العلاقة تأثير مباشر على حالة الاقتصادين الأمريكي والعالمي لأسباب عديدة ليس أقلها إمتلاك المنطقة لثلث الاحتياطي العالمي من النفط بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي الذي يجعلها على مفترق طرق التجارة العالمية. ولكن على الرغم من هذه الأهمية فإنها عانت من التأرجح والضبابية على مدى فترة التواجد الأمريكي في الخليج منذ الحرب العالمية الثانية ولحد الآن مع أنها واجهت العديد من التحديات الجسيمة. تنبئ المرحلة المقبلة بالعديد من التحديات التي سوف تواجه هذه العلاقات من ضمنها الزيادة في حدة التنافس العالمي نتيجة التغيرات الكبيرة في توازن القوى العالمية ونمو النشاط الاقتصادي العالمي خارج الدوائر المعتادة. تسعى هذه الورقة لشرح أهم المصالح التي تشكل أساس العلاقات بين الولايات المتحدة ومنطقة الخليج واستشراف تطوراتها المستقبلية والتحديات التي قد تواجهها على مدى السنوات العشر المقبلة.

د. غانم علوان الجميلي

أولا- المصالح الأمريكية في منطقة الخليج

إن تحديد المصالح يشكل أساس فهم العلاقات بين أطرافها ولذلك نبدأ بتحديد أهم المصالح الأمريكية في المنطقة. هذه المصالح لم تتغير كثيرًا منذ الحرب العالمية الثانية باستثناء ظهور دور الإرهاب العالمي وصعوده ليصبح العامل الأهم في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م. ولعل من أهم تلك المصالح مايلي:

١. **الحرب على الإرهاب:** تعتبر الأولوية الأولى المعلنة للسياسة الأمريكية في المنطقة منذ الهجوم الإرهابي الذي نفذه تنظيم القاعدة على الولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) عام ٢٠٠١م، ومما زاد في أهمية الحدث محليًا أن جميع الإرهابيين الذين قاموا بالهجوم على نيويورك وواشنطن كانوا من أبناء المنطقة حسب ما قيل حول ذلك، الأمر الذي جعل من المنطقة الساحة الأهم في هذه الحرب التي اشتعلت في عدة جبهات من أهمها العراق وسوريا وأفغانستان واليمن وشمال إفريقيا ونتج عنها الكثير من المتغيرات الهيكلية في المنطقة من أهمها تغيير العقيدة القتالية للجيوش لتتحول من حرب الأعداء الخارجيين إلى حرب العصابات الداخلية، كما أنها استلزمت مراجعة الدول لنظمها وتعاملاتها المالية وأدوارها الخارجية، وهذه الأخيرة أدت إلى إضعاف دور دول المنطقة في الساحتين العالمية والإقليمية.

الحرب على الإرهاب أخذت بعدًا جديدًا بعد ظهور تنظيم جديد أطلق على نفسه الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والذي أعلن عن نفسه وريثًا وبديلا لتنظيم القاعدة وسيطر على مساحات شاسعة في العراق وسوريا واليمن وسيناء وليبيا، كما أنه أعلن مسؤوليته عن العديد من العمليات الدموية في كثير من دول العالم. لذلك سارعت الولايات المتحدة إلى تشكيل تحالف دولي للتصدي لداعش وكانت بداية ذلك تأسيس تحالف إقليمي انبثق عن المؤتمر الذي عقد في جدة في العاشر من أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤م، بين الولايات المتحدة وعشر دول من المنطقة هي: مصر، العراق، الأردن، ولبنان بالإضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي الست. لم تكن الاستراتيجية الأمريكية لمواجهة التنظيم واضحة المعالم بالنسبة لدول المنطقة ولم تسنح الفرصة لهذه الدول أو ربما لم تبد الرغبة بإبداء الرأي مع أن

الصراع الإقليمي سوف يشهد تطورات غير معروفة النتائج أهمها التغيير في القيادة الإيرانية والتكهنات عن النظام الإيراني القادم

الأمر يهددها في المقام الأول. أما بالنسبة للولايات المتحدة فإنها كانت تهدف إلى احتواء التنظيم (Containment) والحيلولة بينه وبين القيام بعمليات نوعية في الخارج أو تهديد دول المنطقة. هذه الحرب والطريقة التي أدارتها الولايات المتحدة كانت وما تزال تتسم بالغموض بسبب غياب الشراكة الحقيقية في الحرب وعدم وضوح أدوار الأطراف المشاركة فيها، ولعل من أوضح الأدلة على ذلك الإعلان المفاجئ للرئيس ترامب بالانتصار على داعش وسحب القوات الأمريكية من سوريا ومن دون استشارة الشركاء الأساسيين في الحرب وفي مقدمتهم حلف الناتو ودول المنطقة وكذلك دخول الولايات المتحدة في مفاوضات مباشرة مع حركة طالبان في ذات الوقت الذي تصنفها فيه بأنها حركة إرهابية وتخوض ضدها حربًا طاحنة منذ ٢٠٠١م. هذا الأسلوب الذي أدارت فيه واشنطن الحرب على الإرهاب أثر سلبًا على مدى فعاليتها في تحقيق أهدافها المعلنة وأدى إلى زيادة كلفتها البشرية والمادية خصوصًا على دول المنطقة، كما أنه فوت الفرصة في وضع مقاربة شاملة لمعالجة جذور الإرهاب والتطرف في المنطقة.

٢. **التصدي للنفوذ الإيراني في المنطقة:** تبنت الولايات المتحدة في فترة الحرب الباردة سياسة متهاونة مع إيران لأنها لم تكن تود أن تراها تنحاز الى المعسكر الشيوعي، ووكلت إلى الشاه في فترة من الفترات مسؤولية شرطي المنطقة. وبعد نهاية تلك الفترة وظهور الإرهاب كتحد عالمي جديد، كانت الولايات المتحدة ترى بأن مصدره العالم الإسلامي السني، ولذلك لم تكن إيران مشمولة به. لا بل أن الولايات المتحدة سمحت لها بمد نفوذها في دول الجوار مثل لبنان وسوريا والعراق وأفغانستان واليمن، كما أنها قامت بتنسيق الجهود معها في عمليات غزو أفغانستان والعراق. لكن بقيت مشكلة المشروع النووي الإيراني الذي شكل مصدر قلق للولايات المتحدة التي رأت فيه تهديدًا لأمن إسرائيل، في حين أن الدول الأوروبية رأت فيه خطرًا مباشرًا على أمنها، ولذلك أجرت مفاوضات طويلة ومضنية تكللت بإبرام إدارة الرئيس السابق أوباما وباقي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن زائدًا ألمانيا اتفاقا يمنح إيران الحق في تطوير قدراتها النووية ولكن يمنع تطويرها للأسلحة النووية ويضع سقفًا زمنيًا لذلك. وقد جرى ذلك من دون أن يكون لدول المنطقة دور أو حتى دراية بتفاصيل الاتفاق، الأمر الذي أدى بتلك الدول الى استنفار الجهود لإفشاله. بالطبع لا أحد يجادل بحقيقة أن الاتفاق كانت تعتريه العديد من المشكلات من حيث المحتوى والتنفيذ، إلا أن المعارضة له كانت بمثابة ردة فعل ولم تكن مبنية على استراتيجية واضحة. قوى المعارضة وجدت آذانًا صاغية عند إدارة الرئيس ترامب التي سارعت إلى الانسحاب من الاتفاق من دون إدراك للعواقب على المنطقة أو التفكير ببدائل لعملية التصعيد. هذا الموقف الذي فاجأ الأصدقاء قبل الأعداء شكل جزءًا من سياسة الإدارة الأمريكية التي تبنت شعار «تغيير السلوك الإيراني» سعيًا منها للحد من النفوذ الإيراني في المنطقة. لقد كان المشكل الأكبر هو أن العديد من دول المنطقة فهمت أن ذلك الشعار يعني رغبة الولايات المتحدة في تغيير النظام الإيراني عن طريق المواجهة وبنت على ذلك مواقف وتوجهات متشددة اضطرت للتراجع عنها فيما بعد ولكن بعد أن ارتفعت حدة الصراع في المنطقة وأوصلتها إلى شفير حرب شاملة.

٣. **ضمان أمن إسرائيل:** تعتبر الولايات المتحدة أن ضمان أمن إسرائيل هدفًا أساسيًا لسياستها الخارجية تجاه المنطقة. وقد مرت هذه السياسة بمراحل متعددة حيث كانت في البداية مجرد ضمان أمن وسلامة إسرائيل لكنها أصبحت اليوم الحفاظ على التفوق العسكري والأمني الإسرائيلي على جميع دول المنطقة مجتمعة. ليس هناك جدل في أحقية الولايات المتحدة في اتخاذ أي هدف تراه يخدم مصالحها الاستراتيجية، لكن المشكل أن يصبح هذا الهدف ليس الأول بل أحيانًا الوحيد لعلاقة الولايات المتحدة مع المنطقة. ولعل المسؤولية عن هذه القضية تقع على جانبي العلاقة، لأن دول المنطقة لم تطور أية نظرة استراتيجية لدورها في الساحة الدولية.

المشكلات السياسية في إسرائيل متفاقمة ومن أبرزها ضبابية الموقف السياسي نتيجة عدم حصول أي من طرفي العملية السياسية على أغلبية في الكنيست تمكن أي منها من تشكيل حكومة بعد جولتين من الانتخابات ولا ندري إن كانت الجولة الثالثة سوف تشهد حسم الموقف. المهم هنا هو أن العديد من قضايا المنطقة ومن أهمها «صفقة القرن» التي طال انتظارها، أصبحت مؤجلة وانتظار حكومة إسرائيلية.

٤. **المصالح الأمنية والجيو-استراتيجية:** كانت لعبة الشطرنج الدولية بين المعسكرين الغربي بقيادة أمريكا والشيوعي بقيادة الاتحاد

السوفيتي العامل الأول في العلاقات الأمريكية-الخليجية طيلة الحرب الباردة التي انتهت بتفكيك المعسكر الشرقي وإعادة رسم الخارطة السياسية العالمية وبداية فترة انفراد أمريكا بالريادة العالمية. ما إن انتهت الحرب الباردة وتنفس العالم الصعداء حتى بدأت حروب وصراعات محلية في مختلف بقاع العالم لتنتهي بواحدة أكثر سخونة منها هي الحرب المعلنة على الإرهاب التي وضعت المنطقة في قلب الأحداث العالمية وأكسبتها اهتماما هي في أشد الغنى عنه.

٥. المصالح الاقتصادية: للولايات المتحدة مصالح اقتصادية كبيرة في المنطقة وتشمل على قطاعين مهمين وهما التبادل التجاري ومبيعات السلاح. يوضح الرسم البياني أدناه حجم التبادل التجاري بين بعض دول منطقة الخليج والولايات المتحدة لعام ٢٠١٨م، حيث بلغ ما مجموعه ٩٠ مليار دولار والذي يجعل من هذه الدول مجتمعة بالمرتبة الثامنة في ترتيب شركاء الولايات المتحدة التجاريين.

رسم بياني يوضح حجم التبادل التجاري بين دول المنطقة والولايات المتحدة لعام ٢٠١٨م

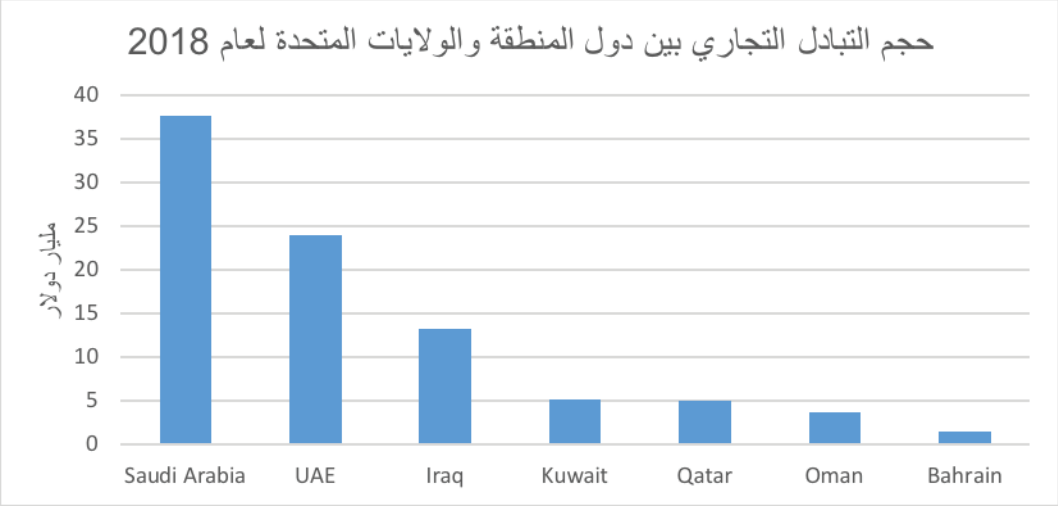

أما بالنسبة لمبيعات الأسلحة والمعدات العسكرية فإن الولايات المتحدة تعتبر المورد الأول للمعدات العسكرية لدول المنطقة، وقد ذكر مساعد وزير الدفاع الأمريكي في كلمته أمام مؤتمر حوار المنامة الأخير بأن حجم المبيعات العسكرية لدول منطقة الخليج بلغ حوالي ١٣٢ مليار دولار في السنوات الخمس الماضية.

ثانيًا- أثر الانتخابات الأمريكية القادمة

الانتخابات الرئاسية الأمريكية مهمة دائما بسبب الدور الكبير الذي تلعبه الولايات المتحدة على الساحة العالمية. لكن أثر الانتخابات على المواقف الخارجية يزداد عندما تصبح جزءًا من الحملة الانتخابية وتشكل عنصرًا من التفويض الشعبي للرئيس مثل الانتخابات القادمة. الانتخابات الأمريكية في عام ٢٠٢٠م، هي انتخابات مفصلية بكل المقاييس وسوف يكون لها تأثير مباشر على العلاقات الأمريكية مع العالم والمنطقة بغض النظر عن النتائج لعدة أسباب منها:

أثر الانتخابات على الأزمة في الخليج: الرئيس ترامب يرى في نفسه مفاوضًا محنكًا أكثر منه قائدًا عسكريًا، كما أنه أعطى الوعود للناخبين بإعادة الجنود من ساحات الصراع، ولذلك كانت غايته من وراء التصعيد مع إيران الذي تبع الانسحاب من الاتفاق النووي جلب إيران إلى طاولة التفاوض في موقف ضعيف، وقد قرأت إيران ذلك قراءة جيدة في ردها على التهديد الأمريكي حيث قامت بنقل الصراع إلى الميدان العسكري بدلا من طاولة المفاوضات. والسؤال هنا عن طبيعة الصراع في المرحلة المقبلة وهل سيكون على طاولة المفاوضات أم أنه سوف يتطور إلى صراع مسلح؟ أم أن الوضع الراهن الذي يمثل حرب استنزاف وعقوبات اقتصادية سوف يستمر على المدى المنظور؟ المتوقع هو استمرار المقاربة الحالية في حال فوز الرئيس ترامب إلا إذا رأت إيران أمرًا آخرًا. أما في حال فوز المرشح الديمقراطي بغض النظر عن هويته فإن ذلك يعني العودة إلى الاتفاق النووي السابق مع بعض التعديلات.

أمريكا أولاً: الرئيس ترامب اتخذ نهجًا انعزاليًا في سياسته الخارجية أثار العديد من التساؤلات حول الالتزامات الاقتصادية والأمنية للولايات المتحدة حول العالم ومن بين ذلك انسحابه من اتفاقية الشراكة حول المحيط الهادي، وإعلانه الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران، وإعادته التفاوض حول اتفاقية التجارة مع كندا والمكسيك وكذلك دخوله في حرب التعرفة الجمركية مع

الصين. في المقابل فإن المرشحين من الحزب الديمقراطي اتخذوا مقاربة تقليدية تجاه السياسة الخارجية مع بعض الاختلافات الطفيفة بين المرشحين. فأي من هاتين ياترى ستكون السياسة الأمريكية القادمة؟

سياسة الرئيس ترامب تجاه المنطقة تميزت بالبراغماتية العالية وركزت على المصالح المادية المباشرة (سياسة هات وخذ). هذه السياسة أهملت المصالح الرئيسية للولايات المتحدة في المنطقة وعطلت أي أمل بحصول مقاربات وحلول للقضايا العالقة فيها، هذه السياسة مرشحة للاستمرار في حال فوز الرئيس ترامب.

الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٦م، شهدت دخول بعض الأطراف الخارجية على خط الانتخابات في محاولة للتأثير في نتائجها حيث وضعت رهاناتها على الرئيس الحالي، الأمر الذي أثار غضب العديد في المؤسسات الأمنية والإعلامية بالإضافة إلى الحزب الديمقراطي. الآثار السلبية لهذا التصرف بدأت تبرز إلى العلن من خلال المواقف المتشددة لمجلس النواب تجاه بعض القضايا المتعلقة بالمنطقة، على الرغم من أن الحكومة هي التي تمتلك القرار في السياسة الخارجية لكن الكونغرس يمتلك صلاحيات واسعة للتأثير في السياسة الخارجية من خلال الموازنة ومراقبة عمل الحكومة.

الانتخابات القادمة سوف تشمل اختيار جميع أعضاء مجلس النواب وثلث أعضاء مجلس الشيوخ حيث يمتلك الحزب الديمقراطي أغلبية في الأول. الحالة في المجلسين ممكن أن تنقلب، فقد يستعيد الجمهوريون أغلبية مجلس النواب التي فقدوها قبل سنتين فقط، وقد يخسر الجمهوريون أغلبيتهم في مجلس الشيوخ. هذه الاحتمالات على درجة كبيرة من الأهمية بغض النظر عن نتائج الانتخابات الرئاسية وسوف تترتب عليها أمور على غاية الأهمية بالنسبة للعلاقات الأمريكية-الخليجية.

ثالثًا- التطورات المستقبلية للمصالح الأمريكية في الخليج

المتغيرات في موازين القوى العالمية: بادئ ذي بدء لابد من القول إن العالم مر في العقود الثلاثة الأخيرة بمتغيرات كبيرة شملت طبيعة وتركيبة القوى الفاعلة في السياسة العالمية كان من أبرزها نهاية مرحلة القطبية الثنائية، أو الحرب الباردة التي تبعتها مرحلة القطبية الأحادية التي تمثلت بانفراد الولايات المتحدة بالريادة العالمية، ويبدو أن العالم يسير تجاه مرحلة بدأت بوادرها بالظهور تتمثل بتعددية الأقطاب. هذه المتغيرات جاءت بسبب الزيادة في قوة التواصل والترابط بين مناطق العالم المختلفة وأدت إلى حصول تغيير في طبيعة المنافسة العالمية على الأسواق والموارد. إن طبيعة الصراعات العالمية تجعل من الصعوبة التنبؤ بما ستؤول إليه الأمور في المنطقة على مدى السنوات العشر القادمة لكن ذلك لا يمنع من الحديث عن أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر في وضع العلاقات الأمريكية-الخليجية وأهم الدلائل والمؤشرات على ذلك.

العقد القادم سوف يشهد تغيرات كبيرة في موازين القوى الاقتصادية العالمية. الرسم البياني أدناه يوضح حجم الناتج المحلي للدول الثلاث عشرة الأولى اقتصاديا بحلول عام ٢٠٣٠م، مقارنة مع أرقام ٢٠١٨م، لنفس الدول.

رسم بياني يمثل الناتج المحلي (GDP) لأكبر ١٣ اقتصاد في العالم بحلول عام ٢٠٣٠م، مع مقارنة بالأرقام لعام ٢٠١٨م، لنفس الدول

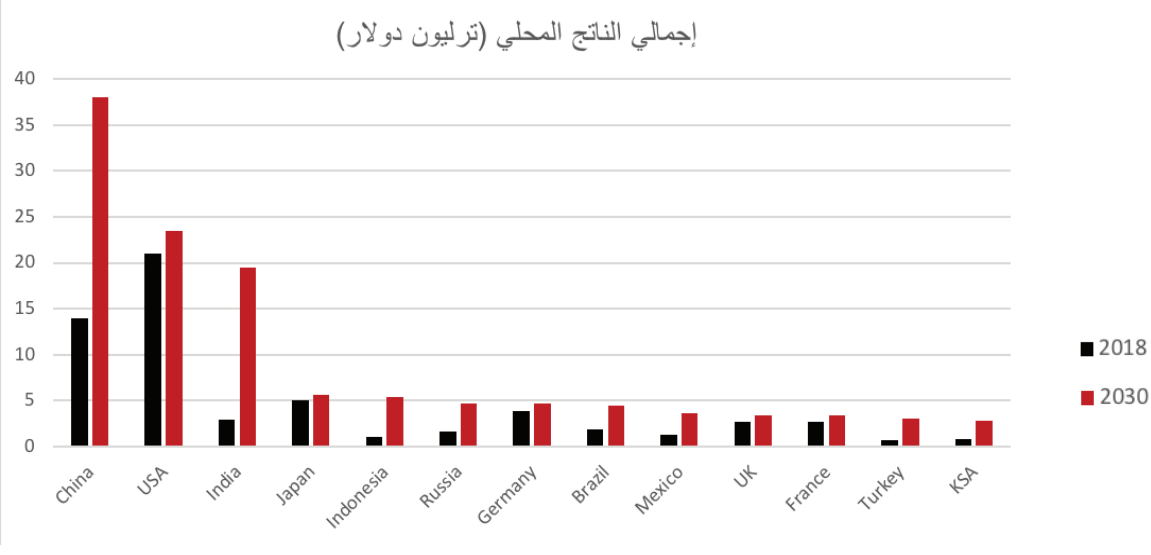

نظرة بسيطة إلى أرقام الرسم البياني أعلاه توضح التالي:

أكبر المتغيرات التي سوف تحدث في العقد القادم هي تجاوز حجم الناتج المحلي للاقتصاد الصيني لنظيره الأمريكي. حيث تقدر التقارير الاقتصادية حجم الاقتصاد الصيني بحلول ٢٠٣٠م، بما يقارب ٤٠ ترليون دولار، في حين أن الاقتصاد الأمريكي سوف يقارب ٢٥ ترليون دولار.

العقد القادم سوف يشهد طفرة كبيرة وظهور قوي للاقتصاد الهندي الذي سوف يصبح الثالث عالميًا قبل حلول ٢٠٣٠م، ولن يطول به الزمن بعد ذلك حتى يتجاوز الولايات المتحدة ويحتل المرتبة الثانية عالميًا. هذه النتيجة سوف يترتب عليها تنامي الدور الهندي في المنطقة والذي قد يدخل في منافسة حادة مع الصين والولايات المتحدة. لابد من الإشارة هنا إلى أن الهند تمتلك ميزات في تعاملها مع المنطقة من أهمها التأريخ الطويل الذي يمتد لقرون عديدة بالإضافة إلى الملايين من العمال الوافدين الذين يقيمون في دول المنطقة. الأمر الذي قد يؤدي إلى معادلة معقدة ليس هنا مجال الحديث عنها.

يظهر الرسم البياني الفارق الكبير بين حجم الاقتصاديات الثلاث الأولى مقارنة مع باقي الدول.

إندونيسيا سوف تتجاوز الدول الأوربية لتصبح الخامسة عالميًا بعد اليابان، وبذلك تكون الدولة الرابعة من الدول الآسيوية في الاقتصاديات الخمس الأولى عالميًا. ولعل هذه إحدى الدلائل التي دفعت بالعديد إلى إطلاق تسمية «القرن الآسيوي» على القرن الحالي.

الدور الأوروبي هو الآخر مرشح للتغيير وبصورة دراماتيكية خصوصًا بعد الفوز الكبير الذي حققه حزب المحافظين بقيادة بوريس جونسون في الانتخابات الأخيرة والتي كانت بمثابة التفويض لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. لذلك سوف تسعى بريطانيا للعودة إلى مناطق نفوذها وفي مقدمتها منطقة الخليج. فهل ستعمل بريطانيا في المنطقة منفردة أم ستدخل في شراكة حقيقية مع الولايات المتحدة؟

المملكة العربية السعودية تصل إلى المرتبة الثالث عشرة عالميًا مقارنة بالمرتبة الثامن عشرة في ٢٠١٨م. وبمناسبة الحديث عن هذه الأرقام فإن قيام تجمع اقتصادي خليجي يشمل دول مجلس التعاون والعراق واليمن سوف يجعل من ذلك الاقتصاد الثامن عالميًا بأرقام اليوم وأعلى من ذلك بأرقام المستقبل.

هذه المتغيرات العالمية تثير تساؤلاً مهمًا عن دور الولايات المتحدة في حماية طرق التجارة العالمية ومنها الخليج العربي، وهو الدور الذي لعبته منذ الحرب العالمية الثانية. فهل من المتوقع أن تقوم الولايات المتحدة بحماية طرق التجارة التي تمر بها بضائع الدول المنافسة لها في الساحات الاقتصادية والاستراتيجية؟ وإذا قررت الولايات المتحدة تقليص دور قواتها البحرية في هذا المجال، فمن سيقوم بملء الفراغ وهل تمتلك الصين القدرة على ذلك؟ أم أن ذلك سوف يؤدي إلى حدوث فوضى في طرق التجارة العالمية وعلى الأقل على مدى المرحلة الانتقالية التي تسبق ظهور نظام عالمي جديد لحماية طرق التجارة؟ ثم هل ينتج عن ذلك تنامي دور القرصنة وعصابات الجريمة المنظمة في أعالي البحار؟

- **المتغيرات في أسواق النفط العالمية:** أسواق النفط العالمية هي الأخرى مرشحة للعديد من المتغيرات في العقد القادم، ولعل من أبرز تلك المتغيرات:

-**انخفاض الطلب في الدول المتقدمة:** استمرار الضغط على استهلاك النفط في الدول المتقدمة نتيجة رفع الكفاءة وزيادة إنتاج الطاقة البديلة، هذه السياسات سوف تؤدي إلى وصول إنتاج النفط إلى أقصى مستوياته في الفترة بين ٢٠٣٠ الى ٢٠٤٠م، ثم يستقر عند مستويات ١٢٥ مليون برميل يوميًا حسب بعض التوقعات أو ينخفض إلى مستوى ٧٠ مليون بحلول ٢٠٥٠م، حسب توقعات لسياسات بيئية متسارعة. بغض النظر عن ذلك فإن جميع التوقعات تشير إلى زيادة مستمرة في الاستهلاك في قطاع البتروكيماويات.

الزيادة في إنتاج النفط في أمريكا

الارتفاع الكبير في أسعار النفط قبل عشر سنوات كانت له نتائج عرضية لم تكن بالحسبان من أهمها تشجيع الصناعة النفطية غير التقليدية مثل التنقيب في أعماق البحار وزياد إنتاج النفط والغاز الحجري (Shale oil and gas). كانت العمليات غير التقليدية تتطلب مستويات أسعار تتجاوز الستين دولار للبرميل، لكن مع مرور الزمن وزيادة الكفاءة في عمليات الإنتاج تدنت الكلفة إلى أقل من ذلك بكثير. لذلك استمرت الزيادة في إنتاج النفط غير التقليدي على الرغم من التدني النسبي لأسعار النفط الخام. الزيادة في إنتاج النفط غير التقليدي مرشحة للاستمرار على مدى السنوات القادمة كما هو موضح في الرسم البياني أدناه والذي يمثل توقعات منظمة أوبك لنمو إنتاج النفط والغاز المسال في الولايات المتحدة بالإضافة إلى تقليل الاستهلاك بسبب ارتفاع الكفاءة وزيادة إنتاج البدائل غير الكربونية للطاقة مثل الطاقة الشمسية والرياح والمياه. السؤال الذي يبرز هنا عن أثر ذلك كله على مستوى الاهتمام الأمريكي بالمنطقة في ضوء الزيادة في إنتاج النفط المحلي لأن البعض كان يتوهم بأن اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة كان سببه الأساسي عامل النفط، مع إنه عامل مهم إلا أنه ليس العامل الأساسي.

رسم بياني يوضح الزيادة المتوقعة في إنتاج النفط الحجري والغاز الصخري المسال في الولايات المتحدة حسب توقعات منظمة أوبك

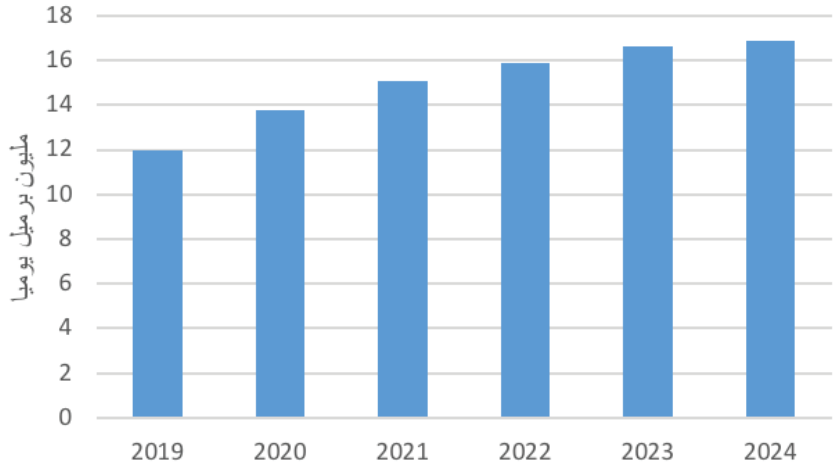

- **الزيادة في استهلاك الاقتصاديات الناشئة للنفط والغاز وخصوصًا الصين والهند:** انظر الجدول أدناه الذي يبين النمو المتوقع في استهلاك الصين والهند للنفط على مدار العقد القادم.

جدول يوضح النمو المتوقع في استهلاك النفط في الصين والهند في العقد القادم حسب توقعات منظمة أوبك

العام	الصين	الهند
2020	13.4	5.1
2025	14.7	6.2
2030	15.7	7.4

هذه الزيادة سوف تكون أكثر من النقص الحاصل في استهلاك الدول المتقدمة نتيجة رفع الكفاءة والتحول إلى المصادر البديلة. الفرق بين العملين سوف يصل إلى مستوى التوازن في الفترة بين ٢٠٣٠ إلى ٢٠٤٠م، عندما يصل استهلاك النفط إلى أعلى مستوياته ثم يقف عند تلك المستويات أو يبدأ بالانخفاض حسب بعض التوقعات. وهنا يبرز السؤال عن حصة دول المنطقة من الإنتاج العالمي ومدى قدرة الموارد النفطية على توفير الموارد المالية المطلوبة لدول المنطقة للمحافظة على مستوى الإنفاق فيها ناهيك عن الزيادة في أعداد السكان عامة وأعمار المسنين خاصة نتيجة الارتفاع في معدلات الأعمار في دول المنطقة. فعلى سبيل المثال فإن أعداد المسنين في المملكة الذين تتجاوز أعمارهم أكثر من ٦٥ سنة سوف يرتفع من ٢٣٠ ألف هذا العام إلى حوالي ستة ملايين بحلول ٢٠٣٠م.

رابعًا- أهم التحديات التي تواجه العلاقات الخليجية-الأمريكية

١- **غياب استراتيجية الأمن والسلام في المنطقة:** لايزال غياب منظومة شاملة لأمن المنطقة من أكبر التحديات التي تواجه دولها منفردة ومجتمعه وتدفع بالعلاقات مع الولايات المتحدة باتجاه العمل بردود الفعل تجاه التحديات الكبيرة التي تواجهها في حاضرها ومستقبلها المنظور. تعود جذور هذه المعضلة إلى الطرفين، فدول المنطقة لا تمتلك استراتيجية لأمنها القومي وهذا يحول بينها وبين الدخول في حوارات استراتيجية مع شركاءها في مجال الأمن وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، في حين أن الإدارة الأمريكية تميل إلى التعامل مع المشكلات بواقع ردود الأفعال ودون الدخول في التزامات بعيدة المدى إلا إذا كانت مضطرة لذلك. وليس أدل على غياب التفكير الإستراتيجي تجاه قضايا المنطقة من قبل الجانب الأمريكي من إقرار قائد قوات المنطقة الوسطى السابق الجنرال جيمس فوتيل حول الخلاف مع إيران عندما قال: «أنا لست واثقًا من إننا نفهم الأشياء التي تريدها إيران، كما أننا لسنا واثقين من أن إيران تفهم الذي نريده في المنطقة».

٢- **ازدياد حدة الصراع الإقليمي:** شهد العام المنصرم ارتفاعًا كبيرًا في حدة الصراع الإقليمي الذي أوصل المنطقة إلى شفا حرب شاملة غير معروفة النتائج. ليس هناك في الأفق من مشاريع أو مبادرات دبلوماسية ترمي إلى تخفيف حدة الصراع أو إيجاد تفاهمات إقليمية حول القضايا العالقة. لذلك فليس من الصعب التكهن بضعف إمكانية حصول انفراج في المشكلات التي عصفت وماتزال بالمنطقة لكن يبقى الأمل بالتغيير في المواقف واردًا. كما وأن القاعدة العامة التي تقول بأن المشكلات التي لا

تحل تزداد تعقيدًا مع الزمن، تعني بأن الأوضاع في المنطقة قد تخرج عن حدود السيطرة في أي وقت إذا لم تتم المسارعة إلى تقوية الجهود الدبلوماسية الرامية الى حل النزاعات القائمة.

الصراع الإقليمي سوف يشهد تطورات غير معروفة النتائج، ولعل من أهمها التغيير المتوقع في القيادة الإيرانية في مرحلة ما بعد المرشد الحالي علي خامنئي، وهو التغيير الذي يثير الكثير من التكهنات عن طبيعة النظام الإيراني في المرحلة القادمة وهل سوف تنتج المرحلة الانتقالية صراعًا داخليًا ربما يؤدي إلى اتخاذ مواقف تصعيدية من القضايا الخارجية.

٣- **تطورات الأوضاع في العراق:** شكلت أوضاع العراق منذ غزو الكويت وليومنا هذا أكبر تحد واجهته العلاقات الأمريكية-الخليجية. وكانت عملية غزو العراق وإسقاط النظام وأسلوب إدارة البلد منذ الغزو من أكبر الإخفاقات التي منيت بها السياسة الأمريكية بسبب النتائج التي ترتبت على الحرب وآثارها الكارثية على أوضاع المنطقة عامة وصورة الولايات المتحدة. وكان من نتائج أو أسباب تلك السياسات عزل العراق عن محيطه الخليجي. لكن القضية العراقية تبقى التحدي الأول والفرصة الكبرى أمام العلاقات الأمريكية-الخليجية.

الشعب العراقي انتفض هذه الأيام مطالبًا بالحياة الكريمة التي كان يصبو إليها، وقد دفع نتيجة ذلك المئات من الشهداء وآلاف الجرحى. تأتي هذه الانتفاضة المباركة بعد عقود من القطيعة بين العراق ومحيطه الخليجي، ولذلك فلن يكون من السهل على دول الخليج أن تعود إلى الساحة العراقية. لكن على تلك الدول أن تعي أنها ترتبط مع العراق بمصير واحد. ولذلك فليس بإمكانها الوقوف بموقف المتفرج تجاه مايجري وإنما عليها العمل مع الشريك الأمريكي ومنفردة من أجل توفير الدعم الكامل للشعب العراقي في أن يحقق أمنياته في الحياة الكريمة، لأن ذلك يشكل مصلحة مصيرية لها وفرصة لايمكن التفريط بها.

٤- **تغير طبيعة الصراعات في المنطقة وتنامي خطورة الحروب غير المتوازنة:** هناك أسباب عديدة تدعونا إلى التحذير من خطر الحروب غير التقليدية في المنطقة على المدى المنظور، ولعل من أهمها الحروب الأليكترونية والنزاعات المسلحة مع الجماعات العابرة للحدود مثل الجماعات المتطرفة وعصابات الجريمة المنظمة والقرصنة في البحار. إن دول المنطقة شهدت تطورًا كبيرًا في مجال الاعتماد على الأجهزة الإليكترونية في مختلف التطبيقات التي تشمل أهم وأخطر مجالات الحياة مثل المعلومات الإحصائية والمعاملات الاقتصادية إلى الأسرار العسكرية ووسائل السيطرة والتحكم بالإضافة إلى الاتصال، وهي في أغلبها تطبيقات تشمل الأمن الوطني. هذه الأنشطة تمثل نقطة هشة في دفاعات الدول لأنها عرضة للاختراق.

ولعل من أبرز الأمثلة على خطورة الأمر الهجوم الإلكتروني الذي تعرضت له بعض منشآت أرامكو عام ٢٠١٧م. لم تكن الغاية من الهجوم سرقة معلومات أو توقيف العمل ، لكن الغاية منه كانت أخطر من ذلك وبكثير، وكما أشارت صحيفة نيويورك تايمز في مقال لها في ١٨ مارس ٢٠١٨م، بأن الغاية من الهجوم كانت إحداث تفجير في المنشأة. هذا المثال يوضح بأن الحروب الإلكترونية أصبحت اليوم واحدة من أخطر وسائل الحرب الشاملة.

وإذا كانت المنطقة غير محصنة في مجال الحروب التقليدية كما أشرنا آنفًا، فإنها أكثر عرضة للأخطار غير التقليدية التي ذكرناها أعلاه. لذلك يجب أن تكون ضمن أولويات إستراتيجية أمن دول المنطقة منفردة ومجتمعة والتي يجب أن تكون في صلب التعاون الأمني بين دول المنطقة والولايات المتحدة.

الخاتمة

خلاصة القول إن العلاقات الخليجية-الأمريكية عانت في الماضي ولاتزال من غياب التصورات الاستراتيجية الأمر الذي أدى إلى إهمالها الحاجيات الأساسية للمنطقة مثل عدم وجود منظومة الأمن المشترك وكانت العلاقة تدار بردود الأفعال ووضع المسكنات على القضايا الساخنة، وهو الأسلوب الذي لم ينتج عنه أي علاج لقضايا المنطقة العالقة بل زادها تأزيمًا وتعقيدًا مع مرور الزمان. ليس هناك في الأفق ما يوحي بتغيير في المقاربة الأمريكية، الأمر الذي سوف يؤدي إلى زيادة في التنافس العالمي على المنطقة وعلى مواردها وأسواقها. كما أنه ليس من المعروف فيما إذا كانت هذه هي النتيجة التي تريدها الولايات المتحدة أم أنها سوف تكتشف ذلك بعد فوات الأوان؟ بعيدًا عن الصراعات الدولية، فإن المنطقة بحاجة إلى إحداث نقلة نوعية في العلاقات مع الولايات المتحدة ترتقي بها من ردود الفعل إلى الشراكة الحقيقية. وهذه لن تحدث من ذاتها ولكنها تبدأ بتنظيم البيت الخليجي من الداخل وإقامة منظومة إقليمية اقتصادية وأمنية تعمل على توفير الحاجات الأساسية لدول المنطقة وفي مقدمتها الأمن والتنمية.

* **سفير العراق الأسبق لدى المملكة العربية السعودية واليابان. مقيم في الولايات المتحدة الأمريكية**

دول المجلس لها دور حيوي في العقد الجديد لقيادة لحمة النظام العربي

"المتغيرات" توفر فرصًا للنظام العربي لتعزيز دوره والتفاوض من منطق القوة

تمثل منطقة الخليج أهمية استراتيجية واقتصادية لدول النظام الدولي، ففي القرن التاسع عشر كان التنافس البريطاني-الفرنسي على أشده، وعندما طرح الفرد ماهان تعبير الشرق الأوسط عام ١٩٠٣م، ارتبط بالخليج العربي وأهميته لبريطانيا، وكانت روسيا القيصرية تسعى للوصول للبحار الدافئة، وبعد الحرب العالمية الثانية ازداد الاهتمام بالخليج العربي في ظل التنافس بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وحافظ الخليج العربي على أهميته الاقتصادية والاستراتيجية حتى بعد زوال الاتحاد السوفيتي، ونجد أن اللاعبين الكبار يتنافسون لتعزيز علاقاتهم مع دول الخليج العربي، فالصين اليوم لاعب كبير اقتصاديا في منطقة الخليج وشعارها "التجارة هي عنوان تعاملها مع دول الخليج"، والرئيس الروسي فلاديمر بوتين زار السعودية والإمارات في أكتوبر ٢٠١٩م، ويسعى لعلاقات اقتصادية وسياسية قائلاً: "إن روسيا تولي اهتمامًا خاصًا بتطوير العلاقات الثنائية مع السعودية الممتدة لأكثر من ٩٠ عامًا، وأن التبادل التجاري بين روسيا والسعودية ارتفع بمعدل ١٥٪ العام الماضي، والتنسيق الروسي-السعودي مهم لاستقرار الشرق الأوسط".

د. أحمد سليم البرصان

أما الولايات المتحدة فرغم إعلانها الانسحاب من الشرق الأوسط إلا أنها تؤكد على الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية لدول الخليج العربي للأمن القومي الأمريكي وتسعى لاستقرار الخليج وإبعاد الخطر الإيراني، كما أن الاتحاد الأوروبي، وخاصة بريطانيا ورغم الخروج من الاتحاد الأوروبي، فقد التزمت باستراتيجية الدفاع القوي في الخليج، وتشارك على الصعيد التنفيذي بالقيام بدوريات بحرية في مياه الخليج وزيادة التعاون الدفاعي مع شركاء دول المجلس عبر الجو والبر والبحر وأن تعطيل خطوط الشحن الدولية التي يتم من خلالها تصدير ٣٠٪ من نفط العالم لا يخدم مصالح أي طرف؟ ولهذا يزداد مع العقد القادم الحضور الاستراتيجي لبريطانيا في الخليج العربي من خلال التواجد العسكري. وباختصار فإن الجيوبولتيكا والاقتصاد تجعل منطقة الخليج العربي في بؤرة اهتمام الدول الكبرى والإقليمية في العقد القادم.

عام ٢٠٢٠: دور عالمي قمة العشرين ومعرض أكسبو

تعتبر السعودية الدولة العربية الوحيدة في مجموعة الدول العشرين وثالث دولة إسلامية في المجموعة مع كل من أندونيسيا وتركيا، وعام ٢٠٢٠ م، هو عام قمة العشرين التي تعقد في الرياض في ٢١-٢٢ نوفمبر المقبل، وهي ثاني قمة لمجموعة العشرين في الشرق الأوسط، وتتمحور فكرة مؤتمر ٢٠٢٠م، تحت شعار "اغتنام فرص القرن الحادي والعشرين للجميع" وعلى ثلاثة محاور، تمكين الإنسان والحفاظ على كوكب الأرض وتمثيل آفاق جديدة. إن رئاسة السعودية للقمة له أهمية سياسية واقتصادية على مستوى العالم ويعزز المكانة الدولية للمملكة ومنطقة الخليج والعالم العربي وفرصة للاستثمار لأكبر اقتصاديات العالم، وتستضيف المملكة قبل القمة أكثر من ١٠٠ اجتماع ومؤتمر، تشمل اجتماعات وزارية واجتماعات لمسؤولين رسميين وممثلي مجموعات التواصل وهي: مجموعة الأعمال (B20)، مجموعة الشباب (Y20)، مجموعة العمال (L20)، مجموعة الفكر (T20)، مجموعة المجتمع المدني (C20)، مجموعة المرأة (W20)، مجموعة العلوم (S20) ومجموعة المجتمع الحضري(U20). ويضاف إلى ذلك الاكتتاب في جزء من شركة أرامكو، الذي له أهمية اقتصادية عالمية؟

ويعقد أيضًا في عام ٢٠٢٠م، معرض أكسبو ٢٠٢٠م، في دبي، وهي أول مرة ينظم فيها المعرض في العالم العربي والشرق

رئاسة السعودية لقمة مجموعة العشرين لها أهمية سياسية واقتصادية على مستوى العالم وتعزز المكانة الدولية للمملكة والعالم العربي

الأوسط وجنوب آسيا وإفريقيا، وكان أول معرض لأكسبو قد عقد عام ١٨٥١م، وعرف باسم المعرض العظيم وهو ومن أكبر وأهم الأحداث الدولية، ويستمر لمدة سته أشهر ويتوقع أن يستقطب ملايين الزوار، قد تصل ٢٥ مليون زيارة وأن أكثر من ٧٠٪ منها من خارج الإمارات العربية، وهذا له آثار اقتصادية واستثمارية وينشط حركة الفنادق والتجارة غير النفطية، وإذا أضفنا إلى قمة العشرين ومعرض أكسبو، كأس العالم في ٢٠٢٢م، فإن هذه الأحداث تجعل دول المجلس ذات دور فعال في السياسة الدولية ويعزز دورها الإقليمي والعالمي، إذا تجاوزت خلافاتها السياسة وتلاحم العلاقات الخليجية والعربية؟

دول المجلس والنظام الإقليمي العربي

يعتبر مجلس التعاون الخليجي منذ إنشائة في عام ١٩٨١م، من أكثر الوحدات العربية نجاحًا، ولكن تعرض في السنوات الأخيرة لخلافات سياسية داخلية، ويمكن أن يكون عام ٢٠٢٠م، عام تصفير المشكلات بين دول المجلس لأن الخلافات بداخله تضعف دوره الإقليمي والعالمي، وقد تكون القمم السياسية لعام ٢٠١٩م، التي عقدت بمكة المكرمة والقمة الخليجية الأربعون في الرياض في العاشر من ديسمبر ٢٠١٩م، فرصة قوية لتجاوز الخلافات، خاصة أن دول المجلس لها خصائص متميزة فهي مترابطة اجتماعيا فالقبائل متداخلة بين دول

المجلس وذات صلة قربى، فتصفير المشكلات تقوية للمجلس وتعزيز للنظام الإقليمي العربي الذي أوشك على الانهيار، ودول المجلس بما تملكه من علاقات مع الدول العربية وموارد اقتصادية تسهم بشكل كبير في حل بعض مشكلات الدول الاقتصادية ودعم القوة النامية الخليجية، فيعتبر العقد القادم هو عقد المجلس ويتوقع أن يستمر المجلس في دوره في بناء علاقات مع الدول العربية والشعوب العربية التي هي عمق استراتيجي لدول المجلس في ظل عدم توازن النظام الإقليمي في الشرق الأوسط.

التكامل العربي قوة لمجلس التعاون الخليجي

إن إحدى قواعد العلاقات الدولية الثابتة العلاقات متغيرة وليست ثابته تمليها مصالحها القومية، واستطاعت دول الاتحاد الأوروبي رغم اختلاف اللغة والعرق والحروب الطاحنة بينها، أن تتجاوز كل ذلك وأن تشكل تكتلاً له أهمية اقتصادية وسياسية في النظام الدولي، وما يجمع الدول العربية أكثر مما يجمع دول الاتحاد الأوروبي، وفي حالة التكامل الاقتصادي والتنسيق السياسي فإنها تحقق مصالحها القومية وتكسب مكانة عالمية وتفرض دورها في السياسة الدولية.

إن العالم العربي يتميز بموقع جيواستراتيجي Geostrategic حيوي ويشرف على الممرات المائية الاستراتيجية التي تتحكم في التجارة والنقل البحري العالمي، ونبه عالم السياسة الأمريكي نيبور عام ١٩٥٩م، بقوله: إن من يسيطر على الشرق الأوسط يسيطر على أوروبا ومن يسيطر على أوروبا يسيطر على العالم، والدول العربية هي محور الشرق الأوسط وتملك الموارد الاقتصادية ومصادر الطاقة والقوة البشرية وأغلب سكانها من الشباب فهي مجتمعات شابة في الوقت الذي توصف بعض الدول الكبرى بأنها في حالة شيخوخة لنقص المواليد والحاجة للأيدي العاملة مستقبلاً، وفي حالة التنسيق بين الدول العربية يجعلها قوة اقتصادية وسياسية على مستوى السياسة العالمية؟

إن الأدبيات الاستراتيجية الغربية، تردد أن تركيا وإيران وإسرائيل هي الدول المهيمنة على الشرق الأوسط، والواقع أن ما تملكه الدول العربية يتفوق على هذه مجتمعة إذا تجاوزت الخلافات ونسقت فيما بينها؟ فهناك دول عربية بها فائض العمالة وتملك دول الخليج الموارد الاقتصادية وبعض الدول لديها العناصر البشرية ذات المهارة وبعضها تتوفر فيه المياه، فإذا تم التعاون على أساس المصالح فإنها جميعها تستفيد من التكامل وتجاوز الخلافات السياسية العابرة؟

إن هناك ظاهرة خطيرة تواجه بعض الدول في المجلس (شرعنة الأقلية)، خاصة أن دول المجلس متجانسة بشريًا وعادات وتقاليد اجتماعية مشتركة وليس بها أقليات تاريخية، ولكن تولدت الأقليات العرقية واللغوية بعد ظهور طفرة البترول والتنمية، فالعمالة الأجنبية خاصة من جنوب شرق آسيا قد تشكل أقلية خطيرة على المدى البعيد، إذا تم شرعنة وجودها من خلال وجود رموزها الثقافية والدينية لهذه الأقليات العرقية، وقد تستغل بعض الدول الأجنبية هذه الأقليات تحت مسمى حقوق الإنسان وغيرها من شعارات المشاركة والكوتا مستقبلاً، كما تشكل خطرًا على اللغة العربية التي هي الوعاء الحضاري للأمة، فالعمالة العربية التي ساهمت في القرن الماضي والحالي في جميع الأنشطة كانت ولا زالت منصهرة في دول المجلس للعادات والتقاليد واللغة والدين وأكثر تلاحمًا وأمنًا، والخطر النابع مستقبلا من الأقليات العرقية أن النظام الدولي متغير والتحالفات الدولية أيضًا متغيرة، ودول المجلس لها دور بالعقد القادم لقيادة لحمة النظام العربي للمصالح المشتركة والشعوب عامل رئيس في توطيد العلاقات العربية-العربية عندما تشعر بالفوائد عليها من شقيقاتها.

تنوع العلاقات السياسية ظاهرة إيجابية والدبلوماسية الخليجية فعالة

يوجد داخل الاتحاد الأوروبي إجماع في القضايا الاستراتيجية والحيوية للأمن الأوروبي، ولكن داخل الاتحاد الأوروبي تنوع في السياسة الخارجية للدول الأعضاء حسب مصالحها، هامش التنوع لتحقيق المصالح القومية. إن تنوع السياسة الخارجية وهامش المناورة في داخل دول المجلس يخدم المصالح الخليجية والعربية، فالسعودية لها دورها في العالم العربي والإسلامي ومكانة دينية وتقديم المساعدات والوساطة، ونجد أن سلطنة عمان تلعب دورًا دبلوماسيًا أيضًا كالوساطة بين إدارة أوباما وإيران في الاتفاق حول المفاعل النووي الإيراني، فجمعت بين المسؤولين الإيرانيين والأمريكيين مباشرة في مسقط، وهذا يشكل أهمية لتجنيب المنطقة التصعيد الذي لا يخدم المصالح لدول المنطقة،

الأمن القومي العربي متداخل ولا يمكن الوثوق في الدول الكبرى لأنها سبب مشكلات الدول العربية منذ الحرب العالمية الأولى

الأمن الخليجي مرتبط بالأمن القومي العربي والتضامن ضرورة استراتيجية والإرادة السياسية تعيد الفعالية للدور العربي

كما أن الكويت لعبت دور الوسيط في كثير من الأزمات والخلافات بين الدول، نذكر على سبيل المثال دور المندوب الكويتي في الأمم المتحدة السفير عبدالله بشارة، عندما جمع بين مندوب منظمة التحرير الفلسطينية زهدي الطرزي، بعد أن حصلت المنظمة على عضو مراقب، والمندوب الأمريكي في عهد كارتر أندرو يونغ في مقر إقامة السفير الكويتي أغسطس ١٩٧٩م، مما أثار ضجة في إسرائيل والأوساط المؤيدة لها في واشنطن، لأن الولايات المتحدة كانت قد تعهدت لإسرائيل بعدم الاتصال المباشر مع المنظمة، ورغم استقالة يونغ تحت ضغط اللوبي اليهودي إلا أنه يعكس أهمية الدبلوماسية الخليجية للقضايا العربية.

ولا شك بأن التنوع في العلاقات العربية على المستوى الإقليمي والدولي يخدم القضايا العربية والأمن القومي إذا تم الاتفاق والتنسيق حول القضايا الاستراتيجية الحيوية لأمن المنطقة العربية.

الدول الكبرى لها مصالحها وتستفيد من الخلافات الإقليمية

إن هناك تحديات تواجه دول المنطقة وكذلك الدول العربية بشكل عام، ولكن هذه التحديات لا يمكن حلها بالاعتماد على الدول الكبرى التي تتدخل عادة لحماية مصالحها، فإدارة أوباما أعلنت صراحة عدم تدخلها في الأزمة السورية، وتركت لدول المنطقة حل مشاكلها، وتركت سوريا والعراق ساحة للنفوذ الإيراني والتدخل الروسي في سوريا وقصف الطيران الروسي للشعب الأعزل ومناطق المعارضة السورية، كما أن إدارة ترامب لم تغير من سياسة أوباما وأعلنت انسحابها من سوريا لولا ضغط الكونغرس واقتصرت على دعم الأكراد في شمال سوريا قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، وعندما حدث تفجير الناقلات في خليج عمان كانت تهديدات ترامب بالتدخل ضد إيران بالونات اختبار غير عملية، ولذلك فالأمن الخليجي مرتبط بالأمن القومي العربي، وبناء سياسة التضامن العربي ضرورة استراتيجية، وقد يكون النظام الإقليمي العربي ضعيفًا بسبب تفككه ولكن الإرادة السياسية يمكنها إعادة الفعالية للدور العربي وحل الأزمة الليبية والاستقرار في السودان وغيرها من القضايا العربية.

إن إدارة ترامب استغلت الوضع العربي وتداعياته ونقلت سفارة الولايات المتحدة إلى القدس وأعلنت تأييد القدس عاصمة لإسرائيل وضم الجولان ثم أضافت تأييدها لبناء المستوطنات وكل هذه مخالفات للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة، وهذه القضايا لها تداعياتها على الأمن القومي العربي واستقرار المنطقة لأنه لا يمكن أن يتحقق سلام أو حتى التفكير فيه في ظل هذه القرارات، وقد يدفع إلى تحولات خطيرة داخل المنطقة العربية وتجرها لحروب مستقبلاً، فتفكيك النظام الإقليمي العربي استراتيجية إسرائيلية تدعمها الولايات المتحدة، كانت خطتها إخراج أكبر دولة عربية بقوتها العسكرية من المواجهة العسكرية مصر وبربطها باتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٩م، لأنه حسب تفكيرهم لا حرب بدون مصر، وبعد ذلك غزت إسرائيل لبنان ١٩٨٢م، وشتت قوات منظمة التحرير من لبنان، ولأول مرة احتلت عاصمة عربية وورطت إيران والعراق في حرب استمرت ثماني سنوات كان كارتر مهندسها ثم تتابعت الأحداث، وإسرائيل تمثل الخطر الرئيس على الأمن القومي العربي؟

إن دول الخليج العربي لها دور هام في تجميع الصف العربي لحماية القضايا العربية من فلسطين إلى مياه النيل والحفاظ على الثروة القومية العربية، فالأمن القومي العربي متداخل Security Interdependence ولا يمكن الوثوق في الدول الكبرى لأنها سبب مشكلات الدول العربية منذ الحرب العالمية الأولى فكم قرارات ووعود ذهبت أدراج الرياح، فشعار الدول الكبرى كما يؤكد ويردد هنري كيسنجر "لا أخلاق في السياسة الدولية".

انتفاضة الشعب العراقي تقلب التوازن الإقليمي في المنطقة

إن احتلال النظام العراقي السابق للكويت أغسطس ١٩٩٠م، كان كارثة على الأمن القومي العربي وسابقة خطيرة في العلاقات العربية-العربية، وإن كان تجاوزها فالكارثة الأخرى الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣م، خارج نطاق الأمم المتحدة ولولا التواطؤ الإيراني والمرجعية الشيعية في العراق لما استطاعت إدارة بوش الابن احتلال العراق، وفي حالة التوتر في العلاقات الخليجية مع النظام العراقي، وبعد الاحتلال سلمت واشنطن الحكم للشيعة في العراق والمعارضة العراقية القادمة من إيران، ونسقت أمنيًا مع إيران وفي عهد الحاكم الأمريكي بريمر تم وضع الدستور الطائفي في العراق وتوزيع المناصب بين السنة والشيعة والأكراد، وأصبح العراق الذي كان دولة محورية في النظام الإقليمي العربي دولة تدور في الفلك

الإيراني، وأدت الطائفية إلى الفساد والفقر وعدم توفر الأمن والقتل على الهوية، ولذلك ينتفض الشعب العراقي اليوم ويقدم الضحايا ويحرق المتظاهرون القنصلية الإيرانية في النجف وأنها فرصة لعودة العراق إلى دوره المحوري العربي والتخلص من النفوذ الإيراني؟

إن ضرورة الأمن الخليجي والعربي تتطلب الوقوف مع مطالب الشعب العراقي الذي أعلن شبابه رفض الطائفية وحكومة تحت الوصاية الإيرانية، فالعراق كان البوابة الخليجية في وجه المد الإيراني، ويعتبر الهلال الشيعي تهديدًا للمنطقة العربية من العراق لسوريا ولبنان والتدخل في اليمن، وهذه الدول التي تشهد انتفاضة من العراق إلى لبنان وسوريا واليمن بحاجة لموقف عربي موحد يتفق مع رغبات شعوب المنطقة في التخلص من الأنظمة الطائفية، وهي فرصة لعودة روح التضامن العربي والأمن القومي العربي؟

متغيرات إقليمية هل تحقق استقرار المنطقة

إن الولايات المتحدة تعاني حاليًا من الصراع الحزبي والتحقيق في اتهامات للرئيس ترامب والانتخابات الرئاسية والكونغرس لعام ٢٠٢٠م، والاتحاد الأوروبي يعيد ترتيب العلاقات بعد الخروج البريطاني، وفي إسرائيل نتنياهو يواجه الإدانة بالفساد وانتخابات متكررة في عام واحد، وإيران تعاني من الحصار والعقوبات الاقتصادية والانتفاضة الشعبية ضدها في العراق وضد عملائها، فهذه المتغيرات لعام ٢٠٢٠م، فرصة لدول الخليج العربي وللنظام العربي بإعادة ترتيب الأوراق العربية والمساهمة في ترتيب العلاقات الإقليمية بعيدًا عن التدخل الخارجي.

إن إيران ترسل رسائل إلى دول الخليج لإيجاد مصالحة بين دول المنطقة، ويظهر من الزيارات المتبادلة بين دول المجلس وإيران قد تحقق نتيجة إيجابية لاستقرار الخليج العربي وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، وتدفع لحل الصراع في اليمن والاتفاق بين المعارضة والنظام السوري وخروج القوات الأجنبية من سوريا.

وكانت العلاقات التركية -الخليجية إيجابية في سبيل توازن استراتيجي في الشرق الأوسط، وقد يدفع التفاهم الإيراني-الخليجي لعلاقات إيجابية مع تركيا التي تتوتر علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي وواشنطن، ويمكن تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارات لتشكل مدخلاً لحل الخلافات السياسية، وأن التحولات في المغرب العربي ترفض التدخل الأجنبي، والعلاقات المغاربية مع دول الخليج كانت متميزة في التعاون لتحقيق المصالح المتبادلة ويعتبر تقلص التدخل الأجنبي فرصة لتعزيز العلاقات بين شعوب المنطقة مما يحقق المصالح الوطنية التي تنعكس على الاستقرار السياسي، ومصر رئيسة الاتحاد الإفريقي وأكبر دولة عربية ومؤثرة بالقارة الإفريقية ودولة رئيسة في توازن القوى في الشرق الأوسط، فالتعاون المصري-الخليجي ودول المغرب العربي يشكل محورًا استراتيجيًا يفرض دوره في البحر المتوسط واستقرار الخليج العربي.

إن الدول العربية مع عام ٢٠٢٠م، تواجه عدة تحديات ولكن المتغيرات الإقليمية والدولية التي أشرنا لها فرصة لتعزيز التعاون العربي وعودة العراق لأن يلعب دوره المحور إذا تخلص من دستوره ونظامه الطائفي، وتحتاج الجامعة العربية للعب دورها في الانتفاضة الشعبية في لبنان، ودول الخليج وخاصة السعودية لها مكانتها للتأثير والتوافق مع الأطراف الإقليمية لاستقرار لبنان وتحقيق المصالح الشعبية، وأزمة اليمن في خاصرة الخليج العربي تهدد أمنه و تحتاج توافق إقليمي ودولي لحلها لأنها أصبحت أزمة استنزاف لجميع الأطراف بما فيها الأطراف اليمنية الداخلية، وتقسيم اليمن ينعكس سلبًا على أمن الخليج العربي، وقد يكون عام ٢٠٢٠ م، عام المصالحة اليمنية.

يقول أريك دورتشميد في كتابه الذي حمل عنوانًا مثيرًا "دور الصدفة والغباء في تغيير مجرى التاريخ" إن نظرة تأمل وتمحيص في التاريخ العسكري منذ حصان طروادة إلى حرب الخليج تظهر بوضوح أن الأخطاء والصدف قد تلعبان دورًا حاسما لا يقل عن، بل يفوق في كثير من الأحيان، دور الشجاعة والبطولة"؟ إن المتغيرات الدولية والإقليمية توفر فرصة بل فرصًا لدول النظام الإقليمي العربي لتعزيز دورها والتفاوض من منطق القوة لتحقيق مصالحها القومية، فالفرص لا تتكرر غالبًا في الأحداث الدولية، وتحتاج للاستفادة منها في وقتها، وكم من فرص سنحت للعرب ولم يستفيدوا منها فتجاوز الخلافات ضرورة لأمن الجميع، والحكومات عادة تتصرف من منطق المصلحة القومية وليس الخلافات الشخصية، إنها فرصة سانحة لصفحة جديدة من التعاون الإقليمي وتحقيق الأمن لجميع الدول الإقليمية وتبادل المصالح والمنافع، ونتذكر قول تشرشل رئيس وزراء بريطانيا الراحل "في السياسة ليس هناك عدو دائم أو صديق دائم هناك مصالح دائمة"، ولمصلحة بريطانيا في الحرب العالمية الثانية تحالف مع ستالين، ويؤكد قوله "أمبراطوريات المستقبل هي امبراطوريات العقل"! إن السياسة الرشيدة تحقق الاستقرار والأمن والرفاهية، الشعوب العربية تواقة لعقد قادم يحقق الآمال والطموحات والتضامن العربي والإسلامي؟

* أستاذ العلوم السياسية في جامعتي الحسين بن طلال والملك عبد العزيز سابقًا

أهمية نظام خليجي لمنع نشوب الصراعات وتقييم منهجي لديناميات النزاعات

الخليج وجواره: دبلوماسية المصالحة مع المستقبل

رؤية استراتيجية: تمثل المدركات الاستراتيجية Strategic Perception المعيار العام، الذي يتم على أساسه قياس تأثير النشاطات الآنية والمستقبلية لعوامل داخلية وخارجية على المصالح الاستراتيجية لدول الخليج؛ داخل، أو خارج أراضيها، فهي التي تشكل المنظور الجمعي لكل مجلس التعاون، بشأن القضايا الحيوية، كالأمن الداخلي، والعلاقات الاقتصادية البينية، والمصالح الإقليمية، التي تشمل بشكل أساسي جوار دول الخليج الشرقي؛ إيران، والغربي؛ القرن الإفريقي. إلا أنها، وبنفس هذا الفهم، لا تتعلق عمومًا بدولة محددة في الوقت الراهن، إذ هي تمثل الخلفية الأساسية، التي يتم استنادًا عليها تقدير ما تقدمه كل حالة من دعم، أو تفرضه من تهديد، لمصالح جميع دول المجلس. وذلك على اعتبار أن العلاقات الدولية، بصفة عامة، والعلاقات الثنائية بين الدول، بصفة خاصة، تتحكم فيها عدة متغيرات، تجعل من هذه العلاقات قابلة للتطور، أو العكس. فالبيئة السياسية الدولية، في عمومها، لا تعرف سكونًا ولا هدوءًا، فهي تفاعلية بطبيعتها، وقد يجد طرف من أطراف اللعبة السياسية نفسه موضع اهتمام بعد طول نسيان، أو تجاهل، وقد تفقد أطراف أخرى أهميتها وجاذبيتها وتصدرها لحين من الدهر. وفي كل الأحوال، تكون الأسباب وراء هذه الحالة المستجدة عائدة إلى معطيات ومتغيرات دولية جديدة لم تكن منظورة من قبل.

د. الصادق الفقيه

نُذر الحاضر:

يعيش العالم العربي اليوم عددًا من النزاعات والصراعات، التي لا يبدو أن دون الخليج العربية بعيدة عنها بشكل غير مباشر، ولكن من المستحيل عمليًا الحصول على معلومات موثوق بها حول تكاليف الصراعات العنيفة والمدمرة، التي تجتاح أكثر من بلد عربي. إذ إن البيانات المتوفرة تميل إلى أن تكون جزئية، وغير مكتملة، وغير جديرة تمامًا بالثقة. لذا، يتطلب الأمر وضوحًا وشفافية، وقد حان الوقت لكسر التابوهات والصمت المحيط بالمحاسبة الصادقة. وهذا من شأنه أن يسمح بإجراء تحليل أكثر موضوعية عن التكاليف الضخمة لإخفاقات منع نشوب الصراعات، والتحقق من صحة فرضية أن الجهود الاستباقية لمنع الصراعات هي أكثر فعالية من حيث التكلفة من تلك المرتبطة برد الفعل. ويبدو أن واحدة من أهم التحديات التي تواجه المجتمع العربي الآن، وربما طوال العقد القادم، هي محاصرة ومنع الصراعات المدمرة، التي تتطلب تدخلات عليمة وحكيمة؛ دبلوماسية وسياسية. إذ أن مجرد الاستماع إلى الخطاب الإعلامي والانتظار يشير بأن حالنا قد يبدو مثل الركل في الأبواب المفتوحة على مصراعيها، لأنه يشير إلى أن الطريق الذي علينا أن نقطعه بلوغًا للحل ما يزال طويلاً.

وهناك ما يؤشر على أن مستقبل مخاطر الإيذاء الناتج عن الصراعات في أجزاء مختلفة من العالم العربي عالٍ جدًا. فالمؤكد أن فشل منع نشوب الصراعات في عدد كبير من مناطق النزاعات شديدة الحدة، أو عالية الكثافة، كما يصطلح عليها الدبلوماسيون، أو الصراعات الأقل شدة، أو النزاعات الخطيرة، ستورثنا تكاليف باهظة جدًا. وليس خافيًا على صناع القرار في دول المنطقة أن نمو المشاعر الثورية عقب ما يسمى بانتفاضات "الربيع العربي"، وانفجار الهويات المحلية، وما يرتبط بها من مطالب، ليس سوى البداية للمزيد من المعاناة. فمن المتوقع أن تنشأ مزيد من الصراعات، بالأسباب القديمة والجديدة، مثل الموازين التنموية غير المتكافئة، أو غير العادلة، بين المركز والهامش، والبطالة بين الشباب، والفساد، والتلوث البيئي، والغلو والتطرف الديني والعلماني، والهجرة الجماعية، وعدد متزايد من الأنظمة الفاشلة. وهذه المشاكل، وغيرها، يمكن أن تؤذي الناس إلى الحد الذي يجعلهم على استعداد للقتال من أجلها.

تكلفة الصراع:

إن دول الخليج تعي أن تكاليف القوة التدميرية للصراع والحرب وإعادة بناء السلام عالية جدًا، وأنه من المستحيل عمليًا إيجاد حساب دقيق وكامل لتلك التكاليف. إذ إن أي تقييم كامل للتكاليف لا ينبغي أن يشمل فقط التكاليف البشرية والاقتصادية، ولكن أيضًا التدمير المادي والمعنوي، الذي يلحق بالحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية والإيكولوجية والنفسية والروحية. وهذه الأبعاد المعروفة لدمار الحرب تعطينا فكرة عن حجم وتعقيدات إعادة بناء السلام. وعلى الرغم من حقيقة أن جهود منع نشوب الصراعات الاستباقية هي وسيلة أكثر فعالية؛ من حيث التكلفة في التعامل مع الصراعات، إلا أن المجتمع الدولي لديه صعوبة في التخلص من ميله إلى التصدي للصراعات بطريقة رد الفعل. وفي حالة اليمن، فقد اجتهد مجلس التعاون لدول الخليج العربية كثيرًا للوصول إلى معادلة وفاقية سلمية، تُجنِّب الجميع أخطار المواجهة العسكرية، ولكن تقديرات ميدانية مستجدة فرضت قرارًا جماعيًا؛ وإن تَحَمَّل عبئه البعض، وتجافى عن الدخول فيه عمليًا آخرون، لحسابات يعلمها كل فريق منهم. غير أن جدوى هذا القرار الخليجي المشترك تبقى حافزًا مهمًا للنظر من جديد في مسألة السلام، إذ يمكن للذين لم يشاركوا في آتون الصراع العسكري أن يُجَرِّدوا كل أدوات الدبلوماسية التقليدية لمصلحة هذا السلام، الذي هو خير وأبقى، على المدى المتوسط والبعيد، لتلك المنطقة وجوارها الإقليمي؛ على الضفة الشرقية للخليج مع إيران، وعلى الضفة الغربية للبحر الأحمر مع دول القرن الإفريقي.

إن المنطقة كلها تتطلع لأن يكون العقد القادم عقد سلام وتنمية، يعوض شعوبها على سنوات الأزمات والصراعات، وذلك بوضع استراتيجيات مُحْكَمَة لمنع مثل هذه النزاعات، وكبح جِماح ما قد ينشب الصراعات، لأن البدائل الأخرى جميعها سيئة. فإذا تساءلنا: كيف يمكن للمرء حساب فشل منع نشوب النزاعات والصراعات؟ سندرك كم نحن بحاجة لمثل هذه الاستراتيجيات، التي تستصحب آليات الدبلوماسية الوقائية في مقدمة أولوياتها. وبغير ذلك، فإن محاولة الإجابة تستدعي وضع عدة تفسيرات علينا أن نضعها قيد النظر، منها: عدم الاهتمام؛ وهذا نحسب أنه مستبعد، وعدم وجود تصور بأن مصلحة حيوية على المحك؛ وهذا يجافي منطق الأشياء، والميل إلى رد فعل؛ وتجارب الماضي في الخليج تقول بغير ذلك، وبطء الدبلوماسية التقليدية؛ وقد أثبتنا كم هي ناجعة في غالب المنعطفات الخليجية التاريخية، والافتقار إلى الإجماع، أو توافق الآراء، ومشقة صنع القرار؛ وقد حسم تأسيس مجلس التعاون هذه المسائل، وعدم كفاية الخبرة؛ والنهضة البشرية والعمرانية تدل على غير ذلك، وانعدام الدراية بمهارة تحويل الصراع، وتعقيدات الصراعات إلى فرص؛ وهذا تحديًدا هو مطلب العقد القادم. وبالمفاضلة، نجد أن استيعاب اليمن والعراق، وربما الأردن، في معادلة تنموية جماعية، واجتراح خطط مستدامة للتهدئة مع إيران، وإيجاد شراكات مصالح راسخة مع دول القرن الإفريقي، ستؤكد على مهارة تحويل، ما يُنظَر إليه الآن كنزاع وصراع، من حالة سلبية إلى أخرى إيجابية.

نعم، نحن نُدْرِك إن عدم وجود بصيرة كافية بطبيعة تعقيدات المنطقة، في كثير من منظمات العالم، أو نظم الإنذار المبكر بها، حَوَّل الدبلوماسية إلى مجرد آلية لإدارة الأزمات المزمنة، إلا أن المطلوب من دول الخليج هو أن تعمل هذه الدبلوماسية باستمرار لتحسين أدوات التشخيص والإنذار، لتجنب المفاجآت. ويعلم القائمون على الأمر أن المطلوب القيام به أكثر من ذلك بكثير، إذ يتعين لتحقيق فهم أفضل وبصيرة استشراف أدق لديناميات الصراع، توجيه قدر كبير من الاهتمام لهذه الدبلوماسية، وإعانتها بنظم الإنذار المبكر للتطورات، لرصد أسوأ حالات التصعيد العنيف المحتملة. لأن لا أحد يريد أن تفاجئه الأحداث، أو تطل عليه الملمات وهو في غفلة من أمره، أو من يهمه أمرهم من الأشقاء والأصدقاء، الذين تكاد أن تتخطفهم الأزمات والصراعات ويتطلعون لأن يُهرع لنجدتهم الأشقاء والأصدقاء، كما حدث في الحالات التي مرَّ ذِكرها، وغيرها، مما لا يتسع المجال لذكره، والإفاضة في تِعداد دول الخليج فيه. إذ كيف يستطيع المرء العيش وفقًا للمنطق إذا كان غيره، من الغرباء والأجانب، سواء كانوا قريبين أو بعيدين، قد يقتحمون عليه عالمه الخاص في أي لحظة؟ ومهددات الأمن والسلام معلومة ومُدْرَكة، كما أن قابلية قلبها إلى فرص ومغانم ممكنة ومتاحة.

الدبلوماسية الوقائية:

تتميز أكثر النزاعات، التي حدثت تاريخيًا بين دول الخليج العربية، وجيرانها، بأن معالجاتها كانت ودية، أو بترتيبات ديبلوماسية، استهدت بتقاليد شعوبها، وإرثها المعنوي التليد. وهذا يختلف كثيرًا عن طبيعة النزاعات، التي وقعت في غير الخليج، وجرى التعامل معها دبلوماسيًا، أو عسكريًا، حيث أنها كانت نزاعات بين الدول، التي لا تجمع بينها كثافة الروابط الاجتماعية والتاريخية والمصيرية، كما الحال بين الخليجيين. فقد أثبتت الأساليب التقليدية، التي تم اعتمادها في الحل في دول الخليج، أنها

الجهود الاستباقية لمنع نشوب الصراعات أكثر فعالية وأقل تكلفة إلا أن المجتمع الدولي لديه صعوبة في التخلص من التصدي للصراعات برد الفعل

ذات أهمية محدودة لمعالجة النوع الغالب مما يصنف عادة بأنه صراعات في غيرها، والتي سيطرت بعد الحرب العالمية الثانية، وما تزال، أي الصراعات منخفضة الحدة. إذ تميل العديد من الخصائص للدبلوماسية التقليدية إلى كبح، والوقاية الفعالة من تصاعد النزاعات العرقية، أو القومية. ففي الدبلوماسية العالمية، هناك، على سبيل المثال، ميل للتمييز الحاد بين الحروب الأهلية، التي يفترض ألا تتدخل أية قوة خارجية فيها، والحروب الدولية، والتي هي الشغل الشاغل لجميع الدول. فمن المرجح أن تشكل الحرب الأهلية تهديدًا فقط عندما تتمدد خارج الحدود، أو عندما تصبح القوى الكبرى معنية بها. ومن ثم، فإن النهج الصحيح هو عزل، أو الحجر على، منطقة الحرب. وهذا هو منطق السياسة الواقعية، التي تعطي الأفضلية لسبب الحالة، أو إلى المصلحة الوطنية، في حين تأتي سيادة الشعب في المرتبة الثانية. وتميل الدبلوماسية التقليدية أيضًا إلى أن تكون نخبوية وتختصر وظيفة منع الصراعات على تطبيقات الأساليب المألوفة لصنع السلام، بما في ذلك التفاوض، والوعود والترغيب، والترهيب والتهديدات، إذا لزم الأمر، و/ أو صنع السلام والإنفاذ، إذا تطلبت الحالة ذلك، لأن التعامل مع أنواع جديدة من الصراعات يتطلب تحليلاً أكثر تعقيدًا لديناميات الصراع، والتأقلم بشكل أفضل مع الأدوات المتاحة وآليات منع نشوب الصراعات. فالمنطقة ابتليت كثيرًا بحروب العراق، التي حتمت عليها جيرتها القومية والجغرافية أن تكون طرفًا متأثرًا بها، ومتحملةً لبعض تكاليفها. وينشغل بعضها الآن، بما عَرَّفَتْه بحرب "الشرعية" في اليمن، والتخوف من تطويق النفوذ الإيراني لها، الذي أخرجها من تقاليدها الدبلوماسية الوقائية الهادئة.

ولأننا نعيش اليوم جميعًا في عالم متداخل، تتناوشه الأحداث والاضطرابات، كما تتعاظم بين دوله المنافع والمصالح؛ وعملياً لم يتم فعل شيء يذكر من خلال المؤسسات الدولية، فإننا بحاجة لتطوير نظم الإنذار المبكر، التي يمكن أن توفر لدول الخليج فرصًا للتدخل الإيجابي لتجنب نشؤ، أو نشوب، أي نوع جديد من الأزمات؛ فيما بينها، وبينها وبين جيرانها الأقربين في الشرق والغرب. كما أن هناك حاجة ملحة لتطوير نظام أكثر دقة لتقييم الأثر الناجم عما مرَّ، أو ما هو قائم، من نزاع وصراع. وهذا ضروري لأن سياسات منع نشوب الصراعات اليوم تبدو وكأنها مجموعات من المناهج ذات بعد واحد، ولا تأخذ في الحسبان العوامل الخارجية السلبية المحتملة والمُعَطِّلَة لجهود النوايا الحسنة. فقد أصبحت تدخلات بعثات المنظمات الدولية، وما تنتدبه من قوات حفظ السلام، في عدد من الحالات، عقبة أمام تعزيز سلام فعال، وهذا ما لا ينبغي تكراره في حالات لدول الخليج طرف فيها. إذ يمكن للتدخلات الأممية غير المدروسة، في ظل ظروف معينة، أن تُطيل أمد النزاع المعقد، وتزيد من حِدَّة الصراع العنيف. ويمكن أن يكون ظاهر الضغوط الأممية لتبني خيارات بعينها نعمة، ولكن يمكن أيضًا أن تعزز قوى الطرد المركزي، وتؤدي إلى الفوضى، وينتهي الأمر إلى حالة من التشظي؛ كما نشهد في ليبيا. لذا، فإن تطوير نظام خليجي فعال لمنع نشوب النزاعات والصراعات، في العقد القادم، يتطلب إجراء تقييم منهجي للأثر الإيجابي و/ أو السلبي للتدابير المختلفة لديناميات هذه النزاعات والصراع.

إن القادة الخليجيين يدركون أن السبب الرئيس لعدم كفاية نظام منع الصراع العالمي اليوم يعود إلى ضعف تصور وجود مصالح بين المتخاصمين. وإذا استبعدنا صراعات الشرق الأوسط القديمة-الجديدة برهة، فإن إفريقيا المجاورة، مثلاً، مليئة بأجراس الإنذار والأضواء الساطعة، التي تنبئ بوجود أزمات، ولكن طالما الدول الكبرى، أو منظماتها الدولية، لا ينظرون إلى أن مصالحهم الحيوية على المحك، فإن المناداة بجهود استباقية لمنع نشوب الصراعات تظل مجرد أضغاث أحلام. ولا يبدو أن المخاوف الأخلاقية، أو الإنسانية، يمكن أن تكون ضمانة لاتخاذ تدابير فعالة لمنع ما قد ينشب من صراعات. وهذا يؤدي إلى نتائج متناقضة. وبدلاً من جهود استباقية أكثر فعالية من حيث التكلفة، تبررها المصلحة الذاتية المستنيرة، فنحن نرى تدابير ردود الفعل المكلفة، الناجمة عن الاعتبارات الأخلاقية المتأخرة؛ كحال رواندا والصومال. ويتمثل السبب الآخر للفشل في منع نشوب الصراعات في عدم وجود المهارة التحويلية للصراع ليصبح مصالح معلومة. إذ إنه بالنسبة لمعظم المشاكل الخطيرة في العالم يجد المرء البحوث وبرامج التدريب. ويلزم الأطباء بالدراسة لمدة سبع سنوات، والقانونيين والمهندسين المدنيين خمسة، والاقتصاديين وعلماء النفس خمسة، الخ. ومع ذلك، فللتعامل مع حالات العنف واسع النطاق لم يتم توفير برنامج أكاديمي شامل في المؤسسات التعليمية العربية. وفي المؤسسات العالمية، وحتى وقت قريب، كان التدريب على إدارة الصراع العالمي حكرًا على الدبلوماسيين والجنود. ويقدم التدريب في الأكاديميات العسكرية، أو في مكان العمل الدبلوماسي.

المصالحة مع المستقبل:

وفقًا لخطة السلام، التي اقترحها الدكتور بطرس غالي، إبان توليه لمقعد الأمين العام للأمم المتحدة عام ١٩٩٢م، فإنه لا يتطلب فقط مهارات في صنع السلام وحفظ السلام، ولكن أيضًا في "إعادة" بناء السلام. وكأحدث إضافة إلى المفردات الدبلوماسية، يميل تعريف بناء السلام إلى أن يكون عامًا وفضفاضًا. يشير بناء السلام إلى خلق السياق الموضوعي والذاتي، الذي يعزز التحول البناء للصراعات ويؤدي إلى سلام مستدام. والسلام المستدام هو السلام المشروع، الذي يدعمه الأشخاص المعنيون. لقد وضعت

استيعاب اليمن والعراق وربما الأردن في معادلة تنموية جماعية وشراكات مصالح مع القرن الإفريقي تؤكد مهارة تحويل الصراع إلى حالة إيجابية

فكرة بناء هذا السلام على مفهوم تحويل النزاع، مما يؤكد هدف تحريك عدد معين من السكان من حالة الضعف الشديد والتبعية إلى وضع الاكتفاء الذاتي والرفاه، وقد يصدق هذا على اليمن، كما ينسحب أيضًا على أوضاع القرن الإفريقي. وبعبارات أكثر تحديدًا لتطور الصراع، فإن التحول هو الانتقال من الصراع الكامن إلى المواجهة، إلى التفاوض، إلى علاقات سلمية لمجتمع آمن. إذ يتطلب بناء السلام مجموعتين من الجهود المتصلة: "إعادة" بناء، و"إعادة" التوفيق. والجهود التي ينبغي أن تكون أكثر وضوحًا هي التدابير الهيكلية، التي تهدف إلى تحسين ظروف الحياة، للحد من التمييز وتوفير السبل والوسائل لتسوية المنازعات. فهناك الكثير من اتفاقات السلام تشتمل على التدابير الهيكلية ذات الطبيعة السياسية، والاقتصادية، والقانونية، والتعليمية، والعسكرية، والإنسانية. كل هذا يترجم إلى الجهود المبذولة لتنظيم والإشراف على بناء العملية السياسية، ولإعادة بناء الاقتصاد، ومن أجل تعزيز النظام القانوني ووقف الإفلات من العقاب، ولإعادة بناء البنية التحتية التعليمية، ولإعادة توطين النازحين واللاجئين، وتنفيذ نظام فعال لمراقبة الأسلحة، واستدامة السلام.

وأقل وضوحًا، ولكنها حاسمة، هي جهود التوفيق والمصالحة. ويُراد بهذه الجهود خلق المناخ المعنوي والسياسي الجديد، الذي يلتزم فيه الناس برتق نسيج العلاقات، الذي تمزق، وبناء مستقبل جديد. وهذا لا يعني فقط المصالحة مع الحاضر؛ عبر اتفاق سلام يسوي المنازعات فحسب، ولكن أيضًا المصالحة مع الماضي، ومعالجة الجروح النفسية – التاريخية، الذي يمكن أن يستغرق قدراً كبيراً من الوقت، والمصالحة مع المستقبل. فالمصالحة مع الماضي والحاضر والمستقبل أمر ضروري لتحقيق سلام مستدام. وجزء أساسي آخر من المناخ السياسي الأخلاقي الجديد هو "إعادة" التوفيق بين المتناقضات، التي هي في الواقع قيم وقوى مترابطة؛ مثل البحث عن الحقيقة، السلام، والعدل، والرحمة، والرفاه، والتي سوف تساعد الجماعات المتصارعة على تضميد جراح الماضي وتصور مستقبل مشترك مترابط.

إن الحقيقة تنطوي على التوق إلى الاعتراف بالخسارة والخبرات الخاطئة والمؤلمة، بل تسعى إلى فهم أفضل لأسباب العنف، وتجنب سوء التصور وسوء الفهم. والرحمة تتبنى موقفًا حميدًا، يعتمد التصرف لإظهار العطف، أو الشفقة؛ والحاجة للقبول، والعفو، لبداية جديدة. والسلام يؤكد على الحاجة إلى الأمن والعلاقات المتناغمة، التي تخلو من العنف، أو القمع. وتعكس الرعاية الحاجة الماسة للمادة الكافية، أو الموارد المالية، لتحقيق الازدهار والرفاه. في حين تمثل العدالة الحاجة إلى الإنصاف من خلال تسوية موضوعية حول المزاعم المتضاربة، أو التنازل عن المكافآت، أو العقوبات المستحقة. وهذه وغيرها من القيم يتم إظهارها كمفاهيم سياسية لها دوائرها الخاصة بها. في عدد من حالات ما بعد الصراع نجد منافسة شرسة بين أنصار "محكمة جرائم الحرب"، و"لجنة الحقيقة والمصالحة"، و"العفو". إذ إن المصالحة تخلق الإمكانية والفضاء الاجتماعي حيث يتم التحقق من صحة كل تلك القيم، أو الاحتياجات، بدلاً من الإطار، الذي يشير إلى أن البعض يجب أن يفوز على الآخرين.

وعود الصعود:

إن دول الخليج العربية ربما تكون موعودة بصعود جديد في العام القادم ٢٠٢٠م، وما يليه من عقد ٢٠٣٠م، إن هي أحكمت ترتيب البيت الداخلي لمجلس التعاون، وطوعت الإدراك الاستراتيجي لأهمية موقعها في صياغة علاقات ندية بناءة مع جوارها الإقليمي في الشرق والغرب. رغم أن التركيز الكبير للأدبيات السياسية العالمية حول قضايا الأمن في الخليج، التي تجري مناقشتها في الأوساط الأكاديمية، ومراكز صناعة الرأي العالمية، قد تجيء أحيانًا بنتائج ليست في معظمها إيجابية، لأن عددًا كبيرًا من الموضوعات المهمة الأخرى بالنسبة لدول الخليج العربية لم يحظ بالاهتمام، الذي تستحقه. وذلك، لأن الموضوعات، التي يُعاينها هؤلاء تنصب كثيرها حول دور ازدياد التنازع الدولي على الممرات المائية في تفاقم المشكلات المتأصلة في طبيعة العلاقات الإقليمية للدول المشاطئة لهذه الممرات. كما أنهم ينظرون إلى التداخل والتباعد على المستوى الإقليمي، وكأنه يثبت عدم وجود حدود "خليجية" واضحة لدول الخليج بغير إضافة كلمة "العربية"، كمنطقة تنفصل جغرافيًا عن إيران، والاعتماد على فكرة "العروبة"، كقومية تبعدهم عن "الفرس"، الذين يناظرونهم في الشاطئ الشرقي لهذا الخليج. وقطعًا لا ينبغي المبالغة في تقدير منافع هذا التداخل، أو عواقب ذلك التباعد، حيث أن كلتا الضفتين بعيدتان كل البعد، في الوقت الراهن، عن توليد أي شكل كبير من التكامل، الذي يقلل من نسبة ما هو حادث من توترات. ومع ذلك، فقد أثر ذلك التباعد على التعاون الإقليمي الأشمل، الذي يتقاطع فيه الجانبان، خاصة فيما يتعلق بإدارة النزاعات، والوساطة فيها، مثل اليمن

والعراق وسوريا ولبنان. ففي هذه الحالات، كان لدول الخليج العربية وإيران أن يلعبا دورًا مشتركًا إيجابيًا، رغم ما بينهما من مواقف مختلفة. وكان ذلك كفيل بأن يجعل الأطراف المتنافسة في هذه الصراعات غير قادرة على الوقوف مع الطرف الإقليمي، الذي أظهر تعاطفًا أكبر مع مخاوفهم؛ وإنما مع من يعمل على إجبارهم جميعًا على التسوية على أساس مبادرة واحدة مشتركة ينداح خيرها على المنطقة بأسرها.

في المجال الاقتصادي، خاصة فيما يتعلق بالسياسات التجارية، لا شك أن التباعد بين طرفي الخليج يمثل معضلة أقل حدة من إشكالية إدارة صراع النفوذ بينهما. ومع ذلك، لا شك أن بعض المبادرات المفصلة، التي كانت ترمي إلى التقارب، دخلت في منافسة مباشرة مع بعضها البعض، وأن تأثيرها المشترك كان ضعيفًا للغاية. على سبيل المثال، كان ينظر إلى التعاون الاقتصادي والسياسي داخل مجلس التعاون لدول الخليج العربية باعتباره أداة لتضييق شقة الخلافات السياسية في جميع أنحاء المنطقة، وخاصة بين بلدان المجلس وإيران، وبينها ودول القرن الإفريقي، التي لديها العديد من النزاعات السياسية العالقة، بما في ذلك صراعات الصومال، ومنطقة الحدود بين جيبوتي وإرتيريا، والتي كانت هدفًا لنزاع بين البلدين، وما تزال. ومع ذلك، ولأسباب اقتصادية بحتة، ليس من المستغرب أن يكون لدى الدول الأعضاء في المجلس اهتمام أكبر في العقد القادم بالتنمية ذات العائد المشترك في دول القرن الإفريقي، حيث كان من الواضح أن زيادة الاستثمارات السعودية والإماراتية مع دولة مثل إثيوبيا أثر مفيد داخل المنطقة برمتها، إذ شجعها على المصالحة مع إرتيريا والمساعدة في عملية الانتقال السياسي في السودان. ونتيجة لذلك، ولأسباب أخرى داخلية، نال رئيس الوزراء الإثيوبي أبيي أحمد علي جائزة نوبل للسلام.

لذلك، حتى لو اقترح بعض العلماء أن المشروعات القائمة على "اتجاهات خارجية مختلفة"، و"مجموعة مختلفة من الانتماءات الإقليمية"، في المجال الاقتصادي، يمكن أن تؤدي إلى "الإقليمية المفتوحة"، التي تستفيد فيها الدول من هذا التداخل الإقليمي. ونرفض في هذه الحالة المخصوصة تشاؤم البعض الآخر من العلماء القائل إنه قد يكون العكس هو الحال أيضاً، كما هو الحال في المجال السياسي، فإن التسوق في المنتديات بين التحالفات الاقتصادية المختلفة يمكن أن يقوض التماسك داخل المنطقة، ويضعف احتمالات تسرب الوظائف الاقتصادية إلى التكامل السياسي الأوسع، لأن التكامل السياسي ليس مطروحًا هنا، وإنما توسيع لقاعدة التنمية لتحقق على المستوى الاقتصادي مصالح مشتركة أكبر، وتعاون سياسي لضمان هذه التنمية حتى يتعزز بها نطاق الأمن والسلام الأشمل.

الخلاصة:

بيد أنه، في الختام، يبقى السؤال الأوسع حول كيفية ربط التنمية والأمن والسلام بنوع نظام الترتيبات الإقليمية الناجحة. فإذا كانت دول الخليج العربية، على وجه الخصوص، قد رتبت أمرها مؤسسيًا، وبمقدورها حلحلة ما يطرأ بينها من خلافات، إلا أنه من غير الواضح ما إذا كان نوع النظام القائم في القرن الإفريقي، كالمنظمة الإقليمية للتنمية الاقتصادية الـ"إيغاد"، بمقدوره أن يستوعب شراكات على نطاق الإقليم، أم يترك الأمر للاجتهادات الفردية لدوله، والبناء على جدوى العلاقات الثنائية، أو يتدخل لتوجيه المسارات الكلية في العلاقة مع دول الخليج، وإيجاد علاقات ناظمة لجملة المصالح المتأتية منها. لكن السؤال الملح، الذي ينتظر الإجابة، هو" كيف تتمكن الـ"إيغاد" من تحقيق استقرار النظام في بعض دولها؟ وليست الصومال وحدها، التي تتنظر مواءمة أوضاعها الداخلية، فالهشاشة تكتنف النظم الداخلية في أكثر من بلد، وبعضها يعاني اضطرابات العبور من مرحلة الانتقال. رغم أن الـ"إيغاد"، ليست مصممة للفشل، كما نستطيع أن نجادل بذلك، لأنها ترتبط بمؤسسات إقليمية أكثر نجاحًا، كالاتحاد الإفريقي، الذي يدفع القارة الإفريقية برمتها نحو التكامل الاقتصادي والوحدة السياسية. ومع ذلك، في الوطن العربي، هناك موضوعان مهمان يتبادران إلى الذهن على الفور. من ناحية، يبدو أن هناك علاقة مباشرة بين الفشل المستمر في بناء الدولة الوطنية في منطقة القرن الإفريقي، وبين إنشاء مؤسسات فعالة فوق وطنية في المنطقة.

من ناحية أخرى، فإن الحجج الأوسع نطاقًا حول مقتضيات الترتيبات الإقليمية، أو غير الثنائية، لها آثار مهمة على العلاقات المستقبلية لدول الخليج العربية مع المنظومات الشبيهة في القرن الإفريقي. واستيعاب منظمات المجتمع المدني في هذه الترتيبات سيوثق أكثر من العلاقات الشعبية؛ وما تقوم به "مؤسسة آل مكتوم" في إثيوبيا خير مثال على ذلك. رغم أن الملاحظة العامة تقول إن المجتمع المدني بالمعنى الغربي لا يزال متخلفًا في المنطقة بشكل كبير بسبب السيطرة، التي تمارسها أجهزة الدولة على المنظمات غير الحكومية، وغيرها من حالات النشاط المدني؛ على هذا النحو، فإن المنظمات غير الحكومية؛ ذات النطاق الإقليمي، قليلة وليس لها تأثير يذكر على السياسة الإقليمية. ومع ذلك، نظرًا لطبيعة المنطقة والهوية الدينية واللغوية والاثنية المتعددة والمتداخلة بين شعوب القرن الإفريقي، تظل الروابط الإقليمية العابرة للحدود كبيرة وتتطور في بعض الأحيان إلى شبكات إقليمية غير حكومية فاعلة، يتجاوز نطاق تأثيرها عمل المؤسسات الحكومية والدولية.

* دبلوماسي، الأمين العام السابق لمنتدى الفكر العربي

المملكة تتفاعل في تحديث برامج التصدي "للدرونز" وتطوير شبكة انترنت وطنية

التحالف الإيراني ـ الروسي / الصيني يلعب دورًا مزدوجًا في الخليج من بوابة الاقتصاد

لا يمكن الحديث عن مستقبل الخليج، بدون إلقاء نظرة على تاريخه وحاضره، وقبل ذلك البنية التي يمكن الحديث عنها، ويبدأ ذلك بطرح تساؤلات منهجية، حول مفهوم أمن الخليج، ومفهوم الخليج ككتلة أو وحدة يمكن الحديث عن أمن مشترك حولها، وكيف يمكن فهم الديناميكية الخليجية ـ الخليجية التي تجعل هنالك أمنًا خليجيًا، وأي أبعاد أو نطاقات لذلك الأمن؟ ما هو مفهوم الأمن؟ وكيف نفهم مفهوم الأمن مع السياق الحالي؟ كيف تعرف دول الخليج أمنها وأمن الخليج؟ كيف تعرف دول الخليج الأمن الإقليمي؟ هل هنالك تصور واحد للأمن الخليجي؟ هل تلعب المنظمات مثل مجلس دول التعاون أي دور في هذا الأمن؟ وهل هنالك منظومات خليجية أو إقليمية للأمن؟ من هم الفاعلون في الأمن الخليجي والإقليمي؟ وكيف يتفاعل الأمن الخليجي والإقليمي، مع العوامل الثابتة والمتغيرة في مفهوم الأمن؟ هل هنالك تصور أمني مكتوب؟ كيف تؤثر الدول الكبرى في الأمن الإقليمي بالتفاعل مع دول الخليج؟ كيف يؤثر اللاعبون الإقليميون على أمن المنطقة؟ هل هنالك أقسام وتوجهات سياسية تؤثر في توجهات الأمن المستقبلية.

د. يحيى بن مفرح الزهراني

القيادة الأمنية التحولية

تحتاج الحالة الأمنية في منطقة الخليج وكذلك إقليم الشرق الأوسط بالتحول من القيادة التقليدية إلى القيادة المتكيفة أو الانتقالية المستمرة، وذلك التحول يأتي بسبب المتغيرات التي شهدتها المنطقة مؤخرًا ومازالت تشهدها بصورة متسارعة، ويمكن تلخيصها في عدة صور كالتالي:

انهيار المنظمات الإقليمية وعدم قدرتها على تصميم نموذج أمني متفق عليه على مستوى المنطقة، ويمكن الحديث هنا عن منظمة دول التعاون الخليجي التي أصبح دورها محصورًا بعيد عن التنسيق السياسي والأمني، وكذلك جامعة الدول العربية التي لم تصل منذ إنشائها إلى إيجاد صيغة تنفيذية للأمن العربي المشترك.

يرجع ذلك إلى عدد من الأسباب يمكن تلخيصها بأنه لا يوجد مفهوم موحد للأمن على مستوى الخليج أو القطر العربي، وقد أثرت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وإيران في استمرار خلخلة أي صيغ تسعى لتوحيد مفهوم الأمن الخليجي أو العربي وثم بناء أطر تنفيذية عملياته، علاوة على مواقف مشتركة، والتي كانت تظهر بشكل تصريحات أو بيانات ختامية، ولكن على المستوى التنفيذي والعملياتي قد تتلاشى، لأن مصالح الدولة القطرية في العالم العربي تشكل أولوية للدولة نفسها.

يمكن تقسيم الأمن الخليجي إلى عدد كبير من المحاور مثل الأمن السياسي، وسلامة الأراضي الخليجية، والمياه الخليجية، والأخير (أي الأمن المائي) أصبح موضوعًا هامًا، نظرًا لكثرة النشاطات العسكرية وغير العسكرية على المياه المحيطة بمنطقة الخليج، ويمكن تحليلها بشكل مبسط أنه هنالك توتر في الخليج العربي، بينما هنالك عدد من مشاريع التنمية الكبرى في البحر الأحمر علاوة على حركة الملاحة التي تجعل من مياهه أهمية ذات أبعاد استراتيجية وتستدعي حين الضرورة تدخلاً من الدول ذات المصالح المعتمدة على حركة الملاحة في البحر الأحمر.

هنالك أبعاد جديدة للأمن الخليجي ساهمت التقنية والاتصالات في بروزه مثل أمن الهوية، مع وسائل التواصل الألكتروني والانفتاح في السياحة الخليجية، يبقى سؤال الهوية مطروحًا بقوة، وبالتالي التغيرات المجتمعية الناشئة من الانفتاح الخليجي، سيؤثر في حركة المجتمع، وبالتالي

أثرت أمريكا وروسيا وإيران في خلخلة صيغ توحيد مفهوم الأمن الخليجي أو العربي وبناء أطر تنفيذية عملياتية

يزيد الحاجة إلى خطاب يواكب ذلك التغير، والخطاب نتحدث عن الخطاب السياسي، الخطاب الديني، والخطاب المجتمعي، ولكل خطاب أدواته ورسائله التي تحاول الإجابة على التساؤلات الناتجة من هذه التغيرات، وعلى الرغم من بساطتها إلا أنها تدخل فيما يسمى grand narrative وبشكل بسيط هي الإجابة عن تساؤل من هو الإنسان الخليجي؟ من هو الإنسان السعودي؟ من هو الإنسان الكويتي؟ من هو الإنسان العماني؟ ماهي شكل وهوية الإنسان السعودي؟ أو الإماراتي وهكذا.

أمن البنى التحتية أيضًا من البنى الحقيقية أو السيبرانية تحديدًا الأمن السيبراني ونظم التخزين والاسترجاع الموحدة وكذلك أمن المنشآت الحيوية البترولية – مائية – طاقة.

من ناحية سياسية، يعتبر الخلاف الخليجي ـ الخليجي، من العوامل التي أثرت على دور المؤسسات الخليجية المشتركة، والتي بالتالي دفعت سؤالا على السطح حول مدى فاعلية مجلس دول التعاون الخليجي، وهي تلك المنظمة الهامة والتي كان ومازال لها دور كبير في التواصل والتعاون الخليجي، بيد أن التراجع السياسي الذي أصابها عزز من دور أشكال جديدة لتعريف الأمن في المنطقة، وعلى رأسها بزوغ التحالفات العسكرية مثل التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، أو التحالف الإسلامي لمكافحة الإرهاب مثلاً.

لا يمكن الحديث كذلك عن الأمن الخليجي دون الحديث عن المهددات الخارجية من دول وعلى رأسها إيران، والتي تستخدم عناصرها في كل من العراق واليمن لتهديد أمن المنطقة والمملكة تحديدًا، والتدخل في الشؤون الداخلية كما هو الحاصل في البحرين كمثال. وكذلك التهديدات الدائمة ومحاولات إغلاق مضيق هرمز، أو التصرف كالحاكمة أو المنظم لأمن مياه الخليج العربي. لا سيما فيما يتعلق بتهديد BULK CARGO

البضائع الضخمة "السائبة" هي البضائع التي يتم نقلها دون تعبئتها بكميات كبيرة. يشير إلى المادة إما بشكل جسيمات سائلة أو حبيبية، ككتلة من المواد الصلبة الصغيرة نسبيًا، مثل البترول / النفط الخام، الحبوب، الفحم، أو الحصى.

هل يمكن اعتبار إيران مهددًا لكل دول الخليج؟

يجب استثناء كل من عمان وقطر والإمارات، إيران لا يمكن أن تمثل تهديدًا للإمارات لأن الإمارات تتعاون اقتصاديًا مع إيران في عدد من المجالات، إيران بدون الإمارات لا تستطيع الصمود أمام العقوبات الاقتصادية، حجم استثمارات الأموال الإيرانية في الإمارات كبير هي ثالث دولة، بعد أمريكا والمملكة، رحلات الطيران بين إيران والإمارات لا تقل عن أربع رحلات يوميًا، وجود مستشفيات ومدارس إيرانية في الإمارات، ولذلك كنتيجة لا يمكن القول إن إيران تشكل خطرًا على الإمارات.

بالنسبة لقطر وحتى ما قبل الأزمة، هنالك اتفاق سري فيما يتعلق باقتسام حقل بارس من الغاز، بمعنى أن إيران تغض الطرف عن استغلال قطر لهذا الحقل، بمقابل أن تحول قطر أموالاً سائلة "نقد" إلى إيران، فحتى هذا الوقت إيران لم تستغل هذا الحقل بما فيه الكفاية وتركت قطر تستغله منذ عشرات السنوات، بل قد يصل إلى خمس وعشرين سنة، ونرى كذلك جليًا موقف قناة الجزيرة وتغطيتها المتحيزة لصالح النظام الإيراني.

بالنسبة لعمان هنالك حالة من التخوف من الإمارات، وتعتبر إيران داعم لعمان وليس عدوًا وانعزال تجاه المواقف الخليجية.

المخاطر الأمنية تختص بالمملكة والكويت والبحرين

البحرين سلسلة الاعتداءات، دوار الولوة عيسى قاسم

الكويت خلية العبدلي والزوارق الإيرانية على السواحل الكويتية وتخزين السلاح، وتهريب أفراد الخلية بعد ذلك، ومحاولة اغتيال أمير الكويت، وتهديد أمن المملكة من أحداث القطيف والحرب على المملكة من خلال أطرافها وبشكل غير مباشر.

هل ستؤثر العقوبات الأمريكية على إيران؟

الرأي السائد في المجتمع العلمي هو قلة تأثير العقوبات الاقتصادية على تغيير السلوك السياسي للدول، بالأخص ذات النظم الشمولية. لأن هناك ضعف في تأثير الضغط الشعبي (غالبًا ما يكون المتضرر الأكبر من العقوبات مهما كانت ذكية) على الحكومة والمتنفذين في النظام السياسي.

هناك سؤالان:

١- **طبيعة العقوبات**، ومدى تعقد نظامها ووجهته، ومدى تأثيره على الاقتصاد الإيراني مثلاً. كان له تأثير كبير بالفعل بالأخص العقوبات الاقتصادية (على قطاع البترول واستحقاقات الديون) أكثر من التجارية. وهل هناك طرق التفافية للنظام الإيراني ووسائل اقتصاد غير رسمي تزيد مع الوقت.

٢- **مدى تأثير تلك النتائج السلبية على السلوك السياسي**، وكما أسلفت -بالأخص على النظام الإيراني يبقى تأثيرها محدودًا. ليس فقط لدينامية صنع القرار الداخلي والتجييش السياسي. ولكن لمعطيات ونتائج النزاع الإقليمي ومع الأمريكي، والتحول في خارطة موازين القوى بالشرق الأوسط (أمور مثل التقدم الإيراني في ملفات سوريا، واليمن، وتجاوزها المتوقع للعقبة الحالية بالعراق، وتفوقها في التفاعل الردعي مع الأمريكي، وفرض سياق تصعيدي رادع بعد سلسلة العمليات التخريبية، وتوغل الروسي محل الأمريكي في سوريا ومناطق أخرى بالتدريج، والأهم -بقاء ميزان القوى في الخليج على حاله وبقاء القوى الخليجية معتمدة على الأمريكي في بنائها الدفاعي.. هذه النقاط تشجع مساحة الاحتمال السياسي للنظام الإيراني، وقدرته على المناورة وفرض أسقف تصعيدية مقابلة).

هنالك ثغرات كذلك في تلك العقوبات وهي

- تناولت العقوبات الجهات الرسمية، وإيران تعتمد بشكل كبير على النظم اللارسمية والفاعلين ما دون الدولة.
- أطلقت كل من فرنسا وألمانيا آلية تجارية لتجاوز العقوبات الأمريكية على إيران INSTEX، يسمح لطهران بمواصلة التداول مع شركات الاتحاد الأوروبي على الرغم من إعادة فرض واشنطن للعقوبات
- تقوم إيران بمقايضة العديد من السلع، النفوذ، المصالح، بمقابل نقدي.

يأتي تباعًا الدور المتزايد لكل من تركيا وروسيا كذلك في المنطقة كلاعبين زاد دورهم في الوقت الحالي وهذا يجعل الدور الأمريكي المستقبلي أكثر ضبابية.

تقرير مركز الدارسات الدولية والاستراتيجية عن توازن القوة الخليجي الإيراني

أصبح التوازن العسكري في منطقة الخليج أكثر تعقيدًا مع مرور الوقت. تم إعادة تشكيل القوات التقليدية من خلال عمليات نقل الأسلحة الضخمة، والتغيرات في الأسلحة الرئيسية، وتقريبًا كل جانب من جوانب الحرب المشتركة والقيادة والسيطرة، وأجهزة الاستشعار، وأنظمة الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع.

تتغير الحرب الصاروخية بشكل جذري مع نشر مزيج متنوع من الصواريخ الباليستية وصواريخ كروز، الطائرات بدون طيار و UCAVs، والصواريخ. صواريخ موجهة تقليدية، مسلحة تقليديًا أصبحت جانبًا رئيسيًا للقوات الإقليمية، وكذلك الدفاع الصاروخي. لا يزال خطر الانتشار النووي قائمًا، ودولة واحدة على الأقل -إيران- هي قوة أسلحة كيميائية معلن عنها بينما استخدم نظام الأسد في سوريا الأسلحة الكيميائية بشكل متكرر.

وفي الوقت نفسه، تلعب القوات غير المتماثلة والقوات "بالوكالة"، وأشكال مختلفة من مهام الدعم والاستشارات العسكرية دورًا متزايدًا في النزاعات المحلية وعمليات المناطق الرمادية. وكذلك الحال بالنسبة للميليشيات المحلية وقوات الأمن -وغالبًا ما تنقسم داخل دولة خليجية معينة حسب الطائفة والعرق. لا تزال القوى الإرهابية والمتطرفة تشكل تهديدات خطيرة، شأنها في ذلك شأن التوترات والاضطرابات السياسية، ونقاط الضعف والإخفاقات في بعض الحكومات الإقليمية لتلبية احتياجات شعوبها.

إن أخطر مصادر الصراع في الخليج الآن هي التوترات بين إيران ودول الخليج العربي، والدور الذي يلعبه الإرهابيون والمتطرفون، لكن الحرب الأهلية وحركات التمرد لا تزال تشكل تهديدًا إضافيًا كما تفعل الروابط بين إيران وسوريا وحزب الله، يضيف الدور المتزايد لروسيا وتركيا إلى عدم الاستقرار الإقليمي، وكذلك الدور غير المؤكد للولايات المتحدة وتركيزها على ربط العقوبات بالأنشطة العسكرية لإيران.

لا يمكن لأي تحليل تغطية جميع هذه التطورات العسكرية، لكن أعد رئيس بيرك في CSIS تحليلًا بيانيًا يركز على التطورات الرئيسية في القوات العسكرية الخليجية، وجوانب مختارة من الأمن الإقليمي.

إيران تعتمد على النظم اللارسمية والفاعلين ما دون الدول وتقايض السلع والنفوذ والمصالح بمقابل نقدي

الميزان العسكري الخليجي الإيراني:

يبرز التراكم المستمر للإنفاق العسكري ونقل الأسلحة في منطقة الخليج، والميزة الهائلة التي تتمتع بها الدول العربية في هذا الإنفاق والوصول إلى التكنولوجيا العسكرية الحديثة المتعلقة بإيران. ومع ذلك، فإن مستويات الإنفاق هذه تشكل عبئًا كبيرًا على بعض الاقتصادات العربية، وهي نسبة مرتفعة جدًا من الناتج المحلي الإجمالي بحيث لا تسمح بالنمو الاقتصادي السليم وخلق فرص العمل.

القوات البرية: بالنسبة للقوات التقليدية حيث تتساوى إيران أو تفوق محتمل، لكن تلك التي لا يتم فيها تنظيم إيران للحفاظ على مناورة بعيدة المدى، لها فقط قدرة رمزية على الدخول برغم، يجب أن تهاجم من خلال العراق. هذا يترك الكويت كدولة واحدة في دول مجلس التعاون الخليجي مع ضعف كبير.

القوات البحرية: تتمتع الدول العربية بميزة في الأوعية السطحية الكبيرة ذات الجودة العالية، لكن لديها مشكلات جدية في الاستعداد، وستعتمد اعتمادًا كبيرًا على المساعدة الأمريكية للتحضير للقتال ومن ثم العمل معًا بفعالية. تتمتع إيران بميزة في الصواريخ المضادة للسفن، والألغام الذكية، وقدرة الحرب غير المتماثلة. ومع ذلك، فإن جميع دول الخليج ستعاني بشدة من أي صراع أوقف الشحن التجاري عبر مضيق هرمز والذي قلل من دخل صادراتها النفطية.

قوات الدفاع الجوي والجوي: قامت إيران بتحديث الكثير من طائراتها قدر الإمكان، لكنها لم تعد قادرة على المنافسة مع معظم الطائرات المقاتلة العربية. تتمتع الدول العربية أيضًا بميزة كبيرة في جودة دفاعاتها من الأرض إلى الجو -على الرغم من أن الانتشار الإيراني للطائرة S-300 الروسية يقلل بشكل كبير من هذه الميزة. مرة أخرى، يتم تعويض الميزة العربية من خلال عدم وجود إمكانات AC&W متكاملة وقابلة للتشغيل البيني و AWACS و IS&R وقدرات إدارة المعركة. سيكونون معتمدين اعتمادًا كبيرًا على المساعدة الأمريكية للتحضير للقتال ومن ثم العمل معًا بفعالية.

أهداف البترول والبنية التحتية: كل توازن عسكري هو توازن نقاط الضعف النسبية بالإضافة إلى توازن القدرات العسكرية النسبية. تتعرض كل من إيران ودول الخليج العربي بشكل كبير للهجمات على منشآت النفط والبنية التحتية الحيوية. مستويات التصعيد العالية تشكل خطرًا كبيرًا على كلا الجانبين.

خاتمة

تتجه العلاقات السعودية القطرية نحو مزيد من علامات انفراج الأزمة، وهذا سيعزز من إعادة بناء الثقة في منظمة دول مجلس التعاون الخليجي، لن تعود العلاقات دفعة واحدة، ولكن بدأت المؤشرات خاصة فيما يتعلق بدبلوماسية كرة القدم دورًا هامًا في العلاقات السعودية ـ القطرية. قد تلعب دبلوماسية كرة القدم دورًا هامًا في حلحلة الخلاف الخليجي ـ الخليجي، مما سينعكس إيجابيًا على الدور المؤسساتي لمجلس دول التعاون الخليجي والعلاقات البينية.

تقوم الميليشيات المسلّحة بمهام الدعم والاستشارات العسكرية في النزاعات بالوكالة

من ناحية إيران ستستمر في خلق ملاعب جديدة من الصراع المسلح تجاه دول الخليج والمملكة، وهذا يتطلب من المملكة، التفاعل في تحديث بعض برامج الدفاع مثل برامج الدفاع الخاصة بالتصدي لطائرات الدرونز، وكذلك فرصة مستقبلية لتطوير شبكة انترنت وطنية، وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص للدخول في منافسات البنية التحتية للأمن والدفاع.

لأنه لن تؤثر العقوبات بشكل مباشر في السلوك الإيراني وبالتالي في الأمن الخليجي، بل يمكن أن تزيد من التهديدات الإيرانية في المنطقة.

يزيد انتقال أمن الخليج وبنيته من المستوى الداخلي والإقليمي، إلى مزيد من التدخل الدولي، لا سيما مع اعتماد دول إقليمية على تحالفاتها، سواء من منظومة التحالفات الخليجية الأمريكية، أو الإيرانية الروسية كي تلعب كل من روسيا والصين دورًا مزدوجًا في الخليج وأمنه من خلال علاقات مع الطرفين وتبادل تجاري ومنافع اقتصادية وصفقات سلاح. سوف تؤثر العقوبات الأمريكية سلبًا على الوضع الاقتصادي الإيراني التقليدي، بيد أن وسائل الاقتصاد والنفوذ الغير تقليدي الإيرانية لن تتأثر.

* أكاديمي زائر جامعة أكسفورد ـ باحث في الاستراتيجية والعلاقات الدولية

روسيا شريك للسعودية في بناء مفاعلين كهروذريين ضمن ١٦ مفاعلًا خلال ٢٠ عامًا

العلاقات الخليجية - الروسية بدأت فصلًا جديدًا عبر ٤ محاور لشراكة آمنة تخدم مصالح الطرفين

شهدت العلاقات الخليجية – الروسية تحولات هامة خلال السنوات القليلة الماضية، تبددت معها كثير من الشكوك والمخاوف التي اكتنفت العلاقة بين الجانبين، والتي يعود بعضها لعقود ممتدة منذ الحقبة السوفيتية، والبعض الآخر فرضته التطورات في سوريا منذ عام ٢٠١١م، وتناقض الرؤى والمواقف بشأن الملفين السوري والإيراني. وقد كان ذلك حصاد جهد وسعى دؤوب من الجانبين لصياغة تفاهمات ترتكز على قاعدة صلبة من المصالح المشتركة التي تؤسس لشراكة مستقبلية مستقرة ومتنامية بين الطرفين. لعل من أبرز محطاته زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز التاريخية لروسيا في أكتوبر ٢٠١٧م، التي مثلت نقلة نوعية في العلاقة الخليجية-الروسية باعتبارها الأولى من نوعها وما يتضمنه ذلك من دلالات هامة، ونظرًا لما أسفرت عنه من اتفاقات دفعت العلاقات الروسية-السعودية لمستويات غير مسبوقة من التعاون. تلى ذلك توقيع "إعلان الشراكة الاستراتيجية" بين الإمارات وروسيا خلال زيارة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، لروسيا في يونيو ٢٠١٨م، في تحول جوهري آخر في العلاقات الخليجية-الروسية حيث يمثل هذا الإعلان التاريخي قاعدة هامة لإطلاق التعاون بين الجانبين في مختلف المجالات على أساس من المصالح المتبادلة للطرفين. وقد أكدت زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الجوابية للمملكة العربية السعودية والإمارات، يومي ١٤ و١٥ أكتوبر ٢٠١٩م، على التوالي، الانطلاقة الجديدة للعلاقات الخليجية الروسية، وكونها توجه ثابت وخيار استراتيجي في السياسة الروسية والخليجية على السواء، وكان للزيارة أهمية ودلالة خاصة، بالنظر لكونها الأولى منذ أثنى عشر عامًا حيث كانت زيارة الرئيس بوتين الوحيدة للدولتين عام ٢٠٠٧م.

د. نورهان الشيخ

لعل أبرز حصاد القمم السابقة هو تجاوز العقدة الإيرانية في العلاقات الخليجية الروسية، وتأكيد انفتاح موسكو وتوجهها الجاد نحو تطوير التعاون والشراكة مع دول الخليج، وأن التفاهمات والشراكة الروسية الإيرانية لم ولن تكن على حساب الشراكة الاستراتيجية بين موسكو ودول الخليج. إن روسيا تعتبر منطقة الخليج جوار استراتيجي لها، وتنطلق من مفهوم ورؤية للأمن الجماعي في المنطقة، وأكدت موسكو كونها شريك يفي بتعهداته، لا يتدخل في الشأن الداخلي لشركائه ولا يتلاعب باستقرارها لخدمة مصالحه على حساب أمنها والأمن والاستقرار الإقليمي، فموسكو تدعم احتواء الأزمات والخلافات، وتؤكد على أهمية الحلول التوافقية عبر الحوار والمفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية، الأمر الذى أكسبها احترام وثقة الشركاء الخليجيين، وشجع على بناء شراكات مستقرة معها، لا تتأثر بأي تطورات داخلية، ولا تختلط فيها الأوراق، ولا توظف فيها المصالح كأدوات ضغط لخدمة أهداف أحد الأطراف على حساب الطرف الأخر. لقد تغيرت السياسة الروسية جذريًا مقارنة بسابقتها السوفيتية وأصبحت أكثر برجماتية وميلاً لتطوير الشراكات المتعددة ذات العائد للأطراف كافة، وبلورة تفاهمات استراتيجية حول القضايا محل الاهتمام المشترك مع دول الخليج. وفي ضوء الاتفاقات والتفاهمات التي تم التوصل إليها بين الجانبين يتضح عدة محاور تمثل آفاق رحبة لإطلاق الشراكة الخليجية الروسية في المستقبل.

أولها، التعاون في مجال الطاقة والذي سيظل حجر زاوية في الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين، ويتصدره التنسيق في

سوق الطاقة في إطار صيغة "أوبك +" لمواجهة انخفاض الأسعار باعتباره تحدى هام للجانبين يؤثر على الأمن القومي لكليهما بمفهومه الواسع. يعزز هذا توقيع ميثاق تعاون طويل الأمد في إطار صيغة "أوبك+" خلال القمة السعودية الروسية الأخيرة، وجاء الميثاق تتويجًا للتفاهمات بين الطرفين منذ عام ٢٠١٦م، حول ضبط مستوى الأسعار من خلال التحكم في حجم الانتاج، وكانت الدول المشاركة في اتفاق "أوبك+" قد وافقت على الميثاق في يوليو ٢٠١٩م، والذي يضمن تعاون دائم ويعطي صبغة رسمية للتعاون بين ٢٤ دولة منتجة للنفط من داخل وخارج منظمة "أوبك" تقودها روسيا والسعودية. وتمت الموافقة حينها على الوثيقة في مستهل اجتماع بمقر منظمة "أوبك" في فيينا بحضور ممثلي الدول الـ١٤ الأعضاء في "أوبك" والدول الـ١٠ التي تحالفت معها من خارج المنظمة. ويعتبر الميثاق ثمرة جهد دبلوماسي سعودي - روسي، وأشار الأمين العام لمنظمة "أوبك"، محمد باركيندو، إلى أن الميثاق سيستمر إلى "الأبد"، الأمر الذي يدعم استمرار الشراكة في سوق النفط كدعامة أساسية للشراكة الخليجية الروسية في المستقبل.

ولا يقتصر الأمر على التنسيق لضبط الأسعار، فهناك آفاق رحبة للاستثمارات المشتركة بين الجانبين في مجال الطاقة، فقد أعلن صندوق الاستثمارات المباشرة الروسي في ٨ أكتوبر ٢٠١٩م، عن افتتاح أول مكتب تمثيلي له في السعودية، ليكون بذلك أول مؤسسة استثمارية روسية تفتتح مكتبًا تمثيليًا لها في المملكة مما سيعزز العلاقات الاستثمارية بين البلدين ويعطيها زخمًا أكبر. في هذا الإطار وقعت شركة "أرامكو" السعودية والصندوق الروسي للاستثمارات المباشرة اتفاقية لشراء حصة في "نوفوميت"، وهي شركة روسية متخصصة في صناعة مضخات عالية التقنية للقطاع النفطي. وأعلنت شركتي "غازبروم نفط" و"أرامكو" استعدادهما لإطلاق مشروع رائد حول استخدام الذكاء الاصطناعي في الاستكشاف الجيولوجي، وتتضمن الخطط المطروحة إنشاء معهد روسي - سعودي في مجال الطاقة. وسبق وأن تم إطلاق صندوق مشترك روسي سعودي بقيمة ١٠ مليارات دولار لتمويل مشاريع مشتركة عدة، البعض منها في قطاع خدمات حقول النفط بمبلغ إجمالي يزيد عن المليار دولار، بالإضافة إلى الاستثمار في قطاعي إنتاج النفط والغاز بأكثر من ملياري دولار.

ثانيها، التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وتشكل الطاقة النووية ٢٠٪ من الطاقة المولدة بالعالم، ويُنظر إليها كمصدر ضخم للطاقة وعلى سبيل المثال يحتوي الكيلو جرام الواحد من اليورانيوم أو البلوتونيو المستخدم على طاقة تعادل ٣,٥ مليون كيلوجرام من الفحم، الأمر الذي يسمح بإطلاق مشروعات تنموية عملاقة وتحقيق قفزات في معدلات النمو. وتعتبر روسيا أكبر مصدري المفاعلات النووية في العالم حيث قامت بتشييد ٣٩ مفاعلًا في ٩ دول حتى يوليو ٢٠١٨م، منها قيام مؤسسة الطاقة النووية الروسية الحكومية "روس أتوم"، التي تملك خبرة تزيد عن سبعة عقود في المجال، ببناء أربعة مفاعلات نووية في الصين تبلغ قدرة كل منها ١٢٠٠ ميجاوات، اثنان منها في محطة تيانوان النووية، واثنان في محطة شوداباو. كما أن روسيا هي الشريك الأساسي للهند في تطوير قدراتها النووية للاستخدامات السلمية، والمتمثلة في محطة كودانكولام (KKNPP)، ودخلت الوحدة الأولى من المحطة التشغيل في يوليو ٢٠١٣م، وتم الانتهاء من اختبارات الوحدة الثانية من المفاعل في يوليو ٢٠١٦م، واتفق البلدان على إنشاء ٦ وحدات جديدة على الأقل خلال العقدين القادمين. كما تقوم "روس أتوم" بتشييد محطة "أكويو" للطاقة النووية في مدينة مرسين جنوب تركيا، وهي الأولى من نوعها، وتتضمن بناء ٤ مفاعلات تبلغ الطاقة الإنتاجية لكل منها ١٢٠٠ ميجاواط بتكلفة ٢٠ مليار دولار، ومن المقرر دخول أول مفاعلات المحطة حيز التشغيل عام ٢٠٢٣م، ويتلقى ٢٠٠ من الأتراك التدريب في روسيا بهذا المجال، ويعتبر معهد الطاقة الروسي أكبر المعاهد المتخصصة في العالم، وقام بإعداد وتدريب ١٥٠ ألف خبير في المجال.

وهناك تعاون هام بين دول الخليج وروسيا في هذا المجال لاسيما السعودية والإمارات. فمنذ عام ٢٠١٧م، يتم تنفيذ "خريطة طريق" لبرنامج تعاون بين مؤسسة "روس أتوم" ومدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية تتضمن إنشاء وتشغيل المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتطوير البنية التحتية النووية والبحثية. وفي هذا السياق نظمت مؤسسة "روس أتوم" ندوات في الرياض والدمام عام ٢٠١٨م، حول التقنيات النووية الروسية الحديثة، وخيارات التعاون مع المؤسسات المحلية في إطار مشروع بناء محطة للطاقة النووية في السعودية وفي دول ثالثة، بالإضافة إلى الخطوط العريضة لإمكانات التعاون في مجالات أخرى. وكان البلدان قد وقعا اتفاقية للتعاون في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية بين "روس أتوم" ومدينة الملك عبد

"خريطة طريق" للتعاون بين "روس أتوم" ومدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وإنشاء وتشغيل المفاعلات

روسيا تسعى لنشر محطات لمنظومة "جلوناس" للملاحة الفضائية في الأراضي السعودية والخليجية لزيادة دقة إشارة الملاحة الفضائية

الله للطاقة الذرية والمتجددة خلال زيارة ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، لروسيا عام ٢٠١٥م، وتمثل الاتفاقية أساسًا قانونيًا للتعاون بين الدولتين في المجال النووي ويتضمن ذلك إنشاء واستخدام المفاعلات النووية المخصصة لإنتاج الطاقة والأبحاث العلمية، وتقديم الخدمات المتعلقة بمعالجة الوقود النووي المستنفد، وإنتاج النظائر المشعة واستخدامها في الصناعة والطب والزراعة، وتأهيل الكوادر في مجال الطاقة النووية، وتنص الاتفاقية على تشكيل لجنة تنسيقية لإجراء مزيد من المشاورات حول التعاون المستقبلي في المجال، وتشكيل لجان عمل مشتركة لتنفيذ مشاريع عملية ودراسات علمية.

وتعتبر روسيا شريك واعد للمملكة في إطار الخطط السعودية لبناء مفاعلين كهروذريين ضمن خطة لإنشاء ١٦ مفاعل نووي خلال السنوات العشرين المقبلة بتكلفة تفوق الـ ٨٠ مليار دولار بهدف تقليص استخدام النفط والغاز في توليد الطاقة الكهربائية، وتتنافس روسيا وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة والصين وفرنسا على الفوز بعقد إنشاء أول محطة من هذا النوع في السعودية. وقد أكد كيريل كوماروف، نائب الرئيس التنفيذي لمؤسسة "روس آتوم" الروسية، أن المؤسسة مستعدة للمساعدة في بناء محطات كهروذرية في المملكة بتقنيات عالية وبأعلى معايير للسلامة والأمان النووي.

كذلك، هناك آفاق رحبة للتعاون بين روسيا والإمارات في هذا المجال، وقد تم تجديد مذكرة التفاهم المبرمة بين مؤسسة "روس أتوم" ومؤسسة الإمارات للطاقة النووية للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية على هامش زيارة الرئيس

بوتين للإمارات يوم ١٥ أكتوبر. وكان قد تم إبرام المذكرة عام ٢٠١٧م، وتتضمن إطارًا عامًا للتعاون بين الجانبين في العديد من مجالات قطاع الطاقة النووية السلمية، بما في ذلك إنشاء مركز للعلوم النووية في الإمارات، والاستثمار في تطوير محطات الطاقة النووية وإدارة دورة الوقود النووي، وتدريب مواطني دولة الإمارات، وغيرها. وتقوم مؤسسة الإمارات للطاقة النووية بإنشاء مشروع محطات براكة للطاقة النووية السلمية في منطقة الظفرة في إمارة أبو ظبي على ساحل الخليج العربي، والتي تتضمن أربع محطات للطاقة النووية يتم إنشاؤها في وقت واحد، وتصل قدرتها الإنتاجية إلى ٥٦٠٠ ميجاواط، وذلك بالتعاون مع شركة "كيبكو" الكورية الجنوبية، وتساهم روسيا في المشروع ببعض المعدات والتقنيات.

ثالثها، مجال الفضاء، الذي يعتبر ساحة التنافس الدولي في المستقبل المنظور، وعليه تتسابق القوى الكبرى من أجل الهيمنة واستغلال الطاقات الكامنة به. وهناك تعاون واسع بين الإمارات وروسيا يتم في إطاره تدريب رواد الفضاء الإماراتيين وإطلاقهم إلى المحطة الفضائية الدولية، وفق الاتفاقية الموقعة بين البلدين في الأول من أكتوبر ٢٠١٥، وذلك من خلال مركز "جاجارين" الروسي لإعداد رواد الفضاء الذي قام بتدريب رائدي فضاء من الإمارات، وفي ٩ أكتوبر ٢٠١٩م، عاد أول رائد فضاء إماراتي وعربي، هزاع المنصوري، من المحطة الفضائية الدولية على متن مركبة الفضاء الروسية "سويوز" بعد أن قضى ٨ أيام هناك. سبق ذلك إطلاق قمر "ياسات ١ بي" الإماراتي في أبريل ٢٠١٢م، بواسطة صواريخ روسية.

كما إن هناك تعاون واسع النطاق أيضًا بين موسكو والرياض في مجال الفضاء حيث تم إطلاق ١٣ قمر صناعي سعودي للاتصالات والملاحة والاستشعار عن بعد بواسطة صواريخ روسية إلى مدار حول الأرض كان أخرها "سعودي سات ٤" في ٢١ يونيو ٢٠١٤م، وتتيح "رؤية ٢٠٣٠" التي تهدف إلى جعل المملكة العربية السعودية مركزًا للابتكار العالمي آفاق رحبة للتعاون بين الجانبين في هذا المجال. وتم بالفعل خلال زيارة الرئيس بوتين للرياض يوم ١٤ أكتوبر توقيع اتفاقية بين الصندوق الروسي للاستثمارات المباشرة، والشركة السعودية للتنمية والاستثمار التقني "تقنية TAQNIA" حول التعاون في مجال الفضاء، ويتضمن ذلك إطلاق الأقمار الصناعية من السعودية، وتطوير وتحديث المجمع الفضائي الصاروخي روسي الصنع "ستارت – ١"، واتخاذ خطوات علمية وإنتاجية مشتركة من قبل الخبراء الروس والسعوديين فيما يتعلق بإنشاء مكونات إضافية للمجمع الفضائي بغية رفع مواصفاته والطلب عليه في السوق، وإطلاق الأقمار الصناعية الصغيرة الروسية والسعودية إلى مدار الأرض المنخفض.

كما تم توقيع مذكرة تفاهم بين مؤسسة "روس كوسموس" الفضائية الروسية ولجنة الفضاء السعودية للتعاون الشامل بين الوكالتين الفضائيتين الروسية والسعودية، ويتضمن ذلك التعاون في مجال الرحلات المأهولة والملاحة الفضائية، وإعداد وإرسال رائد فضاء سعودي إلى المحطة الفضائية الدولية. وأشار مدير عام المؤسسة، ديميتري روجوزين، إلى أن روسيا تسعى لنشر بضع محطات تابعة لمنظومة "جلوناس" الروسية للملاحة الفضائية في أراضي المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج حيث أن دقة إشارة الملاحة الفضائية تزداد مع زيادة عدد المحطات.

رابعها، التعاون الاقتصادي، ويتضمن ثلاثة محاور أساسية هي: زيادة حجم التبادل التجاري بين الجانبين، وتنمية الاستثمارات المشتركة، وتشجيع السياحة الروسية لدول الخليج. فقد شهد التبادل التجاري بين روسيا والسعودية قفزة خلال العامين الأخيرين حيث ارتفع من ٤٩١ مليون دولار عام ٢٠١٦م، إلى مليار دولار عام ٢٠١٨م، ويسعى الطرفان إلى مضاعفة التبادل التجاري بينهما ليصل إلى ٥ مليارات دولار بحلول عام ٢٠٢٤م، وخلال زيارة الرئيس بوتين للرياض تم توقيع اتفاقية لافتتاح ملحقيتين تجاريتين في موسكو والرياض، ومذكرة تفاهم تتضمن توسيع تصدير المنتجات الزراعية من روسيا إلى السعودية على النحو الذي يسهم في الارتقاء بمستوى التبادل التجاري بين البلدين.

كما تمثل الإمارات شريك تجارى ومستثمر هام وواعد بالنسبة لموسكو فالإمارات ثاني أكبر اقتصاد عربي، وأحد أهم الاقتصادات العالمية، وتتطلع لتعزيز مكانتها ضمن منظومة الاقتصاد العالمي انسجامًا مع رؤية الإمارات ٢٠٢١، واستعدادًا لمئوية الإمارات ٢٠٧١م، وتعد الإمارات أكبر الشركاء التجاريين لروسيا في منطقة الخليج العربي، وارتفع حجم التبادل التجاري بينهما إلى ٣,٤ مليار دولار عام ٢٠١٨م. وقد اتخذت روسيا خلال الأعوام الماضية بضعة خطوات لتعزيز التبادل التجاري بين البلدين منها افتتاح مكتب تمثيل تجاري لها في السفارة الروسية في أبو ظبي عام ٢٠١٧م، وتعد الإمارات مركز إعادة التصدير المفضل للمنتجات والسلع الروسية في المنطقة والذي يتيح للمصدرين الوصول إلى نحو ملياري مستهلك في الأسواق المحيطة. ووفقًا لمجلس الأعمال الروسي ـ الإماراتي، الذي بدأ أعماله عام ٢٠٠٥م، تبدي الشركات الروسية اهتمامًا متزايدًا بالمعارض الكبرى التي تقام في دبي بما في ذلك معرض جالفو الذي شهد مشاركة روسية واسعة.

من ناحية أخرى، تسعى روسيا إلى جذب الاستثمارات الإماراتية في قطاعات عدة، وفي نوفمبر ٢٠١٨م، عُقد في موسكو

المنتدى الاستثماري "أبو ظبي موسكو"، شارك فيه ١٠ شركات حكومية و٤٠٠ شركة خاصة من الجانبين، وجاء المنتدى في إطار فعاليات أسبوع الاستثمار الإماراتي ـ الروسي، بهدف تطوير الشراكة الاقتصادية والعلاقات الاستثمارية بين البلدين، واستغلال الآفاق الواسعة لتطوير العلاقات بينهما في مختلف المجالات. وقد نجح البلدان في إطلاق مجموعة من الاستثمارات المشتركة من أبرزها الاستثمار المشترك بين الصندوق الروسي للاستثمارات المباشرة وشركة مبادلة الإماراتية في حوالي ٤٠ صفقة مشتركة في روسيا بقيمة تتجاوز ٢ مليار دولار أبرزها في مطار بولكوفو بمدينة سان بطرسبورج الروسية، ومشاريع بمشاركة شركة موانئ أبو ظبي، إلى جانب الاستثمارات في مجال البتروكيماويات، وأخرى في مجالي الزراعة والغذاء بقيمة ١٩ مليار روبل (٣٠٠ مليون دولار)، بالإضافة إلى استثمار حوالي ١٠ مليار روبل في مجموعة شركات "افكو" المتخصصة في منتجات الزيوت والدهون في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي الذي تقوده روسيا ويضم خمس دول هي: روسيا وكازاخستان، وبلوروسيا، وأرمينيا، وقرجيزستان. كذلك الاستثمارات الإماراتية في الأقاليم الروسية ومنها جمهورية الشيشان الروسية. كما ترحب موسكو بمشاركة رجال الأعمال الإماراتيين في إنشاء المنطقة الصناعية الروسية في مصر والمشروعات الاقتصادية التي تنفذها في دول عربية وإفريقية أخرى.

من ناحية أخرى، تم توقيع مجموعة من الاتفاقات لدفع الاستثمارات المشتركة بين موسكو والرياض في مجالات عدة، منها اتفاق بين شركة سابك ومجموعة (YESN) بشأن المساهمة المشتركة في بناء مصنع للميثانول في الشرق الأقصى من روسيا في مدينة سكوفورودينو، بطاقة إنتاجية ١ مليون طن من الميثانول سنويًا واتفاقية بين شركة "سالك" السعودية والصندوق الروسي للاستثمارات المباشرة بشأن الفرص الاستثمارية في قطاعي الزراعة والغذاء، والتأسيس لشراكة روسية سعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني، ويتضمن ذلك البحث والتنفيذ المشترك لمشاريع استثمارية جذابة في مجال الإنتاج الزراعي وتربية الحيوانات في روسيا، مما يساعد على تعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية وزيادة حجم الاستثمارات المتبادلة بين البلدين. كما حصلت ٤ شركات روسية على رخص استثمارية لمزاولة الأعمال في السعودية، في مجالات البناء والتطوير العقاري وتقنية المعلومات والاتصالات والاستشارات الإدارية والهندسة المعمارية.

معهد الطاقة الروسي أكبر المعاهد المتخصصة في العالم وقام بإعداد وتدريب ١٥٠ ألف خبير في المجال

أما فيما يتعلق بالمحور الثالث فقد أصبحت دول الخليج إحدى المقاصد السياحية الروسية ومنطقة جذب للسياح الروس حيث زادت حركة السياحة بين روسيا والإمارات على نحو كبير وزار الإمارات العام الماضي حوالي ٩٠٠ ألف سائح روسي. وهذا الرقم مرشح للتضاعف بعد إلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين في ١٧ فبراير من العام المنصرم. ومن المتوقع أيضًا زيادة حركة السياحة الروسية للمملكة العربية السعودية مع تفعيل عدد من مذكرات التفاهم التي تم توقيعها بين البلدين أهمها تلك المتعلقة بمجال السياحة وتسهيل منح تأشيرات الزيارة لمواطني البلدين، وتهيئة الظروف لجذب السياح الروس إلى المملكة وتعريفهم بمناطق الجذب السياحي بها خاصة الشواطئ ومناطق ممارسة رياضة الغوص في البحر الأحمر.

وأخيرًا، يأتي التعاون العسكري التقني كأحد المجالات الهامة للتعاون الخليجي ـ الروسي، وتعتبر الإمارات أهم شركاء روسيا الخليجيين في هذا المجال، ففي فبراير ٢٠١٥م، وقعت روسيا والإمارات العربية المتحدة مذكرة تتيح تزويد مدرعة "أنيجما" الإماراتية بمنظومة "أ-أو ٢٢٠ أم"، وذلك على هامش معرض الأسلحة الدولي "آيدكس ٢٠١٥" في أبو ظبي، وكان المعرض قد شهد حضورًا روسيًا قويًا، حيث شاركت شركات التصنيع العسكري الروسي بنماذج ومعدات جديدة بمواصفات تقنية متميزة. كما تم توقيع مذكرة نوايا بين روسيا والإمارات حول شراء الأخيرة مقاتلات "سو-٣٥" الروسية الملقبة بـ"وحش" سلاح الجو الروسي. ومن أبعاد التعاون العسكري الهامة بين البلدين تحديث الأسلحة الروسية التي بحوزة الإمارات، ومنها عربات القتال المدرعة من طراز "بي.إم.بي - ٣" التي تستخدمها القوات المسلحة الإماراتية.

كما بحث الرئيس بوتين والعاهل السعودي التعاون العسكري التقني بين البلدين، خاصة توريد منظومات "إس-٣٠٠" أو "إس-٤٠٠" للمملكة، وسبق أن عرض الرئيس بوتين على المملكة، في أعقاب الهجوم على منشأتين حيويتين لشركة "أرامكو" السعودية في ١٤ سبتمبر الماضي، شراء منظومات الصواريخ الروسية للدفاع الجوي، وهناك مفاوضات جارية بهذا الخصوص منذ العام ٢٠١٧. إن العلاقات الخليجية الروسية قد بدأت فصلاً جديدًا من تاريخها باتجاه شراكة مستقبلية آمنة وواعدة تخدم مصالح الطرفين، وتسهم في تلبية تطلعات الشعوب نحو الأمن والتنمية والتحديث.

* أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة

٨ خطوات مقترحة لتشكيل خارطة طريق لبقاء

حلف "الناتو" وتدبير ٤٠٠ مليار دولار قبل عام ٢٠٢٤

بعد مرور ٧٠ عامًا على نجاح حلف الناتو في الدفاع عن أوروبا ضد أخطار كثيرة أبرزها حلف وارسو والاتحاد السوفيتي السابق، بدأ الشقاق والخلاف يدب بين أعضائه تارة حول نسب الإنفاق الدفاعي، وتارة أخرى بسبب ترتيب الأولويات التي يجب التصدي لها، وطوال هذه السنوات حاولت دول الحلف في القارة العجوز الخروج من تحت العباءة الأمريكية عن طريق اتفاقية "بيسكو" للدفاع المشترك٢٠١٧م، أو الجيش الأوروبي الموحد، لكن كل هذه المحاولات لم تحقق نتيجة حتى الآن، بل زادت التحديات أمام الناتو لظهور مخاطر جديدة مثل تصاعد الإنفاق العسكري الصيني لأكثر من ٢٦٠ مليار دولار، ودخول حرب الفضاء مرحلة جديدة، وانسحاب أمريكا وروسيا من اتفاقية منع انتشار الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى التي تحمل رؤوسًا نووية (INF) في أوروبا أغسطس الماضي، وتمرد بعض الدول مثل تركيا على أدبيات وقواعد الحلف، ناهيك عن الخلافات التجارية العميقة بين واشنطن والدول الأوروبية وإصرار الرئيس ترامب على فرض عقوبات على المنتجات الفرنسية وربما السيارات الألمانية، فإلى أين يسير الحلف بعد كل هذه السنوات من المسيرة الناجحة ؟ وهل فعلاً تستطيع روسيا احتلال دول بحر البلطيق الثلاث وشرق أوروبا خلال ساعات؟ وماذا عن خطة الحلف "٣٠×٤" لردع موسكو؟ ولماذا نشر الرئيس ترامب ١٥٠ قنبلة نووية من طراز "بي ٦١" العملاقة في ٥ دول أوروبية؟ وهل فشل واشنطن في شراء جرينلاند يضعف من قدرة الحلف على ردع الأعداء؟

د. أيمن سمير

فإلى أين يسير الحلف بعد كل هذه السنوات من المسيرة الناجحة ؟ وهل فعلاً تستطيع روسيا احتلال دول بحر البلطيق الثلاث وشرق أوروبا خلال ساعات؟ وماذا عن خطة الحلف "٣٠×٤" لردع موسكو؟ ولماذا نشر الرئيس ترامب ١٥٠ قنبلة نووية من طراز "بي ٦١" العملاقة في ٥ دول أوروبية؟ وهل فشل واشنطن في شراء جرينلاند يضعف من قدرة الحلف على ردع الأعداء؟

خلافات متجددة

المؤكد أن الخلافات داخل حلف الناتو الذي تأسس عام ١٩٤٩م، ليست جديدة، فالرئيس الفرنسي الأسبق شارل ديجول انسحب من الحلف عام ١٩٦٦م، اعترضًا على العلاقة التفضيلية من جانب أمريكا لبريطانيا، لكن ربما الجديد هو خروج الخلافات إلى العلن بين دول الحلف الذي يضم ٢٩ دولة بالإضافة إلى الشراكة الأمنية الكاملة مع دول من خارج الناتو مثل أستراليا، وكوريا الجنوبية، واليابان. وسبق للرئيس ترامب وصف الحلف بأنه "عفى عليه الزمن" بينما وصفه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون "بالميت إكلينيكيًا" فما هي أبرز الخلافات التي تعصف بالحلف الذى يضم مليون ونصف المليون جندي، ويقدم مظلة أمنية لنحو ١,٥ مليار من سكان العالم ؟

أولاً: نسبة الإنفاق الدفاعي

أخذ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على عاتقه منذ وصوله للبيت الأبيض في يناير٢٠١٧م، الضغط على دول الحلف لزيادة إنفاقها الدفاعي إلى ٢٪ من دخلها القومي بحلول ٢٠٢٢م، و زيادة هذه النسبة لـ ٤٪ بحلول ٢٠٢٤م، لكن حتى الآن لم تف إلا ٩ دول فقط بنسبة ٢٪ غالبيتها من دول أوروبا الشرقية التي كانت ضمن حلف وارسو الغريم السابق لحلف الأطلنطي، بينما الدول الغنية في الحلف مثل ألمانيا، فرنسا، هولندا، إيطاليا، والمملكة المتحدة لم تصل بعد لعتبة ٢٪ من الدخل القومي، ما دفع ترامب للتهديد بالخروج من الحلف، في

الخروج من العباءة الأمريكية لم يحن بعد.. والحلف سيكون أقوى على المدى البعيد بهذه الشروط

الوقت ذاته تنفق واشنطن على الدفاع ٧٥٠ مليار دولار طبقًا لميزانية ٢٠١٩م، بنسبة ٣,٦٥٪ من دخلها القومي الذى يتجاوز ٢٠,٤ تريليون دولار، ويضاعف من غضب الرئيس ترامب على دول الناتو أن العجز التجاري الأمريكي مع الحلف يصل إلى ١٥١ مليار دولار سنويًا، ولذلك في المرحلة الأولى يريد ترامب ١١٩ مليار دولار إضافية من دول الحلف وتخفيض العجز في الميزان التجاري، ومطالبة دول الحلف بشراء مزيد من الأسلحة الأمريكية، وهو الأمر الذي تعترض عليه فرنسا التي ترى أن أسلحتها ذات جودة عالية و يجب أن يكون لها نسبة كبيرة ضمن عتاد الجيوش الأوروبية.

ثانيًا: الشعبويون والتعامل مع روسيا

أكثر الخلافات التي تعصف بالحلف تتعلق بالتعامل مع روسيا، فهناك دول أوروبية تعترض على العقوبات الأمريكية على روسيا منذ سيطرة الأخيرة على شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤م، فالأحزاب الشعبوية تقف ضد زيادة الإنفاق العسكري، وضد معاداة روسيا، وهناك من يرى أن روسيا دولة أوروبية بامتياز، ولا يجب التعامل معها كعدو، وكثير من الزعماء الأوروبيون الشعبويون أمثال مارين لوبن زعيمة حزب التجمع الوطني الفرنسي، وماثيو سالفيني رئيس حزب الرابطة الإيطالي يعتبرون أن التعاون مع روسيا أفضل لأوروبا وحلف الناتو من مجابهتها، وفي السنوات الماضية زادت قناعة الأوروبيين بالتقارب مع روسيا أكثر من أي وقت مضى، حيث شهد عام ٢٠١٩م، لأول مرة دخول أحزاب "ناطقة بالروسية" مثل حزبي الوفاق من لاتفيا، واتحاد لاتفيا الروسي للبرلمان الأوربي، كما شكل وصول الأحزاب الشعبوية للحكم في بعض دول الحلف تهديدًا أمنيًا بنقل المعلومات الأمنية من أوروبا لروسيا، ويخشى الجهاز الأمني لحلف الناتو تبادل المعلومات الحساسة مع حكومات يسيطر عليها اليمين المتطرف خوفًا من نقلها لموسكو، وعبر مسؤولين سابقين من المخابرات الألمانية عن خشيتهم من تقاسم معلومات أمنية هامة مع الحكومة النمساوية قبل أن يتركها حزب الحرية اليميني الذي أبرم اتفاقية تعاون مع حزب "روسيا المتحدة" بقيادة الرئيس بوتن عام ٢٠١٦م، وتتهم دول الناتو التي تحكمها أحزاب الوسط ويمين الوسط نظيرتها التي تحكمها الأحزاب الشعبوية بأنها تغض الطرف عن الحرب التي تشنها موسكو من أجل خلق الخلافات الأوروبية – الأوروبية، واجترار النزاعات التاريخية والعرقية في أوروبا، وهو ما يهدد وحدة الناتو، بل ووحدة الدولة الوطنية الأوروبية نفسها، وتأتي في هذا السياق اتهامات لروسيا بالتدخل في الانتخابات الأوروبية وأنها كانت وراء حصول الأحزاب الشعبوية على أكثر من ٢٥٪ في انتخابات البرلمان الأوروبي التي جرت ٢٥ مايو الماضي.

ثالثًا: نورد ستريم ٢

هو خط لنقل الغاز الروسي إلى ألمانيا أسفل بحر البلطيق لتعويض النقص في الغاز الروسي المتجه لأوروبا عبر الخط الأوكراني، وينقل الخط ٥٥ مليار متر مكعب من الغاز سنويًا، وتشارك روسيا في المشروع بـ ٥٠٪. بينما تساهم شركات أوروبية بـ ٥٠٪ الأخرى بتكلفة إجمالية ١١ مليار يورو، وبطول ١٢٠٠ كيلومتر، وتعترض أمريكا على هذا الخط لأنه يوفر لروسيا مليارات الدولارات ويضعف من فاعلية العقوبات الأمريكية، كما أن هذا الأمر من وجهة النظر الأمريكية يتعارض مع خطط الناتو التي تسعى لإضعاف روسيا وشل قدرتها على تهديد الدول الأوروبية، لكن ألمانيا والمستشارة ميركل ترفض الطرح الأمريكي وتتمسك بخط الغاز الروسي نظرًا لتراجع تدفقات الغاز من الجزائر والنرويج لأوروبا، وترى ألمانيا و٥ دول من الحلف يمر خط الغاز بأراضيها، أن الاعتراض الأمريكي قد يكون وراءه أسباب اقتصادية لا سياسية لأن واشنطن تراهن على بيع كميات كبيرة من الغاز والنفط الأمريكي لأوروبا خلال العقد القادم، وهو ما دفع الرئيس ترامب للغضب وقال لألمانيا "أنتم تساعدون روسيا وتريدون منا محاربتها".

رابعًا: خروج الولايات المتحدة من اتفاقية (INF)

وهي الاتفاقية التي تحظر نشر الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى وتحمل رؤوسًا نووية في أوربا وتم توقيعها الالتزام بها منذ عام ١٩٨٧م، ورغم الموقف العلني لدول الحلف الداعم لواشنطن، إلا أن الدول الأوروبية كانت تفضل إجراء مفاوضات مع روسيا للتوصل لاتفاق جديد، وهو نفس الأمر فيما يتعلق باتفاقية "ستارت ٣" التي تنتهي ٢٠٢١م، وترى الدول الأوروبية أن انتهاج واشنطن سياسة "حافة الهاوية" في مثل هذه الاتفاقيات الأمنية يعرض الدول الأوروبية للخطر، وتدعو دول الناتو، واشنطن للتفكير في العرض الذي طرحه الرئيس بوتن الذي يدعو لتجديد اتفاقية ستات ٣ دون شروط جديدة.

خامسًا: التعامل مع العائدين من ساحات الإرهاب

انتقد الرئيس ترامب حلفاءه في الناتو لعدم استعادتهم لعناصرهم الإرهابية ومحاكمتهم أمام المحاكم الأوروبية، لكن دول مثل ألمانيا، وفرنسا، وهولندا ترفض طرح ترامب، وتفضل عدم عودة هؤلاء و تريد محاكمتهم في دول خارجية مثل العراق، وتتهم واشنطن بأنها من يفاقم قضية العائدون من ساحات الإرهاب بسبب الانسحاب الأمريكي المفاجئ من سوريا دون التنسيق مع الحلفاء في الناتو خاصة الدول التي لها قواعد عسكرية شرق سوريا مثل فرنسا في ذات الوقت تتهم واشنطن حلفاءها في الناتو بعدم وجود رؤية موحدة للتعامل مع ظاهرة الإرهاب، وأن عدم تبادل المعلومات الدقيقة ساهم في وجود "مساحة رمادية" يتحرك فيها الإرهابيون.

سادسًا: العبء التركي، ومستقبل انجرليك

تحولت تركيا التي دخلت حلف الناتو في ١٨ فبراير ١٩٥٢م، إلى عبء كبير في ظل المغامرات التي يقدم عليها رجب طيب أردوغان، حيث عارضت دول الحلف العملية التركية في شمال سوريا وشمال شرق الفرات، كما سجلت دول الحلف اعتراضها على عمليات التنقيب التركية في المياه الاقتصادية الخالصة لقبرص، وأدانت اتفاقية السراج ـ أردوغان، لكن ربما الأكثر خطورة في تاريخ حلف الناتو هو شراء تركيا منظومة الدفاع الروسية أس ٤٠٠، التي لا تتوافق مع المنظومات الدفاعية للحلف، وهو ما دفع دول الحلف لفرض عقوبات على تركيا، ووقف الكثير من مشروعات التصنيع العسكري المشترك بين دول الحلف وأنقرة، وهناك خطط في حلف الناتو بأن تركيا لو واصلت شراء الأسلحة الروسية وخاصة الطائرة سو ٣٥ فإنها سوف تتعرض لعقوبات قاسية قد تصل لطرد تركيا من الحلف، ونقل قاعدة انجرليك خارج الأراضي التركية، وقال الحلف إن تشغيل منظومة إس ٤٠٠ وربما أس ٥٠٠ في المستقبل سوف يشكل خطر داهم على طيران الحلف.

تحديات وجودية

رغم الحديث عن قوة وصلابة الحلف كما قال رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون إلا أن هناك أخطار وجودية تهدد الحلف **ولعل أبرزها:**

١- الحرب الخاطفة:

عندما تقول مؤسسة راند Rand أن روسيا تستطيع "احتلال" دول شرق أوروبا، وأن تهزم كل جيوش حلف الناتو في شرق أوروبا خلال أيام قليلة، فإن هذا الأمر صدم الأوروبيين خاصة دول بحر البلطيق الثلاث ورومانيا وبولندا، وزاد من هذا الهلع تأكيد المؤسسة أن الجيش الروسي قادر على منع قوات الناتو من الاقتراب من البحر الأسود، وكل هذا بسبب تجاهل الرئيس أوباما وسلفه جورج بوش الابن لكل خطط تطوير الحلف منذ عام ٢٠٠٠م، إلى أن استيقظ الناتو على دخول القوات الروسية لشبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤م، ورغم وجود ٢١٢ ألف جندي أمريكي خارج الأراضي الأمريكية إلا أن الرئيس أوباما قام بسحب لواءين من أوروبا، ووفق هذه دراسة مؤسسة راند فإن روسيا قادرة على إقامة "منطقة حظر" في أي "حرب خاطفة" وهو ما جعل الدول الصغيرة شرق أوروبا تشعر بالخوف من إمكانية ضربة روسية خاطفة، وتكرار "سيناريو القرم" وفي شهادته أمام الكونجرس أقر الجنرال كورتيس سكاباروتي، قائد قوات الناتو الأوروبية، بتفوق القوات الروسية على قوات حلف شمالا الأطلسي بأوروبا الشرقية "حاليا"، ولكنه كان واثقاً من أن الحلف سيكون أقوى على المدى الاستراتيجي، واكتفى بتحذير دول الحلف من عدم تعويض النقص في الأسلحة والمعدات قبل عام ٢٠٢٥م، وربما كان الأكثر خطورة قول الجنرال سكابروتي إن روسيا قادرة على منع وصول قوات الناتو للبحر الأسود، وأنها قادرة على إقامة منطقة حظر جو، و أن روسيا لها الأفضلية في أوروبا الشرقية ليس فقط في مجال الأسلحة النووية التكتيكية، بل في مجال الأسلحة التقليدية نتيجة لقرب ساحة الحرب في أوروبا الشرقية من الخطوط الداخلية في روسيا.

٢- الصين

لأول مرة تتضمن استراتيجية حلف الناتو مراقبة النشاط والإنفاق العسكري الصيني، فالولايات المتحدة ومعها دول الحلف تستشعر الخطر من الصين ربما أكثر من روسيا، ولذلك وضعت الاستراتيجية الأمنية الأمريكية منذ ٢٠١٧م، الصين وروسيا "كمنافسين" للولايات المتحدة والناتو على الساحة الدولية، وتعد الصين وراء الكثير من الخطوات الأمريكية الأخيرة، فالمعروف أن واشنطن خرجت من اتفاقية INF بغرض أن تحولها من اتفاقية ثنائية مع الولايات المتحدة

ترامب ينشر ١٥٠ قنبلة نووية في أوروبا ويسعى لشراء جرينلاند لحماية دول البلطيق من "الحرب الخاطفة"

"حصن ترامب" وخطة سكابارو أبرز معالم خريطة الطريق.. والإنفاق العسكري والجيش الأوروبي و "نورد ستريم ٢" خلافات عالقة

لاتفاقية متعددة الأطراف تدخل فيها الصين، ويعود السبب في توجس الناتو من الصين أن بكين أضافت ٨٠ سفينة وغواصة إلى قوتها البحرية في العام الماضي فقط أي ما يعادل البحرية الملكية البريطانية بأكملها، وخلال الأسابيع الماضية عرضت صاروخها النووي العابر للقارات، و القادر على الوصول إلى الولايات المتحدة وأوروبا، بالإضافة إلى صاروخ كروز جديد أسرع من الصوت، ومجموعة متنوعة من طائرات بدون طيار جديدة، وصواريخ مضادة للسفن، ويعزز من توجس حلف الناتو من الصين المعلومات التي قالت إن الجيش الصيني بات يمثل خطر على الولايات المتحدة وعلى مصالحها وحلفائها لأنه يضم أكثر من ٣,٧ مليون جندي منهم ١,٤ مليون قوة احتياط، وأن عدد من يمكنهم الالتحاق بالقوات المسلحة يصل إلى ٦١٩ مليون مواطن، وعدد من يدخلون سن التجنيد سنويا حوالي ١٩,٥ مليون شاب، خاصة أن القوة المتاحة للعمل تجاوزت ٧٥٠ مليون نسمة من إجمالي عدد السكان الذي وصل إلى مليار و٣٧٣ مليون، ولدى الجيش الصيني ٢٩٥٥ طائرة حربية بينها ١٢٧١ مقاتلة وطائرة اعتراضية، و١٣٨٥ طائرة هجومية، و٣٥٢ طائرة تدريب، ويصل عدد المروحيات إلى ٩١٢ مروحية، بينها ٢٠٦ مروحيات هجومية، ويوجد في الصين ٥٠٧ مطارات عسكرية.

وعلى مستوى القوات البرية لدى الصين قوة الدبابات من ٦٤٥٧ دبابة، إضافة إلى ٤٧٨٨ مدرعة و١٧١٠ مدافع ذاتية الحركة، إضافة إلى ٦٢٠٠ مدفع ميداني و١٧٧٠ راجمة صواريخ متعددة، وبحريًا يتكون الأسطول الحربي الصيني من ٧١٤ سفينة حربية، منها حاملة طائرات واحدة، و٦٨ غواصة و٥١ فرقاطة، و٣٥ مدرعة و٣٥ كورفيت، إضافة إلى ٢٢٠ سفينة دورية، و٣١ كاسحة ألغام كما تمتلك الصين أسطول تجاري قوته ٢٠٣٠ سفينة تجارية و١٥ ميناء من الموانئ الكبرى، لكل ذلك هناك اتفاق على أن الخطورة القادمة على الناتو قد تأتي من الصين.

٣- فشل شراء أو استئجار جزيرة جرينلاند

المؤكد أن الولايات المتحدة حاولت وستحاول شراء أو استئجار جزيرة جرينلاند أكبر جزيرة في العالم والتي تبلغ مساحتها ٢ مليون كلم، لأن واشنطن تدرك خطورة نشر الصاروخ الروسي الجديد الذي يتجاوز مدى ٥٠٠ كلم، وبذلك يمكن أن يقصف العواصم الأوروبية بالرؤوس النووية، لذلك ترى الولايات المتحدة أن الجزيرة التي بها ٥٧ ألف نسمة يمكن أن تكون المكان المثالي لنشر منظومة الدفاع الصاروخية "ثاد" لمقاومة الصواريخ الروسية المنتشرة غرب روسيا، وفي الغواصات الروسية القريبة للمحيط المتجمد الشمالي، وتأمل واشنطن في استئجار الجزيرة، التي ضمتها الدانمارك عام ١٩٥٧م، لإمكانية نشر الصواريخ طويلة المدى في هذا المكان الحيوي للوقوف أمام ما تسميه واشنطن بالأطماع الروسية والصينية في القطب المتجمد الشمالي، ويعتقد الرئيس ترامب أنه يمكن أن يدافع عن القواعد العسكرية لحلف الناتو إذا ما نشرت الولايات المتحدة مزيد من منظومات الدفاع الصاروخي المتقدمة في تلك الجزيرة الاستراتيجية.

الخروج من العباءة الأمريكية

وإزاء كل هذه التحديات والخلافات خرجت الكثير من الأفكار التي تدعو في مجملها إلى الخروج من "العباءة الأمريكية" خاصة أن دول حلف الناتو شعرت بعدم تقدير واشنطن لدورها في الحرب على الإرهاب في أفغانستان منذ ٢٠٠١م، وشكل اعتراض بعض دول الحلف على خطط واشنطن لاحتلال العراق ٢٠٠٣م، شرخ كبير في العلاقة بين دول الحلف والولايات المتحدة، وهو ما أدى للتفكير في اتفاقية "بيسكو" عام ٢٠١٧م، والتي وافقت عليها ٢٣ دولة أعضاء في حلف الناتو بغرض تعزيز التعاون في مجال الدفاع، وهذه أكثر الخطوات الأوروبية المتقدمة من أجل تشكيل ذراع عسكري للتخلص من التبعية العسكرية للولايات المتحدة، وتعزيز السياسات الأوربية في مناطق حوض البحر المتوسط وشمال إفريقيا والشرق الأوسط وغيرها من مناطق الجوار الأوروبي.

ومن أجل الخروج من العباءة الأمريكية أيضًا اقترح الرئيس الفرنسي ماكرون تأسيس "جيش أوروبي موحد" وربما سعى لإحياء الفكرة عندما تحدث عن "الموت الإكلينيكي" لحلف الناتو، لكن هناك مشكلتان تواجه المقترح الفرنسي، الأولى عدم توفر الإرادة السياسية لدول الحلف في الابتعاد عن واشنطن، خاصة دول شرق أوروبا مثل بولندا ورومانيا والمجر وسلوفاكيا ودول بحر البلطيق، فهذه الدول تعزز من تعاونها مع الولايات المتحدة خوفًا من روسيا، ولا يمكن لهذه الدول أن تثق بالدول الأوروبية الأخرى لحمايتها، والمشكلة الثانية هي التمويل، فلو كانت ميزانيات دول

الجناح الغربي من الحلف تسمح بمزيد من الإنفاق في الوقت الحالي ربما كانت أخذت هذه الخطوة في ظل حلف الناتو وليس لتشكيل جيش أوروبي جديد.

روشتة لاستعادة البريق

لإعادة الزخم والقوة التي كان عليها الحلف طوال الـ ٧٠ عامًا الماضية ينبغي العمل على "خريطة طريق" طموحة تكفل للحلف مواجهة الأخطار الأنية والمستقبلية من خلال مجموعة من الخطوات وهي:

١- الالتزام بخطة زيادة الإنفاق من خلال تدبير ٤٠٠ مليار دولار قبل عام ٢٠٢٤م، على أن يتم استثمار الجزء الأكبر من هذه الأموال في نشر واستخدام أحدث الأجيال من الطائرات ومنظومات الدفاع الجوي

٢- الإسراع في تطبيق خطة "٤×٣٠" وهي خطة أمريكية تعهد حلف الناتو بتطبيقها بحلول ٢٠٣٠ م، وتعتمد على أن يكون الحلف قادر في غضون ٣٠ يومًا نشر ٣٠ كتيبة آلية و٣٠ سرب طائرات و٣٠ سفينة مقاتلة لتتمكن من مواجهة أي عمل هجومي، ومن أجل ذلك شرع الحلف في بناء خمس قواعد جديدة له في رومانيا وبولندا ودول بحر البلطيق الثلاث استونيا ولاتفيا وليتوانيا، ومن المنتظر أن تتواجد بشكل دائم داخل كل قاعدة من القواعد الخمس قوة يتراوح قوامها بين ٣٠٠ و٦٠٠ جندي من الدول الأعضاء.

٣- استنساخ "النموذج الكوري الجنوبي أو الياباني في التعامل الأوربي مع واشنطن، ويقوم هذا النموذج على ضخ استثمارات "يابانية" في البنية التحتية الأمريكية بحوالي ٢٥٠ مليار دولار، أو شراء منظومة صواريخ أمريكية "ثاد" لكوريا الجنوبية، بالإضافة لتوقيع اتفاقيات للتجارة الحرة لا يكون فيها العجز التجاري ضد واشنطن، هذا النموذج من التعامل مع مطالب الرئيس ترامب بزيادة الإنفاق ساهم في بقاء ٢٨,٥ ألف جندي أمريكي في كوريا الجنوبية، و٤٦ ألف في اليابان.

٤- نشرت الولايات المتحدة ١٥٠ قنبلة نووية من طراز "بي - ٦١" في ٥ دول أوروبية، ويتم استخدامها فقط بقرار من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وفق الوثيقة التي نشرها السيناتور الكندي جوزيف داي النائب الكندي على موقع اللجنة البرلمانية لحلف الناتو، والذي أكد وجود "١٥٠ سلاحًا نوويًا" في بلجيكا وألمانيا وإيطاليا وهولندا وتركيا، وكل قنبلة من تلك القنابل تعادل ٢٦ مرة القوة التدميرية لقنبلة هيروشيما اليابانية سنة ١٩٤٥م، لكن نشر هذه القنابل كشف مدى خطورة الانزلاق لصراع نووي على الأراضي الأوروبية الأمر الذي أدى لخروج مظاهرات كبيرة ضد نشر هذه القنابل في الدول الأوروبية.

٥- نشر منظومات الدفاع الصاروخية في بولندا ورومانيا، بالإضافة لنشر العديد من القطع العسكرية على حدود روسيا في دول بحر البلطيق الثلاث، كما قامت بولندا بشراء ٤٠ صاروخ R-27R من أوكرانيا، وسعيها لشراء طائرات إف ٣٥ الأمريكية، الأمر الذي شجع الرئيس ترامب على نشر ١٠٠٠ جندي أمريكي في بولندا فيما وصف بأنه "حصن ترامب" ضد روسيا.

٦- إحياء دور قاعدة "رامشتاين" في ألمانيا باعتبارها أكبر قواعد واشنطن في أوروبا، والتي كانت خلال الحرب الباردة قاعدة متقدمة للمواجهة مع الاتحاد السوفيتي.

٧- الاستمرار في خطة "تحديث الترسانة النووية" لدول الحلف، وهو ما تعهد به الرئيس ترامب منذ دخوله البيت الأبيض عام ٢٠١٧م،عندما طلب "سياسة نووية جديدة" فالولايات المتحدة تملك حاليًا ٧ آلاف رأس نووية من القنابل الكبيرة، لكن واشنطن تسعى لإنتاج قنابل نووية "استراتيجية" تستطيع تدمير أهداف بعينها عندما تكون أصغر حجمًا وأقل تدميرًا، وهذا ما يطلق عليه البعض "السلام النووي" القائم على الردع والتخويف، ولذلك عند صياغة الخطة الأمريكية الجديدة للأسلحة النووية قال البيت الأبيض أن الهدف من هذه الاستراتيجية منع ما أسماه "بالقناعات الخاطئة" وهي أن الولايات المتحدة يمكن أن تتردد في استخدام السلاح النووي إذا ما تعرضت لخطر داهم

٨- إنشاء قوة خاصة لحماية الفضاء حيث تملك دول الناتو ٢٠٠٠ قمر صناعي بنسبة ٦٥٪ من إجمالي الأقمار الصناعية في الفضاء، ويهدف الناتو من خلال هذه القوة إلى تأمين المعلومات التي تنقلها الأقمار الصناعية بجانب الاتصالات والملاحة، والإنذار المبكر والحماية من التشويش، ويمثل الفضاء ضرورة للحلف من أجل الردع وتأمين دفاعاته، بما في ذلك القدرة على جمع المعلومات الاستخبارية، والكشف عن إطلاق الصواريخ، وقد اتهمت دول الناتو روسيا أكثر من مرة باستخدام الأقمار الصناعية للتجسس الفضائي ،كما حذرت القيادة الفضائية الأمريكية من محاولات الصين لاستخدام الأقمار الصناعية في ٢٠١٦م، تبنى الناتو وجهة نظر مشتركة مفادها أن الهجوم السيبراني قد يسفر عن تفعيل مبدأ الدفاع الجماعي، وقام بعد ذلك بتطوير حماية المعلومات والبيانات، وأسس مركز لتنسيق العمليات السبرانية في بلجيكا.

* متخصص في العلاقات الدولية

تبون: لا يمكننا الانشغال بالسياسة عن اقتصاد بآليات لإعادة أموال الدولة

ثلاثة محددات ترسم مستقبل الجزائر وتحدد مكانتها العربية والإقليمية والإفريقية

هناك مجموعة من المحددات الأساسية تحكم المكانة الإقليمية للجزائر عربيًا وإفريقيًا في المستقبل المنظور الممتد إلى آفاق ٢٠٣٠م، أولى هذه المحددات، المحدد السياسي الذي يختزل في النخبة الحاكمة الجديدة ما بعد سقوط نظام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والرهانات الديمقراطية بعد انتخاب الرئيس عبد المجيد تبون في منتصف ديسمبر ٢٠١٩م، ومستقبل تعامله مع الحراك الشعبي الرافض لكل ما يرمز للنظام القديم. أما المتغير الثاني، الذي سيحدد المكانة الجزائرية مستقبلاً فيتمثل في القوة الاقتصادية القائمة على الطاقة والتي تتحكم فيها العوامل الخارجية والجيوسياسية أكثر مما تتحكم فيها الجزائر ذاتها، فسوق الطاقة العالمية غالبًا ما أثرت سلبًا على التحول الديمقراطي في الجزائر بسبب التراجع المحسوس لأسعار النفط والغاز، حيث كانت تجربة الموجة الأولى للانتقال الديمقراطي في نهاية الثمانينات من القرن العشرين متزامنة مع انهيار أسعار النفط مما أدى بالجزائر للخضوع للشروط القاسية لصندوق النقد الدولي، بما فيها الشروط السياسية، الاجتماعية والمالية، القائمة على الليبرالية المتوحشة أدت إلى صعود الأصولية المتطرفة مستغلة مرحلة الفراغ المؤسساتي والانتقال الديمقراطي لتعبئة الرأي العام حول مشروع قائم على خيارات الصدام الدموي مع السلطة القائمة، كانت حصيلته كارثية ومأساوية أزيد من ٢٠٠ ألف قتيل و١٤ مليار دولار خسارة مادية.

د. مصطفى صايج

أما المحدد الثالث والأخير فيتمثل في البعد الجيوسياسي للجزائر من خلال مجموعة الأزمات والنزاعات الإقليمية المحيطة بها، التي سيكون لها تأثير مباشر على أمنها القومي والأمن الإقليمي العربي، حيث يبقى النزاع في ليبيا بأبعاده الإقليمية والدولية يلقي بتأثيراته في المستقبل المنظور في حالة استمرار النزاع في خطه الاتجاهي التصاعدي، كما أن استمرار النزاع في شمال مالي والتمدد العسكري الفرنسي في منطقة الساحل من خلال عملية برخان العسكرية المنتشرة في خمس دول ساحلية (موريتانيا- مالي-النيجر- التشاد وبوركينا فاسو) مع تصاعد السخط الشعبي المحلي ضد التواجد العسكري الفرنسي، يؤشر على أن حالات الاضطرابات الأمنية ستستمر بأكثر حدة من خلال تصاعد الجماعات الإرهابية العابرة للحدود وجماعات الجريمة المنظمة المرتبطة عضويًا ووظيفيًا فيما بينها من خلال التمويل بدفع الفدية، الاتجار بالبشر وتجارة المخدرات الصلبة.

انطلاقًا من هذه المحددات الثلاثة سنحاول أن نستشرف مستقبل مكانة الجزائر إقليميًا، عربيًا وإفريقيًا، انطلاقًا من سنة الأساس بداية العام الجديد ٢٠٢٠م، من خلال سيناريوهين متداخلين فيما بينهما، السيناريو الاتجاهي والسيناريو الإصلاحي.

الرئيس الجزائري الجديد...وتحديات التحول الديمقراطي

شهدت نهاية ٢٠١٩م، انتخاب المترشح للرئاسيات عبد المجيد تبون، رئيسًا للجزائر، في مرحلة مخاض سياسي يمكن أن تؤرخ للموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في الجزائر، إذا اعتبرنا أن الموجة الأولى تغطي مرحلة التسعينيات من القرن العشرين التي اتسمت بالصراع الدموي بين المؤسسة العسكرية والتيار الإسلامي بعد وقف المسار الانتخابي، حيث استقال الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد تاركًا الفراغ المؤسساتي لمجلس أعلى للدولة كما تم حل البرلمان وإنشاء مجلس استشاري،

واستمر الصراع الدامي بحصيلة مأساوية، تم معالجة آثارها بتجربة المصالحة الوطنية في مرحلة الموجة الثانية من التحول الديمقراطي وهي الفترة التي تغطي فترة حكم الرئيس المستقيل عبد العزيز بوتفليقة التي امتدت لفترة عشرين سنة (١٩٩٩-٢٠١٩م) انتهت هذه المرحلة بموجات من الحراك الشعبي الذي انتفض على ترشح الرئيس بوتفليقة إلى عهدة رئاسية خامسة (٢٢ فبراير ٢٠١٩م) الذي بقي غائبًا عن الساحة السياسية طيلة عهدته الرابعة بسبب المرض العضال الذي أقعده الكرسي المتحرك، ورفع الحراك الشعبي مطالبه السياسية المتمثلة في رحيل "الباءات الأربعة"، وهي الرموز للأحرف الأولى لكل من الرئيس بوتفليقة، وبن صالح رئيس مجلس الأمة، وبدوي الوزير الأول، وبوشارب رئيس المجلس الشعبي الوطني، أي تعبيرًا عن رحيل كل من ممثلي السلطة التنفيذية والغرفتين التشريعيتين، وطرحت خيارات لرحيل هؤلاء الباءات الأربعة، منها إقامة مرحلة انتقالية تتشكل من شخصيات مستقلة تعيد صياغة الدستور والقانون العضوي للانتخابات لفترة زمنية تمتد بين سنة إلى سنتين.

في بداية الحراك الشعبي حاول شقيق الرئيس السعيد بوتفليقة، المستشار الشخصي للرئيس، والحاكم الفعلي بعد مرض الرئيس بوتفليقة أن يتكيف مع ضغوطات الحراك الشعبي ليطرح فكرة التمديد للرئيس بمرحلة انتقالية بالتحالف مع شخصيات سياسية وأمنية سابقة، منهم الرئيس الأسبق ليامين زروال ورئيس دائرة الاستعلامات والأمن الفريق المتقاعد محمد مدين المدعو توفيق، والمنسق الأمني برئاسة الجمهورية عثمان طرطاق، وهو الخيار الذي واجهه الفريق قايد صالح، نائب وزير الدفاع رئيس قيادة الأركان المسلحة، بالرفض المطلق خصوصًا بعد طرح خيار المواجهة مع الحراك الشعبي من خلال فرض حالة الطوارئ وحالة الاستثناء، من أجل فرض خيار التمديد للرئيس بوتفليقة، وعليه، فقد اصطفت المؤسسة العسكرية مع خيارات الحراك الشعبي الرافض للعهدة الخامسة والتمديد، بتكريس الخيار الدستوري لاسيما المادة ١٠٢ التي تنص على إجراءات إدارة المرحلة الانتقالية إذا استحال على رئيس الجمهورية أن يمارس مهامه بسبب مرض خطير ومزمن أو حالة استقالة رئيس الجمهورية أو وفاته، وقدم الرئيس بوتفليقة استقالته لرئيس المجلس الدستوري، ليتم تطبيق المادة الدستورية التي تنص على تسليم الرئاسة لرئيس مجلس الأمة، الغرفة العليا للبرلمان، لمدة أقصاها تسعون يومًا، تنظم خلالها انتخابات رئاسية. وكان مفترضًا أن تتم الانتخابات بعد انقضاء الآجال الدستورية بعد استكمال تسعين يوما كما أعلن عنها في الرابع من يونيو ٢٠١٩م، وتم تأجيلها لعدم استكمال الترسانة القانونية والتنظيمية الجديدة، لاسيما القانونين العضويين المتعلقين بالانتخابات والسلطة المستقلة المشرفة على الانتخابات، تحقيقًا لمطالب الحراك الشعبي الذي طالب بإبعاد حكومة نورالدين بدوي والإدارة عن الإشراف عن الانتخابات لاتهامها بتزوير العملية الانتخابية، وتم التمديد لرئيس الدولة عبد القادر بن صالح من قبل المجلس الدستوري مع تحديد موعد جديد للانتخابات حدد بتاريخ ١٢ ديسمبر٢٠١٩م، تم قبول خمسة مترشحين أربعة منهم تقلدوا مناصب حكومية وزارية في فترة الرئيس بوتفليقة، وهم على التوالي، عبد المجيد تبون وزير أول سابق تم إبعاده من منصبه سنة ٢٠١٧م، بسبب صراعه مع شقيق الرئيس بوتفليقة ورئيس منتدى رجال الأعمال علي حداد، المترشح الثاني علي بن فليس، وزير أول سابق ومدير ديوان الرئيس بوتفليقة في عهدته الأولى، تم إبعاده من منصبه بعد تحالفه مع رئيس أركان الجيش الراحل محمد العماري الذي كان معارضًا لعهدة ثانية للرئيس بوتفليقة وترشح سنة ٢٠٠٤م، منافسًا للرئيس بوتفليقة، وعاد للحياة السياسية بعد مرض الرئيس ٢٠١٤م، لينشأ حزبًا سياسيًا باسم طلائع الحريات، بعدما كان أمينًا عامًا لحزب جبهة التحرير الوطني. المترشح الثالث الأمين العام بالنيابة للتجمع الوطني الديمقراطي، عزالدين ميهوبي، وزير الثقافة الأسبق في حكم بوتفليقة، ينتمي لحزب محسوب على السلطة ويعيش أضعف مراحله بعد الزج بأمينه العام أحمد أويحيى السجن بتهم الفساد وتبديد المال العام. المترشح الرابع عبد العزيز بلعيد، رئيس حزب جبهة المستقبل، ترعرع سياسيًا في دواليب الحزب الحاكم، جبهة التحرير الوطني، قائد التنظيم الطلابي واتحاد الشبيبة الجزائرية، وعضو اللجنة المركزية للحزب، بعد الانفتاح السياسي انشق عن الحزب الأم وشكل حزبه الجديد الذي ترشح باسمه، أما المترشح الخامس والأخير، عبد القادر بن قرينة، المحسوب على التيار الإسلامي، وزير السياحة الأسبق ممثلًا عن حركة مجتمع السلم في إطار التحالف الرئاسي، وبعد وفاة رئيس الحزب محفوظ نحناح، انشق عن الحزب وأسس حركة البناء الوطني.

لأول مرة يهنئ المترشحين الأربعة الرئيس تبون ولم يطعنوا في الانتخابات ما أضفى نوعًا من المصداقية على نزاهة وشفافية الانتخابات

إجراء الانتخابات الرئاسية في ١٢ ديسمبر ٢٠١٩م، كانت في ظل بيئة سياسية وأمنية لم تشهدها الجزائر في تاريخها السياسي من قبل، فهي تجربة ذات خصوصيات يمكن أن تطبع الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي في حالة تجاوز التحديات في السنة الجديدة ٢٠٢٠م، أولى هذه الخصوصيات أن المؤسسة العسكرية رافقت الحراك الشعبي في مطالبه السياسية برفض العهدة الخامسة أو التمديد للرئيس بوتفليقة، عكس الصدام الدموي الذي ميز مرحلة الموجة الأولى من التحول الديمقراطي، وتركز الصراع أساسًا بين العصبة الحاكمة الدائرة بالرئيس بوتفليقة وممثل المؤسسة العسكرية الفريق قايد صالح، حيث حسم الصراع لصالحه بمحاكمة الثلاثي سعيد بوتفليقة، محمد مدين وعثمان طرطاق، من قبل المحكمة العسكرية بخمسة عشر سنة سجنًا نافذًا بتهمة التآمر ضد الدولة لتغيير النظام. كما حكم على العصب السياسية والمالية الداعمة للنظام السياسي للرئيس بوتفليقة بالسجن ويتم متابعتهم بجرائم الفساد المالي والسياسي، حيث تم الزج بالسجن كل من الأمينين العامين للحزب الحاكم جبهة التحرير الوطني، محمد جميعي وجمال لد عباس، كما تم محاكمة الأمين العام للتجمع الديمقراطي والوزير الأول الأسبق أحمد أويحيى إلى جانب الوزير الأول عبد المالك سلال، إضافة إلى سجن كل من رئيس تجمع أمل الجزائر، عمار غول، السيناتور ووزير الأشغال العمومية السابق، وعمارة بن يونس، رئيس حزب الحركة الشعبية الجزائرية، وزير سابق، ومن العصبة المالية تم محاكمة وسجن رئيس منتدى رجال الأعمال، علي حداد، الذراع المالي لشقيق الرئيس إلى جانب رجال الأعمال المحتكرين لصناعة السيارات وعمليات الاستيراد، وهي المحاكمات التي غطت على برودة الحملة الانتخابية، وقد خدمت كثيرًا المرشح عبد المجيد تبون، لأنه أول من حارب العصبة المالية السياسية، وطالب بفصل المال السياسي عن المجال الحكومي واصطدم مع شقيق الرئيس مما كلفه الإبعاد من منصبه بعد أقل من ثلاثة أشهر من تقلده منصب الوزير الأول، وظهر عبد المجيد تبون بمظهر الضحية للمافيا المالية السياسية أكسبته شعبية وتعاطفًا كبيرين على مواقع التواصل الاجتماعي خصوصًا بعد تجربته الناجحة في وزارة السكن في المشاريع السكنية الضخمة التي تم توزيعها على الفئات الاجتماعية الهشة والمتوسطة. أما الخاصية الثانية التي ميزت الانتخابات الرئاسية، فإنه لأول مرة منذ استقلال الجزائر لم يتعرف الناخبون على الرئيس الجديد إلا بعد إعلان اللجنة المستقلة للانتخابات عن النتائج النهائية، رغم الإشاعات ومحاولات التضليل من بقايا العصبة السياسية أو الرافضين للمسار الانتخابي، حيث كان الاتجاه العام في الساعات الأخيرة من الحملة الانتخابية تشير إلى دعم المؤسسة العسكرية للمترشح عزالدين ميهوبي، وذهبت مواقع إعلامية فرنسية على غرار "موند أفريك" المقرب من الدوائر الاستخباراتية الفرنسية، ومواقع إعلامية محلية تؤكد على اجتماعات سرية، خصوصًا بعدما دعم المكتب السياسي للحزب الحاكم جبهة التحرير الوطني، بأن الرئيس القادم ومرشح الجيش هو عزالدين ميهوبي، وكم كانت المفاجأة صادمة لكل التوقعات، لأن الكثير منهم لم يكن يؤمن بأن المؤسسة العسكرية تعهدت بالوقوف مسافة واحدة مع جميع المترشحين، وأنه لا يوجد أي مترشح للجيش، كما أن قيادة الجيش ليست لديها أي طموحات سياسية قيدتها صراحة في القانون الأساسي للمستخدمين العسكريين، بأن يمنع أي عمل سياسي أو حزبي على كل عسكري إلا بعد تجاوز خمسة سنوات من الإحالة على التقاعد. وكذلك لأول مرة يهنئ المترشحين الأربعة الرئيس عبد المجيد تبون، ولم يقدموا طعونا في عملية إجراء الانتخابات، مما أضفى نوعًا من المصداقية على نزاهة وشفافية الانتخابات الرئاسية.

أما الخاصية الثالثة، فإنه طيلة عشرة أشهر لم يتوقف الحراك الشعبي عن المسيرات التي ينظمها كل جمعة رافعين شعارات التغيير الجذري والرافضين للعملية الانتخابية رغم كل التغييرات الطارئة، وأهم مميزات الحراك الشعبي، أنه يفتقد لقيادة مهيكلة تعطيه قوة الاقتراح وطرح البدائل الواقعية، لأن الاختفاء وراء الشعار الشعبي الفضفاض "يروحو قاع" أي رحيل الجميع، كان يعكس التناقضات الخفية داخل الحراك ذاته، بين الفئة الواسعة من الشعب التي خرجت طواعية رافضين للعهدة الخامسة وتمديد السلطة للرئيس بوتفليقة ومحاسبة الفاسدين، والتي اقتنع البعض منها بالقرارات التي تم اتخاذها من قبل العدالة من خلال محاسبة ما يسميه الفريق قايد صالح بالعصابة، توافقا مع الشعارات التي رفعها الحراك في بداية مسيراته الأولى، والتمسك بالخيار الدستوري الذي يهدف إلى إقامة انتخابات رئاسية وتطبيق المادة ١٠٢ من الدستور والمادتين ٧ و٨ من الدستور التي تكرس السيادة للشعب المعبر عنها عن طريق الانتخابات أو الاستفتاء. والفئة الأخرى التي تختفي وراء الحراك الشعبي هي خليط من التيار الأمازيغي الذي حاول فرض خياراته على الشارع من خلال رفع الأعلام الأمازيغية كل يوم جمعة، مطالبًا بمرحلة انتقالية ومجلس تأسيسي يعيد صياغة الدستور بما يحقق للجناح المتطرف داخل هذا التيار الحكم الفيدرالي، لتركيز الجغرافيا الهوياتية لمنطقة القبائل كما يطالب بها جماعة الحركة الانفصالية لمنطقة القبائل المعروفة اختصارًا بـ (الماك)، وهو التيار الذي فرض إرادته بالتطرف العنيف في الانتخابات الرئاسية بفرض المقاطعة واللجوء للإضراب الشامل في منطقة القبائل، واستخدام القوة لمنع الناخبين بغلق مكاتب

الاقتراع وتهديد الناخبين في الخارج في التمثيليات القنصلية من أداء الانتخاب. وهذا السلوك العنيف كان محفزًا للمترددين في المشاركة الانتخابية لأداء التصويت، حقق نتيجة متوسطة ومقبولة لنسبة المشاركة العامة وصلت إلى ٤١ بالمائة، بعدما كان يراهن هذا التيار على خيار الفوضى والمقاطعة الشاملة للعملية الانتخابية. أما الفئة الأخرى من الحراك، فهي تعبير عن العصبة القديمة التي اخترقت الحراك وتطالب بدولة مدنية وإبعاد الفريق قايد صالح من اللعبة السياسية الانتقالية، معارضة للخيار الدستوري مطالبة بمرحلة انتقالية تم التسويق فيها لشخصيات سياسية وحكومية سابقة لإدارة هذه المرحلة، وهي تقريبًا نفس الأسماء التي طرحها شقيق الرئيس السعيد بوتفليقة على الفريق المتقاعد توفيق والرئيس السابق اليامين زروال. أما الفئة الأكثر حيوية، فهي فئة الشباب الذي تأثر بموجات الحراك العالمي مستخدمًا أدوات التواصل الاجتماعي، يمتزج مع هذه الحيوية الرومانسية في المطالبة بالتغيير السياسي، زادته قوة الطبيعة السلمية للحراك ومشاهد التعايش الاجتماعي- السياسي بين كل الفئات بعيدًا عن الألوان الهوياتية، ذات الطابع الجهوي أو الديني، وعبر عن ذاته في مسيرات يوم الثلاثاء، لكن يبقى أن بناء الدولة في خياراتها الاستراتيجية ترفض الخضوع للرومانسية وغياب القيادة المعبرة عن هذه الطموحات، في ظل فراغ مؤسساتي مصحوب بأزمة اقتصادية داخلية وتحديات جيوسياسية في المحيط الجغرافي للدولة. وكلها تحديات تنتظر الرئيس الجديد، عبد المجيد تبون، الذي وعد في أول ندوة صحفية بعد إعلان النتائج أنه سيتحاور مع الحراك، ويزور منطقة القبائل، ويستوزر شباب في الحكومة القادمة، كلها وعود مرتقبة في بداية السنة الجديدة ٢٠٢٠م، مع ملفات سياسية كبرى أهمها، تعديل الدستور عن طريق الاستفتاء بما يقلص من صلاحيات الرئيس وإقامة نظام شبه رئاسي، تعطى صلاحيات معتبرة لرئيس الحكومة الذي يعين من الأغلبية الحزبية في البرلمان.

انتخاب تبون رئيسًا في مرحلة مخاض سياسي تؤرخ لموجة التحول الديمقراطي الثالثة

الرئيس الجديد... رهين أسعار المحروقات

ملفات اقتصادية ضخمة تنتظر الرئيس الجديد، حيث تعتمد الجزائر على مداخيل المحروقات لتمويل الميزانية العامة للدولة، أدى تراجع أسعار النفط في السوق العالمية إلى تأثيرات سلبية على احتياطي الصرف وصندوق ضبط الموارد الذي كان يمول بفائض أسعار المحروقات التي يحسب على أساسها السنة المالية، وهو ما دفع الحكومة الجزائرية السابقة في نهاية ٢٠١٧م، للجوء إلى التمويل غير التقليدي، والمؤشرات المستقبلية تشير إلى تراجع احتياطي الصرف إلى حدود ٣٤ مليار دولار في سنة ٢٠٢١م، مما يؤثر على النفقات العمومية من جهة وعلى الواردات التي يصل متوسطها السنوي ٤٤ مليار دولار، وهو ما جعل المؤسسات المالية الدولية والخبراء المحليون يدقون ناقوس الخطر، لإيجاد بدائل عن عائدات المحروقات التي تغطي ٩٧ بالمائة من الصادرات و٦٠ بالمائة من ميزانية الدولة، ومن بين الخيارات التي اعتمدتها حكومة بدوي بطريقة استعجالية أثارت الكثير من الانتقادات في وسط الحراك الشعبي، تعديل قانون المحروقات، وحجة الحكومة في ذلك أن اللجوء للعقود الثلاثة الجديدة في مجال الشراكة، المتمثلة في عقد الامتياز، عقد خدمات ذات المخاطر وعقد تقاسم الانتاج، يجنب الجزائر العزلة والتهميش في مجالات استثمارات الطاقة، حيث تمتلك الجزائر حظيرة منجمية تصل إلى ١,٥ مليون كلم مربع لا يستغل منها إلا أربعين بالمائة، كما أن الاستكشافات في الفترة الأخيرة كانت ضعيفة، وتم عرض ٦٧ منطقة في الجنوب للمنافسة لم يحصل إلا على ١٩ عرضًا فقط منذ سنة ٢٠٠٥م، ولم يتم التوقيع إلا على ١٣ عقدًا مع نهاية ٢٠١٩م، يضاف إلى ذلك أن نسبة الاستهلاك الداخلي للغاز ستجعل الجزائر غير قادرة على تلبية السوق المحلية في المستقبل القريب.

سيحاول الرئيس الجديد طمأنة الرأي العام بأنه لا يمثل استمرارية للنظام السابق، وسيتخذ القرارات بمحاولة استرجاع الأموال المنهوبة من قبل العصبة المالية والسياسية السابقة في ظل الفساد المالي والسياسي الذي كشفته المحاكمات القضائية، وهو الوعد الذي قدمه في حملته الانتخابية، وسيبقى الملف الاقتصادي أكبر تحدي إلى جانب الورشات السياسية لإعادة هندسة النظام السياسي في المشروع المسمى بالجزائر الجديدة، ردا على أصحاب الجمهورية الجديدة التي فيها الكثير من الإيحاءات المولعة بتقليد النظام السياسي الفرنسي، وهو الصراع الذي قد يشتد بين النخبة الجديدة، الرئيس والمؤسسة العسكرية، التي ربطت العصبة القديمة بالدوائر الفرنسية، التي سيطرت على مفاصل الاقتصاد الجزائري في مجالات صناعة السيارات، البنوك، الاستيراد، وهذا التوجس من النخبة الجديدة جعل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يوجه رسالة، من موقع الآمر، إلى الرئيس المنتخب يوم إعلان النتائج يوصيه بضرورة الحوار مع الحراك الشعبي، كان الرد مباشر من قبل الرئيس الجديد بأنه لا يرد على تصريحاته، وأولوياته النهوض بالاقتصاد والقدرات المالية للبلاد وخلص قائلا:" لا يمكننا

الانشغال بالسياسة عن الاقتصاد، وأنا أعد بآليات لعودة أموال الدولة في ظرف قصير من الداخل والخارج"، والكثير من الأموال المهربة وجدت ضالتها في البنوك والعقارات الفرنسية، وقد لعبت قضية السيادة الوطنية في الحملة الانتخابية لصالح المترشح عبد المجيد تبون، بعدما دعا النائب الفرنسي، رافايل غلوكسمان، في البرلمان الأوروبي للتدخل في الشأن الداخلي للجزائر، حيث تم تعبئة الشارع لرفع شعارات العداء التقليدي للسياسة النيوكولنيالية الفرنسية في المنطقة، وهي السياسة التي يمكن للرئيس الجديد أن يستثمر فيها كثيرًا.

أي دور للجزائر في الأزمة الليبية ومنطقة الساحل الإفريقي

السياسة الخارجية في النهاية هي انعكاس لعنصري القوة والقدرة للدولة، وهي انعكاس للسياسة الداخلية، فغياب الجزائر في السنوات الأخيرة على المستوى الدبلوماسي العربي-الإفريقي بسبب مرض الرئيس بوتفليقة أدى إلى خفت صوت الجزائر على مستوى دبلوماسية القمم، بالرغم من انخراطها الإيجابي في مسارات النزاعات في المنطقة، مثل مسار اتفاق الجزائر لتسوية النزاع في شمال مالي المبرم بين الحركات الأزوادية في الشمال والسلطة المركزية في باماكو برعاية جزائرية، أو المشاركات على المستوى الجهوي والإقليمي لتسوية النزاع في ليبيا، وعليه فإن سنة ٢٠٢٠م، تنتظر الرئيس الجزائري تفعيل دبلوماسية القمم لدفع الأطراف المتنازعة لطاولة المفاوضات لإيجاد التسوية النهائية، ويمكن أن نستشرف المستقبل المنظور في آفاق ٢٠٣٠م، من خلال السيناريوهين الآتيين:

السيناريو الاتجاهي، ويفترض هذا السيناريو أن تستمر المتغيرات الثقيلة التي تحكم الجزائر في خطها الاتجاهي، الصعوبة في التحول الديمقراطي مصحوبة بتذبذبات السوق النفطية، مع استمرار النزاعات المحيطة بها، شرقًا في ليبيا وجنوبًا شمال مالي ومنطقة الساحل الإفريقي على الأقل في المستقبل القريب ٢٠٢٠-٢٠٢٥م، وهي العهدة الرئاسية الأولى للرئيس الجزائري الجديد، خصوصًا وأن التنشئة السياسية والعلمية للرئيس يطغى عليها الجانب المالي والاقتصادي، مع إعطاء الأولويات في المرحلة الأولى للبناء الداخلي، عبر عنه في أول ندوة صحفية بعد إعلان النتائج بأنه سيركز على زيارة المحافظات الجزائرية قبل زيارته للخارج، وهي سياسة قد تكون مغايرة للرئيس بوتفليقة التي طغى على عهدتيه الأوليتين الجولات المكوكية للخارج، وفي الوقت ذاته، فإن النزاعات في ليبيا والساحل الإفريقي قد تعرف انخراط القوى الدولية والإقليمية، مما تزيده تعقيدًا، خصوصا في ليبيا حيث يتضح الانخراط العسكري التركي-الروسي، ودعم طرفي الصراع باتفاقيات أمنية وعسكرية، يضاف إليها الصراع التقليدي بين إيطاليا وفرنسا المختزل في التنافس بين توتال وإيني، كما أن المشروع الفرنسي العسكري في الساحل الإفريقي سيستمر من خلال عملية برخان التي تضم ٤٥٠٠ عسكري فرنسي المنتشرة في خمسة دول، تركز نشاطاتها في الحدود الجنوبية للجزائر، شمالي مالي والنيجر، مما يعمق من صراع المصالح الجزائرية-الفرنسية.

السيناريو الإصلاحي، قد يغطي هذا السيناريو الفترة الزمانية الثانية ٢٠٢٥-٢٠٣٠م، حيث يقوم على مجموعة من المتغيرات، أولها، الوصول إلى الرسوخ الديمقراطي في الجزائر، وثانيها، استقرار في أسعار النفط مما ينعكس إيجابا على الاقتصاد الجزائري، مع إيجاد بيئة إصلاحية تغري الاستثمارات الخارجية التي تبحث دوما عن مناخ الاستقرار السياسي، قد يتحسن هذا الوضع بمتغيرات إيجابية إقليميا، الاستقرار في تونس، وإعادة تطبيع العلاقات الجزائرية-المغربية بإيجاد تسوية أممية لقضية الصحراء الغربية، مع وصول الأطراف الإقليمية والدولية إلى حالة النضج في الصراع الليبي، من خلال توازن مصالح الطاقة والأمنية، بما يخدم استقرار الشعب الليبي وطموحاته في التحول الديمقراطي الذي حلم به بعد إسقاط نظام القذافي.

وهنا، اعتقد أن الدبلوماسية الجزائرية قد تعزز الأمن الجهوي والإقليمي من خلال انخراطها في اتفاقيات استراتيجية أكثر حيوية مع الدول العربية، خصوصًا مع دول الجوار لليبيا، مصر، تونس، للمساهمة في إعادة بناء الدولة في ليبيا، التي تحتاج إلى الخبرات المهنية العربية لما تحتويه هذه الدول الثلاث من كثافة ديمغرافية بحاجة إلى التوظيف الخارجي.

وقد نتصور في منطقة الساحل الإفريقي تراجع الدور الفرنسي، لأسباب عدة، أهمها، الثقل المالي والمادي في تغطية نفقات عملية برخان، فشل مشروع مجموعة الساحل الخمسة بقيادة فرنسية، الضغط الأمريكي على فرنسا لمنع تمويل الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام التي تقوم بها فرنسا في المنطقة، كما أن تصاعد حالة اللاستقرار وتزايد العمليات الإرهابية في المنطقة أدى إلى سخط الرأي العام في دول الساحل مطالبين برحيل القوات الفرنسية التي عجزت عن حماية المنطقة. وعليه، فإن التصور الدبلوماسي الأفضل أن يتم إعادة إحياء القيادة العملياتية المشتركة لتمنراست التي كانت تجمع الدول الميدان الأربع، الجزائر، مالي، النيجر وموريتانيا، مع توسيعها إلى دول الجوار من خلال دفع المشاريع التنموية الشاملة على حدود البلدان المشتركة، مما يسمح بإيجاد استثمارات عربية في ميادين السياحة والفلاحة والموارد الحيوية التي تحويها المنطقة.

* مدير المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ـ الجزائر

الشركة العملاقة حولت المحنة الأكبر إلى منحة وفرصة هي الأفضل في تاريخها

أرامكو السعودية في رؤية ٢٠٣٠: من الضربة الإرهابية.. إلى أقوى شركة عالمية

وفق كل التحليلات كان يتوقع البعض أن تصاب شركة أرامكو السعودية بنكسة إنتاجية و اقتصادية كبيرة عقب العدوان الإرهابي الإيراني الذي استهدفها في ١٤ سبتمبر الماضي بطائرات مسيرة وصواريخ مجنحة ما يؤثر سلبًا علي سمعتها في الأسواق العالمية ويجبرها علي تأجيل الاكتتاب الذي خططت له كثيرًا في إطار رؤية ٢٠٣٠ لأجل غير مسمي، لكن الشركة العملاقة استطاعت أن تحول هذه المحنة الأكبر والأضخم في تاريخها إلى منحة وفرصة إيجابية هي الأفضل والأعظم في تاريخها أيضًا، وبين الحالتين كانت استراتيجية أرامكو والسعودية الأنجع في إدارة أزمة غير مسبوقة على الاطلاق ، فتحولت تلك المحنة إلي مكاسب استراتيجية متعددة مقدمة الشركة الأكبر في مجالها للرأي العام العالمي وللأسواق العالمية باعتبارها الشركة الأقوى والأكثر قدرة على امتصاص ومواجهة أعتى الأزمات، وهنا سارعت الشركة لاتخاذ قرار استراتيجي صائب جدًا باختيار هذه اللحظة التاريخية والشركة متربعة على قمة الأسواق العالمية من حيث القدرات الاستراتيجية والسمعة الدولية بالاعلان في ١٧ نوفمبرالماضي عن طرح ١,٥٪ من أسهمها في الأسواق السعودية والعالمية لتعلن عن نفسها بهذا الطرح باعتبارها الشركة الأضخم والأكبر والأقوى عالميًا.

مختار شعيب

وفي هذه الدراسة نتعرض لنقطتين أساسيتين، الأولي كيف حولت أرامكو أكبر وأضخم أزمة واجهتها على الإطلاق بسبب الهجوم الإرهابي عليها إلى فوائد استراتيجية متعددة، والثانية دلالات الطرح الأكبر في تاريخ أرامكو لأسهمها في السوق السعودي والأسواق العالمية.

الأولى: كيف نجحت أرامكو في تحويل أزمتها الأكبر في تاريخها الى فوائد

هناك عدة دلالات ونتائج استراتيجية اقصادية وسياسية مهمة لطريقة تعامل المملكة العربية السعودية مع أضخم وأكبر عملية إرهابية وقعت في المنطقة على الإطلاق، وهي عملية ضرب أرامكو في ١٤ سبتمبر الماضي والتي تسببت في خفض إنتاج أكبر مصدر للنفط في العالم إلى النصف، بوقف ٥,٧ مليون برميل يوميًا لمدة قصيرة لم تتجاوز ٧٢ ساعة ، ورغم فداحة الهجمات الإرهابية، نجحت منظومة الطاقة السعودية في تجاوزها بفضل ما تمتلكه من استراتيجية واضحة للتعامل مع مثل هذه الأزمات، ما مكنها من استيعاب الضربة الإرهابية واستئناف التصدير بعد ساعات محدودة.

هذا الهجوم الإرهابي لم يكن هجومًا على المملكة وحدها، بل على المجتمع الدولي، إذ هدف إلى إحداث تأثيرات سلبية بعيدة المدى على أمن الطاقة العالمي، لا سيما وأن حوالي ٦٪ من إمدادات العالم من الطاقة توقفت لـ ٧٢ ساعة، فلو أصبح هذا المستوى من الإنتاج خارج السوق لفترة طويلة ، لكانت هناك عواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي لكن استطاعت أرامكو استيعاب هذه الضربة الإرهابية بسرعة وكفاءة وادارة الأزمة بدرجة عالية من الكفاءة أيضًا ، سواء على المستوى السياسي أو على المستوى الفني ما رفع من مكانتها العالمية وسمعتها الدولية . فعلى المستوى الفني، أبهرت كفاءة أرامكو قادة أفضل الشركات والدول في سرعة الاستجابة والعودة إلى العمل ومواصلة الإنتاج والوفاء بعقودها مع الدول والشركات حول العالم في الإمداد بالطاقة، حيث أعادت فتح معاملها في بقيق وخريص خلال ٧٢ ساعة من الضربة الارهابية الايرانية، وعلى المستوى السياسي

كان أداء المنظومة السعودية على المستوى العالمي مبهرًا ما أفقد مدبري الهجوم الارهابي أية ميزة سياسية أو استراتيجية بل حقق فوائد جمة للشركة والمملكة.

أولاً: عوامل نجاح استراتيجية إدارة الأزمة:

١- استطاعت الشركة العملاقة باعتبارها من أكبر شركات النفط في العالم (تنتج ١٣٪من إجمالي إنتاج النفط في العالم)، استخدام آليات التخزين والاحتياطي لديها في التعويض السريع لما أصابها من نقص في عمليات الإنتاج في نفس يوم الضربة، فهي تتمتع بقاعدة احتياطيات ثابتة من النفط الخام ضخمة للغاية وطاقة إنتاجية وصلت في ٢٠١٨م، إلى ١٠,٣ مليون برميل نفط في اليوم، وهوما يمثل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية سنويًا، وهذا ما وفر لها القدرة على تجاوز هذه الأزمة.

٢- كفاءة استراتيجيات الشركة التنفيذية وقدرتها الفائقة في العمل والتنظيم المؤسسي وقدرتها على الصيانة والتوريد والتشغيل والتعافي في فترة لا تتجاوز ٧٢ ساعة بفضل استراتيجية برامج التطوير التقني والاستدامة وبرامج المواطنة، وكذلك بفضل "الإمكانات المرنة التي تمتلكها الشركة " وأهلتها لتجاوز هذه الأضرار في وقت قياسي، و منها الكم الهائل من الخبرات والقدرات المتراكمة في مجال التميزالتشغيلي في إدارة منظومة نفطية عملاقة وكذلك إدارة المخاطر والأزمات والطوارئ بشكل عام ، سواء من حيث التحرك السريع لاحتواء الحرائق، والتقدم السريع في أعمال الإصلاحات التي قامت بها فرق الشركة، وقد عملت جميع وحدات الشركة بشكل منسجم وقوي من إدارة مكافحة الحرائق إلى إدارة المخاطر وتقييم الخطر وصولا إلى إدارة التوريد وتأمين متطلبات إعادة التشغيل .

كما كشفت عملية التعاطي مع توابع هذا الحادث الإرهابي الضخم وغير المسبوق حجم الكفاءة والتدريب المتميز الذي عليه القوى البشرية العاملة في أرامكو، وامتلاكها الخبرات الفنية والمهارات اللازمة واحترافيتها في إدارة الأزمات والطوارئ، ما جعل خبراء كثر يطلقون على تلك القوى البشرية لفظة الجهود "البطولية" على أداء هذه المنظومة البشرية العملاقة.

ويعود الفضل في ذلك لاستراتيجية الشركة في الاستثمار في خطط التدريب والجاهزية لمواجهة الطوارئ، وكذلك تهيئة فرق عمل على درجة عالية من السرعة والاحترافية والتفاني، ما مكن أرامكو من تفعيل الآلاف من موظفي المقاولين في أقل من ٢٤ ساعة للعمل على الإصلاحات في كل من بقيق وخريص، معيدة مستويات التدفقات للأسواق العالمية إلى ما كانت عليه قبل هذه الحادثة، بفضل استراتيجية إدارة الأزمات التي تتمتع بها الشركة وقطاع النفط السعودي في اطاررؤية المملكة ٢٠٣٠.

٣- كما تمكنت الشركة من طرح المعلومات بطريقة هادئة ومطمئنة، ليراها المستثمرون والمراقبون وحرصت أيضاً على الوصول إلى

جميع عملائها من أجل إبقائهم على اطلاع بأي تغييرات في رقم التسليم ووقته، لهذا كانت على اتصال دائم بكل وكالات الأنباء العالمية ، ومختلف وسائل الإعلام والصحافة عبر رئيسها ومديرها العام وعبر وزير الطاقة السعودي ، ونظمت الشركة العشرات من الزيارات لمختلف وسائل الإعلام لمواقعها وعقدت العشرات من المؤتمرات الصحفية التي كانت فرصة ليس فقط لنشر كل البيانات الموثقة عن الحادث وكيفية الاستجابة له ، وإنما إظهار وإبراز القدرات المختلفة والمتعددة للشركة ولمنظومة الطاقة بالسعودية .

٤- كما كان للإرادة السياسية للمملكة ولقيادتها السياسية دور بارز في تجاوز هذه الأزمة، حيث سخرت كل الإمكانات لمواجهتها، وتعهدوا بعودة الشركة للعمل خلال وقت سريع وكانت ادارتهم للأزمة على المستوى السياسي فعالة وبكفاءة. فالإجراءات السعودية، عززت ثقة الأسواق العالمية في أرامكو عملاق النفط السعودي، بشكل أعمق، وزادت من مقدار الطمأنينة في قدراتها على احتواء الأزمات التي تنجم في مثل هذه الحالات والاستجابة لها بسرعة وبكفاءة. فلم تؤثر هذه الضربات الإرهابية على معنويات المملكة، إذ قال وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان خلال مؤتمر صحفي في رد على ما إذا كانت تشعر المملكة بالضعف بعد ما وصفته بالحرب على أصولها من الطاقة: "أين ستجد شركة في العالم كله مرت بهذا الهجوم المدمر وخرجت مثل طائر فينيق من الرماد؟ .. لا يوجد، سوى أرامكو السعودية الشركة هي الأكثر موثوقية في العالم ".

ثانيًا: فوائد ما بعد الأزمة:

وهناك عدة نتائج ايجابية حققتها المملكة العربية السعودية وشركة أرامكو عقب نجاحها في إدارة هذه الأزمة بكفاءة وفاعلية منها:

١. أظهرت هذه الازمة للعالم ان أرامكو تستند في ادارة عملياتها إلى ثلاثة عناصر جوهرية؛ أولها، ثروتها البشرية المتميّزة، والعنصر الثاني هو احتياطياتها الهائلة من الموارد الهيدروكربونية، والعنصر الثالث هو بنيتها التحتية الضخمة من المرافق والمعدات، وهكذا اصبحت أرامكو بعد الهجمات أقوى من ذي قبل.

وهو ما انعكس في تعزيز صورة أرامكو كعملاق اقتصادي عالمي وعزز فرصها في الطرح العالمي الذي أعلن عنه في ١٧ نوفمبر الماضي، حيث أظهرت هذه الأزمة مكانتها كواحدة من أكثر الشركات في قيمتها السوقية بالعالم، وكقوة عالمية في التنقيب والإنتاج، وأنها تتميز بإنتاج منخفض التكلفة، وقدرات ابتكارية وتقنية عالمية المستوى، وقاعدة ضخمة من الموار البشرية المدربة والمتفانية والتي تعتبر أثمن مواردها على الإطلاق.

وهذه الأزمة كانت فرصة للشركة لتعريف قطاع المال والأعمال في العالم بقدراتها في مجال إنتاج الغاز حيث تنتج ٨,٩ مليار قدم مكعبة قياسية يوميًا من الغاز النظيف في المرافق المحلية لتجعلها النسبة الأعلى بين دول مجموعة العشرين، كما أن لدى الشركة برنامج للاستثمار في أعمال الغاز على الصعيد العالمي، بما يجعل أرامكو السعودية في طريقها لأن تصبح قوة عالمية في مجال أعمال الغاز. كما كانت هذه الازمة فرصة لتسليط الضوء على استراتيجية الشركة لتوسيع طاقتها التكريرية العالمية واستثماراتها في العديد من الدول الآسيوية مثل: الهند وماليزيا والصين وكوريا وإندونيسيا، ما منح الشركة منافذ مضمونة لتصدير النفط الخام السعودي والحفاظ على حصتها السوقية.

كما ظهر للرأي العام العالمي حجم الاستثمارات الضخمة للشركة في قطاع الكيميائيات الذي ينمو لديها بوتيرة أسرع من معدل نمو الاقتصاد العالمي أو من قطاع الوقود، حيث تستخدم أرامكو تقنيات التحويل المباشر للنفط الخام إلى كيميائيات، وهي الأحدث عالميًا في هذا المجال.

كما اظهرت الأزمة قدرات أرامكو في تنمية قطاع عالمي جديد وواعد هو قطاع المواد اللامعدنية، والتي لها استخدامات عدة سواء في خطوط الأنابيب أو صناعة السيارات والمباني، وهذا القطاع من القطاعات الاستراتيجية لدى الشركة التي دشنت مركزًا للأبحاث والابتكار في كامبريدج ببريطانيا متخصص في تطوير استخدام المواد اللامعدنية، بالشراكة مع شركة نفط أبو ظبي أدنوك وشركة تي دبليو.

ومن فوائد هذا الحادث أيضًا بالنسبة للشركة أنه أظهر قدرات واستراتيجية الشركة في مجال تدريب الكوادر الوطنية وخلق فرص عمل وتنمية القطاع الخاص بالكوادر المؤهلة بناء على معايير دقيقة وإجراءات منضبطة، إذ يُعد هذا الأمر أولوية في رؤية ٢٠٣٠، وأحد نقاط جذب الاستثمار الأجنبي لتوفير القوة العاملة المحلية بأسعار تنافسية، حيث أسست الشركة ١٩ أكاديمية ومراكز التدريب في مناطق المملكة.

كل هذه العوامل السابق تناولها انعكست على قوة أرامكو اقتصاديا خاصة في عملية الاكتتاب الأكبر على الإطلاق عالميًا اذ اثبتت هذه الهجمات أن موثوقية أرامكو السعودية راسخةٌ وقوية والاعتماد عليها، في أصعب الظروف ما رفع من قيمة اسهمها في الاسواق العالمية عند طرحها بشكل غير مسبوق.

٢. نجاح الشركة وطريقة تعاملها مع الأزمة وعودة الإنتاج بها في وقت قياسي أكد مصداقية قادة المملكة العربية السعودية أمام العالم، حيث تعهدوا بداية الأزمة باستمرار تدفقات النفط السعودية للأسواق العالمية بنفس مستوياتها، وعودة الشركة للعمل في أسرع وقت ممكن وهو ما تحقق فعليا بإعادة عملية الإنتاج إلى طبيعتها المعهودة، وإلى المستويات التي كانت عليها قبل هذا الهجوم الإرهابي وهو الأمر الذيزاد من الثقة الكبيرة في قدرة المملكة على الإيفاء بكل التزاماتها النفطية مستقبلا.

الثانية: دلالات الطرح الأكبر في تاريخ أرامكو لأسهمها في السوق السعودي والأسواق العالمية.

١- أكبر طرح أولي عام في التاريخ

نتيجة لمدى ضخامة هذه الشركة وتأثيرها في سوق النفط العالمي، فإن طرح أرامكو للإكتتاب العام يُعتبر حدثًا اقتصاديًا لا يُقارن فهو ليس طرحًا عاديًا حيث يختلف عن كل الطروحات الأخرى من حيث الحجم ولا يوجد طرح آخر قابل للمقارنة به. فهذه الشركة-التي أسست عام ١٩٣٣م، لتعمل في مجال التنقيب والإنتاج والتكرير والشحن والتوزيع، وتم تأميمها بأمر ملكي في عام ١٩٨٨م، -تتمتع بأضخم بُنية تحتية في مجال النفط والغاز الطبيعي والبتروكيماويات، ومن حيث حجم الإنتاج وموثوقية التشغيل والتقدم التقني، إذ تنتج برميلاً واحدًا تقريبًا من كل ثمانية براميل ينتجها العالم من الزيت، فهي أكبر شركة للنفط والغاز على مستوى العالم من حيث الإيرادات.

وتفوق حجم احتياطاتها من النفط بعشر أضعاف احتياطات أكبر الشركات النفطية مثل "أكسون موبيل". وتتولى الشركة إدارة احتياطي مؤكد من النفط الخام التقليدي والمكثفات يبلغ نحو ٣٣٣ مليار برميل، فيما بلغ متوسط الإنتاج اليومي من النفط الخام ١٠,٥ مليون برميل. وتشرف أيضًا على احتياطيات من الغاز الطبيعي تبلغ ٢٩٨,٧ تريليون قدم مكعب قياسية. ويقع المقر الرئيس لأرامكو السعودية في الظهران بالمملكة العربية السعودية، فيما تنتشر مكاتبها وأعمالها في أنحاء المملكة، ويعمل بها أكثر من ٦٥ ألف موظف من جميع أنحاء العالم. وحققت صافي ربح ٤٦,٩ مليار دولار في النصف الأول ٢٠١٩م، مقابل ٥٣,٠٢ مليار دولار في الفترة المماثلة من العام الماضي. وبذلك تتربع على عرش أكثر شركات العالم ربحية، بربح يومي ٣٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٨م، وسنويًا ١١١ مليار دولار، ما يشكل ارتفاعًا بـ ٤٦٪ عن أرباح ٢٠١٧م، لذا تعد أرامكو أكبر شركة في العالم من حيث القيمة السوقية.

وفي ١ يناير ٢٠١٨م، غيرت الحكومة السعودية الوضع القانوني لشركة أرامكو بتحويلها إلى شركة مساهمة ٢٠١٨م، وفي ٣ نوفمبر ٢٠١٩م، أعلن رئيس مجلس إدارة أرامكو موافقة هيأة السوق المالية السعودية على الاكتتاب، الذي اداره صندوق الاستثمارات العامة وفي ١٧ نوفمبر ٢٠١٩م، طرحت شركة أرامكو جزءًا من اسهمها بلغ ١,٥٪ من إجمالي أسهم الشركة للتداول العام، بسعر ٣٢ ريالا للسهم وخصّصت فيها فترة الاكتتاب ما بين من ١٧ إلى ٢٨ نوفمبر ٢٠١٩م، لفئة للأفراد، بينما مدّت فترة فئة الشركات إلى ٤ ديسمبر ٢٠١٩م.

ومع انتهاء فترة الاكتتاب، الذي استهدف ما نسبته ١,٥٪ فقط من رأسمال الشركة (٣ مليارات سهم)، أصبح اكتتاب أرامكو، أكبر طرح أولي عام في التاريخ يشهده تاريخ الأسواق المالية في العالم، حيث بلغ عدد المُكتتبين من الأفراد خمسة ملايين مُكتتب (يمثلون حوالي ١٥٪ من إجمالي سكان السعودية)، بينما ضمت شريحة المؤسسات مستثمرين من السعودية، ودول مجلس التعاون الخليجي إضافة إلى مستثمرين أجانب.

وتمت تغطية شريحة المؤسسات بواقع ٦,٢ مرّة بينما تمت تغطية شريحة الأفراد بواقع ١,٥ مرة، وبالمُجمل جاءت نتائج الإقبال قياسية بنسبة تغطية ٤٦٥ ٪، أي ضعف المستهدف جمعه بواقع ٤,٦ مرّة، مُتقدمًا على أكبر الطروحات الأولية التي شهدتها الأسواق العالمية، ما أشّر على ارتفاع الطلب على أسهم الشركة.

وقد بلغت قيمة طلبات الاكتتاب ما يعادل ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي للسعودية لعام ٢٠١٨م، حيث جمع أكثر من ٩٦ مليار ريال سعودي ما يعادل ٢٥,٦ مليار دولار أمريكي، مُتجاوزًا الرقم القياسي المُسجّل في عام ٢٠١٤ لشركة علي بابا الصينية البالغ حينها ٢٥ مليار دولار، ولتصبح مجموعة سوفت بنك في الترتيب الثالث بقائمة أكبر الطروحات على مستوى العالم، حيث جمعت أكثر من ٢١ مليار دولار في عام ٢٠١٨م، وقد عادل طرح أرامكو قيمة أكبر ثماني عمليات اكتتاب مجتمعة في دول مجلس التعاون الخليجي البالغة ٢٥,٨ مليار دولار.

قائمة أكبر الطروحات عبر التاريخ

الترتيب	الشركة	تاريخ الطرح	القيمة (مليار دولار أمريكي)
١	أرامكو السعودية	٢٠١٩	٢٥,٦
٢	علي بابا	٢٠١٤	٢٥
٣	مجموعة سوفت بنك	٢٠١٨	٢١
٤	إي آي إي	٢٠١٠	٢٠
٥	فيزا	٢٠٠٨	٢٠
٦	جنرال موتورز	٢٠١٠	١٨
٧	إنيل	٢٠٠٩	١٧
٨	البنك الصناعي والتجاري الصيني	٢٠٠٦	١٦
٩	إن تي تي دوكومو	١٩٩٨	١٦
١٠	فيسبوك	٢٠١٢	١٦

٢- مكاسب وفوائد الطرح

طرح أرامكو السعودية للإكتتاب العام هي خطة اقتصادية كشف عنها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في ٤ يناير ٢٠١٦م، ووعد بتنفيذها كجزء من مشروع إصلاح اقتصادي شامل تقدّم بهِ وعُرِف باسم رؤية السعودية ٢٠٣٠م، لتحويل الاقتصاد السعودي القائم على النفط ليصبح اقتصادًا مُتنوعًا

وعالميًا يوفيرفرص عمل لآلاف الشباب السعوديين الذين يدخلون سوق العمل كل عام.

ففي ١١ ديسمبر ٢٠١٩م، انطلق تداول أسهم أرامكو في السوق المالية السعودية بالرياض "تداول"، وارتفع سهم أرامكو بنسبة ١٠٪ خلال يومي ١١ و ١٢ ديسمبر ٢٠١٩م، ليصل إلى ٣٨,٧٠ ريال سعودي (١٠,٣٢ دولار)، وفي يوم الخميس ١٢ ديسمبر وصلت قيمة شركة أرامكو إلى تريليوني دولار أمريكي، ما جعلها أوّل شركة في التاريخ تكسر هذا الحاجز، ويعد التقييم التريليوني للشركة، أولوية لولي العهد الأمير محمد بن سلمان منذ أن أعلن لأول مرة عن طرح جزء من الشركة للاكتتاب العام في عام ٢٠١٦م، واكتسبت أرامكو السعودية حوالي ٣٠٠ مليارردولار من حيث قيمتها منذ طرح أسهمها لأول مرة في السوق المالية، وأصبحت بذلك أرامكو الشركة الأكثر قيمة في العالم، متفوقة على شركة آبل، والتي تبلغ قيمتها نحو ١,٢ تريليون دولار. لتزيح أرامكو شركة أبل من عرش أكبر الشركات من حيث القيمة في العالم.وتفوقت بذلك أرامكو علي أكبر خمس شركات نفط في العالم مجتمعة، وهي شركات: إكسون موبيل، وتوتال، وداتش شيل، وشيفرون، وبريتش بتروليوم.

وطرح أرامكو في السوق السعودية"تداول " هو نقلة نوعية كبري لسوق الأسهم السعودية، وخطوة إيجابية لتحول من سوق محلية إلى سوق عالمية. فإكتتاب أرامكو سبب انتعاشاً لسوق المال السعودي، محققا مكاسب بنسبة ١٥٪ وسط تداولات تخطت قيمتها ٣ مليارات ريال، ومن ثم اضافت ارامكو ٦,٤ تريليون ريال من القيمة السوقية "لتداول" لتصبح من أكبر ١٠ بورصات في العالم، بقيمة تتجاوز ٨ تريليونات ريال ما يعادل ٣,٧٥ تريليون دولار . كل هذا دفع بالسوق المالية السعودية لتُعزّزموقعها بين الأسواق المالية العالمية لتصبح تاسع أكبر سوق مالية في العالم، ما جعلها تقترب من حجم البورصتين الألمانية والكندية، ومتجاوزة البورصة الهندية.

ومن المتوقع أن تحافظ "تداول" على هذا المكسب لأن معامل ارتباط سهم أرامكو مع أسعار النفط سيكون قويا مع الارتفاع المتوقع لاسعار النفط عالميًا، فمكرر ربحية السهم المتوقعة هي ما بين ١٥ إلى ١٨ ريال، لذاسيكون أداء سهم أرامكو أفضل في العام ٢٠٢٠م، وسينعكس ذلك على أداء سوق الأسهم السعودية"تداول " ومن المتوقع أن تتراوح قيمة تداولات سوق الأسهم السعودية اليومية بين ٣,٥ إلى ٤ مليارات ريال.

كما أن إكتتاب أرامكو مثل الضمان البنكي الذي يُمكن الدولة من الحصول على التمويل بأقل تكلفة، حيث وفر هذا الطرح سيولة مالية ناتجة عن البيع الجزئي لأرامكو ٢٥,٦ مليار دولار لتساهم في الحد من العجز في ميزانية المملكة، كما سيتم توجيه هذه السيولة نحو استثمارات تُحقق أرباحًا من خلال صندوق الاستثمارات العامة في تنمية الصناعات الغير نفطية وإستهداف قطاعات كثيرة داخل السعودية وخارجها، ومنها -على سبيل المثال لا الحصر- قطاع التعدين، الذى تُقدر الفرص الإستثمارية به بحوالي تريليون وثلاثمائة مليار دولار، كما أن هذا الطرح سيطورأداء صندوق الإستثمارات العامة من خلال إتباعه لإستراتيجية إستثمارية ذات عوائد مرتفعة، ووضع معايير أداء مناسبة يمكن قياسها، وزيادة ما يتمتع به الصندوق من شفافية.

ويُعد هذا الطرح مؤشرًا على تحول ثوري في السلوك الاقتصادي بالمملكة، وهو أهم تحول في القطاع النفطي بها منذ أن تمكنت الدولة من التخلص من هيمنة الشركات الأجنبية في عقد السبعينيات من القرن الماضي، اذ سيؤدي هذا الطرح لتحسين أسلوب الإدارة ونظام التدقيق والشفافية والمحاسبة في أرامكو السعودية الموصوفة بأنها «عملاق النفط العالمية»، كما يُضيف المزيد من الشفافية في أسواق النفط العالمية حيث إن أرامكو هي أكبر شركة نفط في العالم ، كما يُرسخ مفهوم الإفصاح حيث يضع الشركة أمام المزيد من التدقيق من قبل الأسواق المالية ما يساهم في ترشيد نفقات أرامكو ومواجهة الفساد حول الشركة إن وجد.

ومن منظور سياسي، هذا الطرح الضخم يُزيد مكانة المملكة العالمية ومن ثقلها السياسي بحكم المصالح المشتركة بينها وبين دول العالم. كما أن المملكة سيكون لها نصيب الأغلبية بنسبة ٩٨,٥٪ بعد الاكتتاب وبالتالي لن يكون لأي مالك للأسهم حق الاعتراض أو التدخل في سياسة الشركة، لما لأرامكو من أهمية جوهرية للاقتصاد السعودي. خاصة أن طرح اكتتاب ١,٥٪ من شركة أرامكو، هو طرح لكل ما تملكه الشركة من أصول وشركات وتصنيع ومصافي وحقوق التنقيب عن النفط وغيرها، لكن لا يشمل أبدًا بيع النفط والغاز تحت الأرض، لأنه مملوكا للدولة ولا تستطيع أرامكو بيعه لأن شركة أرامكو في الأصل لاتملك البترول ولا تملك الآبار إنما تملك أدوات إستخراج البترول وصناعة المواد البترولية وتجهيزها للبيع فقط. وهكذا، فإن هذا الطرح له دور محوري في تحقيق رؤية ٢٠٣٠ التي تستهدف تنويع مصادر الدخل غير النفطي، وزيادة المستثمرين الأجانب في السوق السعودية ودخول رؤوس أموال إضافية له، ما يساعد في إنعاش الاقتصاد السعودي، وخلق صناعات كبيرة داخل المملكة تؤدى بالتالي إلى خلق المزيد من الوظائف وبالتالي تحقيق التنمية المُستهدفة.

* كاتب ومحلل ومدير مكتب مؤسسة الأهرام بالمملكة العربية السعودية

الثورة الصناعية الرابعة تسونامي التكنولوجيا القادم

أسواق جديدة وتكلفة أقل ومكاسب أكثر وسلاسل إمداد فاعلة

يقف العالم اليوم على أعتاب حقبة جديدة من التطور الرقمي المصاحب لثورة تكنولوجية من شأنها إحداث تغييرات جذرية في الطريقة التي نعيش ونتعلم ونعمل بها. إن هذا التغيير يتميز بكونه متواصلاً وسيزداد تعقيدًا بشكل لم تشهده البشرية. إنها الثورة الصناعية الرابعة التي تتميز بالسرعة في التغيير والقدرة على حل المشاكل الأكثر تعقيدًا والتي ستكون بمثابة تسونامي التقدم التكنولوجي. فما الثورات الصناعية السابقة، وكيف تختلف الثورة الصناعية الرابعة عن سابقاتها وأين نحن منها الآن؟

د. ميسون إبراهيم

الثورة الصناعية

الثورة الصناعية، مصطلح يُطلق على التحول إلى تقنيات جديدة في عمليات التصنيع وإحلال العمل اليدوي بالمكننة أو التكنولوجيات الحديثة. وتعود بدايات هذه الثورات الصناعية إلى أواسط القرن الثامن عشر في أوروبا، وانطلقت من بريطانيا، حيث شهد ذلك القرن نهضة علمية في القارة العجوز صاحبها العديد من الأبحاث والدراسات والتجارب في مختلف فروع العلوم أدت إلى ظهور تقنيات متعددة غيرت النمط الاجتماعي وكان لها كبير الأثر على الحياة الاقتصادية والسياسية في دول أوروبا وغيرها من دول العالم.

الثورة الصناعية الأولى:

ظهرت الثورة الصناعية الأولى في أوروبا في الفترة بين عامي ١٧٦٠ و١٨٤٠م، وكانت بداياتها في بريطانيا من خلال اكتشاف المحرك البخاري على يد المخترع الأسكتلندي جيمس وات في العام ١٧٦٩م، بعد تمكنه من إحداث تعديلات جذرية على الآلة شبه البخارية التي تم اختراعها في العام ١٧١٢م، من قبل المخترع الإنجليزي توماس نيوكومن.

شكلت الآلة البخارية طفرة التحول في عالم التقدم الصناعي والانتقال من الإنتاج اليدوي إلى الآلات، وزيادة عمليات التصنيع الكيميائية، وإنتاج الحديد، والاستخدام المتزايد للطاقات البخارية والمائية، وتطوير أنظمة الآلات والبدء باستخدام نظام المصنع الآلي. كما أدت إلى ارتفاع غير مسبوق في معدل النمو السكاني. وكانت صناعة المنسوجات المعتمدة على القطن من أكثر الصناعات المهيمنة على هذه الحقبة الزمنية، وكانت مدينة مانشستر البريطانية من أكثر المدن التي استفادت من هذا التحول. حيث أدى اختراع الآلة البخارية إلى تحسين الإنتاج الزراعي والذي انعكس بشكل إيجابي على حياة سكان الأرياف مما دفع معظمهم إلى إنشاء مصانع ضخمة اعتمدت على المعدات الزراعية المتطورة والثقيلة. وتسبب إنشاء هذه المصانع في الاستغناء عن العديد من العمال الزراعيين وزيادة نسبة الأيدي العاملة الرخيصة.

والجدير ذكره أن نصيب الفرد من الإنتاج المحلي الإجمالي كان مستقرًا قبل ظهور الثورة الصناعية الأولى التي تعتبر أحد أهم المحفزات لظهور الاقتصاد الرأسمالي الحديث. حيث أدت هذه الثورة إلى بدء حقبة النمو الاقتصادي للأفراد فيما يعرف بالاقتصادات الرأسمالية. ويتفق المؤرخون الاقتصاديون على أن بداية الثورة الصناعية الأولى هي من أهم الأحداث في التاريخ البشري منذ تدجين الحيوانات والنباتات.

الثورة الصناعية الثانية:

امتدت الثورة الصناعية الثانية، أو كما تعرف أيضًا باسم الثورة التكنولوجية في الفترة ما بين عامي ١٨٦٧ و١٩١٤م، أي

حتى بداية الحرب العالمية الأولى، وشهدت هذه الفترة تطورًا سريعًا في أوروبا الغربية (بريطانيا وألمانيا وفرنسا وبلجيكا) والولايات المتحدة واليابان، وامتازت هذه الحقبة بالابتكارات في إنتاج الصلب والبترول والكهرباء وما شمله من استخدام للسيارات والطائرات.

خلال تلك الحقبة بدأ أيضًا توليد الكهرباء فيما يعرف بالثورة الكهربائية التي أتاحت البدء باستخدام الكهرباء عوضًا عن مصابيح الغاز في الإضاءة. وكذلك استخدامها في إدارة المصانع، وأتاح إدخال توليد الطاقة الكهرومائية في جبال الألب في تسعينات القرن التاسع عشر التصنيع السريع لشمال إيطاليا التي كانت محرومة من الفحم. وفي العام ١٨٧٦م، اخترع ألكسندر جراهام بيل الهاتف، وصمم توماس إديسون وجوزيف سوان المصباح الكهربائي في العام ١٨٧٩م؛ وفي العام نفسه ظهر أول خط سكة حديد كهربائي في برلين، وفي بدايات العام ١٨٨٠ م، بدأت عربات الشوارع الكهربائية بدلًا من العربات التي تجرها الخيول في العديد من المدن الأوروبية الكبرى. وفي العام ١٩٠١م، تمكن ماركوني من إرسال موجات الراديو عبر المحيط الأطلسي لأول مرة في التاريخ البشري.

وفي العام ١٨٧٨م، تم عرض أول تصميم للمحرك الذي كان يعمل بالغاز والهواء. ومع اكتشاف النفط والوقود السائل تم تعديله واستخدامه في تطوير صناعة السيارات والطائرات. وفي عام ١٨٨٦م، تمكن المخترع الألماني كارل بنز في إحداث قفزة تكنولوجية من خلال اختراعه لأول سيارة والتي بيعت للجمهور في العام ١٨٨٨م، وفي العام نفسه اخترع غوتليب دايملر محرك سيارات خفيف الوزن بينما تمكن هنري فورد، صاحب شركة فورد للسيارات، من وضع بصمته في مجال اختراع السيارات من خلال تصنيع سيارته الأولى في العام ١٨٩٦م.

كالثورة الصناعية الأولى، دعمت الثورة الصناعية الثانية النمو السكاني وعمدت معظم الحكومات إلى حماية اقتصاداتها الوطنية من خلال التعريفات. وأسفرت التغييرات ما بين الثورتين الصناعيتين الأولى والثانية إلى إعادة تشكيل الطبقة العاملة نظرًا لظهور التكنولوجيات الجديدة. كما ساهمت التغييرات إلى إنشاء طبقة متوسطة أكبر وأكثر احترافًا مع تراجع لعمالة الأطفال والنمو الهائل للثقافة المادية القائمة على المستهلك. وبحلول العام ١٩٠٠م، كانت بريطانيا رائدة في الإنتاج الصناعي بنسبة ٢٤٪ من الإجمالي العالمي تليها الولايات المتحدة (١٩٪) وألمانيا (١٣٪) وروسيا (٩٪) وفرنسا (٧٪) فيما مثلت أوروبا مجتمعة ٦٢٪.

الثورة الصناعية الثالثة:

بدأت الثورة الصناعية الثالثة، أو كما تعرف أيضًا باسم الثورة الرقمية الأولى، في العام ١٩٦٩م، واستمرت حتى العام ٢٠١٦م، الذي أعلن فيه عن بدء حقبة الثورة الصناعية الرابعة في المنتدى الاقتصادي العالمي في مدينة دافوس. تمثل هذه الحقبة التحول من التكنولوجيا الالكترونية الميكانيكية والتناظرية إلى الإلكترونيات الرقمية والبدء في استخدام الطاقة النووية كطاقة بديلة. كما ويؤكد بعض الباحثين أن تاريخ بدايات الثورة الرقمية يعود للفترة ما بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٦٩م، حيث تم خلال هذه الفترة اكتشاف أول ترانزستور في شركة بيل لابس من قبل وليام شوكلي ووالتر هوسر براتين وجون باردين. واعتبر اختراع الترانزستور الداعم لإنتاج أجهزة كمبيوتر أكثر تقدما. ومن أواخر أربعينات القرن العشرين بدأت الجامعات وشركات تصنيع أنظمة الكمبيوتر في إحلال أتمته العمليات الحسابية التي كانت تتم سابقًا بشكل يدوي بأخرى رقمية (الكترونية). وأعتبر الجهاز ليو (LEO) أول كمبيوتر يتم استخدامه تجاريا من قبل العامة.

في العام ١٩٦٨م، تمكن المهندس فيرتشايلد من تحسين تكنولوجيا موس من خلال تطوير رقاقة MOS المصنوعة من السيليكون، والتي تم استخدامها لاحقًا في تطوير وحدة المعالجة المركزية "Intel 4004" والتي اعتبرت أول معالج دقيق أحادي الشريحة وتم إصدارها بشكل رسمي من قبل شركة انتل في العام ١٩٧١م، وساهمت هذه الشريحة في إرساء ثورة الحواسيب الصغيرة التي بدأت في السبعينات من القرن الماضي. وفي العام ١٩٦٩م، تم تعريف الجمهور ولأول مرة على المفاهيم التي أدت لاحقًا إلى استخدام تقنية الانترنت عالميًا عن طريق إرسال رسالة الكترونية باستخدام الشبكة الالكترونية آربانت من خلال مجموعة من البروتوكولات التي استخدمت لاحقًا لتطوير شبكة الانترنت.

شهدت حقبة الثورة الصناعية الثالثة، العديد من الاختراعات التكنولوجية والتقنيات التي تم إحلالها عوضًا عن تقنيات سابقة بالإضافة إلى اختراع العديد من التقنيات الحديثة. وعلى سبيل الذكر لا الحصر، فقد تم استبدال الحاسوب التناظري بالحاسوب الرقمي في خمسينيات القرن الماضي. وفي الثمانينات

ثلاثة أسباب رئيسية تقود تحولات الثورة الصناعية الرابعة: السرعة - النطاق - تأثير الأنظمة

٥٠٪ من القوى العاملة ستفقد وظائفها بحلول عام ٢٠٢٢ خاصة في مجال صناعة السيارات والأدوات الكهربائية والصناعات التحويلية

تم استبدال التلفاكس بنظام الفاكس، وتم التسويق لأول كاميرا رقمية في اليابان في العام ١٩٨٩م، وفي الولايات المتحدة في العام ١٩٩٠م، وفي العام ١٩٩١م، أصبحت شبكة الانترنت العالمية متاحة لعموم الجمهور وفي ذات العام أصدرت شركة موتورولا النسخة الرقمية من الهاتف المحمول "موتورولا" في دولة فنلندا بعد اعتمادها استخدام تقنية الجيل الثاني للهواتف المحمولة. وفي أواسط الألفية الثانية بدأت ظاهرة مواقع التواصل الاجتماعي والهواتف الذكية؛ وفي العام ٢٠١٠ م، بدأ التعامل بتقنية الحوسبة السحابية (Cloud Computing).

إن الاختلاف الجوهري بين الثورتين الصناعيتين الأولى والثانية والثورة الصناعية الثالثة يتمثل في أن الثورة الصناعية الكبرى التي انطلقت في أوروبا في أواسط القرن الثامن عشر وامتدت إلى بدايات الحرب العالمية الأولى اعتمدت بشكل كبير ورئيسي على مصادر الطاقة المخزونة في باطن الأرض من نفط وغاز، مما ساهم في اقتراب هذا المخزون من النفاذ بسبب الاستهلاك المتواصل على مر السنين والذي أدى إلى ارتفاع تكلفة هذه الموارد. بالإضافة إلى الآثار السلبية الناتجة عنه كارتفاع أسعار السلع الغذائية وتفاقم البطالة والتكدس السكاني في المدن الناتج عن هجرة ملايين المواطنين من المناطق الريفية لمواكبة التطور الحضري وما له من تأثير على الاقتصاد والبيئة والواقع الاجتماعي. مجتمعًا شكل الحافز للبدء بإيجاد طرق بديله للطاقة والتواصل والتنقل وحل المشاكل المتفاقمة باستخدام التقنيات الرقمية والعمل على منع انهيار جديد للاقتصاد العالمي.

الثورة الصناعية الرابعة:

بدأت حقبة الثورة الصناعية الرابعة (Fourth Industrial Revolution أو Industry 4.0) أو كما يطلق عليها البعض الثورة الرقمية الثانية، في العام ٢٠١٦م، بعد اعتمادها وبشكل رسمي كشعار للمنتدى الاقتصادي العالمي في دورته الـ ٤٦ في مدينة دافوس برئاسة كلاوس شواب والذي يعتبر من الدافعين للبدء بهذه الحقبة من خلال كتابه الصادر في العام ذاته تحت عنوان "الثورة الصناعية الرابعة".

يعتبر البعض أن الثورة الصناعية الرابعة ما هي إلا امتدادًا وتطورًا لسابقاتها من الثورات الصناعية الثلاث، خصوصًا الثورة الصناعية الثالثة والتي تمثل الرقمنة البسيطة. إلا أن هناك ثلاثة أسباب رئيسية تجعل تحولات اليوم تمثل تحولاً كبيرًا ومميزًا ومختلفًا عن سابقاتها وهي: (١) السرعة، (٢) والنطاق، (٣) وتأثير الأنظمة.

أولاً، سرعة تفعيل واستخدام التقنيات الحديثة التي ليس لها سابقة في التاريخ مقارنة بغيرها من الثورات الصناعية، حيث أن الرابعة تتطور بوتيرة أسية وليس خطية كسابقاتها من الثورات الصناعية.

ثانيًا، ستؤدي الثورة الصناعية الرابعة إلى زيادة الاندماج بين العوالم المادية (الفيزيائية) والبيولوجية والرقمية من خلال تقنياتها التكنولوجية العادية وغير المسبوقة، والتي ستساهم في عمليات التصنيع عبر آلات يتم التحكم فيها الكترونيًا وآلات ذكية مرتبطة بالإنترنت. وتشمل هذه التقنيات الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، وإنترنت الأشياء، والمركبات ذاتية القيادة، والطابعات ثلاثية الأبعاد، وتكنولوجيا النانو، والتكنولوجيا الحيوية، والحوسبة الكمومية، وسلسلة الكتل (Blockchain) وغيرها.

ثالثًا، اتساع وعمق التغييرات المصاحبة لهذه الحقبة ستؤدي إلى تحول شامل في أنظمة الإنتاج والإدارة والحكم لغايات مواكبة التطورات والتغييرات السريعة المصاحبة لهذه الثورة الصناعية.

الفرص المتوقعة من الثورة الصناعية الرابعة:

ليس هناك حتى اللحظة اتفاق على الفرص التي ستوفرها الثورة الصناعية الرابعة للشعوب وللدول وللأعمال. السرد القائم للفرص مبني على مجموعة من التكهنات من خلال دراسة الأثر الاقتصادي والبيئي والاجتماعي الذي خلفته الثورات الصناعية والحضارات الخمس السابقة وهي: عصر الصيد، العصر الزراعي، العصر الصناعي، عصر عامل المعلومات، وعصر الحكمة الناشئة. فمن خلال خصائص الأعمار الخمسة للحضارة، التي قدمها ستيفن كوفي في كتابه "العادة الثامنة" في العام ٢٠٠٤م، يمكن استنتاج الفرص التي يمكن أن توفرها الثورة الصناعية الرابعة. فعلى سبيل المثال، لوحظ تاريخيًا أن الإنتاجية ترتفع خمسين ضعفًا من عصر إلى الآخر كما حدث في زيادة إنتاجية العصر الصناعي على العصر الزراعي. ولوحظ أيضًا أن كل عصر تالٍ يلغي العديد من وظائف العصر السابق، إلا أن هذا الإلغاء يفتح الباب للعديد من الوظائف الجديدة للظهور والتي لم تكن متوفرة سابقًا كما حدث في العصر الصناعي. والجدير ذكره أن الكثير من الخسائر في وظائف عصرنا الصناعي أقل ارتباطًا بالسياسات الحكومية واتفاقيات التجارة الحرة، وهي في الحقيقة ناتجة عن

التحول الكبير في اقتصادنا إلى عامل المعرفة.

من خلال تطور الصناعات العالمية المتوقع في ظل الثورة الصناعية الرابعة يمكن التنبؤ بمجموعة من الفرص التي يمكن أن توفرها هذه الحقبة. على سبيل المثال، ستؤدي هذه الثورة الصناعية إلى فتح أسواق جديدة مما سيدفع من عجلة النمو الاقتصادي، وستقل تكلفة التجارة مع مكاسب طويلة الأمد في الكفاءة الإنتاجية، وستقل تكاليف النقل والاتصالات وستصبح سلاسل الإمداد والتموين العالمية أكثر فاعلية، وسيزيد الدعم لأصحاب الأفكار الإبداعية لإنشاء شركاتهم الخاصة، والمتوقع لهذه الحقبة أيضًا تحسين نوعية الحياة لكثير من الناس في جميع أنحاء العالم. **ويمكن تلخيص هذه الفرص بالنقاط التالية:**

- المكاسب الاقتصادية: المتوقع أن تؤدي هذه الحقبة إلى زيادة المكاسب الاقتصادية الناتجة عن زيادة الإيرادات بسبب انخفاض تكاليف المعاملات والنقل والاتصالات، وزيادة العرض والطلب، وزيادة أعداد الشركات الناشئة الصغيرة والمتوسطة المبنية على الإبداع والابتكار وبتكاليف تشغيل منخفضة، وانخفاض التكلفة المالية للمعدات مقارنة بجودتها العالية، وغيرها.
- التعليم العام والعالي: ستدفع هذه الحقبة العديد من الدول إلى استبدال أنظمتها التعليمية القائمة بأخرى جديدة تتلاءم مع احتياجات سوق العمل المستقبلي. وستسعى الشركات القائمة إلى توفير دورات تدريبية لموظفيها لمواكبة التطورات الحديثة وتعزيز مهاراتهم الإنتاجية في ظل تأثير التقنيات الجديدة على آليات التصنيع والإنتاج.
- فرص التشغيل: على الرغم من أن العديد من الدراسات تشير إلى إمكانية انقراض آلاف الوظائف في هذه الحقبة، إلا أنها تشير أيضًا إلى ظهور وظائف أخرى ولكن بمهارات جديدة. فمعظم الوظائف المتوقع انقراضها هي تلك التي تعتمد على القوة البدنية أو التي يمكن استبدالها بواسطة الآلة، كأمين الصندوق (الكاشير) وموظف السنترال اللذان سيتم استبدالهما بأنظمة الدفع والرد الآليين. وتعتمد وظائف المستقبل على المعرفة والعلوم والابتكار والإبداع واستخدام التقنيات الحديثة في الأعمال، حيث سيتمكن، على سبيل المثال، مهندسو الأنسجة من إنشاء نماذج ثلاثية الأبعاد ومسامية للسقالة (Tissue Scaffold Engineers) مما سيسهل دراسة واستخدام هذه الأنسجة عند الحاجة. وتشير معظم الدراسات أن الوظائف ذات المهارات والأجور المنخفضة سيتم استبدالها بأجهزة الكمبيوتر والرقمنة، بينما ستكون الوظائف ذات الأجور المرتفعة والتي تتطلب مهارات خاصة أقل عرضة للاستبدال.
- المواد والانتاجية: في المستقبل، ستساهم التقنيات الحديثة في إنتاج مواد ذات جودة عالية وبتكلفة إنتاجية وشرائية منخفضة. كما أن توفر الآلات القائمة على الذكاء الاصطناعي والروبوتات ستساهم من دفع عجلة الإنتاج ورفع مستوى التنافسية لما لها من أثر على الناتج المحلي الإجمالي للدول.
- تمكين الابتكار: إن الموارد الأكثر ندرة وقيمة لهذا العصر لن تتعلق بالعمالة العادية ولا برأس المال العادي، بل ستكون مبنية على الأشخاص الذين يملكون القدرة على خلق أفكار وابتكارات جديدة. في المستقبل، تمثل المواهب، أكثر من رأس المال، العامل الحاسم في الإنتاج، حيث سيكون الأشخاص أصحاب الأفكار المورد الأكثر ندرة وستبدأ العديد من الشركات الكبيرة في البحث عن هذه المواهب لتعزيز والحفاظ على مكانتها العالمية. ففي العام ٢٠١٧م، علق الرئيس التنفيذي لشركة أبل، تيم كوك، خلال فعاليات منتدى بلومبرج العالمي للأعمال، قائلا: "إذا كنت مسؤولا في الدولة، فإن هدفي سيكون هو احتكار المواهب العالمية".
- الطاقة والبيئة: على مدى عقود، اعتبرت العديد من الشركات والمصانع أن تحسين أدائها يتناقض مع أهداف حماية البيئة وذلك لحاجتها لاستخدام تقنيات ومواد إنتاجية تؤثر بشكل سلبي على البيئة بسبب الانبعاثات الناتجة عن التصنيع وموارد الطاقة المستخدمة. وفي هذه الحقبة الجديدة، فإن الآمال تتجه إلى أن تساهم التكنولوجيات الحديثة في توفير أنظمة وموارد للطاقة مبنية على تقنيات الحد من انبعاثات الغازات الدفينة، والحد من التلوث، واستهلاك الموارد الطبيعية بطرق سلمية وإعادة تدوير النفايات واستخدام الطاقة الخضراء، كالطاقة الشمسية، وغيرها للحفاظ على البيئة وتقليل مشاكل التغير المناخي.
- الزراعة والغذاء والصحة: ستساهم التقنيات الحديثة في تغيير عالم الزراعة وعالم الصناعات الغذائية ورفع كفاءة الخدمات الصحية بشكل ملحوظ. فعلى سبيل المثال، استخدام تقنيات الأقمار الصناعية في تحديد الأماكن الأكثر قابلية للزراعة ومواطن المياه على الأرض ستساهم في توفير مناطق زراعية آمنه وذات إنتاجية زراعية عالية. وستعمل أجهزة الاستشعار في المصانع على جمع البيانات اللحظية عن حالة المعدات والآلات المستخدمة لحفظ وتصنيع المواد الغذائية والتنبؤ عن الأعطال قبل حدوثها مما سيمكن القائمين على سلامة المنتجات في المصانع من استبدال القطع التالفة بأخرى جديدة قبل تلف المواد الغذائية أو تلوثها. وستعمل تقنيات الذكاء الاصطناعي على توفير خدمات طبية للمرضى في المناطق النائية حيث سيتمكن الطبيب المختص من إجراء العديد من العمليات الجراحية عن بعد. هذا بالإضافة إلى التقدم الهائل في الدراسات الجينية الدقيقة التي لم تكن ممكنه في السابق.

تحديات الثورة الصناعية الرابعة:

على الرغم من مجموع المزايا والفرص التي ستوفرها تكنولوجيات وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة، إلا أن جميع الدول ستقف أمام العديد من الحواجز التي ستشكل تحديات فعلية للحكومات والشركات والمجتمع لمواكبة التطور التكنولوجي السريع لهذه الحقبة. **وتتلخص هذه التحديات بالنقاط التالية:**

● يمكن أن تؤدي هذه الثورة إلى قدر كبير من عدم المساواة الناتج من قدرتها على تعطيل أسواق العمل المعتمدة على العنصر البشري. حيث أن التشغيل الآلي سيحل محل العمالة البشرية لما له من تأثير فعال على جميع نواحي الاقتصاد، وقد يساهم استبدال العمال إلى تفاقم الفجوة بين العائدات على الاستثمار والعائدات على العمال.

● الحاجة إلى رفد أسواق العمل المستقبلية بمهارات جديدة تتلاءم مع التطور التكنولوجي الهائل المتوقع مستقبلا. حيث أن هناك تهديد حقيقي باختفاء الكثير من الوظائف وفرص العمل خصوصًا تلك التي تستهدف الفئات الوسطى والدنيا من الأيدي العمالة. وبناء على التقرير الصادر من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي للعام ٢٠١٨م، عن واقع الوظائف في المستقبل، فالمتوقع أن ٥٠٪ من القوى العاملة ستفقد وظائفها عالميًا بسبب التشغيل الآلي بحلول العام ٢٠٢٢؛ خاصة في مجال صناعة السيارات والأدوات الكهربائية والصناعات التحويلية والغزل والنسيج بما في ذلك خدمة العملاء. كما وأشار التقرير إلى احتمالية بروز سوق عمل معزول مبني على شرائح "منخفضة المهارات / منخفضة الأجور" وأخرى "عالية المهارات / عالية الأجور" مما سيؤدي بدورة إلى زيادة الفجوة الاجتماعية بين طبقات المجتمع.

● سيؤدي تراجع الاستثمار في مختلف القطاعات الصناعية والاقتصادية التقليدية إلى هيمنة الشركات الكبرى على الإنتاج الصناعي وتدني دور الشركات الصغيرة والمتوسطة كثيفة الاستخدام للعمالة المتوسطة والدنيا.

● ظهور صراع جديد بين الدول يتعلق بالفضاء الالكتروني أو ما يعرف بحرب الفضاء السيبراني. سيصبح البشر في المستقبل أكثر اتصالا بالأجهزة الالكترونية على اختلاف أنواعها كالهواتف النقالة، والسيارات، والساعات الذكية، وكاميرات الأمن المنزلية الذكية، ومفاتيح الإضاءة الذكية، وشرائح البيانات الشخصية المزروعة في الأفراد وغيرها من الأجهزة المرتبطة بالإنترنت (تقنية انترنت الأشياء)، مما سيسهل الاختراقات الالكترونية ذات الآثار المدمرة على المجتمعات والدول. هذه الإضافة إلى ضرورة حماية ملكية البيانات والبيانات العامة والخاصة (Data ownership and security).

● الحاجة من جميع الدول إلى إعادة هيكلة اقتصادية واجتماعية وتعليمية متطورة قادرة على التكيف مع التغيرات القادمة. يشمل ذلك رسم الحكومات لسياسات جديدة مختلفة عن الواقع الحالي وإخضاع المؤسسات في القطاعين العام والخاص إلى مستوى عالي من الكفاءة كي تتمكن من الحفاظ على قدرتها التنافسية. وفي حال تقاعسها عن هذه الإجراءات فلن تكون هذه الدول قادرة على مواكبة التطور والتغيرات السريعة وستواجه العديد من التحديات المركبة.

● الحاجة من الدول التي لا تمتلك البنية التحتية المناسبة لاستقبال واستخدام تقنيات الثورة الصناعية الرابعة إلى إغلاق هذه الفجوة. يشمل ذلك وضع السياسات والقوانين المحفزة لتطوير قطاع البنية التحتية التكنولوجية وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لهذا الغرض.

● تمثل اللوائح القانونية والتشريعات الوطنية والدولية بما فيها أنظمة الحماية القانونية والاجتماعية تحديًا آخر يواجه جميع الدول، حيث أن المعتمد منها حاليًا لا يتلاءم مع الاحتياجات التطويرية المصاحبة لاستخدامات تقنيات الثورة الصناعية الرابعة. وهناك حاجة لسد هذه الفجوة من خلال اعتماد قوانين محلية ودولية لتنظيم استخدام هذه التقنيات. فعلى سبيل المثال، لا يوجد حتى اللحظة قوانين خاصة لاستخدامات السيارات ذاتية القيادة و/أو الطائرات المسيرة؛ على الرغم من البدء باستخدام هذه التقنيات من قبل بعض الشركات أو الأفراد أو الدول لغايات تجريبية أو تسويقية أو دفاعية.

الخاتمة

كغيرها من الثورات الصناعية السابقة، ستؤثر الثورة الصناعية الرابعة على جميع القطاعات والتخصصات في الدول مما سيؤدي إلى تحول هيكلي كلي في الاقتصاد العالمي. سيصحب هذه الحقبة تغييرات جذرية في العوالم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بما فيها الأنظمة التعليمية والتشريعية والقانونية والسياسية والحوكمة. إن القرارات التي ستتخذها الدول والحكومات لمواكبة التطور السريع المصاحب لهذه الحقبة ستأثر على حياة الشعوب وتقدمها وازدهارها وانتاجها القومي واقتصادها المحلي للخميس عامًا إن لم يكن المئة عام القادمة.

معظم دول العالم ما زالت بعيدة عن التطبيق الكلي والشامل لتقنيات الثورة الصناعية، خصوصًا الدول النامية التي تحتاج إلى بذل الجهد الأكبر لمواكبة التغييرات القادمة. وهناك حاجة إلى تفعيل التعاون الوثيق بين الدول لخلق منظومة مشتركة من المعايير والتشريعات والقوانين الدولية لغايات ضبط وتحديد آليات استخدام التقنيات التي تؤثر على علاقات الدول المختلفة بدول الجوار.

على الرغم من التخوف المصاحب لهذه الحقبة التكنولوجية الجديدة، تمثل الثورة الصناعية الرابعة الأمل للعديد من الدول والشعوب لتحسين المستوى المعيشي للأفراد ورفع كفاءة الخدمات الصحية والتعليمية والحد أو التقليل من الفقر وحماية البيئة وتحقيق المساواة الاجتماعية بين الجنسين وتعزيز فرص العمل للمرأة والشباب ودفع عجلة الاقتصاد وتعزيز التنافسية. إنها الثورة الصناعية الرابعة التي ستشكل المستقبل الذي لا مفر منه، وعلينا جميعًا أن نستعد لهذا التغير الحتمي.

* خبيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والثورة الصناعية الرابعة ـ فلسطين

الاقتصاد الخليجي على ضوء رؤية ٢٠٣٠: التنوع على محورين الأفقي والعمودي

رؤية السعودية ٢٠٣٠ خطوة جادة تحفز القطاع الخاص للمساهمة في النمو وإيجاد فرص العمل

إن ضرورة بناء الاقتصاد أضحت متولدة من خلال قوة المؤسسات من عدمها والتي تقوم على "التنويع الاقتصادي" كأحد الخيارات الأساسية للنهوض بالوضع الاجتماعي. لذا بات لزامًا من بناء قاعدة اقتصادية تقوم على جملة من هذه الخيارات أبرزها طابع الإنتاج، فضلاً عن الخدمات المتنوعة خارج نطاق المصدر الوحيد للدخل القومي بما يعزم على تحقيق الاكتفاء الذاتي في الكثير من القطاعات والأنشطة الحيوية. وإذا كان التنويع الاقتصادي هو المطلوب في الحالة الخليجية؛ إلا أنه يقوم على نوعين رئيسيين هما:

د. ميلود عامر حاج

١. التنويع الأفقي، والذي يسمح بتوليد جملة من المنافع إلى جانب الفرص العديدة والجديدة للسلع المنتجة في العديد من القطاعات ذات الجهد الفردي كإنتاج البتروكيميائيات داخل القطاع.

٢. التنويع العمودي، والذي يقوم بدوره على إدخال فروع إنتاجية جديدة سواءً أكانت محلية أو مستوردة كتحويل النفط إلى منتجات بتروكيميائية وما يتفرع عنها كالسجاد والعوازل والأسمدة وباقي المنتجات المعدنية ...إلخ.

يتأتى ذلك وفق توافر رؤية استراتيجية في الموضوع بل إرادة سياسية وثقافة اقتصادية تفوق حدود النظرة النفطية للواقع الخليجي اليومي بحيث لا يمكن الحديث عن التنمية في ظل عدم توافر جملة من الشروط والآليات لوضعها رهن التفاعل لتجنب "لعنة الموارد" لضمان فترة ما بعد النفط قصد تحقيق التنوع الاقتصادي الذي لطالما بات هاجس السياسات الحكومية لتفادي الارتباط بالخارج. يتزامن ذلك وفق إنشاء قوة اقتصادية خارج نطاق السلوك الريعي والأسلوب الاتكالي بالاعتماد على النفس من منطلق الدولة في فرض منطق التعامل مع واقع الأحداث بإدخال الفرد سوق العمل وتأهيله بما يتماشى وواقع التحديات والتهديدات سواءً أكانت اقتصادية أو أمنية أو إيكولوجية...إلخ.

إلا أن تنويع الصادرات يستلزم خطوات وترتيبات ليس من السهل تحقيقها إلا وفق شروط وميكانيزمات لا يتسع المجال إلى الخوض فيها هنا نظرًا لأهمية الموضوع ومكانته من جهة، بحيث أن التنويع الاقتصادي يؤدي حتمًا إلى تحقيق نمو الإنتاجية من خلال خلق فرص العمل الجديدة وحماية الاقتصاد من التقلبات المالية الحادة التي تعصف بالاقتصاد العالمي من فترة إلى أخرى من جهة ثانية.

١. الاقتصاد الخليجي وعلاقته بالتنمية:

تؤكد المؤشرات الاقتصادية بأن الأقطار الخليجية عرفت إلى حد ما نموًا ملحوظًا في العقود الأخيرة بفضل مدخولاتها الريعية ذات الارتفاع المستمر؛ إذ يعود ذلك إلى الاعتماد على النفط الذي بلغ إجمال إراداته إلى غاية عام ٢٠٠٨ م، نحو ٧٥ ٪ عدا دبي. وإذا كان هناك نجاحًا في التنمية فإن ذلك يعود إلى تطوير كل من البنى التحتية والمؤسسات الصحية والتعليمية والمصرفية والاندماج في الاقتصاد العالمي بحكم انتمائها إلى تكتل اقتصادي خليجي لكي تصل إلى مستوى الوحدة الخليجية بسبب عدم قدرتها على رفع التحديات ومواجهة المعوقات التي تعترض

مسارها. كما تشمل هذه المعيقات والعراقيل كل من الجوانب التشريعية والبيروقراطية والجمركية. هذا إلى جانب عدم توافر القدرة على التغلب على العوائق البيروقراطية بسبب ضعف معدلات الثقة البينية على عكس ما يطالب به البعض بخصوص بناء كيانات اتحادية للأقطار الخليجية التي من الواجب أن تقوم على توحيد ثلاثة محاور رئيسية أبرزها ما يلي: السياسة الخارجية، وتكتل اقتصادي وحدوي (حجم الاقتصاد الخليجي يشكل ٢ تريليون دولار أي ما يقارب ٢ ٪ من الاقتصاد العالمي و٥٠ ٪ من الاقتصاد العربي) وتوحيد استراتيجيات الدفاع.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: إلى أي مدى حقق الاقتصاد الخليجي مكانة لا بأس بها كباقي الاقتصاديات العالمية؟ ما هي مرتكزاته، وما حدوده في ظل عدم توافر كامل الشروط والآليات المعمول بها في دول العالم؟ أو أنه كما يقال "اقتصاد مسيّس" في ظل غياب "الاقتصاد السياسي" بحسب الاقتصاديات العربية ليس إلا. ما هو الخلل وما هي سبل معالجته؟ إذ يقوم الاقتصاد العربي على التفكير في تحسين مستويات المعيشة دون تحقيق مستوى مناسب نحو زيادة الأجور في ظل ما يعرف بفلسفة القطاع الخاص وأغراضه الربحية، لكن تحت ضغوط العمال ونقاباتهم مع غياب للمخططات الهادفة التي تتخطى كسر حلقة الاتكالية الريعية بهدف بناء منظومة اقتصادية لا بأس بها بسبب ضعف القدرة على تجاوز المرحلة والدخول إذ ذاك في فترة جديدة تقوم فعلاً على التنمية الفعلية الباهظة الثمن.

وكخطوة أولى من نوعها، وبالرغم ما حققته عائدات النفط المرتبطة بالريع فإن الاقتصاد الفعلي لم يصل به الحال إلى تحقيق مستوى مناسب كونه لم يرتق بعد إلى تخطي تلك -الممارسات المرحلية وفق سياسات تكتيكية- عبر آليات وميكانيزمات لها علاقة بالاقتصاد المعمول به بالاقتصاديات المسيطرة في العالم. وعليه يمكن القول إن هذا النوع من الاقتصاد لن يحل المشكلة كونه يفتقد رؤية بالتنمية المستدامة وفق منظور استراتيجي محض. وعليه يمكن تفكيك الاقتصاد الريعي بحسب العناصر التالية:

١. يقوم الاقتصاد الريعي على "الممارسات الشكلانية" دون توفير قسط من الغايات السياسية والأساسية.
٢. يقوم الاقتصاد على الممارسات الجزئية، والمؤقتة والمحدودة وبدون نظرة ثاقبة ذات بعد استراتيجي في ظل غياب الأدوات اللازمة في إدارة الاقتصاد وتنويعه بما يتماشى وتحقيق الإنتاج والثروات على المدى الطويل.
٣. يقوم الاقتصاد على تحقيق التنمية الاقتصادية المحدودة في الزمان تجاه العدالة الاجتماعية لكن وفق طرق وأساليب بطيئة لا تحقق "الثروة المطلوبة " مما قلص من محدود الاقتصاد المتوسط والبعيد المدى.
٤. لا يشمل هذا النوع من الاقتصاد على علاقة تكاملية بين الجيل الراهن والأجيال المقبلة.
٥. لا يتوسع الاقتصاد ليخرج من دائرة المعتاد إلى ما هو صائب باتجاه العلاقة بين الفرد والعمل والثروة في إطار الاقتصاد السياسي المطلوب.

٢. ما بعد النفط أم رؤية ٢٠٣٠ للمملكة العربية السعودية؟

تقوم رؤية ٢٠٣٠ للمملكة العربية السعودية الرامية إلى تنويع الاقتصاد للخروج من تبعية الريع بهدف الدخول إلى عهد ما بعد النفط . وهذه النظرة تحمل أبعاد ومضامين سياسية عميقة. لذا تعد هذه الرؤية ذات حمل استراتيجي بامتياز بحيث في حال تحقيقها ستسلك المملكة العربية السعودية مسلكًا آخرًا على اعتبار أنها ستقوم دون شك بتفكيك نموذج الاقتصاد السياسي للدولة الريعية. وعليه يمكن القول بأن هذا النموذج سيقوم بتوزيع الثروة غير المكتسبة بالعمل حيال الخضوع السياسي.

وبالرغم من ميزات الدولة الريعية فإن الثروة النفطية مكنت المملكة العربية السعودية من فرض الحد الأدنى من الأعباء الضريبية في العالم؛ أي بما يعادل حوالي ٤ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. كما تشير الدراسات في هذا الصدد بأن جل المواطنين يحبذون تغطية كامل الخدمات والدعم من خلال توفير وظائف لدى القطاع العام، بينما على خلاف ذلك من الشرائح ذات الأجور المتدنية فإنها تلجأ إلى العمل لدى القطاع الخاص. وعليه الكل مكّن الحكومة السعودية بمد علاقات

يهدف سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان أن تكون "الرؤية" فرصة سانحة لتخليص المملكة من الأعباء وتنويع الدخل

تحمل الرؤية مستقبلاً واعدًا طموحًا للشباب الصاعد لوظائف وفرص من منظور القطاع الخاص على اعتبار أنه يحمل مشروعات عملاقة مثل "نيوم"

جديدة ربما خارج التحالف المعهود بين المواطنين والدولة بهدف تحقيق رؤية ٢٠٣٠.

تشكل هذه الأخيرة بالفعل خطوة جادة وإيجابية من المنظور الحكومي السعودي كونها تهدف إلى إقحام القطاع الخاص كقوة دافعة في النمو لخلق فرص العمل. كما تشمل هذه الرؤية الاستراتيجية من الزاوية العملية شيئين اثنين هما: ١. وهو أن النموذج الأول بحيث لم يعد مأخوذًا بل مستدامًا كونه بات قديمًا من الزاوية الاقتصادية . يتزامن ذلك من خلال ما طرأ مؤخرًا على أسعار النفط بحيث لم تعد الحكومة تستجيب إلى كامل المتطلبات بتحملها المزيد من المزايا والمنافع والذين لم يقدر عددهم بحوالي ٢٠ مليون؛ إذ لا تنوي بأن تبقى القوة الواحدة في تحقيقها للنمو بل بإسهام الجميع في ذلك. ٢. يرى ولي العهد سمو الأمير محمد بن سلمان بأنه من الضروري لأن هذه الرؤية تشكل فرصة سانحة لتخليص المملكة من الأعباء بتقليص حجم ما تدفعه هذه الأخيرة عدا تحملها الكلفة السياسية المحدودة في ذلك خاصة في هذه الأثناء.

تحاول المملكة السعودية عبر رؤية ٢٠٣٠ طي صفحة وفتح أخرى على خلفية التقليل مما يضعف المملكة السعودية في توجهاتها الداخلية بتوسع نطاق الاجتماعي بإجراء تصحيحات أيًا كانت من خلال الدفع بالداخل السعودي لتصحيح الوضع الاقتصادي إلى ما يجب أن يكون عليه. علمًا بأن هذا الوضع الجديد لم يكن محسومًا من ذي قبل ما دام يحمل في طياته توجهًا بالحد من سلطة الأعراف، وأهمية تهيئة الظروف والأوضاع بما يسمح في إرساء معالم رؤية ٢٠٣٠ بكل عزم.

كما تحمل هذه رؤية مستقبلاً واعدًا طموحًا للشباب الصاعد عبر الوظائف والفرص من منظور القطاع الخاص على اعتبار أنه يحمل مشروعات عملاقة مثل مدينة "نيوم" ذات التقنية العالية . وفي المقابل وفرت الحكومة جذب استثمارات جديدة، وحققت دخلًا من خلال طرح جزء ولو يسير من أسهم شركة أرامكو العملاقة للاكتتاب في السوق المالية السعودية. واتخذت خطوات مهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية وإيجاد سوقًا سياحية ذات قاعدة قوية، مع التوجه نحو الانفتاح على قطاعات الترفيه والخدمات بصورة أكثر من ذي قبل.

واكب ذلك تجديد قدرة القطاع الخاص في تمويل مثل هذه المشروعات. وتجديد التشريعات بعدما كان يردد المستثمرون الأجانب أن الوضع بأنه غير ملائم كونه لا يحمل المساعدة في ظل عدم اقتناعهم بالمعادلة القائلة المخاطرة / الفائدة.

الخاتمة:

من الضروري إذن من تفعيل مكونات الاقتصاد بما فيه الفرد كمنطلق رئيس في توسيع علاقته ببيئته بما يسهم في تطوير التنمية على أسس سليمة وفاعلة في الدفع بما تطمح إليه رؤية ٢٠٣٠ والتي تبقى طموحًا في ظل توافر الشروط والآليات كالعمل، والاستثمار والتنويع الاقتصادي للخروج من الحالة الطبيعية لسيطرة الريع عليها بما يعين على خلق حالة بشرية للاقتصاد بل جادة ومثمرة بل إنسانية لها علاقة مباشرة بالاقتصاد المنتج كإحدى الخطوات المنتظرة بل المساهمة في بناء الثقة بين الحاكم والمحكوم جراء العمل المشترك وبتشجيع من كامل الجهود من خلال بناء خيارات واستراتيجيات تعيد الأمل على ضوء ما تحقق وما ينبغي تحقيقه .

ولعل المسألة الاقتصادية تدخل مرحلة جديدة مرتبطة بحالة المجتمع وقدرة الحكومة على تجاوز الصعاب والحد من العراقيل التي تعيق مما هو منشود ، وهذا ما بدأ بالفعل منذ الإعلان عن بدأ تطبيق رؤية ٢٠٣٠ وفق توافر الظروف والملابسات بل الآليات والميكانيزمات التقنية والفنية، والسياسية والاقتصادية بما يضمن تحقق الانطلاقة الفعلية بشيء من العقلانية واليقين وصولاً إلى رؤية ٢٠٣٠ ،وما يتعداها وفق أطر ومرجعيات هادفة ومتجددة في كنف الوئام والتنافسية والإنتاجية المبدعة في كامل القطاعات والأنشطة ضمانًا لقدرة الفرد وحيويته بما يسهم في خدمة وطنه دون التآمر عليه من داخله بل ببنائه أيما بناءً .

* أستاذ المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الجزائر3

المرأة تساهم في الإسراع بالخطى لتحقيق طفرة حضارية ونقلة نحو مستقبل أفضل

٢٠٣٠ عقد تمكين المرأة الخليجية.. وثرواتها في العقد الجديد ١٠٠ مليار دولار

لعب التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته المجتمعات الخليجية خلال العقود الأخيرة، ودرجة النضج الفكري الذي بلغه المواطنون والمواطنات، دورًا كبيرًا في النهضة الخليجية متعددة الأوجه، فالتطور في دول الخليج تجاوز التنمية الاقتصادية إلى التنمية البشرية، وقطعت دول الخليج شوطًا مهمًا في تمكين المرأة الخليجية ودخلت منافسًا في الكثير من مجالات العمل المختلفة، ووجدت المرأة اهتمام القيادة السياسية لتمكينها على كافة الأصعدة والمجالات، وفتحت لها الآفاق الممتدة والمتعددة لتنافس بقوة وتثبت جدارتها، وتسعى دول الخليج العربي إلى تغيير الصورة النمطية التي اتخذت عبر عقود ماضية عن المرأة الخليجية وذلك من خلال إشراكها وإعطائها حقوقها كاملة وإعادة الاعتبار لها كشريك كامل الأهلية في عملية التنمية المجتمعية وتبتعد المرأة الخليجية يومًا بعد يوم عن الصورة التقليدية التي رسمتها وسائل الإعلام الغربية عبر عقود، وقد ساهمت عوامل كثيرة في ظهور المرأة العصرية، أهمها التعليم، خروج المرأة للعمل، والاختلاط بالثقافات الأخرى، وعملها في وسائل الإعلام الحديثة، وأخيرًا مشاركة المرأة الخليجية في المجالس النيابية والمحلية والبلدية. والمرأة الخليجية لديها وعي بحقوقها داخل الأسرة وخارجها، ولديها ثقة بنفسها بدرجة أكبر مما كان لدى الأجيال السابقة.

شاهيناز العقباوي

وكان التعليم للمرأة الخليجية هو المفتاح الذي مهد لها الطريق أمام المشاركة في الحياة العامة. فمنذ الخمسينيات ومع بدايات عصر تعليم المرأة في دول الخليج، بدأت نظرة المجتمع تتغير تجاه دورها الحيوي والمؤثر، وبدا أن مشاركتها في الحياة العامة أصبحت أمرًا حتميًا ومسلمًا به، وفتح التعليم أبوابه للمرأة بداية في مملكة البحرين، ثم الكويت وأعقبها في كافة دول الخليج، وما إن أقبلت فترة السبعينيات، حتى تمكنت المرأة من الحصول على قسط وافر من التعليم، أهلها للانخراط بقوة في سوق العمل. وبعد أن تدرجت المرأة الخليجية في سلك التعليم وحققت النجاح والتميز، بدأت تجتاح مجالات غير تقليدية في سوق العمل، واقتحمت خلال العقود الأربعة الأخيرة مجالات العمل كافة ونافست فيها بقوة وأثبتت تميزها، بما فيها العسكرية، وقيادة الطائرات الحربية، والقضاء، وبدأت من بعدها التطلع نحو الدخول في معترك العمل السياسي.

التمكين السياسي للمرأة

وعندما اكتشفت القيادات السياسية في دول الخليج رغبة هذا التوجه لدى المرأة، اتخذت مبادرات لإشراكها في مجالات قريبة من صناعة القرار، وفي المجالس النيابية، وسن التشريعات التي تزيل كافة المعوقات التي تقف في طريقها، واتخذت معظم دول الخليج إجراءات واضحة لتمكين المرأة سياسيًا، لاسيما أن هذا التمكين يعتبر من وسائل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان التي كفلها القانون الدولي، ولأنه الوسيلة للتعبير عن مجمل القضايا العامة، وجعل المرأة شريكًا رئيسًا في صوغ القرار.

وكانت التعديلات القانونية التي طبقتها المملكة العربية السعودية في الآونة الأخيرة إيجابية مثل رفع القيود عن حرية الانتقال من خلال تمكين النساء من الحصول على جوازات السفر والانتقال دون إذن من ولاة أمورهن من الذكور، وحظر التمييز في المعاملة في مكان العمل، وحماية النساء من التحرش والاضطهاد وغيرها، وبدأت دول أخرى في مجلس التعاون الخليجي من قبل باتخاذ إجراءات لتمكين المرأة من المشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وحققت تقدمًا نحو إشراكها في الحياة السياسية، وكذلك نحو حصولهن على حصة من الوظائف العامة، وتشجيع ريادة الأعمال النسائية.

دول الخليج تسعى لتغيير الصورة النمطية للمرأة وتتسابق في رفع نسب تمثيلها تشريعيًا والبنك الدولي يشيد بالتجربة

وربما كانت السعودية في ترتيب متأخر بشأن المرأة في المؤشرات الدولية، لكنها حاليًا تسير بخطى سريعة، وتظهر أحدث الإحصاءات الصادرة عن مركز الأعمال في الرياض أن ٤٢٪ من الذين يستخدمون مجمع خدمات المستثمرين للمنشآت الصغيرة والمتوسطة هن نساء، وتساند مجموعة البنك الدولي بقوة جهود دول مجلس التعاون الخليجي للنهوض بدمج المرأة وإتاحة الفرص لها للمشاركة في كل مناحي الحياة الاقتصادية، والاجتماعية. وترى أن المزيد من تمكين المرأة الخليجية، بما يحقق المشاركة الفاعلة والكاملة في كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يتطلب بذل مزيد من الجهد. فالتعديلات التشريعية التي أبرمت مؤخرًا تستحق الثناء والإشادة بها، ولكنها تتطلب دعم قوى لمساعدة المرأة الخليجية على الفوز في الانتخابات، وترقيتهن في العمل، وفتح مشروعات أعمالهن، وأن يصبحن أعضاء في مجالس الإدارة وفي صفوف كبار متخذي القرار.

وفي البحرين، يقود المجلس الأعلى للمرأة الجهود الرامية إلى تشجيع النساء على أن يصبحن صاحبات أعمال. وشهدت الكويت تجربة مماثلة، مع سعي مجلسها الأعلى للتخطيط والتنمية من أجل مستقبل يقوم على مبادرة القطاع الخاص للنساء والرجال على السواء وتشارك النساء في الكويت مشاركة نشطة ومؤثرة في الحياة السياسية.

المشاركة التشريعية

وارتفعت مشاركة المرأة الخليجية في البرلمانات ومجالس الشورى إلى نحو ١٨٪ العام الماضي مقارنة بنحو ١١ ٪عام ٢٠١٧م، بعد قيام عدد من دول الخليج برفع نسبة التمثيل النسائي البرلماني لتقترب من نسبة تمثيل المرأة المغربية في البرلمانات والتي تقدر بنحو ٢٤٪ تقريبًا وذلك اعتمادًا على آخر إحصائيات البنك الدولي لعام ٢٠١٧م.

١٥ ألف سيدة أعمال إماراتية يدرن استثمارات بـ ١٥مليار درهم وتمثل المرأة الخليجية ٣٥٪ من قوة العمل و٦٠٪ من التعليم

وتسابقت دول الخليج في رفع نسب تمثيل المرأة في المؤسسات التشريعية، وتقدمت المملكة العربية السعودية على باقي الدول في تخصيص ٢٠٪ من المقاعد بمجلس الشورى للنساء بأمر ملكي منذ ٢٠١١م.

ورفعت الإمارات سقف التمثيل النسائي في المجلس الوطني الاتحادي، وهو مجلس استشاري، إلى ٥٠٪ وبذلك وصل عدد النساء إلى ٢٠عضوًا، وباتت الإمارات حسب نسب التمثيل النسائي في المؤسسات التشريعية الأولى خليجيًا، وجاء تولي الدكتورة أمل عبدا لله القبيسي عام ٢٠١٥م، رئاسة المجلس الوطني الاتحادي خطوة ممتازة في طريق تمكين المرأة، لتكون أول إماراتية وعربية تتولى رئاسة البرلمان عبر انتخابات تشريعية. تلتها البحرين بنحو ١٢ عضوة بين مجلس النواب ومجلس الشورى. إذا ارتفعت نسبة تمثيل المرأة البحرينية في السلطة التشريعية إلى ١٩٪ وحققت إنجازات بارزة، لاسيما بعد تولي فوزية زينل، منصب رئيس مجلس النواب لتكون أول سيدة في تاريخ مجلس النواب تنتخب لهذا المنصب، وثاني خليجية وعربية بعد رئيسة المجلس الوطني الاتحادي في الإمارات.

ويبدو التمثيل النسائي في مجلس الشورى العماني بنفس التوجهات من تمثيل المرأة في المجالس العامة فخلال الفترة الحالية ٢٠١٩ م، احتفظت امرأة عمانية واحدة بمقعد عضوية المجلس من بين ٢٠ سيدة دخلن الانتخابات مقابل نحو ٦٠٠ مرشح، وفي الكويت تعد تجربة مشاركة المرأة في الحياة التشريعية رائدة ومتقدمة على باقي الدول.

التمثيل الوزاري

أما على مستوى التمثيل النسائي في المناصب الوزارية فحلت الإمارات في المرتبة الأولى خليجيًا في تمكينها للنساء من تقلد مناصب وزارية ووظائف قيادية عليا. وتشغل المرأة في الإمارات نسبة ٦٦ ٪ من وظائف القطاع الحكومي وهي واحدة من أعلى النسب في جميع أنحاء العالم، وفي مواقع صنع القرار وسوق العمل حلت المرأة البحرينية في المرتبة الثانية خليجيًا، اذ تستحوذ المرأة على نسبة ٥٣٪ من العاملين في القطاع الحكومي، و٥٪ من المناصب الوزارية، و٢٣٪ في المناصب القيادية، و٣٠٪ في منصب مدير إدارة، و٥٩٪ من العاملات البحرينيات في الوظائف التخصصية.

وتشغل المرأة الإماراتية مناصب دبلوماسية في كل من وزارة الخارجية والتعاون الدولي، وتوجد حاليًا ٤ سفيرات يمثلن الدولة في الخارج، في حين وصل عدد النساء الإماراتيات في السلك الدبلوماسي والقنصلي بمقر الوزارة إلى ١٧٥ سيدة تقريبًا، بالإضافة إلى ٤٢ من النساء العاملات في السلك الدبلوماسي بالبعثات الخارجية. تلك المكاسب تزامن معها إتاحة العديد من الوظائف للنساء كانت حكرًا على الرجال لفترات طويلة، ففي سلطنة عمان بلغت نسبة مشاركة المرأة في القطاع الحكومي ٤٥٪ بما في ذلك المناصب القيادية كما دخلت المرأة العمانية قطاعات غير تقليدية مثل الشرطة. ومن أجل تعزيز الوجود النسائي على الساحة العامة، وجب على الدول الخليجية زيادة توفير الفرص المتكافئة ودعم تدريب وتأهيل النساء في المراكز القيادية وفهم القيادة والإدارة وبحث المعوقات التشريعية والاجتماعية لتولي المرأة المناصب القيادية وآلية تمكين المرأة ووصولها إلى مواقع صنع القرار. بالإضافة إلى زيادة توعية المجتمع بقدرات المرأة في صنع القرار وإدارة الشؤون السياسية.

الوجود الاقتصادي للمرأة.

ورغم ما حققته المرأة الخليجية سياسيًا حتى الآن ما زال إشراك النساء في العملية السياسية لا يضاهي قوتها الاقتصادية، فالخطوط الثابتة التي صنعتها المرأة الخليجية عبر مشوارها الطويل من الاجتهاد في المجال الاقتصادي، أوجدت صدًا وتأثيرًا قويًا وشهادة بأهمية مشاركتها في صناعة الاستثمار مع الدفع بعجلة الاقتصاد الخليجي للتقدم، حيث خصصت الكاتبة الألمانية جابي كراتوخفيل في كتابها "حول نساء بارزات في العالم العربي" صفحات كاملة للحديث عن الدور الذي لعبته المرأة الخليجية في الحياة الاقتصادية، مؤكدة على أن النساء في العالم العربي اللواتي نجحن في تولي مناصب مؤثرة أو بناء شركات خاصة بهن، قادرات على تنفيذ مرادهن مشيرة إلى أن تدفق المزيد من النساء في أسواق العمل في الدول العربية سيساهم بشكل عام في مستقبل أفضل للعالم العربي.

واستطاعت تحركاتهن الاقتصادية وإنجازاتهن المميزة التي حققنها في قطاع المصارف والتي أهلتهن للوصول إلى مناصب رفيعة المستوى، ليدفعن بمجلة "فوربس الشرق الأوسط" أن تصفهن بأقوى نساء العالم ٢٠١٧م، معلومات أخرى، وتصدرت الإمارات القائمة بـ ١٨ سيدة أعمال إماراتية، تليها كل من الكويت والسعودية بـ ١٠ و ٩ لكل منهما وتضمنت القائمة أيضًا قائمتين فرعيتين، الأولى عن أقوى ١٠٠ سيدة أعمال عربية وتصدرتها

لبنى العليان الرئيس التنفيذي لـ مجموعة العليان للتمويل والثانية أقوى ١٠ سيدات عربيات في القطاع الحكومي تصدرتها الشيخة لبنى القاسمي، وزيرة الدولة للتسامح في الإمارات وأكدت المجلة في طياتها على أنه من الملحوظ أن المرأة في دول الخليج العربي حققت نجاحات مؤثرة في عالم الأعمال والتجارة، مثل تأسيس الشركات، والتوسع في أسواق جديدة، وتولي مناصب عليا في المؤسسات مما وضعها على قائمة الرواد في هذا المجال.

ولتأكيد هذه الرؤية كشفت بيانات البنك الدولي عن تنامي دور النساء في مجال المال والأعمال بدول الخليج، وذكرت البيانات أن ١٤٪ من المؤسسات العربية تملكها سيدات أعمال وأشار البيان، إلى أن إجمالي حجم ما تملكه سيدات الأعمال في المملكة العربية السعودية يتجاوز ٤٥ مليار ريال في البنوك السعودية وحدها كما تبلغ قيمة الاستثمارات النسائية في مجال العقارات نحو ١٢٠ مليار ريال، وسجلت ٢٠٪ من السجلات التجارية في المملكة بأسماء نساء. بينما في دولة الإمارات العربية المتحدة، هناك ما يزيد على تسعة آلاف سيدة أعمال، ووصلت مشاركة المرأة في القطاع الخاص إلى نحو ١٨٪.

وقدرت وزارة التجارة الخارجية الإماراتية أن ما يقرب من ٥٠٪ من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات تملكها نساء. مشيرة إلى أن المستثمرات في الخليج يدرن حاليًا استثمارات تقدر بنحو ١٤٠مليار درهم، موضحة أن سيدات الأعمال العربيات أصبحن لاعبات رئيسيات في المجال الاستثماري بالمنطقة، وباتت لهن مبادرات استثمارية مهمة، من جهة أخرى، أعلنت وزارة الاقتصاد الإماراتية أن هناك أكثر من ١١ ألف مشروع استثماري تديرها سيدات أعمال، تتجاوز قيمتها ال ٤ مليارات دولار.

ووصف تقرير متخصص في الثروات التي تستثمرها سيدات الأعمال الخليجيات، والمقدرة بنحو ٤٠ مليار دولار بمنجم الذهب النائم، معتبرًا أن المستثمرات الإماراتيات سجلن ظهورًا فعليًا في السنوات الأخيرة بلغ ٣٧,٥٪ في القطاع المالي والمصرفي و٧٪ في قطاع التأمين ، وكشف التقرير إن السيدات السعوديات يسيطرن على الحجم الأكبر من مجمل الثروات النسائية في الخليج، تليهن السيدات في دولة الكويت، ثم الإمارات العربية المتحدة، ثم قطر، وبعدها البحرين، ويأتي النساء في سلطنة عمان في زيل القائمة، ويتوقع التقرير أن تنمو ثروات الخليجيات لتصل إلى أكثر من ١٠٠ مليار دولار خلال السنوات القليلة القادمة .

وكشف مؤتمر "دعم المرأة العربية في مجال الاستثمار العالمي" الذي أقيم في أبو ظبي أن هناك ١٥ ألف سيدة أعمال إماراتية يدرن استثمارات حجمها ١٥مليار درهم ، وتمثل المرأة الخليجية ٣٥٪ من قوة العمل في الخليج، و٦٠٪ من مؤشرات التعليم والتنمية المستدامة، فيما يقدر حجم الاستثمارات التي تديرها السيدات في دول الخليج بنحو ٣٨ مليار دولار، وتشكل المؤسسات العربية التي تملكها سيدات أعمال نحو ١٤٪ من المؤسسات العربية، في حين هناك ٤٨,٥ ألف سيدة ثرية في دول مجلس التعاون استفادت من الطفرة الاقتصادية التي تعيشها المنطقة.

ولكي تقدم المرأة الخليجية أقصى ما لديها في المجال الاقتصادي لابد من تحرير إمكاناتها وعدم فرض قيود عليها، إضافة إلى مشاركتها في مواقع اتخاذ القرار، لتصبح مفتاح نمو فعلي.

تشغل المرأة في الإمارات ٦٦٪ من وظائف القطاع الحكومي وهي واحدة من أعلى النسب في العالم

ومن هنا نستخلص أنه حتى تتم المشاركة الفاعلة للمرأة الخليجية في التنمية الاقتصادية، لابد من إزالة كافة المعوقات الاجتماعية والثقافية، ومما لا شك فيه أن دور الإدارة السياسية في تمكين المرأة هام جدًا من خلال سن التشريعات والسياسات المتعلقة بدمجها في كافة المجالات من تعليم وعمل ومشاركة سياسية وفي كل المراحل تخطيطًا وتنفيذًا ومراقبة وذلك لرصد المخالفات الناشئة عن عدم تطبيق القوانين الخاصة بتمكين المرأة ووضع إجراءات المحاسبة لكل ما يحد من دورها المهني والاجتماعي.

ولا شك أن نساء الخليج اليوم في وضع أفضل مما كن عليه فيما يتعلق بانخراطهن في سوق العمل، وفي توفير القطاع العام والخاص لفرص مواتية لهن، وفي المضي قدمًا نحو المساواة الحقيقية بينهن والرجال في فرص التوظيف والتمكين والمشاركة. وبالتأكيد إن الاستراتيجيات التي تبنتها دول الخليج مؤخرًا ساهمت في تعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكسرت حاجز بعض الأعراف والتقاليد الخليجية التي كانت تحول فيما مضى دون دخولها معترك الحياة.

إجمالا: حظيت المرأة الخليجية خلال العقود الأخيرة بالعديد من المميزات التي ساهمت القيادة السياسية في كافة الدول العربية في منحها إياها لتصبح عنصرًا أكثر فاعلية وتأثيرًا وتشارك بقوة في صنع القرار، وبناء المجتمع الخليجي المتقدم حاليًا ومستقبلاً ولم تتوان المرأة الخليجية من الاستفادة من كافة التسهيلات التي قدمت إليها بل إنها تمكنت من البرهنة على أنها دائما تستحق الأفضل وبجدارة في كافة المجالات الحياتية لأنها بالتأكيد شريك متفرد من شأنه أن يساهم في الإسراع بالخطى التي تتبناها دول الخليج في طريق سعيها بإحداث طفرة حضارية ونقلة نحو مستقبل أفضل.

* كاتبة صحفية - الأهرام - مصر

ثلاثة مؤشرات تعيد العراق إلى محيطه العربي في ٢٠٢٠

إعادة الإعمار تعيد العراق للحاضنة العربية والفساد أهدر ٤٥٠ مليار دولار

لا يخفى على متتبع ما مرت به الساحة العراقية من تحولات وأزمات سياسية، اجتماعية، أمنية، اقتصادية، وثقافية، وقيمية، منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١م، وانتقالها من العهد الملكي الذي اتسم بالتعددية السياسية ترسيخ دولة المؤسسات، إلى العهد الجمهوري بأنماطه: حكم الفرد والحزب الواحد وصراعات الداخل وحروب الخارج، كل تلك التحولات اتسمت بالتعقيد والتداعيات نظرًا لطبيعة تنوع واختلاف المجتمع العراقي وتأثيره وتأثره بمحيطه العربي والإقليمي نظرًا للروابط القيمية والتاريخية والعرقية والاجتماعية والدينية التي كانت سيف ذا حدين فأحيانًا تشكل محفزات إيجابية لربط العراق بمحيطه المجاور، وأخرى تمثل عوامل تُستغل بالضد منه للتأثير على مكوناته المجتمعية من جهة وأحواله السياسية والاقتصادية والأمنية من جهة أخرى. العراق يمر بمرحلة حرجة بدأت في مارس عام ٢٠٠٣م، منذ إعلان أمريكا الحرب عليه، ما أدى إلى إسقاط نظامه واحتلال القوات الأمريكية كل البلاد في أبريل ٢٠٠٣م، كان لهذا الحدث انعكاسات داخلية وخارجية كبيرة تسببت بتغيير المشهد العراقي من جهة وغيرت توازن القوى الإقليمي من جهة أخرى بعد خروج العراق الذي هو قوة إقليمية مؤثرة من هذا التوازن.

د. مثنى فائق العبيدي

أولاً -الواقع العراقي

واقع العراق منذ عام ٢٠٠٣م، شهدت الساحة العراقية نظام سياسي مختلف عما سبقه وحياة سياسية جديدة اختلفت وتباينت أهدافها ومرتكزاتها الفكرية والسياسية، وتطورات أمنية واقتصادية مرت بها ساحة العراق في ظل الاحتلال الأمريكي وحتى انسحاب قواته بشكل رسمي عام ٢٠١١م. هذه المرحلة من أصعب المراحل وأكثرها تعقيدًا للعراق وما اتسمت به من عمليات مقاومة مسلحة ضد القوات الأمريكية في مختلف المحافظات وبروز الجماعات الإرهابية إذ نشط "تنظيم القاعدة" في العراق بحجة "الجهاد" ضد القوات الأمريكية، تزامن ذلك مع أحداث العنف الطائفي التي اجتاحت العديد من المدن العراقية على أثر تفجير "مرقد الإمامين العسكريين" في مدينة "سامراء" وكان من تداعياته القتل الطائفي لآلاف الضحايا المدنيين وتهجير آلاف آخرين وتغيير التركيبة الديموغرافية لعدة بلدات، وتزايدت دعوات تطبيق الفيدرالية وحتى تقسيم البلاد في بعض الأحيان.

من الناحية السياسية، بنيت العملية السياسية منذ بداية تشكيل مجلس الحكم الانتقالي على مبدأ المحاصصة الطائفية والسياسية، والحكومة ارتبطت به على أساس تقسيم أعضائه بناءً على تركيبة المجتمع العراقي الموزع عرقيًا بين عرب وكرد وتركمان وشبك ويوزع دينيًا بين مسلمين ومسيحيين ومذهبيًا بين السنة والشيعة، وتزامن مع هذه التطورات إجراء عدة انتخابات محلية ووطنية تشكلت على ضوئها عدد من الحكومات اعتمدت على المحاصصة الطائفية، وصار العراق منذ عام ٢٠٠٣م، ساحة للصراع الإقليمي والدولي وتدخلت العديد من الدول في الشؤون العراقية وتزايد النفوذ اللإقليمي الإيراني و التركي.

وبعد الانسحاب الأمريكي عام ٢٠١١م، انكشفت الساحة العراقية أمام الدول الإقليمية للتدخل في الشأن العراقي وكان الدور الأكبر لإيران، وبعد هذا الانسحاب تزايدت النشاطات الإرهابية وأعداد المليشيات حتى وصل الحال إلى سيطرة داعش على العديد من المحافظات منها محافظة نينوى التي أعلن التنظيم مدينة الموصل فيها عاصمةً لـ "خلافته المزعومة" وصلاح الدين والأنبار وأجزاء من ديالى وكركوك في ١٠ يونيو ٢٠١٤م، واحتاج الأمر إلى جهود داخلية ودولية تمثلت بالتحالف الدولي

الفساد أصاب مفاصل الدولة العراقية ومتهم فيه وزراء ومسؤلون كبار وقوى سياسية وتسبب بهدر ٤٥٠ مليار دولار منذ ٢٠٠٣

لمحاربة الإرهاب ولمدة ثلاث سنوات تقريبًا حتى تم تحرير هذه المحافظات من سيطرة التنظيم الإرهابي.

وعلى الرغم من تحقيق النصر العسكري على داعش إلا أن مسألة القضاء عليه بشكل كامل لم تتم بعد، فضلاً عن ذلك عانت البلاد من أزمات عديدة لا يقتصر تأثيرها على حاضر العراق، بل لها انعكاسات مستقبلية على البيئتين الداخلية والخارجية سلبًا وإيجابًا.

ولعل من أهم التحديات خلال هذه المرحلة كان التراجع الاقتصادي وتراجع معدل النمو وارتفاع البطالة والتضخم وتراجع القطاعين الزراعي والصناعي بعد تدمير البنى الصناعية بسبب الاضطرابات الأمنية والحرب على الإرهاب من جهة، ومنافسة السلع الاستهلاكية المستوردة للسلع والمنتجات المحلية من حيث الأسعار والجودة ولا سيما السلع والبضائع الإيرانية.

تعرض العراق لتحد آخر تمثل في "ملف المياه" والأزمة التي تعرضت لها عموم محافظات العراق وإصابة الثروة النباتية والحيوانية بأضرار جسيمة بعد أن حولت إيران مجاري الأنهار وروافدها التي تنبع من أراضيها وقطعت بشكل نهائي عددًا آخر منها، وقابلتها تركيا التي أنشأت العديد من السدود على روافد نهري دجلة والفرات وآخرها سد "اليسو" وما لذلك من تأثير على حصة العراق المائية في هذين النهرين، وعلى الرغم من مطالبات العراق لكل من إيران وتركيا بعدم المساس بحصته المائية إلا أن إيران حرمت العراق من عشرات الروافد والأنهار دون أن تستجيب لأي مطالبات عراقية.

ويُعد تأزم الوضع السياسي أهم ما عانى منه العراق فغالبًا ما يصاحب تشكيل أي حكومة حالة تأزم في الوضع السياسي وصراعات وتأخر التوافق على تشكيلها واستدعاء المحكمة الاتحادية للبت في خلافات القوى والأحزاب السياسية على "المحاصصة" بناء على "مبدأ التوافق" بين كل المكونات تحت مبرر حتى لا تنتهك حقوق طائفة لحساب طائفة أخرى.

أما فيما يخص علاقة الحكومة الاتحادية بحكومة إقليم كردستان فهي تحدٍ معقد وليس باليسير تجنب تداعياتها إذا استمرت هذه الخلافات ولعل أهم قضايا الخلاف هو ملف "المناطق المتنازع عليها" والخلاف على "عائدية كركوك" وملف "قانون النفط والغاز" وكثير من الملفات العالقة منذ سنوات دون حسمها وملف بيع نفط الإقليم دون العودة إلى الحكومة الاتحادية، أو تسليم مبالغ النفط المباع لميزانية الدولة العراقية.

ومن دون أن نغفل أزمة الفساد المالي والسياسي والإداري التي أصابت مختلف مفاصل الدولة واتهم به وزراء ومسؤولون كبار وقوى سياسية فاعلة وتسبب بهدر ما يقرب من ٤٥٠ مليار دولار من ميزانيات العراق لسنوات ما بعد عام ٢٠٠٣م.

وأدت تراكمات هذه التحديات إلى بروز ظاهرة الاحتجاجات ضد الحكومة ولا سيما في مناطق التصويت الانتخابي التقليدي للقوى والأحزاب السياسية المسيطرة على الحكم، وهذه الاحتجاجات تطالب بتقديم الخدمات وتوفير العمل ومحاربة الفساد وتحسين المستوى المعاشي ثم أصبحت تطالب بإقالة الحكومة، الأمر الذي تحقق بتقديم عادل عبد المهدي رئيس مجلس الوزراء يوم ٢٩ نوفمبر الماضي استقالته إلى مجلس النواب لاستكمالها.

ثانيًا- مستقبل علاقات العراقية ـ العربية/الإقليمية

يؤثر ويتأثر العراق بمحيطه العربي والإقليمي لما يربطه بهما من علاقات ومصالح تتباين من دولة إلى أخرى وتتأثر بمعطيات كل مرحلة وظروفها. وهذه المصالح والعوامل تؤثر على مستقبل علاقة العراق بالدول العربية ودول الجوار الإقليمي المتمثلة بكل من إيران وتركيا.

١- **مستقبل العلاقات العراقية - العربية**، هذه العلاقات ضرورة استراتيجية لطرفيها كل من العراق من جهة ودول الخليج العربي والدول العربية الباقية من جهة أخرى، ومع ذلك لا يمكن توقع مشهد واحد لهذه العلاقات بسبب تحرك الأحداث وتطوراتها التي لا يمكن توقع حصولها، بيد أن في حالة علاقات العراق الخليجية/العربية يمكن وضع احتمالية تطورها الإيجابي ابتداءً من العام ٢٠٢٠م، مع بداية العقد الجديد بالاستناد إلى المعطيات وما يمكن أن تؤول إليه أوضاع العراق والمنطقة، ولعل أهم ما يرجح هذا التطور في العلاقات العراقية – العربية ما يلي:

- **وضع أولوية إعادة العراق إلى الحاضنة العربية ضمن سلسلة أولويات صناع القرار في العراق والدول العربية**، وهذا الأمر لاحت بوادره عام ٢٠١٩م، عندما تبادل المسؤولون العراقيون والسعوديون الزيارات وعقد الاتفاقيات بين البلدين لإعادة مسار العلاقات الثنائية، وكذلك مع بقية الدول الخليجية والعربية ومنها الكويت ومصر والإمارات والأردن، في ظل إدراك

صناع القرار بضرورة عدم ترك الساحة العراقية للنفوذ الإقليمي الذي يمتد على حساب عروبة العراق.

- **العامل الاقتصادي**، أحد العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية، ومن المتوقع أن تساهم المصالح الاقتصادية في عودة العلاقات العراقية - العربية في ظل الحاجة الاقتصادية المتبادلة بين العراق ومحيطه العربي، لا سيما في مجال الطاقة والتبادل التجاري وبدأت بوادر هذا التوجه في البدء باستيراد العراق للطاقة الكهربائية من السعودية عبر الكويت والتوجه الخليجي لدعم إعمار المناطق العراقية المحررة من سيطرة داعش.

- **العامل الإيراني**، تشير الكثير من المعطيات إلى تراجع دور إيران في العراق سياسيًا وأمنيًا واقتصاديًا بعد الاحتجاجات التي شهدها العراق ابتداءً من الأول من أكتوبر المنصرم التي تبنت "إنهاء النفوذ الإيراني في العراق" كأحد أهم مطالبها، إذ يرى أن لإيران دور سلبي في تراجع الأوضاع الاقتصادية، ودعم سياسيين متهمين بقضايا الفساد، وتراجع التأثير الإيراني في العراق يفسح المجال لعودة العراق إلى محيطه العربي وتفعيل العلاقات العراقية - العربية بأبعادها المختلفة مستقبلاً.

٢- **مستقبل العلاقات العراقية - الإيرانية**، الكثير من يذهب صوب احتمالية تراجع العلاقات العراقية - الإيرانية خلال السنوات القادمة أو على الأقل لن تكون كما هو عليه الحال في الوقت الراهن أو خلال السنوات السابقة تحت ضغط التطورات ذات الارتباط بعوامل العلاقات الثنائية بين العراق وإيران، ومن الممكن أن يتحقق مشهد تراجع هذه العلاقات عند تأثير عدد من شروط هذا المشهد والتي تتمثل بما يلي:

- **الرفض الشعبي لإيران**، وظهرت بوادره في ظل الاحتجاجات الشعبية التي شهدها العراق مؤخرًا والتي تطالب بإبعاد إيران والقوى السياسية التي تدعمها عن العملية السياسية في العراق، إذ يرى المحتجون أن إيران هي أهم أسباب تأزم الوضع السياسي بدعمها للسياسيين الفاسدين وأن أموال الفساد يتم إيداعها في المصارف الإيرانية أو تستثمر في إيران، وتساعد إيران السياسيين الفاسدين وتحول دون محاسبتهم قضائيًا، فضلاً عن ذلك يرى المحتجون أن إيران وراء التردي الاقتصادي وتدهور القطاعين الصناعي والزراعي حتى تبقى هي المصدر الأساسي الذي يسد حاجات السوق العراقية من المنتجات وبأسعار أقل من السلع المحلية، كل ذلك أدى إلى تراجع شعبية إيران في الشارع العراقي التي كثيرًا ما تراهن عليها إيران أن لها تأثير في الأوساط الشعبية العراقية الأمر الذي يساهم في تراجع العلاقات العراقية الإيرانية.

- **الضغوطات الداخلية الإيرانية**، يواجه النظام الإيراني ضغوطات شعبية كبيرة لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية بسبب العقوبات الأمريكية على إيران جراء برنامجها النووي، وترى الأوساط الشعبية الإيرانية بأن سياسة التدخل الإيراني في كل من سوريا واليمن ولبنان والعراق هي على حساب الشعب الإيراني الذي يعاني التضخم وانخفاض مستوى المعيشة والبطالة بينما حكومته تدعم وكلاءها في الدول العربية، وشهدت إيران احتجاجات عارمة في نهاية شهر نوفمبر للضغط على الحكومة لعدة أسباب منها التدخل في العراق ما يعني إضافة كوابح مستقبلية أخرى أمام تطور العلاقات العراقية - الإيرانية.

- **العامل الأمريكي**، يرى الكثير أن الاحتلال الأمريكي للعراق أحد أهم أسباب دخول إيران إلى الساحة العراقية وتغلغلها وتزايد نفوذها لتصبح المنافسة الأكثر تأثيرًا لواشنطن في العراق، ولكن منذ تولي إدارة دونالد ترامب الحكم أعلنت توجهها لإبعاد إيران عن العراق حيث يمثل العراق المتنفس الاقتصادي لإيران والتزام العراق بهذه العقوبات يحقق للولايات المتحدة الأمريكية أهدافها تجاه إيران، ومن هذا المنطلق اتجهت ادارة ترامب بالضغط على الحكومة العراقية في تطبيق العقوبات على إيران من خلال خفض التبادل التجاري والتحول صوب الدول الخليجية من أجل استيراد الكهرباء بدلاً عن استيرادها من إيران، ومن المتوقع أن تزيد الولايات المتحدة الأمريكية من ضغوطاتها على العراق والقوى والأحزاب السياسية الفاعلة في الساحة العراقية واستخدام تواجدها العسكري المباشر في العراق من أجل إضعاف عوامل العلاقة مع إيران وإضعاف وضرب حلفائها العراقيين ولا سيما الذين لديهم أجنحة عسكرية أو فصائل مسلحة، وكل ذلك يضعف من تأثير إيران في الساحة العراقية.

- **العامل العربي**، العديد من الدول العربية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية اتجهت مؤخرًا لتعزيز علاقتها مع العراق ودعمت الدول العربية كجزء من هذا التوجه العراق في حربه ضد الإرهاب، وعلى الأغلب سيزداد توجه الدول العربية لتحسين علاقتها مع العراق في عدة مسارات هادفة لإعادة

إيران تدعم السياسيين الفاسدين في العراق ومصارف طهران تستقبل أموال الفساد وساحة استثمار لغسيل الأموال القذرة

العراق إلى الحاضنة العربية من جهة ولإبعاد إيران عن العراق من جهة ثانية، وفي كل الأحوال فإن تحقيق ذلك سيكون على حساب العلاقات العراقية – الإيرانية حاضرًا ومستقبلاً.

٣- **مستقبل العلاقات العراقية – التركية**، حاضر ومستقبل العلاقات العراقية – التركية محكوم بعدد من العوامل والمصالح التي تؤثر إيجابيًا وسلبيًا على هذه العلاقات وفقًا للأوضاع والظروف التي يمر بها البلدان داخليًا أو تمر بها منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وتتنوع هذه العوامل سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا واجتماعيًا فضلاً عن العوامل الدينية والتاريخية، ومن المتوقع للعلاقات العراقية ـ التركية في المستقبل القريب والمتوسط المدى في ظل معطيات الواقع وعدد من الاحتمالات المستقبلية أن تشهد مرحلة من التطور النسبي أحيانًا واستمرارًا للجوانب الحالية أحيانًا أخرى، وهذا المشهد يتحقق بناءً على توقع حصول عدد من العوامل أهمها:

- **استمرار الحاجة الاقتصادية المتبادلة**، إذ أن العراق يبيع جزء من صادراته النفطية عبر الموانئ التركية وأهمها ميناء جيهان، وبالمقابل تعتمد تركيا بنسبة كبيرة على العراق في سد حاجتها النفطية فضلاً عن سعي تركيا لرفع مستوى التبادل مع العراق إلى نسبة أعلى مستقبلاً مستغلة توجه العراق لتقليل التبادل التجاري مع إيران لتسد بذلك تركيا حاجة الأسواق العراقية بدلاً عن السلع الإيرانية، مثلما أن الدعوات الشعبية الأخيرة لمقاطعة البضائع الإيرانية بعد الاحتجاجات الشعبية في العراق تتيح الفرصة بشكل أكبر لزيادة ضخ البضائع التركية في الأسواق العراقية مع زيادة الطلب عليها، يضاف إلى ذلك أن الشركات التركية العاملة في العراق قد اكتسبت ثقة في القطاع الاقتصادي العراقي يفسح المجال لها لزيادة ميدان عملها مستقبلاً في العراق.

- **العامل الكردي**، على الرغم من علاقة تركيا الوطيدة مع حكومة إقليم كردستان إلا أن أحداث استفتاء انفصال الإقليم عام ٢٠١٧، قد أظهرت إمكانية التعاون السريع بين الحكومتين العراقية والتركية في مجال معالجة القضية الكردية التي تمس تطوراتها وحدة وسيادة الدولتين العراقية والتركية، وعلى الرغم من استغلال تركيا لورقة علاقتها مع إقليم كردستان بالضد من الحكومة العراقية في بعض الأحيان لكن تركيا تدرك العلاقة مع العراق الموحد هي أكثر نفعًا لها وللعلاقات العراقية التركية حاضرًا ومستقبلاً ومن المتوقع أن يكون العامل الكردي مساهمًا في تعزيز العلاقات بين العراق وتركيا من أجل لجم أي طموحات أو أي توجهات كردية للانفصال عن الدولتين.

- **ملف حزب العمال الكردستاني**، غالبًا ما كان وجود عناصر حزب العمال الكردستاني الذي تصنفه تركيا كمجموعة إرهابية- في شمال العراق واستهدافهم من قبل القوات التركية عامل توتر سياسي بين العراق وتركيا، في الوقت الذي من المتوقع فيه أن يتحقق الاستقرار الأمني والسياسي في العراق راهنًا ومستقبلاً وتقوية موقف الحكومة الاتحادية في العراق فلن تسمح بتواجد عناصر حزب العمال في شمال العراق الأمر الذي سيساهم في تقليل تأثيرات هذا الملف على العلاقات العراقية التركية في المستقبل.

إيران تدعم السياسيين الفاسدين في العراق ومصارف طهران تستقبل الأموال وساحة استثمار لغسيل الأموال

ثالثاً – مشاهد مستقبلية

عند النظر إلى التطورات الجارية في العراق والمتغيرات المتسارعة التي تتسم بالتعقيد من جهة وتعدد الأطراف وتداخل المصالح من جهة ثانية، وبروز العامل الإقليمي/الدولي الباحث عن مصالحه من جهة ثالثة، يكون الأمر صعبًا في إمكانية وضع توقع لما سيكون عليه الوضع أو ما ستؤول إليه الأمور في المستقبل القريب أو المتوسط، واستشراف ما يمكن أن تنتجه هذه التغيرات الضاغطة والمتسارعة، وأمام ذلك ليس بالوسع إلا وضع ثلاثة مشاهد متوقعة للتطورات المستقبلية في العراق ارتكازًا على معطيات الواقع:

- **مشهد التحول**، ويقوم هذا المشهد على افتراض التحول في الواقع العراقي المتمثل باستمرار التأزم السياسي والتراجع الاقتصادي وانعدام الخدمات واستشراء الفساد إلى وضع جديد تتجه الاحتجاجات التي حققت أول مطالبها باستقالة الحكومة وتحويلها إلى حكومة تصريف أعمال إلى حين تشكيل الحكومة الجديدة، فمرحلة ما قبل احتجاجات تشرين الأول / أكتوبر لن تكون كالمرحلة التي سبقتها ومن المتوقع أن ضغوطات الحراك الشعبي العراقي لن تكتفي بإقالة الحكومة بل من المتوقع أن يتم وضع قانون انتخابي جديد وتعديل الدستور وإجراء انتخابات وطنية مبكرة وستحد من التأثير الإقليمي على الشارع العراقي ولا سيما إيران، كما يقوم هذا المشهد على أن عام ٢٠٢٠م، سيشهد طرح ملفات تهم الفساد وتعديل العديد من القوانين والتشريعات وتشكيل حكومة مؤقتة في بادئ الأمر ثم حكومة جديدة وفقًا لقانون الانتخابات الذي سيتم تعديله، ما يعني احتمالية ظهور نخبة سياسية جديدة تتولى وضع أسس جديدة للسياستين الداخلية والخارجية للعراق، كما لا يفوتنا أن نذكر

هنالك من القوى السياسية المنتفعة من الوقت الراهن ستحاول إعاقة أي تطور إيجابي كونه سيضر بمصالحها.

- **مشهد استمرار الوضع الراهن**، يقوم هذا المشهد على افتراض استمرار الوضع الراهن في ظل استغلال القوى السياسية العراقية لعامل الزمن والمراهنة على المطاولة وتقديم العهود للمحتجين واستعمال التسويف لتمييع مطالبهم والمحافظة على مواقع هذه الأحزاب ومصالح قادتها الشخصية والحزبية، وهنا ستستمر الصراعات السياسية وتأزم الحياة السياسية واستشراء الفساد وتفاقم القبلية واستمرار المحاصصة الطائفية والسياسية على حساب الكفاءة والاستحقاق، وستستمر إيران بتعزيز دورها في العراق.

- **مشهد تدخل العسكر**، على الرغم من أنه يبدو المشهد الأضعف من حيث إمكانية تحققه في المستقبل نظرًا للكثير من العوامل منها العامل الأمريكي وتعقيدات الوضع العراقي بقواه السياسية وأحزابه وتياراته وتجربته المريرة مع الانقلابات الدموية التي شهدها العراق في الأعوام ١٩٥٨ و ١٩٦٣ و ١٩٦٨م، إلى أنه في السياسة كل شيء متوقع الحصول حتى الأقل حظوظًا في الظواهر والأحداث، ومن هنا وبالإشارة إلى إشاعات أطلقتها مواقع في شبكات التواصل الاجتماعية عن الترويج لاحتمالية قيام عدد من قادة القوات الأمنية بالانقلاب العسكري لتولي السلطة وإبعاد القوى والأحزاب السياسية عن الحكم كونها لم تستطع أن تصل بالأداء الحكومي إلى المستوى المطلوب في ظل مشاركتها في الحكومات المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٣م، ويدعم هذا المشهد بروز أسماء لقيادات عسكرية قادت الحرب على داعش عام ٢٠١٤م، واكتسبت قبولاً واسعًا لدى الشارع العراقي الذي يفتقد لوجود شخصيات أو قيادات وطنية تحظى بقبول وطني لدى مختلف مكونات المجتمع العراقي وهوياته المتعددة، الأمر الذي لم يستطع أن يقدمه سياسيو المحاصصة الطائفية الذين طرحوا أنفسهم كممثلين لهذا المكون أو ذاك.

وبالاستناد إلى معطيات الساحتين الداخلية العراقية والخارجية ببعديها الإقليمي والدولي فإن المشهد الأكثر إمكانية للتحقق هو المشهد الأول الذي يفترض تحولاً إيجابيًا وإن لم يكن تطورًا كبيرًا ويحتاج إلى وقت أطول وربما يتعرض للعديد من المعوقات والكوابح إلا أنه المشهد الأقرب للتحقق انطلاقًا مما يرتكز عليه من معطيات قابلة للتحقق.

رابعًا -الانعكاسات على مستقبل المنطقة

لعقود عدة والعراق أحد أهم الدول العربية وأحد القوى الإقليمية الفاعلة والموازن الإقليمي تجاه كل من إيران وتركيا، ولسنوات عدة شكل جدار الصد العربي أمام إيران وسياسة "تصدير الثورة" صوب المنطقة العربية وحتى في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م، بقي العراق القوة العربية التي توازن القوى الإقليمية المختلفة، ولكن بعد عام ٢٠٠٣م، خرج العراق من توازن القوى الإقليمي الاستراتيجي وبقيت السعودية القوة العربية التي تواجه كل من تركيا وإيران ضمن هذا التوازن الإقليمي.

ولا يخفى أن مكانة وتأثير العراق في الساحة الإقليمية تُعد مهمة بالنسبة للعراق كدولة تمتلك مقومات القوة الإقليمية المؤثرة من جهة، وتشكل مصلحة للدول العربية عند عودة العراق على الصف العربي من جهة أخرى، وإن هذه المكانة للعراق تتبع وتبرز على قدر ما يمكن أن يحققه العراق من استقرار سياسي واجتماعي ونمو اقتصادي وتحقيق للأمن في المستقبل، وبالتالي فإن تحقيق هذه الأهداف سينعكس بشكل أو بآخر على الدول العربية بشكل خاص وعموم دول المنطقة بشكل عام.

وبكل الاحتمالات والحالات التي يمكن طرحها كتوقعات مستقبلية بخصوص وضع العراق فإن لها انعكاسات مختلفة على دول الجوار العراقي عربيًا وإقليميًا وكذلك لها انعكاسات على التوازن الاستراتيجي الإقليمي، ومن المتوقع في المستقبل القريب أو ربما حتى المتوسط أن يتحقق نوع من تعزيز علاقات العراق العربية وبالتالي سيكون لها انعكاساتها على عموم دول المنطقة بالشكل الذي يقوي محور الدول العربية على حساب محاور كل من إيران وتركيا التي تشكلانها كلاً على حدة، وسيزيد من فرص إضعاف الجماعات والفصائل المسلحة ذات العلاقة بإيران في الدول العربية.

ختامًا:

يمكن القول أن العراق على الرغم من مروره بمراحل عدة إلا أن مرحلة ما بعد ٢٠٠٣م، قد فرضت متغيرات ومعطيات جديدة شكلت بيئة الشرق الأوسط بوضعيها الحالي، وكما أن دوام الحال من المحال فإن وضع العراق لابد أن ينعكس على الساحتين الداخلية من ناحية والساحة العربية والإقليمية من ناحية ثانية، وعلى الأغلب فإن الوضع العراقي الضاغط سيتكون له الأثر في وصول نخبة سياسية جديدة للحكم وما يعني ذلك من حصول متغيرات جديدة على علاقات العراق العربية والدولية بما فيها عودة ميزان القوى الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط.

* أستاذ بكلية العلوم السياسية ـ جامعة تكريت ـ العراق

تطوير الاستراتيجيات والمبادرات الاستباقية يغلق الفجوة في الشرق الأوسط

٢٠٢٠ عام حسم الملفات السياسية في الشرق الأوسط

المشهد في العالم العربي بات قاتمًا حيث تعيش بعض الدول أسوأ مراحل تاريخها، فالعراق تئن أرصفتها من جثث القتلى وسوريا يعيش شعبها بالملايين في المهجر، فقد أدرك العالم بأن الفترة الزمنية القادمة مكونة في الغالب من حلقات متكررة ومتعرجة يحدث فيها تداخل وتعارض ينطلق منها تحولات كبيرة، من أجل المدخل إلى المستقبل مهما كانت الأحداث غير متوقعة، فالعالم ينافس رغم الأفق الضبابي بتنظيم اقتصادي من شأنه أن ينتج عنه مدى واسع من البدائل المستقبلية. بل الأكثر من ذلك ليتجاوز واقع تنهكه الأحداث. ما يهمنا هنا هو تطوير الاستراتيجيات والمبادرات والسياسات الاستباقية المبنية على قراءات صحيحة للتوجهات المستقبلية بشكل مكثف ليغلق فجوة دائمة لم يغطها تسارع إيقاع التغيير في منطقة الشرق الأوسط لتحقيق إنجازات نوعية تشرع في الارتسام لخدمة مصالح الدولة والأجيال الحالية والمستقبلية، وتمييز الحقائق من الأوهام، والتأملات من التخرصات ونتائج القرارات الجوهرية والتغيرات المحتملة في الاتجاهين السياسي والاقتصادي.

مها محمد الشريف

إذ يساعد على إيجاد السبل ذات الصلة لإدارة المستقبل وإحراز تقدم فيه من خلال استشراف عام ٢٠٢٠ لمنطقة الخليج والرؤية المستقبلية لعام ٢٠٣٠ وماذا سيكون له من توقعات سياسية واقتصادية بعدة ملفات مطروحة على طاولة الحوار كملف قطر واليمن والعراق وإيران ولبنان وليبيا وتركيا وماذا سينتج عنه هذا الحراك الحالي للعقد القادم من الزمن.

ولإلقاء الضوء على بعض الأهداف في المملكة التي سيتحقق الجزء الباقي منها في ٢٠٢٠ أطلق مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية السعودي عدة برامج كبيرة، لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، ويشتمل على تسعة مرتكزات رئيسية، يحقق من خلالها نحو ٢٣ هدفًا، حيث تسعى المملكة حكومة وشعبًا؛ لتحقيق واستكمال الرؤية بأهدافها التي تعزز ركائز القوة لمستقبل زاهر.

ومن ثم السعي لتحقيق المشروعات التي تعد فرص نجاحها كبيرة تتساوى مع الحماس والمثابرة من حيث التقييم، في سباق مع الزمن وما يتوافر من قدرة هائلة تخطط مسار الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الوطني وفق خطط تحقيق رؤية السعودية ٢٠٣٠، وقد ظهرت النسخة بشكلها الأخير تحتوي على انتقال ودمج وترتيب اختصاصات ومهام مبادرات عديدة تضمنتها النسخة الأولى للخطة، بوصفها تجسيد للإمكانيات وقدرات لأفعال حقيقية واعية تخرج للعلن تقيد في قائمة الإنجازات لمراحل قادمة.

ويضاف لها أهمية بالغة التكيف مع الظروف والقدرات المتغيرة لاختراع جيل جديد قادم من التكنولوجيا التي غيرت وجه العالم إضافة للمبادرات الجديدة، وتعديل الجدول الزمني لبعض مشاريع التحول الوطني، وإدراج ٣٧ هدفًا استراتيجيًا لبرنامج التحول الوطني ضمن ٨ أبعاد تندرج تحتها ٤٣٣ مبادرة. نتيجة التفكير بشكل استباقي في الطرق المبتكرة والجديدة للعمل وذكاء الرؤى المستقبلية.

في السنوات الأخيرة يعج العالم بمسارات غير تقليدية ولكنها مذهلة لها خطوات استراتيجية دفعت بها نحو تعزيز المهارات التي صنعت نقلة كبيرة غيرت التوقعات في مسار التقنيات في ظل ظروف اقتصادية صعبة، وأوجدت قاعدة إلى حيث تريد أن تكون تنقلك، وليس المعنى أن تذهب إلى أبعد

واشنطن تتهم طهران بدعم الحوثي خلال سنوات الحرب وتدريب عشرات الخبراء في صناعة الصواريخ والطائرات بدون طيار

الحدود والخروج من المرحلة، بل تحديد الموقع الحالي في ضوء توقعاتك للمستقبل.

بعد هذا التقديم علينا الآن طرح الملفات السياسية المعقدة على طاولة النقاش مع استمرار تحليل الأحداث وسنقترب من هذا في سياق التوقعات سياسيًا واقتصاديًا في ٢٠٢٠ ونضع في المقدمة ملف اليمن الذي بدأ مرحلة جديدة، وخاصة بعد توتر دولي بعد القصف الذي تعرضت له منشئتي نفط تابعتين لـ"أرامكو" السعودية يوم (١٤ سبتمبر/أيلول٢٠١٩)، وعلى الرغم من تبنيّ الحوثيين للعملية إلا أن أصابع الاتهام توجهت إلى إيران و أكدتها. وهذه العملية واحدة من المحددات الجديدة التي تدفع اليمن إلى مرحلة جديدة للغاية كان من نتائجها الاتفاق النهائي لحوار جدة الذي رعته السعودية بين الحكومة الشرعية وقيادة المجلس الانتقالي الجنوبي.

وجاء أيضًا من بين النقاط التي تمت مناقشتها إعادة تشكيل الوضع الأمني والعسكري واعتبار المقاومة الجنوبية قوات شرعية جنوبية، وأن تتولى النخب والأحزمة الأمن في الجنوب والاعتراف بشرعيتها من قبل الحكومة، فيما تتولى النخبة الأمن في محافظة شبوة بإشراف وإدارة القوات السعودية، وينطبق الأمر كذلك على أن يكون المجلس الانتقالي الجنوبي شريكًا ممثلا للجنوب في مفاوضات السلام، وتأجيل موضوع الأقاليم حتى إنهاء الانقلاب الحوثي، وذلك في إطار البند الأول من الاتفاق الذي يهدف إلى معالجة أزمة أحداث الجنوب وإعادة وحدة وسلامة وأمن واستقرار اليمن.

لا شك أنها تحولات تعرفنا على الأحوال المتقلبة ونهاية الحرب ويبدو ذلك أمرًا طيبًا، ولكن إذا تحقق والتزمت جميع الأطراف بالفعل، فالجمهورية اليمنية تقع ضمن أجندة سياسة الولايات المتحدة الخارجية، وفي معظم الحالات تعتبر مُلحقة بأجندتها المتعلقة بسياستها تجاه المملكة العربية السعودية، حليف واشنطن التقليدي في المنطقة، لكنها خلال إدارة دونالد ترامب أصبحت جزءًا من ملف متعلق بإيران بقدر ارتباطها بملف السعودية، طوال فترة ولايته الأولى التي تنتهي ٢٠٢٠.

الفوضى في العراق ولبنان تتغذيان على تعميم الخوف ومضاعفة الانقسام وتشويش القناعات وتشتيت طاقات المجتمع

في الوقت الذي ارتفع فيه ضجيج إيران بعد تصعيد الخطاب في ظل سياسة "الضغوط القصوى" التي تستخدمها الإدارة الأمريكية ضد النظام الإيراني، بعد أن خرجت واشنطن من الاتفاق النووي الإيراني، والضغوط الاقتصادية، ضمن سياسة إيصال صادرات النفط الإيراني إلى "صفر"، وزيادة الانهيار الاقتصادي للضغط على النظام للتفاوض مرغمًا على إعادة بناء "الاتفاق النووي" مجددًا وفقًا للشروط الإيرانية. لكن طهران رفضت ذلك مستخدمة سياسة "حافة الهاوية" التي أدت إلى توتر أكبر في المنطقة من خلال إسقاط طائرة بدون طيار أمريكية ورفع القيود عن مفاعلات نووية كما زادت من دعمها وتحريك أدواتها في المنطقة.

إذا أخذنا بعين الاعتبار عزل النظام عن أدواته في المنطقة وتفكيك محور المقاومة من ميليشيات الحشد الشعبي في العراق وقوى المقاومة في سوريا، حزب الله في لبنان، الحوثيون في اليمن، إضافة للضغوط القصوى المفروضة من أمريكا، ولكن تجذر إيران في دعم أدواتها وارتباطها بهم يصعب من مهمة التنفيذ، وأكثر الدول الغربية ودول المنطقة تعتقد أن "الحوثيين" في اليمن ليسوا أداة إيرانية بالكامل ويمكنهم صناعة سلام مع دولتهم والتخلي عن إيران ودعمها مقابل تواجد في مستقبل اليمن السياسي.

وانعقاد جلسات الاجتماع الثلاثي المشترك السابع للجنة لإعادة الانتشار لتنفيذ اتفاق استوكهولم والذي يقام للمرة الرابعة في المياه الدولية بالبحر الأحمر على متن السفينة الأممية، الذي يفسر تعنت الحوثيين وعدم التزامهم بالعهود والاتفاقات وطالبت الحكومة اليمنية خلال الاجتماع بضرورة التفاهم حول المرحلة الأولى والثانية وفتح المعابر الإنسانية، ولعله انفراج للأزمة بتطبيق اتفاق الحديدة.

في الوقت الذي بدأت فيه أزمة العقوبات وقطع الإمدادات عن ميليشيات إيران، ارتفعت معه الفوضى والشغب في العواصم العربية، وبذلك تؤكد واشنطن بأن طهران تدعم جماعة الحوثي خلال سنوات الحرب الماضية بشكل كبير بما في ذلك تدريب عشرات الخبراء في صناعة وتركيب الصواريخ والطائرات بدون طيار، ولكنها استطاعت نزع فتيل حرب متوقعة في المنطقة مع سياسة واشنطن وحلفائها تجاه طهران والتي أدت إلى الحوادث الأخيرة في مياه الخليج مثل استهداف السُفن التجارية والنفطية قرب مضيق هرمز الخاضع للنفوذ الإيراني.

بينما المعطيات تشير إلى أن إيران لن تسمح لحليفها الحوثي عمل هدنة مع السعودية دون استفادتها منها وعودة تصدير نفطها، ولذلك حتى لو حصلت الهدنة مع الحوثيين، فطهران ستبحث في المرحلة الثانية من الفوضى في المنطقة آلية نقل المعركة إلى عمق الخليج، وهناك ملفات مهمة في كل ذلك تجهز لقياس مدى التراجع فيها وإغلاقها في ٢٠٢٠ بما فيها النزاع مع إيران فالأمور تتقارب وتتجاور في جملة سياسات وخصائص.

لذا، يحتاج الأمر لزامًا إلى تدقيق، وكل ملف له إضاءات عن بعض جوانبه، عدا ملف ليبيا الذي تعرقلت فيه جهود السلام لتكثيف التدخلات الخارجية بناء على طلب حكومة الوفاق غير الشرعية ومطالبها بالمساعدة من أنقرة وهذا يعتبر انتهاكًا صريحًا لسيادة الدولة، حيث يسعى في الجانب الموازي أردوغان لتطبيق مذكرة تفاهم حول النطاق الجغرافي، المُوقعة مع حكومة الوفاق الليبية في ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني، والذي يقع ضمن الحدود المائية لتركيا وليبيا وبات بمقدورهما التصرف فيها، مُشيرًا إلى أنه بموجبها سيعمل الجانبان معًا على البحث والتنقيب عن الغاز الطبيعي والبترول، ما من شك أنها أماني معلبة وأساليب لها حبكات مخادعة، رغم اعتراض مصر واليونان، وستنتهي زوبعة أردوغان في ٢٠٢٠ عطفًا على سياسته المتشعبة والمعقدة.

مع كل هذا، يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الفوضى في العراق ولبنان تتغذيان على تعميم الخوف، ومضاعفة الانقسام وتشويش القناعات وتشتيت طاقات المجتمع، وتحول ثوري يخدم أهداف طهران وتأسيس البشر على التعارض مع الغير، ولكن ملامح النهايات ترتسم على الصراع السياسي أكثر فأكثر، ولن تتحقق مطالب الشعبين من الحكومات المدعومة بعناصر من إيران وهذه ترجمة فورية للمد الإيراني في العواصم العربية.

من منظور عام، سينعكس هذا الواقع على ٢٠٢٠ وسيكون حسم الملفات السياسية هو الطاغي على المشهد العام، وبطبيعة الحال، لم ترتبط المصادر والأحداث ارتباطًا شديدًا ببعض الوقائع. بل تسلط الأضواء على استراتيجيتها المؤسساتية لا سيما تغطية بعض النزاعات والمظاهرات والمحاربين على أطراف سوريا وتهديدات تركيا الممتدة إلى سواحل ليبيا وقلب عاصمتها ولو استمرت بهذا الشكل فلن تكتسي سمة إيجابية في المستقبل.

* كاتبة سعودية

الجامعة العربية بين الشرعية الإقليمية والدولية: أزمة الخليج نموذج

النظام القانوني لتسوية النزاعات داخل أطر الجامعة العربية غير فاعل

أنشئت الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية بهدف أساسي وهو فض الصراعات الدولية وإقرار السلم والأمن الدولي، ومن ثم، ارتبط هذا الهدف بالصراع الدولي، كون الأمم المتحدة تعتبر المطبخ السياسي الذي تدار فيه الصراعات الدولية، حيث يضطلع مجلس الأمن بالسلطة التنفيذية، وذلك من خلال إصداره للقرارات والإجراءات الخاصة بفض أي صراعات دولية تعرض عليه، وتعتبر قرارات مجلس الأمن وما يصادق عليه من إجراءات، واجبة التنفيذ. لكن الهيمنة الأمريكية على هيأة الأمم المتحدة جعلت منها أداة طيعة في يدها تخدم المصالح الاستراتيجية الأمريكية. واتضح توظيف الولايات المتحدة للمنظمات الدولية بجلاء من خلال تعاملها مع الأمم المتحدة وقراراتها وغيرها من المنظمات في تعاملها مع أزمات المنطقة العربية، وخصوصًا في الخليج. وتركز هذه الورقة البحثية على جامعة الدول العربية باعتبارها أهم المنظمات الإقليمية التي أسست للنظام الإقليمي العربي وعلاقتها بالأمم المتحدة في سياق أزمة الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١م).

د. محمد يوسف الحافي

أولاً: جامعة الدول العربية: السياقات التاريخية للنشأة والغايات

برزت فكرة إنشاء كيان عربي جامع مع نهاية ثلاثينيات القرن المنصرم، ففي عام ١٩٣٩م، دعا رئيس وزراء مصر مصطفى النحاس القادة العرب إلى زيارة مصر لتبادل وجهات النظر حول فكرة إنشاء اتحادٍ عربي وحينها ظهر اتجاه يرغب في تشكيل اتحادٍ قوامه سوريا الكبرى، وآخر يرغب في إقامة دولة الهلال الخصيب، واتجاه ثالث كان ينشد تشكيل اتحادٍ موسع يضم الدول العربية. ومع اقتراب انتصار الحلفاء في الحرب، تكشفت نوايا الدول الغربية المنتصرة (الاستعمارية) بأنها لن تفي بوعودها بمنح الدول العربية استقلالها. بالمحصلة وبعد مشاورات متتالية؛ اعتمدت اللجنة التحضيرية لجامعة الدول العربية النسخةَ النهائية من الميثاق، ووقَّع مندوبو الدول السبع المؤسسة الميثاق في ٢٢ مارس ١٩٤٥م.

وضحت المادة الأولى من الميثاق أن الجامعة تتألف من الدول العربية المستقلة التي توقع على ميثاق الجامعة، فيما بينت المادة الثانية غايات الجامعة والمتمثلة في: "توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية، تحقيقًا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها". كما دعا الميثاق الدول المشتركة للتعاون الوثيق في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية وغيرها من المجالات الحيوية.

ويشمل الهيكل التنظيمي لجامعة الدول العربية League of Arab States من الأجهزة الرئيسة التالية: مجلس الجامعة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس الوزارية والأمانة العامة. وتمول إسهامات الدول الأعضاء ميزانية الجامعة، وقد أثارت وتثير مسألة تراكم المساهمات غير المسددة مناقشات حادة بين الأعضاء، ويرى الكثيرون أن تقاعس بعض الدول الأعضاء عن تسديد إسهاماتها راجع إلى دوافع تباينات سياسية لمواقف الدول الأعضاء. ويُمثِّل مجلس الجامعة أعلى سلطة في الجامعة، ويتألَّف من ممثلين للدول الأعضاء، لكلٍّ منها صوتٌ واحد، وتصدر قرارات الجماعة العربية بالأغلبية في ما يخص القضايا الإجرائية وبالإجماع فيما يخص قضايا الأمن

وأعمال القسر خصوصًا تلك التي تخص أي دولة عضو في الجامعة.

ثانيًا: ميثاق الجامعة وتسوية المنازعات: قراءة نقدية

تعتبر مهمة تسوية المنازعات بوسائل سلمية من بين المهام الأساسية لأيّ منظمة دولية خصوصًا تلك التي قد تنشأ بين أعضائها، وإلَّا فإن الصراعات بين الأعضاء ستُشكِّل تهديدًا خطيرا على وحدة المنظمة. لذلك فإن هذه المسألة سيطرت على حيز واسع من مشاورات تشكيل الجامعة العربية؛ لكن مع الأسف، فإن هذا المنطق البسيط لا ينطبق على ميثاق جامعة الدول العربية ولا تاريخ المنازعات بين أعضائها.

كان التوجه العربي العام أثناء المشاورات بين الأعضاء المؤسسين للجامعة فترة صياغة الميثاق يميل إلى تعزيز الاستقلالية التامة والسيادة الكاملة للدول الأعضاء، وهذا ما ترسخ خلال حقبة التحرر من الاستعمار بأشكال، مما انعكس بالضرورة على موضوع تسوية النزاعات والتحكيم الإلزامي خلال المشاورات التحضيرية. وقد دعم حينها توجه عربي بزعامة مصر والعراق وضع مبدأ للتحكيم الإلزامي يكون له صلاحيات موسعة، وذلك للاحتكام إليه في حل نشوب نزاع بين أعضاء جامعة الدول العربية، لكن لم يتم تبني هذا الطرح من قبل الدول التي طالبت بالحفاظ على السيادة التامة للدول الأعضاء، فيما تبنى الميثاق اتجاه وسطي توافقت عليه الدول وهو أنه لا يجوز اللجوء إلى القوة لفضِّ المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، فإذا نشب بينهما خلافٌ لا يتعلَّق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها، ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفضِّ هذا الخلاف؛ كان قراره عندئذ نافذًا وملزمًا. وفي هذه الحالة، لا يكون للدول التي وقع بينها الخلاف الاشتراك في مداولات المجلس وقراراته. ويتوسَّط المجلس في الخلاف الذي يُخشَى منه وقوع حربٍ بين دولةٍ من دول الجامعة وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها، للتوفيق بينهما. وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسُّط بأغلبية الآراء.

ضيق الميثاق مساحة التدخل من مجلس الجامعة وحد من طبيعة الإجراءات التي يمكن اتخاذها ومستواها، وربطها بموافقة أطراف النزاع على الاحتكام للمجلس، أما في حالة عدم موافقة أطراف النزاع على التحكيم والتوسط فليس هناك آليات ناجزة للتدخل، وعليه؛ يمكن القول إنَّ النظام القانوني لتسوية النزاعات داخل أطر الجامعة العربية غير فاعل. فمن الناحية العملية، وبالنظر إلى تاريخ تدخلات الجامعة في فض وتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء، نجد أنَّ الجامعة لم تنجح في حلِّ النزاعات إلَّا في بعض الحالات القليلة. ويمكن القول بأن ذلك راجع إلى تفكك النظام العربي وعدم وجود إجماع عربي عام على تغليب القضايا العربية المشتركة، والاختلاف في توجهات السياسة الخارجية للدول الأعضاء. والشواهد على ذلك كانت حاضرة في الأزمات والتحديات في المنطقة العربية وخصوصًا خلال أزمة الخليج الثانية.

ثالثًا: علاقة جامعة الدول العربية بالأمم المتحدة في سياق أزمة الخليج الثانية

تعرض ميثاق الأمم المتحدة لعلاقة المنظمة الدولية بالمنظمات الإقليمية، وجاء ذلك في مواد الفصل الثامن من الميثاق، وبذلك تعترف الأمم المتحدة بشرعية المنظمات الإقليمية، طالما اتفقت نشاطاتها ومبادئها مع نشاطات ومبادئ الأمم المتحدة، أي أن الميثاق وضح العلاقة بين ما يسميه البعض بالشرعية الدولية والشرعية الإقليمية. ومن المنظمات الإقليمية العربية التي يجدر بنا التركيز عليها؛ جامعة الدول العربية، التي تشكلت في مارس ١٩٤٥م، أي قُبَيل الإعلان عن ميثاق الأمم المتحدة بأشهر، حيث تعتبر جامعة الدول العربية أول منظمة إقليمية تنطبق عليها المواد الواردة في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وبذلك تكون قد نالت الشرعية الإقليمية والاعتراف الدولي بها.

تباينت علاقة الجامعة العربية بالأمم المتحدة، بين التناغم والتعارض في الرؤية والمواقف، فقد مرت العلاقة بمرحلة طويلة من التوافق، مع قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن؛ باستثناء (قرار تقسيم فلسطين ١٨١، والقرار ٧٤٨ عام ١٩٨٨م، الخاص بفرض عقوبات على ليبيا)، ويبرر هذا الاستثناء، الذي مثل تناقضًا في مواقف الجامعة العربية مع هذه القرارات وجود سيطرة أمريكية قوية على الأمم المتحدة؛ فبخلاف هذا الاستثناء تناغمت مواقف الجامعة العربية مع قرارات الأمم المتحدة على

ضيق الميثاق مساحة تدخل الجامعة وحد من إجراءات يمكن اتخاذها لربطها بموافقة أطراف النزاع على الاحتكام للمجلس

امتداد فترات طويلة ويجدر التركيز هنا لموقف الجامعة العربية من أزمة الخليج الثانية.

جاء الموقف العربي من احتلال العراق للكويت متطابق إلى حد ما مع ما جاء من قرارات للأمم المتحدة "مجلس الأمن"، بل إن البعض رأى حينها أن الموقف العربي هو الذي بُنِيَّ عليه الموقف الدولي تجاه أزمة الخليج الثانية، والقرارات الأممية التي تلت ذلك حيث تبلور الموقف العربي من الأزمة في مؤتمر القمة العربية الطارئة، التي عقدت في القاهرة في ١٠ أغسطس ١٩٩٠م، فقد أدانت قرارات القمة العدوان العراقي على الكويت غير معترفة بأي نتائج مترتبة على غزو العراق للكويت؛ لأنه جاء مخالفًا للقانون الدولي ومناقضًا لنصوص ميثاق جامعة الدول العربية أيضًا.

تبنت القمة العربية قرارًا بالأغلبية يدعم التحرك لتحرير الكويت بالقوة العسكرية، ويدعو الدول العربية للانضمام للتحالف الدولي. تزعم هذا الاتجاه الداعم للقرار الدول الخليجية وسوريا ومصر التي لعبت دورًا محوريًا وضاغطًا على باقي الأعضاء لتمرير القرار. بينما يرى مراقبون أن مصر تعاملت مع أزمة الخليج بما يتماشى مع مصالحها واستعادة تزعمها للنظام الإقليمي العربي.

تلاشت عقب القمة فرص تسوية الأزمة سياسيًا، وتحولت إلى أمر مستحيل، لأن أمريكا وحلفاءها كانت لها أولوياتها ومارست ضغوطًا كبيرة على بعض الدول العربية؛ لتحقق ما تصبو إليه. حيث أعلنت تحرير الكويت هدفًا للحرب؛ لكنها أرادت تدمير القوة العسكرية للعراق وفرض واقع جديد في منطقة الخليج. فلم تستطع الدول العربية التوصل إلى إجماع عربي تجاه الأزمة؛ مما أدى إلى مزيد من الانقسام بين الدول العربية وأدخل النظام العربي بأسره في حالة شلل، وبذلك انتقلت مهمة حل الأزمة إلى النظام الدولي ممثلًا بالتحالف العسكري الذي تزعمته الولايات المتحدة. وبالتالي سجلت الجامعة العربية فشلًا جديدًا حيال أزمة الخليج الثانية.

هذا الموقف لم يعتبر غريبًا، أو غير متوقع، طالما أن الجامعة العربية من وجهة نظر الكثيرين تتأثر بالسياسة الأمريكية، بالرغم من كونها منظمة إقليمية تتمتع بالشرعية الإقليمية والاعتراف الدولي، تجمع تحت لوائها الدول العربية، لكنها بالتأكيد تأثرت بالمتغيرات الدولية التي حدثت في تلك المرحلة الحرجة في السياسة الدولية أثناء أزمة الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١م)، ومحاولة تكيفها مع ما أطلق عليه حينها "النظام العالمي الجديد".

جاء القرار (١٩٥) الذي تبنته الجامعة العربية بالأغلبية منسجمًا ومرغوبًا فيه من قبل "المجتمع الدولي" الذي أصبحت تتزعمه الولايات المتحدة، كما كان متماشيًا بشكل أو بآخر مع الرؤية الأمريكية حيث مثل قرار الجامعة العربية الركيزة الأساسية للعديد من القرارات الأممية إزاء أزمة الخليج. كما لم يسبق في تاريخ الأمم المتحدة أن تحقق إجماع دولي حول عدالة قضية في المنظمة الدولية، مثلما حدث لقضية احتلال العراق للكويت، فلم تؤيد أي دولة عربية موقف العراق، وادعاءاته بحقوق له في الكويت، وطالبت جميع الدول العراق بالانسحاب من الكويت وبذلك لم يكن هناك خلاف حول هدف تحرير الكويت، لكن وجهات نظر الدول قد اختلفت حول وسيلة تحقيق هذا الهدف وأسلوب معالجة تلك الأزمة.

تجدر الإشارة هنا، إلى أن الولايات المتحدة هي المستفيد الأول من نصوص ميثاق الأمم المتحدة التي نظمت العلاقة مع المنظمات الإقليمية فكثيرًا ما لجأت الولايات المتحدة لتحويل قضايا معينة لمنظمات إقليمية لاتخاذ قرار فيها بعيدًا عن الأمم المتحدة بهدف تحييدها؛ لكي تتفرد هي وتستغل نفوذها وثقلها داخل تلك المنظمات الإقليمية مثلما كانت تفعل مع منظمة الدول الأمريكية في ما يخص تسوية الصراعات، بما يتناسب مع مصالحها وأهدافها، وتعمل في نفس الوقت على عرقلة مجلس الأمن ومنعه من اتخاذ قرارات بشأن القضايا التي تخصها، بدعوى أن الشرعية الإقليمية تأتي أولًا.

هذا يجعلنا نسترجع الموقف الأمريكي من إنشاء منظمة دولية (عصبة الأمم)، تجمع كل المنظمات الإقليمية والمتخصصة تحت لوائها فقد رفضت الولايات المتحدة لاحقًا الانضمام للعصبة بل وعملت على إفشالها، ذلك حتى لا تخسر سيطرتها ونفوذها الواضحين داخل العديد من المنظمات الإقليمية. وهذا ما برز في أوائل التسعينيات وعكس رغبة أمريكية جامحة لإضفاء المضمون الأمريكي على الشرعية الدولية بشكل واضح.

رابعًا: الشرعية الدولية وأزمة الخليج الثانية في ضوء النظام العالمي الجديد

ظهرت مع انتهاء الحرب الباردة العديد من المتغيرات التي أثرت على مفهوم وشكل النظام الدولي فقد تغيرت ملامح النظام الدولي من نظام يحكمه قطبية ثنائية إلى نظام دولي ذي قطب واحد تتحكم فيه أمريكا وتعتمد في ذلك على قوتها العسكرية وتفوقها التكنولوجي مظهرة بذلك مزيدًا من الهيمنة على العالم ومؤسساته الدولية حيث أكد

الرئيس "بوش الأب" إبان حرب تحرير الكويت، أن "النظام العالمي الجديد" سيحقق السلم والأمن الدوليين ويحمي حقوق الإنسان وحرية جميع الشعوب.

برز مفهوم "الشرعية الدولية" خلال أزمة الخليج الثانية (١٩٩٠- ١٩٩١م) حيث انعكس ذلك على أداء مجلس الأمن بشكل مباشر، وذلك لجهة فض النزاعات التي تهدد السلم الدولي من خلال نظام "الأمن الجماعي" الذي برز في تلك الفترة وظهور حالة شبه توافق بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن حيث بدا مجلس الأمن أقوى من ذي قبل، باعتباره الجهاز التنفيذي للأمم المتحدة وأصبح يمثل الشرعية الدولية كما طرأ توسيع لسلطات المجلس بوصفه الجهاز المنوط به حفظ السلم والأمن الدوليين وبذلك تطور مفهوم مجلس الأمن الذي بات يمثل الشرعية الدولية فكريًا وإجرائيًا في ظل تراجع أهمية قرارات الجمعية العامة، وقد برز هذا التطور لمجلس الأمن خلال أزمة الخليج الثانية متجاوزًا في كثير من الأحيان حدود سلطاته وصلاحياته المنصوص عليها في الميثاق، مما أثار الجدل حول مدى التزام المجلس وقراراته الخاصة بأزمة الخليج بالنصوص الواردة في الميثاق.

يمكن القول هنا أن الولايات المتحدة بالإضافة للأمم المتحدة استخدمتا شعار "الشرعية الدولية" كإحدى دعائم النظام العالمي الجديد في الوقت الذي كانت تمارس فيه بعض الدول الكبرى شتى الانتهاكات ضد دول صغرى وكل ذلك كان يمر تحت اسم الشرعية الدولية.

استخدمت الولايات المتحدة الأمم المتحدة وأجهزتها لخدمة مخططاتها وحماية مصالحها في المنطقة عبر تبنيها للرؤية الأمريكية للحل (استخدام القوة العسكرية لتحرير الكويت)، فقدمت أمريكا مشروع قرار يمنحها تصريحًا باستخدام القوة العسكرية ضد العراق دون الرجوع لمجلس الأمن وعندما لم تستطع ذلك تجاوزت رؤية المجتمع الدولي بضرورة وجود إجماع دولي على أي إجراءات تتخذ ضد العراق، لكن الولايات المتحدة منحت نفسها الحق في تطبيق قرارات الأمم المتحدة على طريقتها وضمن رؤيتها للحل ومن خلال تحالف عسكري أعدته مسبقًا لهذا الغرض. وعندها اعتمدت الولايات المتحدة على تفسيرات برغماتية موسعة لقرارات الأمم المتحدة ومواد ميثاقها. مستندة في ذلك لما روجت له حينها من مفاهيم مثل الشرعية الدولية والنظام العالمي الجديد، وتدابير الأمن الجماعي.

بعد يومين من انتهاء المهلة التي جاءت في القرار (٦٧٨) أقدم التحالف العسكري الذي تزعمته الولايات المتحدة فعلًا على ضرب العراق في١٧ يناير ١٩٩١م، خارج إطار التوافق الدولي وبدون العودة لمجلس الأمن أو التنسيق معه كما نص القرار.

إن ما جرى خلال أزمة الخليج، من ضغط أمريكي لاستصدار القرار (٦٧٨) وتفسيراته البرجماتية من قبل الإدارة الأمريكية خلال تطبيق القرار لهو خير شاهد على هيمنة الولايات المتحدة على الأمم المتحدة؛ فلقد أجاز مجلس الأمن استنادًا للفصل السابع أن يتخذ ما يلزم من الأعمال لحفظ الأمن والسلم الدولي، وإعادته، عن طريق قوات عسكرية تابعة لأعضاء الأمم المتحدة. وواقع الأمر أن القرار لم يخول التحالف الدولي بقيادة أمريكا، صلاحية تقدير إذا ما التزم العراق بتنفيذ القرار أم لا.

تباينت علاقة الجامعة العربية بالأمم المتحدة بين التناغم والتعارض تجاه قضايا المنطقة

خلاصة

استخدمت الولايات المتحدة خلال أزمة الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١م) الأمم المتحدة وقراراتها لخدمة الأهداف الأمريكية، وما لبثت بعدها أن عملت على تحجيم بل وإنكار أي دور حيوي للمنظمة الأممية. والحقيقة أن الهيمنة الأمريكية على هيأة الأمم وأثارها لم تطل فقط أجهزة الأمم المتحدة لكنها قد طالت بالضرورة المنظمات الدولية والإقليمية المرتبطة بها مثل جامعة الدول العربية.

أظهرت أزمة الخليج الثانية ضعفَ الجامعة العربية وعجزها عن إيجاد حلولٍ للنزاعات بين الدول الأعضاء وكان الأمر يتحول لمجلس الأمن لاتخاذ القرارات الفعلية. كما يمكن القول إن جامعة الدول العربية أنشئت بالشكل والصلاحيات التي تضمنها الميثاق لاحتواء الحالة العربية المتعطشة للاستقلال والمتلهفة لممارسة السيادة الوطنية، وأن المنظمة بوضعها الحالي تعكس صورة النظام العربي وهي أهم مؤسساته، وما وجودها على هذه الحالة إلا انعكاس لرغبات القوى المسيطرة عالميًا وإقليميًا. وخير دليل على ذلك أن الجامعة العربية تعاني نفس المشكلات والتحديات التي تواجه عمل الأمم المتحدة ومجلس أمنها، وخصوصًا في ظل ما نراه من احتدام للصراعات الإقليمية والدولية، وتراجع الدور السياسي للأمم المتحدة بل واختفائه في كثير من الصراعات ولا أدل من الأزمة السورية مثالًا.

* أكاديمي وباحث مختص في السياسة الدولية - مركز التخطيط الفلسطيني

قراءة في كتاب:

المملكة العربية السعودية
اقتصاد ما بعد النفط ـ رؤية ٢٠٣٠

صدر مؤخرًا في المملكة العربية السعودية كتاب (المملكة العربية السعودية ـ اقتصاد ما بعد النفط ـ رؤية ٢٠٣٠) للمؤلف حمد بن عبد الله العماري، وجاء الكتاب في ٢٥٥ صفحة، ويضم بين دفتيه عدة أجزاء وفصول.

آراء حول الخليج : جدة

جاء **الجزء الأول** تحت عنوان "المملكة العربية السعودية: الخلفية التاريخية والجغرافية والتحديات الجيو-سياسية والاقتصادية والاجتماعية" **ويضم عدة فصول هي:**

ـ نبذة عن المملكة العربية السعودية
ـ المراحل التنموية في المملكة والمنطقة.
ـ التحديات المحلية والإقليمية والدولية السياسية والاقتصادية.
ـ تجارب الدول في إعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية.
ـ التحديات والفرص المتاحة أمام المملكة العربية السعودية.

الجزء الثاني وجاء تحت عنوان "المملكة العربية والسعودية: رؤية ٢٠٣٠ وأهدافها وبرامجها" وضم الفصول التالية:

ـ برنامج التحول الوطني.
ـ برنامج التوازن المالي لخفض العجز في الميزانية.
ـ برنامج التخصيص.
ـ برنامج تطوير القطاع المالي.
ـ برنامج صندوق الاستثمارات العامة.
ـ برنامج جودة الحياة.
ـ التحديات التي يمكن أن تعمق نجاح رؤية المملكة ٢٠٣٠.
ـ رؤية المملكة مع حلول عام ٢٠١٩.
ـ الخلاصة.

ويقول المؤلف عن كتابه "تنبثق فكرة هذا الكتاب، التي تحمل وجهة نظري أنا الذي عشت خلال الطفرة الاقتصادية الأولى للمملكة العربية السعودية في الثمانينيات، وشهدت الثانية في الألفية الثانية، كما عاصرت ما بينهما من تقلبات اقتصادية واجتماعية، من تجربتي مع الطفرتين وبناءً على هذه التجربة أقدم في كتابي هذا، تحليلًا عمليًا يأخذ، بعين الاعتبار، التحديات التب تواجهها المملكة على الصعيد السياسي والديموغرافي والاقتصادي. ويهدف الكتاب إلى المقارنة بين رؤية المملكة ٢٠٣٠، والرؤى الإقليمية والدولية الأخرى لاستخلاص العبر واستكشاف السبل المحتملة للتعاون وتضافر الجهود، وتفادي الهفوات. وهو ما يسعى للرد على من يشكك بأهمية هذه الرؤية وفرادتها، والجهد الدؤوب المطلوب للتخطيط لها كما لتنفيذها.

والأفكار الأساسية التي يتضمنها الكتاب هي:

– تسليط الضوء على أن رؤية "٢٠٣٠"، وهي عمل ضروري بعيد كل البعد عن أي إسراف لا حاجة إليه.
– تقويم المكونات، والأهداف، والفاعلين الأساس، ومؤشرات الأداء الأساس، ووقع الرؤية على النطاقين الاقتصادي والاجتماعي في السعودية.
– المقارنة بين "رؤية السعودية ورؤى ٢٠٣٠ الإقليمية الأخرى، وذلك بهدف استكشاف سبل محتملة لتضافر الجهود والتعاون الإقليمي.

وسيجد القارئ في هذا الكتاب شرحًا تحليليًا لـ "رؤية ٢٠٣٠" يمكنه من فهمها بشكل أفضل، وهي محاولة للوصول إلى مختلف شرائح المجتمع التي تلعب دون استثناء دورًا في تحقيق الرؤية من خلال النهوض بدور مباشر أو غير مباشر، يسهم في تحقيق هذه الرؤية لذلك يسلط الكتاب الضوء على دور المجتمع في تحقيق رؤية ٢٠٣٠، لذلك يستعرض الكتاب أهداف الرؤية بأسلوب واضح من خلال استخدام المخططات والجداول البيانية توفر للقارئ معلومات دقيقة.

نحو "فهم" عربي جديد

جمال أمين همام*
jamal@araa.sa

(نحو فكر عربي جديد) كان ذلك عنوان المؤتمر السنوي الأخير لمؤسسة الفكر العربي الذي استضافه مركز الملك عبد العزيز العالمي في الظهران "إثراء" مطلع ديسمبر الماضي، وجاء ضمن سلسلة من مؤتمرات المؤسسة المعنية بالقضايا العربية المعاصرة، حيث دأبت المؤسسة منذ أن تأسست على أن يكون مؤتمرها السنوي محفلًا عربيًا راقيًا تتلاقى فيه الأفكار من أجل مستقبل عربي أفضل.

وركز المؤتمر الأخير على أهمية التوجه نحو المستقبل بفكر عربي جديد لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة والاقتصاد الرقمي والتطورات المتلاحقة التي يشهدها العالم. لكن السؤال "ما مدى تهيئة الفكر العربي لذلك؟ وفي ظني - وبعد ما يسمى بثورات الربيع العربي - التي خلخلت الكثير من الدول العربية، من الضروري العودة إلى تعزيز "الفهم العربي" ثم يأتي الفكر، أي يجب أن "يفهم" الشباب العربي أساب تأخر أمته، وماهية حقيقة مشاكلها ومعوقاتها، وما هي المخاطر والتحديات التي تواجه الأمة، وما هي احتياجات الأمة في العصر الحالي والمستقبل، من أجل الانخراط في الحياة الحديثة دون غلو أو تطرف أو انغلاق، بل انفتاح على الآخر والحوار معه والأخذ منه ما ينفع وترك ما يضر.

ثم تأتي بعد ذلك مرحلة "التفكير" التي تشكلها مجموعة عوامل مجتمعة منها: التنشئة السليمة، المدارس والجامعات، وسائل الإعلام، ومؤسسات الفكر والأبحاث، مع دور النخب الفكرية، والقدوة لتحديد القضايا الرئيسية ذات الأولوية التي تواجه الأمة مع ترتيب المخاطر التي تواجه الأقاليم العربية وكيفية مواجهتها ومن ثم وضع الحلول لها طبقًا لخطورتها وحدتها، حيث لم تنجح الأمة حتى الآن في وضع تعريف يحدد التحديات الجماعية، فمازالت تتفاوت في فهمها من دولة إلى أخرى ومن إقليم عربي إلى آخر، فالهواجس الأمنية التي تواجه دول المغرب العربي تختلف عن دول المشرق، وكذلك احتياجات جنوبه غير التي تواجه شماله، كما أن تحديات دول الأطراف تختلف عن التي تواجه دول المركز الجغرافي للأمة وهكذا، ومن المهم الاعتراف بهذا التباين أولًا، ثم ترتيب هذه التحديات الأكثر خطرًا على وجود الأمة نفسها، ثم حصر المعوقات التي تواجه كل إقليم عربي والبحث عن حلول لأكثرها عمومية، وذات المردود الأكثر إفادة لقطاع عريض من الدول العربية، ولعل ترتيب هذه القضايا يأتي ضمن عدة محاور متوازية من حيث الأهمية تبدأ بالأمن والاستقرار الذي يقود إلى التنمية والرخاء، ولذلك تبدأ المخاطر بالإرهاب الذي يأتي كعنوان رئيسي جامع لقضايا الأمة العربية، والإرهاب يشمل الجماعات الجهادية والميلشيات والدول التي تمولها و تدعمها، أو التي تحفزها على الإرهاب من الدول الإقليمية الضالعة في صناعة الميلشيات بشكل مباشر أو غير مباشر لاستخدامها كأداة للتدخل في شؤون الدول العربية، أو لتعطيل هذه الدول وتشتيت جهودها وهذا ما تفعله إيران وتركيا وإسرائيل، ثم تأتي معضلة التنمية الاقتصادية ومستلزماتها المختلفة من تعليم ، وتدريب، وتأهيل بما يدفع بمخرجات مؤهلة قادرة على الانخراط في الثورة الصناعية الرابعة، ومن ثم الإنتاج والمنافسة، وهذا يتطلب مراجعة مناهج التعليم الحالية التي تعد واحدة من أهم المعضلات في الوطن العربي، وكذلك دور الإعلام وكل ما له علاقة بتنمية المهارات وإعداد المواطن العربي القادر على التفاعل مع العصر الحديث.

ولقد خصص مؤتمر "فكر١٧" محاور وجلسات حول متطلبات المرحلة المقبلة من فكر عربي جديد يواكب الثورة الصناعية الرابعة والاقتصاد الرقمي، ومتطلبات ذلك، لكن الأمر لا يتوقف عند الثورة الصناعية الرابعة التي انطلقت قبل عامين، بل أن الثورة الصناعية الخامسة على الأبواب حيث تتسارع الثورات الصناعية بشكل متلاحق، فبعد أن كان المدى الزمني بين كل ثورة وأخرى يستغرق ١٠٠ سنة، أصبح يستغرق حاليًا سنة أو سنتين، بمعنى أن العالم يتحرك نحو المستقبل بسرعة هائلة ولا ينتظر من يتأخر عن الركب.

وعليه يجب أن يتحرك الفهم العربي سريعًا نحو الفرز والتصنيف ثم الانطلاق تحت أي مظلة جادة، بعيدًا عن المنظمات التي ترهلت ولن تقدم شيئًا، ولعله من بين المؤسسات النشيطة تأتي مؤسسة الفكر العربي التي قدمت تقريرها السنوي منذ أعوام قليلة عن "التكامل العربي" وهو موسوعة تضم دراسات وتوصيات كوكبة من العلماء العرب الذين شرحوا الواقع العربي من جميع زواياه، وقدموا توصيات قابلة للتنفيذ لتحقيق التكامل المنشود، يجب الاستفادة منها وتحويلها إلى خريطة طريق عربية بدلًا من فوات الفرص أكثر من ذلك.

*مدير التحرير

شركة المعرفة
Knowledge Corp.

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تشجيع الأبحاث
حول منطقة الخليج من خلال توفير
المعرفة للجميع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يوليو عام ،2000 بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة، وبرامجه البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعميق وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل ومجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظراً للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتلّ المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.

www.grc.net

للمزيد من المعلومات أو للاشتراك

19 شارع راية الاتحاد ص ب 10501 جدة –21443 المملكة العربية السعودية – تلفون : – 966126511999+ فاكس : 966126531375+